2012 22

SEYASAT

سياسات

دراسات

- فيليب شميتر يقرأ "التحول الديمقراطي ذو الوجهين وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"
- استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧

مقالات

- فلسطين الدولة: فرص المصالحة وفرص الشراكة في مواجهة الاحتلال
- إسرائيل بين فكّي عزلة إقليمية، وأخرى دولية

الندوة

- انتزاع الدولة، وصد العدوان على غزة: ماذا تصنع فلسطين بـ «انتصاريها»؟

سياسات عامة

- الرقابة (الإلكترونية - الشعبية) على الانتخابات/ تحليل التجربة المصرية

سياسة دولية

- مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأميركية وما بعدها

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

سياسات

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

22 2012

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.org

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.org

رام اللّه (٢٢) كانون الأول ٢٠١٢

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب سياسات أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب سياسات بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب سياسات بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ سياسات الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة.

وتقدم سياسات مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

التحول الديمقراطي ذو الوجهين وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا / بروفيسور فيليب شميتر ٩

استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/ ١٩/ سفير: نبيل الرملاوي ٢٠

قرار الجمعية العامة بشأن «مركز فلسطين في الأمم المتحدة»/ محمد أبو دقة ٣١

الثورات العربية: الخطابات السياسية تجاه مسار التطور السياسي/ عياد البطنيجي ٤٩

فلسطين الدولة: فرص المصالحة وفرص شراكة إنهاء الاحتلال/ محمد هواش ٧٤

هل حسمت التطورات الأخيرة التباين داخل حركة حماس؟! أكرم عطا الله ٧٩

نتائج الحرب على غزة وقرار الاعتراف بفلسطين: إسرائيل بين فكّي عزلة إقليمية ودولية/ أنطوان شلحت ٨٦

انتزاع الدولة، وصد العدوان على غزة: ماذا تصنع فلسطين بـ «انتصاريها»؟

(الندوة) أدارها: عاطف أبو سيف ٩٢

الرقابة (الإلكترونية - الشعبية) على الانتخابات-تحليل التجربة المصرية/ د. محمد علي حمود ١٢١

مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأميركية وما بعدها

(١) تحالف الأقليات، ومنافذ يمكن الدخول منها/ د. سمير عوض ١٣٨

(٢) الفلسطينيون والولايات المتحدة: بانتظار غودو/ د. لورد حبش ١٤٣

قراءة في كتاب "من أوراق العمر " لغازي الخليلي/ مهند عبد الحميد ١٥٧

قراءة في كتاب: «سر المعبد.. الأسرار الخفية لجماعة الإخوان المسلمين» لثروت الخرباوي ١٦٨

المكتبة ١٧٥

يمضى عامٌ ويأتي آخر، فيما المشهد الفلسطينيّ ـ على ما شهده من تطوّرات إيجابية في الشهرين الماضيين ـ لم ينجح في القفز إلى نجاحه الكبير في تحقيق المصالحة وإتمام الوحدة الوطنية.

يمكن القول إنه كان عاماً حافلاً دسماً شهد توقيع اتفاقات مصالحة كما شهد نقضاً لها، وشهد لحظات تفاؤل وصلت حدّ الإيمان بأن الانقسام انتهى، كما شهد لحظات يأس من الانقسام والإيمان بديمومته.

لكن يظل أبرز ما شهده العام الماضي، هو ما عصف بالمنطقة في لحظاته الأخيرة، حين نجح الفلسطينيون في لي يد إسرائيل ميدانياً وسياسياً، فقد تمكّنوا من صدّ العدوان العنيف الذي شنته إسرائيل على قطاع غزة في تشرين الثاني، وفي الشهر نفسه نجحوا في انتزاع اعتراف أممي بحقهم في دولة وإن لم تكن عضواً. أهم ما في الانتصارين أنهما شكّلا انتصاراً للإرادة الفلسطينية وتجسيداً لمعادلة تقول إن الفلسطينيين إذا اتحدوا استطاعوا أن يشكّلوا تحدياً لمخططات إسرائيل.

سادت أجواءٌ إيجابيةٌ كبيرةٌ بعد العدوان وبعد جولة الأمم المتحدة، وظنّ الجميع أن المصالحة تطرق الأبواب بعنف، تجسّد ذلك في المسيرات التي خرجت عقب الحرب لـ «فتح» في غزة واحتفالاً بانتصار الأمم المتحدة، وتنظيم مهرجانات لانطلاقة «حماس» في الضفة الغربية ومهرجان انطلاقة «فتح» في غزة، وقبلهما زيارة وفود «فتح» القيادية إلى غزة، ووفد المكتب السياسي لـ «حماس» برئاسة مشعل أيضاً. كل هذه كانت مؤشرات ومازالت تقول إن المصالحة ممكنة.

في زاوية الدراسات، يكتب فيليب شميتر ـ واحد من أبرز علماء السياسة في عصرنا ومن أهم منظري التحول الديمقراطي ـ حول التجربة العربية دراسةً بعنوان «التحوّل الديمقراطي ذو الوجهين وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، فيما يناقش عياد البطنيجي، الباحث في العلوم السياسية «الثورات العربية: الخطابات السياسية تجاه مسار التطوّر السياسي». وتخصص سياسات دراستين لقراءة تبعات ما حدث في الأمم المتحدة من انتصار فلسطينيٍّ في انتزاع اعتراف أممي في شهر تشرين الثاني الماضي. يكتب سفير فلسطين السابق في الأمم المتحدة في جنيف نبيل الرملاوي حول «استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ٦٧/ ١٩»، ويكتب الدبلوماسي الفلسطيني محمد أبو دقة دراسةً أخرى بعنوان «قرار الجمعية العامة بشأن مركز فلسطين في الأمم المتحدة»، تحاول الدراستان تقديم مقاربة لما تم.

واستكمالاً لتنقيب سياسات في السياق

الفلسطيني، تضم زاوية المقالات مجموعةً من المقالات التي تلامس العدوان على غزة وتداعياته والإنجاز في الأمم المتحدة. يكتب أنطوان شلحت، من عكا، حول «نتائج الحرب على غزة وقرار الاعتراف بفلسطين: إسرائيل بين فكي عزلة إقليمية وعزلة دولية»، ويكتب محمد هواش «فلسطين الدولة: فرص المصالحة وفرص شراكة إنهاء الاحتلال»، كما يكتب أكرم عطا الله «هل حسمت التطورات الأخيرة التباين داخل حركة حماس؟!».

وتخصص سياسات ندوتها لمناقشة السياق الفلسطينيّ ضمن التطوّرات الأخيرة، فتستضيف حول طاولتها الدكتور ناصر أبو العطا من جامعة الأقصى، والدكتور وليد مدللة من الجامعة الإسلامية، ومحسن أبو رمضان من شبكة المنظمات الأهلية، ومأمون سويدان من معهد السياسات العامة، في ندوة يديرها الدكتور عاطف أبو سيف، رئيس تحرير سياسات .

وتركز سياسات في زاوية السياسات الدولية على تداعيات إعادة انتخاب الرئيس الأميركي أوباما من خلال مداخلتين حول الانتخابات الرئاسية الأميركية وما بعدها. يكتب الدكتور سمير عوض من بيرزيت الأولى بعنوان «تحالف الأقليات، ومنافذ يمكن الدخول منها»، وتكتب الدكتورة لورد حبش من بيرزيت، أيضاً، الثانية بعنوان «الفلسطينيون والولايات المتحدة: بانتظار غودو». وفي زاوية السياسات العامة يكتب الدكتور محمد علي حمود من كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين بالعراق دراسةً حول «الرقابة (الإلكترونية –الشعبية) على الانتخابات: تحليل التجربة المصرية».

وتقدم سياسات مراجعتين لكتابين الأول لغازي الخليلي بعنوان «من أوراق العمر»، والثاني للقيادي الإخواني السابق ثروت الخرباوي بعنوان «سر المعبد»، إضافةً لمجموعة متنوعة من الكتب في زاوية المكتبة.

انتهى عام آخر، وظهرت أحلام وتبخّرت أخرى، ومرّت سحب كثيرة ولم تمطر على الرغم من أن نهاية العام شهدت تقدماً وانتصاراً فلسطينياً على العدو وعلى الذات، وعكست حالةً من التجسد والسلم الأهلي كانت مفقودةً قبل ذلك، لكن لن يكون لكل ذلك أي دلالة دون الولوج إلى أتون المصالحة الحقيقية، فهل يكون ذلك ممكناً في العام ٢٠١٣ أم أنه سيكون مجرد عام آخر.

التحول الديمقراطي ذو الوجهين
وتأثيراته على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

برفسور فيليب شميتر[1]

عمليــة التحوّل الديمقراطي هي عملية ذات وجهين. فهــي من الوجــه الأول ـ لنقل "اليد اليســرى" ـ تطلق مجموعــة أحداث وعمليات ورموز شــاملة، يكتسب المواطنون من خلالها حريات مدنية وحقوق إنسان لم تكن لديهم من قبل، إلى جانــب الولوج إلى مختلف مصادر المعلومــات، والتمكّــن من إنشــاء الأحزاب والمنافســة فيمــا بينها، إجــراء الانتخابات والتي تكون مخرجاتها غير مؤكدة على الرغم مــن ذلك تجــري كالمعتاد، يتوجــه الناخبون إلــى صناديق الاقتراع ويتــم فرز أصواتهم بعدالــة، يتم إعلان الفائزين ويمكّنهم ذلك من شغل مقاعد في البرلمان أو حتى مناصب في الســلطة التنفيذية، ويعاد تنقيح الدساتير أو حتــى إعادة صياغتها والمصادقة عليها، وإذا تمّت هذه العملية بنجاح، فإن هذه التحوّل في النظام ينتج عنه اكتســاب الدولة حالةً جديدةً بدخولها مصافي النادي العالمي للديمقراطيات الحقيقية (الديمقراطيات المستقرة).

علــى الوجه النقيض ـ «اليد اليمنى» ـ فإن عملية التحول الديمقراطي تنطوي على مجموعة أكثــر تخصصيةً من التعديلات الأكثر واقعيةً لكل بلد على حدة، هذه عادةً ما تكون تعديلات عمليةً أو حلولاً وســطاً لتنفيذ ما سبق ذكره. من أبرز الأحداث والعمليات والرموز في ذلك الحقوق والحريات التي يكتســبها المواطنون قد تكــون متطابقةً رســمياً، لكــن الحواجز الاجتماعيــة والاقتصاديــة والثقافيــة تمنع

المواطنين من التمتّع بها بشكل فعّال. عادةً ما تحتوي الدساتير على ضمانات خاصة للفئات المتنفذة، ولاسيما المتملكة منها، وتضمن حالة لمؤسسات قوية وبخاصة للقوات العسكرية والطائفة الدينية والخدمات المدنية والشركات شبه الحكومية التي تحميهم من نتائج الانتخابات التشريعية والتداول على السلطة التنفيذية. قد تبدو الانتخابات تنافسيةً، ولكن غالباً ما تكون لأصحاب المناصب القدرة على الوصول إلى موارد الدولة والسيطرة على وسائل الإعلام؛ لضمان انتصارهم فيها. قد يكون الناخبون غير مكرهين على الذهاب إلى صناديق الاقتراع، وقد تكون عملية الفرز دقيقة، بينما تكون الدوائر الانتخابية التي يتم نشر أسمائهم فيها تم تجميعها بشكل منهجي ليستفيد منها البعض على حساب الآخر. قد يسمح للفائزين، أو حتى للمعارضة، بشغل مقاعدهم، لكن هذا يتم في البرلمانات التي ليست لديها سلطة فعلية أو سلطة قليلة للتشريع أو تعديل التشريعات، قد يكون لدى التنفيذيين المنتخبين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من قبل البرلمان السلطة بموجب مرسوم خاص في «حالة الطوارئ»، وأخيراً فإن معايير العضوية في هذا النادي، «نادي دول الديمقراطيات المستقرة»، (والفوائد الإقليمية والعالمية أو العائدات الرمزية)، هي معايير غامضة ومن السهل تجاهلها عندما تكون لصالح الأعضاء الحاليين. لقد تمكنت بما يسمى «الأنظمة الهجينة» من الدخول إلى هذا النادي رغماً عن أكثر الدول الإقليمية امتيازاً في ذلك النادي، وهي دول الاتحاد الأوروبي.

ولتلخيص ما سبق، فإن العوامل الثلاثة، لليد اليمنى، تقف وراء التفاوض لفرض تلك التنازلات الواقعية التي تشوه ماهية الديمقراطية التي تحاول تحقيقها، اليد اليسرى:

أولاً - أنماط من الانقسام الاجتماعي الداخلي، خاصة فيما يتعلّق بالجماعات الثقافية أو الدينية أو اللغوية مع تفضيلات و خوف من استبدالها بأعداد مهولة.

ثانياً - مقتضيات النظام الرأسمالي للإنتاج والتوزيع والتي تتحكّم بالموارد اللازمة لاستمرارية الدولة الوطنية وتلبية مطالب العاملين في القطاع الخاص والمستهلكين.

ثالثاً - التهديدات الأمنية والقيود المنبثقة عن التحالف الدولي ضمن سياق التحول الديمقراطي الجاري.

قد تتجاهل حالات محظوظة قليلة هذه العوامل، قد يكون سكانها متجانسين بشكل استثنائي من الناحية الثقافية أو الدينية أو اللغوية، والتي من الممكن أن تكون خالية من المعتدين المحتملين على حدودها أو حتى في نطاق حدودها. ولكن لا يمكن للديمقراطية المعاصرة تجنّب المساومة مع الرأسمالية وغيرها، فقد أصبحت مقتضياتها أكثر وأكثر

تقيّداً بالعولمة الرأسمالية المتدفقة ومع نظم الإنتاج. يمكن للجهات الفاعلة الغامضة والتي دون مساءلة ـ إلا من قبل المساهمين الغامضين أيضاً ـ اتخاذ القرارات التي تُبطل تلك الحكومة الأكثر ديمقراطيةً، والتي بالتالي تحرم المواطنين من فوائد تلك الحكومة المتوقعة، وهذه التصنيفات المالية وتدفقاتها مدعومة بمنظمات دولية وإقليمية قوية.

لقد كان عملي السابق عن التحوّل الديمقراطي يركّز على المحور الأول «اليد اليسرى». لقد ركزت على تلك الأحداث والعمليات والرموز والتي تشترك جميعها في التحوّلات الديمقراطية، على الأقل منذ السبعينيات. لقد تمردت على فكرتي أنان وتيري كارل، وهي فكرة عادةً يعمل عليها مختصون في شؤون كل بلد من البلدان، وتعتمد على أنه بسبب الاختلافات في الثقافة والمكانة الجغرافية ونوع النظم الاستبدادية التي كانت تحكمها سابقاً أو مستوى التنمية فيها، فإن المخرجات (مخرجات التحول الديمقراطي) محكومة بأن تكون مختلفةً.[٢]

من منظور عالمي وواقعي لا توجد متطلبات سابقة للديمقراطية، لكن مجرد درجات متفاوتة من الصعوبة. فمن الممكن لدولة التحوّل من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي، وهذا لا يعني أن يكون ذلك متساوياً من جميع النواحي. لا يستطيع أحد ممن درس هذه العملية أن ينكر أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في إنجاح مثل هذا المخرج وجعله سهل التطبيق: اقتصاد متطوّر ومتقدم، معدل تنمية اقتصادية عالٍ، توزيع عادل للدخل والثروة، تناغم عرقي وديني واجتماعي، استعمار من قبل أوروبا الخيّرة والقوة الأميركية، اعتماد أقل على البترول أو الغاز الطبيعي.. ناهيك عن الموارد الطبيعية الدائمة الأخرى، تاريخ من المحاولات السابقة للتحوّل الديمقراطي، غياب الحرب الأهلية أو تهديد الجيران، فترة قصيرة نسبياً من الحكم الاستبدادي – من الممكن أن تطول القائمة أو أنها طالت بالفعل.[٣]

عن طريق التركيز على الدمج بين عدم اليقين والوكالة التي تحدد عملية التحول وسياساتها «غير الطبيعية»، أصبحت هذه الشروط السابقة هي العوامل الميسّرة التي يمكن التغلب عليها بمصطلح « تحدي الشر» الخاص بميكافيلي – القدرة الفردية للفاعل السياسي على تقييم الحالة المتغيّرة بسرعة (أو كما تُعرف اليوم فهي مجموعة منظمة من الفاعلين السياسيين، كالحزب على سبيل المثال)، ومقدرته على مراجعة الفرص من أجل الاستجابات الخلاّقة، والتوصّل إلى مجموعة من قواعد «اليد اليمنى» وممارساتها والتي استوعبت تفاصيل دقيقةً لنظام حكم معيّن في لحظة معينة، مع احترام المبادئ الثلاثة للديمقراطية، أي المساواة السياسية أو المواطنة، المشاركة في العمل الجماعي، ومحاسبة المسؤولين.[٤] أحد العناصر الأكثر تعقيداً ـ ولكن لا غنى عنها في الديمقراطيات المستقرة ـ هو أن كل هذا مرتبط بعملية متداخلة

تسمى التمثيل. نادراً ما يتصرّف المواطنون بشكل مباشر، ولكن غالباً ما يعتمدون على التدخّل غير المباشر من الممثلين المنتخبين (أو في كثير من الحالات، غير المنتخبين).[٥] وبعبارة أخرى، الديمقراطية المعاصرة لا تعني «حكم الشعب» كما يوحي أصل الكلمة، ولكن معناها «حكم السياسيين والخبراء» الذين يدّعون العمل «من أجل الشعب».

في هذا المقال سوف أتحوّل إلى منظور «اليد اليمنى». مهمتي هي دراسة الخصائص المميزة لمجموعة محدّدة من البلدان التي بدأت تجربة الديمقراطية، بعد فترة طويلة من الحكم الاستبدادي. تتكون هذه المجموعة الفرعية من بلدان العالم العربي والإسلامي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. للأسف منظوري الخاص «لليد اليمنى» معرقل بشكل كبير؛ لأني غير متخصّص في هذه المنطقة، وفي الواقع أنا لست متأكداً من أين تبدأ أو أين تنتهي؛ مما يعني أنني لا أستطيع حتى «الريبة» ولكن أن أدرس بعناية «المشتبه بهم المعتادين» الذين قاموا بعملية التحول الديمقراطي في المنطقة»:

١. حقيقة أن الإسلام كدين لا يميّز بين نفسه وبين الدولة، وأنه في الآونة الأخيرة، ولّد شكلاً من أشكال المعارضة السياسية المعادية للممارسات الديمقراطية الفعلية.
٢. حقيقة أن الثقافة العربية متأصلة بالعلاقات الأسرية والسلطة الأبوية، وهذا يولّد القدرية، أي الإيمان بالقضاء والقدر، والاستسلام للسلطة ويقوّض الثقة بالنفس والمبادرة.
٣. حقيقة أن المجتمعات العربية متأصلة بالانتماءات القبلية، وبالتالي ثمة مرونة في تشكيل الأحزاب السياسية ومؤسسات المصالح والحركات الاجتماعية والتي كلها تتقاطع مع هذه الولاءات.
٤. حقيقة أن الطبقة المتوسطة في هذه المجتمعات عادةً ما تعتمد على الدولة للعمل، وبالتالي فمن غير المرجح أن تخاطر بالدخول في صراع مفتوح مع السلطات العامة القائمة.
٥. حقيقة أن جميع البلدان في المنطقة تقريباً قد عانت من الحروب الداخلية «الأهلية» أو الخارجية «الدولية»، وبالتالي يكون اعتمادها بشكل كبير على عساكرها.
٦. حقيقة أن معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتمد اعتماداً كبيراً على صادرات النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي فإن حكام هذه الدول «الريعية» التي تعتمد على عائداتها من الموارد» لديهم قدرة مالية قوية في اختيار المواطنين المعارضين».

تبدو هذه الفرضيات معقولةً للأطراف الخارجية. على ما يبدو فإن دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدأت تشكيل منطقة مترابطة باللغة والدين، ناهيك عن التقارب الجغرافي والخبرات الاستعمارية المتشابهة. الأكاديميون

وصناع السياسات يميلون إلى معاملتهم كما لو كانوا نوعاً من وحدة اجتماعية وثقافية واحدة، وبالتالي فمن المتوقع منهم أن يتفاعلوا بشكل مماثل مع المحفزات نفسها والتعلّم بسرعة من خبرات بعضهم البعض. كلما اقترب البعض من دراسة هذه المشتركات الكوميونية يجد أنه أمام فوارق واختلافات جمّة. علاوةً على ذلك، فإن المشتبه بهم المألوفين ثابتون، والذين يبدو أنهم ينفون تأثير التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية – والبعض منهم من الممكن أن يكون جيداً جداً وله آثار سياسية كبيرة، بما في ذلك المساعدة على تعزيز التطلعات الديمقراطية؛ لذلك فإن طغيان «اليد اليمنى» يقتصر على مجموعة من الملاحظات المتضاربة التي تبدو «بالنسبة لي» أنها تصف اختلافات كثيرةً بين الجهود الأخيرة لمحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي في الشرق الأوسط وسابقاتها في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية وأوروبا الشرقية من حيث الإعدادات «الخارجية». والحقيقة البسيطة هنا تقول إنهم بدؤوا بشكل متأخر في عملية العولمة الرأسمالية، وأيضاً في لحظة مختلفة في الدورة الاقتصادية، وفي موقع جغرافي إستراتيجي مختلف والذي يبدو أن له أهميةً كبيرةً بالنسبة إلى مخرجاته المحتملة. لنقل صراحةً إن هذه العناصر تشير إلى أن إمكانية التغيير الديمقراطي الناجح من المحتمل أن تواجه صعوبات جمةً، ولكن لأصدق القول إنه ليس مستحيلاً.

١. واليوم، فإن الديمقراطية أقل جاذبيةً للرأي العام؛ لأنه يراها غير مرتبطة بفترة طويلة من الازدهار الاقتصادي والأمن الوظيفي، ولا تحقق قدراً من المساواة الاجتماعية ولا تُعزز أكبر قدر من الحماية من المخاطر. أولئك الذين تم القبض عليهم في الموجة التي بدأت في العام ١٩٧٤ والتي أعطيت زخماً إضافياً في العام ١٩٨٩ يمكن بثقة أن يتوقعوا ـ طبعاً بعد دفع بعض تكاليف التحول ـ أن ينتهي بهم المطاف أثرياء وليس فقط أحراراً. «الثلاثون سنة المجيدة» كما يطلق عليها بالفرنسية (الثلاثون سنة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية) والعقد الاجتماعي الذي أنشأته قد انتهى. منذ الثمانينيات، لم تنخفض معدلات النمو فقط، بل ارتفعت معدلات عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، أيضاً بشكل كبير في معظم بلدان أوروبا الغربية وأميركا الشمالية. السياسات الجديدة للخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية والحد من الضريبة قامت بقطع العلاقة بين المواطنين المهمشين مع ازديادٍ قويٍّ للمنتجين الأجانب أصحاب الجنسية. يتم الآن «تحجيم» وإعادة تقييم دول الرفاه التي تربط الديمقراطية بالرأسمالية، حتى من قبل اليساريين، والتي تراجعت وعودها

بالعمالة الكاملة. مع شـديد الإحراج، فإن الربط بين طبيعة النظام السياسي والأداء الاقتصادي المتميّز قد تحول إلى استبداد تكنوقراطي ورأسمالية دولية – كالصين مثلاً باعتبارها النموذج الأمثل.

٢. حدث شيءٌ آخر لإحدى أهم المؤسسات الأساسية لكل الديمقراطيات المستقرة: الأحزاب السياسية. كانت الصيغة لإرساء الديمقراطية الناجحة تاريخياً: «الاعتماد على الأطراف الصحيحـة» وهم الذين سيخرجون بالدعوة إلى عقد انتخابات تنافسية لتسمية مرشحين وإنتاج برامج والقيام بحملات وشـغل مناصب نيابية وتنفيذية وتشـكيل الحكومـات. حالما يقومـون بتحقيق هـذا، فإنه يتوقع من المواطنين أن يتقبلوا بدائلهم السياسية المحدودة التـي عرضوها عليهم وقاموا بانتخابهم؛ لذا عليهم انتقاء شخصيات أخرى في الانتخابات المقبلة التي تُعقد من وقـت إلى آخـر. وبالفعل فقد كان المواطنون، فـي الديمقراطيات الغربية الراسـخة منذ الثمانينيات، أقل إقبالاً على عضوية الأحزاب أو حتى الانتظام معها. بدأت مشاركتهم في الانتخابات بالانخفـاض وكذلك ثقتهم بسياسـيي الأحزاب. المنظرون للديمقراطية الأوائل فـي جنـوب إفريقيـا، وبعـض بلدان أميـركا اللاتينية كانـت لديهم أحزاب قويـة نجت وكافحت ضد الاسـتبداد، حيـث إنها واصلت لعب دور رئيس في عمليـة التوحيد والدمـج، ولكن هذه لم تكن الحال بالنسـبة إلى أحزاب شرق أوروبـا، حيث كان أفضل ما فعلوه هو أن يعتمد معظمهم على تسميات ورموز غربية. النظم الحزبية الناتجة أصبحت مصدراً دائماً للمشـاكل، وليست حلاً لهـا. ما الذي يمكن توقعه من الأحزاب السياسـية الحالية في منطقة الشرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا؟ حيث إن الإرث التاريخي لها أقل إشـراقاً حتى من سابقاتها في جنوب إفريقيا وشرق أوروبا.

٣. كانـت التكنولوجيـا السياسـية تتغيّر بسـرعة. أهمية الاتصال الشـخصي وجهاً لوجـه بدأت بالتضـاؤل لبعض الوقـت في بعـض دول الديمقراطيات المسـتقرة، وحل محلهـا الاعتماد على وسـائل الإعـلام، أولاً الإذاعة ولاحقاً التلفاز. في المراحل الأولية للانتقال من الأنظمة الرأسـمالية الاستبدادية كانت وسائل الإعلام عبارةً عن ملكية خاصة، وكان الأثـر الرئيس لها امتيازاً خاصاً للأحزاب المحافظة، لكن ليس إلى الحد الذي أصبح يمثل مشـكلةً. على الرغم من احتكار الدولة وسـائلَ الإعلام في الأنظمة الاشتراكية الاستبدادية الغابرة،

فـإن ملكيتهم أصبحت واحدةً من أكثر المسـائل جدلاً خلال الفترة الانتقالية. الديمقراطية الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تأتي في سياق إعلامي مختلف، ألا وهـو تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات الجديـدة. ما قـام هذا السياق بفعله هو تقويض الملكية الخاصة ونظم الدولة، واسـتبدلها بأشكال من الاتصالات السياسية والتي هي مشتتة جداً وتصعب السـيطرة عليها ولاسيما تلك المتاحة للشباب. الأثر الواضح لهذا هو تعزيز إمكانية التمرّد من خلال القدرة علـى تجميع عدد كبير من المشـاركين فـي وقت قصير والقيـام بذلك بطريقة تجعـل القمع البوليسـي أكثر صعوبةً. هذه المشكلة زائلة كما تفنيد طبيعة هذه الاسـتجابات الجماعية اليسيرة – وما يترتب عليها مـن صعوبة تحويلها إلى منظمـات رسـمية قادرة علـى وضع إستراتيجية مشتركة.

الديمقراطيـة ـ على الأقل كما نعرفها ـ تتطلّب اتصـالاً حقيقياً وليس ظاهرياً، وتنظيمـاً بـين المواطنين ـ سـواء في الأحـزاب السياسـية أو الحـركات الاجتماعية أو المؤسسات.

٤. على الورق يبدو الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كمنطقـة، وبالتأكيد حتى أكثر من أوروبـا وأميـركا اللاتينية. ونحن نعلم أن الديمقراطية تستفيد من "تأثير الآخرين". نشر الأفكار والنماذج يبدو مكثفاً وبخاصة فيما بين البلدان القريبة من بعضها البعض وتتقاسـم سـمات لغوية وعرقية أو حتى دينية مشتركة. ما لا يمتلكه الشـرق الأوسط هو منظمات إقليمية قادرة علـى البقاء وقادرة على ضمان وجود أمن مجتمعي، وممارسـة السياسـة المشروطة وفقاً له. حقيقة أن الجمع بين منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) والاتحـاد الأوروبي يقدم مثل هذه المميـزات للديمقراطيـات الوليدة في جنوب وشـرق أوروبا ـ والتي كانت لها الأهمية في تفسـير هذه التحوّلات السـريعة والناجحة نسبياً. وتمثّل ذلك بالإصـرار على أنه يجـب على الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي أن تقوم بحل نزاعاتهـا الكثيرة المعلقة مع الـدول المجـاورة وأن حكوماتها عليها أن تكـون ديمقراطيـة، تحتـرم حقوق الإنسان وسـيادة القانون وقادرة على الوفـاء بالالتزامـات والمعاهـدات (ما يسمى معايير كوبنهاجن)، فريق ما بعد الشـيوعية الأخيرة استرشد واكتسب خبرةً من التحولات الحاصلة في كل بلد.

على الرغم من ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه لا يمكن لهذه التركيبة منع نشـوب الصراعـات العنيفة التـي تلت انهيار

الاتحاد اليوغسلافي،والأنظمة السياسية الحاكمة في البوسنة والهرسك تظل في طي النسيان السياسي. في الحالة الأميركية الجنوبية، كانت المؤسسات الإقليمية أضعف بكثير (وتحت هيمنة دول خارج المنطقة كالولايات المتحدة)، لكنها لم تتدخّل للتأثير الإيجابي عندما وقعت الأزمات في البيرو وباراغواي وغواتيمالا، وأقل تأثيراً، أيضاً، في هندوراس. الوطن العربي وشمال إفريقيا، بالطبع، له جامعة الدول العربية (وأقل نطاقاً، الاتحاد الإفريقي)، لكنه لا يمتلك القدرة المادية ولا حتى الوحدة السياسية للتدخل من أجل تعزيز أو حماية الديمقراطية.[٦]

٥. بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ـ ولسبب وجيه ـ تتحسّس من الدوافع المشبوهة للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأميركية، عندما تحاول أو تقدم هذه الدول على التدخل في تحولات نظام كل منها. كان التدخل الخارجي في جنوب أوروبا وأميركا اللاتينية غير مهم نسبياً وبذلك لم يولد الصراع الداخلي من أجله.[٧] رحبت أوروبا الشرقية وجمهوريات البلطيق التابعة للاتحاد السوفييتي السابق بحرارة بالتدخل الغربي. وقد أعلنت جميع القوى السياسية تقريباً رغبتها الصريحة في تقليد الممارسات الديمقراطية الغربية. في الواقع فإن عملية الاقتران مع النظم الغربية وسعياً وراء الازدهار الاقتصادي والرغبة في أن تصبح نظمها على غرار السياسة الحاكمة في أوروبا بشكل "عادي" كانت هذه أحد العوامل الرئيسة المحددة الفاعلة خلال الفترة الانتقالية. النتيجة كانت غزواً حقيقياً من وكالات المعونة الأوروبية والأميركية والمنظمات الأجنبية والإقليمية غير الحكومية، أولاً وقبل كل شيء الاتحاد الأوروبي، ولكن أيضا المجلس الأوروبي ولجنة البندقية. تم نسخ كل التشريع الجديد حرفياً من النصوص الأجنبية؛ كما تم تمويل العديد من الجمعيات والمؤسسات من ممولين أجانب؛ وقد لعب المستشارون الأجانب، أيضاً، دوراً محورياً في إدارة الحملات الانتخابية. وأستطيع الجزم هنا أن عدداً قليلاً جداً من الفاعلين في ساحة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديهم دوافع قوية للاحتذاء بالممارسات السياسية الغربية. هم بالتأكيد ليسوا معجبين بهم بقدر ما هم حذرون من دوافعهم الخفية وراء أولئك الذين يقدمونهم لهم كنماذج. وقد كانت الحرية والكرامة جذابةً للمتظاهرين على ما يبدو، وليست الديمقراطية والتصويت. وعندما تعلّق الأمر بالانتخابات التأسيسية، فقد كان

الهمّ الشاغل المفضّل للناخبين هو الأمن والاحترام، وذلك لقيم تقليدية، على الأقل في الحالة المصرية. ليس واضحاً بعد إذا ما كان هذا الأمر سيصل في النهاية إلى نموذج بديل للنموذج العربي الإسلامي الأصيل، ولكن، إذا كان الأمر كذلك، إذا كان الجهد للتوصل إلى اتفاق بشأن مضمون هذا النموذج فهذا سيطيل من حدوث التحوّل الديمقراطي.

٦. واحدة من خصوصيات الدمقرطة التي تلت ١٩٧٤ كانت موجة التحوّل الديمقراطي التي أطلقت عليها أنا وتيري كارل "التحوّل المفروض" .[٨] من الناحية التاريخية، كانت الأوضاع المعتادة لتحقيق تحوّلات النظام "الإصلاح" (التعبئة الشعبية السلمية عبر التأثير من الخارج) أو "الثورات" (الإطاحة العنيفة بالعصيان الجماعي). وباختصار الجهود الرامية إلى إرساء الديمقراطية من تحت، يبدو أنه يتم إفساح المجال لها من فوق، إما من داخل النظام المستبد الحالي بسبب الانشقاق داخل النخب الحزبية وإما بوساطة التفاوض بين "المعتدلين" في النظام القديم مع المعتدلين في المعارضة الديمقراطية طبعاً مع بعض الاستثناءات القليلة، كالبيرو في أميركا اللاتينية، وكوريا الجنوبية والفلبين في آسيا، وتشيكوسلوفاكيا في أوروبا الشرقية، وجنوب إفريقيا، التعبئة من تحت حدثت بعد، وليس قبل حدوث التحول. تأكدت أنه لا توجد حالة غياب تام للإشادة الشعبية الشاملة بالديمقراطية، لكن كانت متفرقةً أو غير فعالة عادةً عندما بدأ التحول الفعلي عندما قررت النخبة، شاغلو الوظائف مع أو دون منافسة، الشروع في ذلك، وباعتراف الجميع، والذين قاموا بذلك متخوفين بشكل كبير من التعبئة الأكبر في المستقبل من تحت. أصبح التحوّل معقولاً جداً في أوقات لاحقة، وأصبح القمع الجسدي للمستبدين الحاليين لاحقاً الحلَّ لقمع التهديدات الثورية أو حتى محاولة تحييد التحديات الإصلاحية.

التحزّب كان الشيء الذي لم يمكنهم منعه من داخل صفوفهم، وخاصةً في الحالة التي تنطوي على خلافة وشيكة لأعلى هرم السلطة التنفيذية. عادةً ما يأخذ فصيلٌ ما زمام المبادرة لفرض التغيير أو الدخول في تفاوض مع العناصر المعتدلة في المعارضة من أجل ذلك. الوعي المتنامي داخل المحافظين إلى ضرورة بقاء النظام الاستبدادي هو ما يبدو الدافع لديهم لفعل ذلك؛ لظنهم أن الديمقراطية المعاصرة ستكون تهديداً كبيراً لمتلكاتهم وامتيازاتهم أو حتى قدرتهم على المنافسة السياسية. يبدو أن التحول في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قد عاد إلـــى أوضاع ما قبل المرحلة الانتقالية التي تســـبق التحوّل الديمقراطي. إما أن تتم هذه التعبئة الجماهيرية عن طريق مستبعدين من النظام القديم والتي تستجيب إلى ذلك من أجل خلع الزعيم الســـابق وإدخال إصلاحات جوهرية للحفاظ على مواقعها في السلطة (راجع تونس ومصر وربما اليمـــن أيضاً) أو التعبئة من أســـفل والتي تقابل بعنف من قبل النظام القديم، ولكـــن هذا يثبت عـــدم فعالية قمعهم وأن الحكام الســـابقين قد هزموا واســـتبدلوا بصفوة السياسيين (مثل ليبيا أو ربما سورية). فرضيتنـــا كانـــت أن احتمالية ظهور بصيص أمل لرؤيـــة ديمقراطية موحدة في المســـتقبل القريب بفعـــل "الإصلاح" والأوضاع "الثورية" هو احتمال ضئيل.

شيء من الختام

قـــام المتخصصون فـــي الـــدول والمنطقة ـ لبعـــض الوقت ـ بمناقشـــة العوامل الســـتة المشتبه بها المفترضة التي قد تكون قد أعاقت عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط وشـــمال إفريقيا. نظراً للأحـــداث التي بدأت في تونس وانتشرت في جميع أنحاء المنطقة؛ فإنهم بدؤوا الشـــك في صحتها أو على الأقل الاهتمام أكثر بهـــذه الثوابت المزعومة وكيف أصبحت أكثر تغيّراً في العقود الأخيرة. وكغير مختص في هذه المجال، لا يوجد لدي ما أقدمه في هذا النقاش.

ما أثار اهتمامي في هذا المقال هو العوامل الظرفية، أكثر مـــن العوامل الهيكلية والثقافية (بالنســـبة لـــي) والتي من المرجّـــح أنها تلعب ـ وبشـــكل ملحـــوظ ـ دوراً مختلفـــاً عمّا كان عليـــه الحال في تلك المحاولة الســـابقة للتحوّل الديمقراطي التي قمت بدراستها. يمكن صياغة هـــذه المميزات للتوقيت والطـــوارئ كمتغيرات التدخّل بين الثوابت البنيوية والثقافية المشـــتبه بها وبين المخرج النهائي. أشـــعر بالتردد عند الزعم أنهم ســـيتحولون إلـــى أن يكونوا ذوي أهمية أكبر، ولكن أعتقد في تحليل أكثر شموليةً للسياسة الانتقالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيـــا بأنهم يجب أن يؤخذوا بعين الاعتبار. للأســـف فـــإن كل العوامل الســـتة تؤدي إلى نتائج أقل إيجابيـــةً، ومن هنا، يأتي دور أكبر لسياسيي «اليد اليمنى» للخروج بحلول توافقية لا مفـــر منها وحلول أخرى هجينة، والتي تقوم بتحويل المبادئ الأساسية «للديمقراطية المثالية المفقودة» إلى «ديمقراطية مثالية موجودة» في وقت وزمن محددين. وهنا أســـارع إلى إعادة التأكيد على المبدأ الأساسي للإمكانية: لا توجد متطلبات تســـبق الديمقراطية لا يمكن التغلب عليها، ولكـــن هناك إعاقةً وتســـهيلاً للعوامل فقط. من الممكن للنظام أن يصبح ديمقراطياً، ولكن بالنســـبة إلى البعض سيأخذ وقتاً أكبر في تحدي الشر.

الهوامش

١. يعتبر فيليب شميتر واحداً من ألمع علماء السياسة الأحياء في عصرنا، وهو طوّر أطراً نظريةً مهمةً في النقاش السياسي على صعيد عمليات التحوّل الديمقراطي. كما شغل أستاذاً للعلوم السياسية في جامعات مرموقة مثل شيكاغو وستانفرد والجامعة الأوروبية ونشر عشرات الكتب والأبحاث التي أضاءت جوانب متعددةً في الفكر السياسي المعاصر. وتشكّل هذه المقالة التي خصّ بها (سياسات) محاولةً من منظّر كبير مثله لفهم ما يدور في العالم العربي، وكان قد زار الجامعة الأميركية في القاهرة، خلال الصيف الماضي؛ من أجل معاينة التجربة المصرية عن قرب.

٢. ظهرت هذه القضية بأسلوب جدلي لا سيما في ظل موجة التحوّل الديمقراطي التي عصفت بأوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي في العام ١٩٨٩. حول هذه القضية، انظر

"The Conceptual Travels of Transitologists and Consolidologists: How Far East Should They Attempt to Go?" (with Philippe Schmitter)، Slavic Review 53، no.

1، (Spring 1994)، ايضاً «From an Iron Curtain of Coercion to a Paper Curtain of Concepts:

Grounding Transitologists or Confining Students of Postcommunism?" (with Philippe Schmitter)، Slavic Review 54، no.4 (Winter 1995)،أيضاً

Valerie Bunce، "Comparative Democratization:

Big and Bounded Generalizations، Comparative Political Studies، Vol. 33، No 6-7 (August-September، 2000)، 703—34.

٣. وفقاً لروبرت دال، كان هذا هو السبب الذي دفع العديد من العلماء إلى الاعتقاد صدقاً بأن الديمقراطية الليبرالية القابلة للحياة كانت عبارة عن نظام مناسب فقط لمجموعة صغيرة ومتميزة جداً من البلدان، حوالى العشرين دولة بدءاً من العام ١٩٦٠.

Polyarchy (New Haven: Yale University Press، 1960).

٤. في أدبيات العلوم السياسية المعاصرة يوصف هذا عادةً بـ «القيادة»، والتي في رأيي لها معنى أكثر شمولية، وينطوي على علاقة متبادلة مع «التبعية»، تحدي الشر هو سياسي بامتياز «وغير ديمقراطي أحياناً»، ويمكن أن يمارس دون موافقة الآخرين. وكان مفهوم «الكاريزما» أكثر تضليلاً كونه جهازاً انتقالياً لإرساء الديمقراطية الناجحة. وهذا النوع من القيادة ثبت، ومن وجهة نظر إنشاء مؤسسات وممارسات ديمقراطية قابلة للحياة، أنه كارثي.

٥. وقد قلت في مناسبة أخرى إن هذا هو لب الموضوع «كعب أخيل» الذي يهدد الديمقراطيات المستقرة الأكثر رسوخاً. في

Sonai Alonso et al.، The Future of Represenatative Democracy (Cambridge: Cambridge University Press، 2011)، pp. 191-211.

٦. الدور المنقطع النظير الذي لعبته «جامعة الدول العربية» فيما يتعلّق بالأزمة السورية والذي - حتى الآن - غير فعّال. أما بالنسبة إلى الوضع الليبي، فقد قدم بعض الدعم الرمزي لتدخل منظمة من خارج المنطقة، وهي منظمة حلف شمال الأطلسي.

٧. والاستثناء الذي سجّل هو الدور الذي لعبته الأحزاب الشيوعية الأجنبية في السنة الأولى من الثورة البرتغالية الفوضوية التي كانت مثيرةً للجدل داخل نظامها الحزبي الناشئ. ومع ذلك، كان هذا الدور متواضعاً نسبياً وأثبت كونه سريع الزوال جداً. أكثر أهميةً بكثير (وأقل ظهوراً للعيان) كان تدخل مؤسسي الحزب الألماني: أديناور ولايبرت ونومان.

8 . "Modes of Transition in Latin America، Southern and Eastern Europe"، International Social Science Journal، No. 128 (May 1991)، pp. 269-284.

استحقاقات ما بعد قرار الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧

سفير: نبيل الرملاوي*

إن قــرار الجمعية العامــة للأمم المتحدة رقم ١٩/٦٧ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢ والذي اعتمد فلســطين دولةً غيــر عضو بصفة مراقب في الأمم المتحدة يســتحدث استحقاقات ينبغي علــى الدولة الناشــئة أن تنهض بها على الرغم من الظــروف الصعبة التي تعترضها؛ بســبب وقوعها تحت الاحتلال الإســرائيلي حتى الآن. وربما كان الواقع المؤلم لهذه الدولة، فلســطين، حافزاً وســبباً كي تخوض الدولــة كل المعارك السياســية والدبلوماسية في هذه المرحلة؛ حتى تؤكــد جدارتها وكفاءتها كدولة وكشــخص من أشخاص القانون الدولي.

ولادة الدولة تحققت على الرغم من أساليب القمع والمنع لعقود من الزمن

كانت ولادة دولة فلسطين وما زالت ولادةً غير طبيعية، وتكاد تكون هي الدولة الوحيدة في العالم التي استغرقت عملية ولادتها زمناً طويلاً امتد إلى أكثر من ستين عاماً، قدم شعب فلسطين خلالها مئــات الآلاف من الشــهداء، ومــن التضحيات الجســام، الأمر الذي لم يتحمله شعب آخر في هذا العالم، على عكس ما يجري عند نشوء الدول وممارستها سيادتها، وحق تقرير المصير لشعبها. إذ لم يسبق لدولة في التاريخ الحديث أن واجهت مثل ما واجهت دولة فلسطين من تحديات رهيبة يمكن تحديدها بالقوى الاستعمارية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مع الحركة الصهيونية

* باحث في القانون الدولي

العالمية التي خطّطت لمنع قيام أيّ كيان سياسي فلسطيني في فلسطين، بعد أن قررت إقامة مجتمع آخر بديل للمجتمع الفلسطيني على هذه الأرض، وهو المجتمع اليهودي بكيان إسرائيلي.

العالم ينظر بإعجاب إلى الإنجاز الفلسطيني، كما ينظر بحذر وترقب إلى مرحلة ما بعد تمتّع الدولة بشخصيتها القانونية وكيف تتصرف.

لذلك، فإن العالم اليوم ينظر إلى هذه الدولة بعين الإعجاب أولاً؛ نظراً لصعوبة الولادة، وبقاء الدولة في غرفة العناية الفائقة حتى الآن، وبعين المراقبة والترقّب والمتابعة؛ للتعرف إلى كيفية التصرف، نظراً للاختراق الفلسطيني المبهر على المستوى الدولي لإخراج الدولة من غرفة العناية الفائقة سالمةً ثانياً. ونحن على يقين بأن الحالة الفلسطينية هذه ستكون موضع اهتمام بالغ ودراسة معمقة لدى المتخصصين في عالم السياسة والقانون والدبلوماسية لعشرات السنين القادمة، إن لم يكن لقرون قادمة على مستوى العالم؛ نظراً لانفرادها في كل شيء، واستعمال الدول الاستعمارية الكبرى والحركة الصهيونية العالمية كل وسائل المنع والقمع لعشرات السنين في المحافل الدولية والعلاقات الدولية بشتى مستوياتها من أجل عدم قيامها ومنع وجودها، وبالتالي منع الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، بانتهاك سافر وجسيم لمبدأ من مبادئ القانون الدولي الذي ارتقى إلى مكانة القاعدة الآمرة من قواعد القانون الدولي. لذلك فإنه:

وفق هذه المعرفة يجب أن نتصرّف بما يؤكد جدارة الدولة بمكانتها كشخص ضمن أشخاص القانون الدولي، وقدرتها على التواصل مع دول العالم وإقامة علاقات دبلوماسية معها بنجاح، والتوجه بفعالية إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية للانضمام إليها وبشكل خاص تلك التي تتعلّق بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والمؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، كمنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، وغيرها من المنظمات الدولية، آخذين بعين الاعتبار أن إسرائيل ومعها عدد من الدول ستعمل كل ما تستطيعه لكي تجعل من دولة فلسطين دولةً فاشلةً كرد اعتبار لعزلتها التي ظهرت بوضوح عندما قال العالم بغالبيته العظمى كلمته بصوت عال نعم لدولة فلسطين في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني ٢٠١٢.

إذا نظرنا إلى استحقاقات مرحلة ما بعد اكتساب فلسطين مكانة الدولة غير العضو في الأمم المتحدة وفقاً لما تقدم، فإننا نجد أن هذه الاستحقاقات تنقسم إلى قسمين هما:

أولاً- الاستحقاقات الوطنية

الوحدة الوطنية

العمل الجاد لإنهاء الانقسام وإعادة الوحدة الوطنية للشعب والوطن، فالانقسام يشكل التشويه المرفوض لطبيعة شعبنا ووطننا، وهو نقطة الضعف التي تلوّح بها القوى المعادية للشعب الفلسطيني للنيل من حقوقه الوطنية على

المستوى الدولي، وما جرى في لجنة العضوية التابعة لمجلس الأمن كان لا ينقصه الوضوح فيما يتعلّق بموقف اللجنة السلبي من عضوية فلسطين في الأمم المتحدة بسبب الانقسام الفلسطيني.

مطلوب حكومة للدولة

وليس سلطة الحكم الذاتي

الحكومة هي من عناصر تكوين الدولة الأساسية، وغيابها عن الدولة بعد نشوئها مدة طويلة من الزمن يولّد انطباعاً سلبياً عند الآخرين عن الدولة الوليدة، لأن تكوين الدولة يستند إلى ثلاثة عناصر أساسية من ضمنها عنصر الحكومة التي تنطق باسم الدولة. وهذه حالة مرتبطة بنشوء الدولة وتكوينها، وهي حالة تختلف عن غياب الحكومة عند دولة قائمة أصلاً وتعاني أزمةً وزاريةً قد تمتد إلى شهور أو حتى إلى أكثر من ذلك، وتستمر دول العالم في التعامل معها على الرغم من أزمتها الوزارية. أما بالنسبة إلى الدولة الناشئة، فإنها بحاجة ماسة إلى حكومة تخاطب دول العالم ومنظماته الدولية باسم الدولة، وتصدر الوثائق الرسمية باسمها كجوازات السفر، وطابع البريد، والنقد الوطني، والوثائق الخاصة بحكومة الدولة وغيرها. من المستندات الرسمية.

الدستور

العمل على إنجاز وثيقة الدستور في أسرع وقت ممكن، وهذا يتطلب الاستعانة بمجموعة من المتخصصين في القانون الدستوري، ولو أدى هذا إلى الاستعانة بالخبراء من الدول العربية الشقيقة لإنجاز هذا الأمر في أسرع وقت ممكن. فالدستور هو الوجه الحضاري للدولة وبه تصبح الدولة دولة القانون في ظل دستور يقر الفصلَ بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والمساواةَ بين الجميع أمام القانون والقضاء. وهذا يستدعي إنشاء محكمة دستورية دون تأخير للبت في دستورية القوانين.

منظمة التحرير الفلسطينية

مع اكتساب دولة فلسطين مكانتها في الأمم المتحدة كدولة ليست عضواً، تتعاظم الحاجة إلى دور منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني كله في الداخل والخارج وفي كل مكان، وقائدة نضاله الوطني طالما لم تتحقق أهداف الشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرض دولته، وما دامت مظاهر الوجود الإسرائيلي العسكري والاستيطاني قائمةً على أرض فلسطين، وما دام على أرض فلسطين جندي إسرائيلي واحد، وهذا يستدعي تفعيل مؤسسات المنظمة وفي مقدمتها المجلس الوطني الفلسطيني الذي يجب أن ينعقد بعد تشكيله من جديد وبالسرعة الممكنة، بحيث يضم جميع المنظمات والحركات الوطنية الفلسطينية والإسلامية بلا استثناء، وتتحدّد مهماته عند انعقاده بإقرار ميثاق جديد للمنظمة بعد التوقف والانتهاء العملي للميثاق القديم الذي وضع للمنظمة سنة

١٩٦٤، وانتخاب لجنة تنفيذية جديدة تتولى قيادة المنظمة في المرحلة المقبلة، كما تتولى قيادة كفاح الشعب الفلسطيني إلى حين تحقيق أهدافه الوطنية في تحرير الأرض واستكمال سيادة الدولة.

الميثاق

ضرورة النظر في وضع ميثاق جديد للمنظمة يتلاءم مع طبيعة المرحلة، فالمنظمة هي الميثاق، ودون الميثاق ليس هناك منظمة.

إن النظر في وضع ميثاق جديد للمنظمة يتلاءم مع طبيعة المرحلة يجب أن يستند إلى المنطلقات الآتية:

أولاً- الميثاق الموضوع في العام ١٩٦٤ قد تم تجاوزه عملياً بفعل قرارات المجلس الوطني المتعاقبة وتنفيذها في السياسة الواقعية لمنظمة التحرير الفلسطينية والتي آلت إلى ما آل إليه الوضع السياسي الآن.

ثانياً - إن مبدأ الحقوق للشعب الفلسطيني لا علاقة له بالميثاق سواء القديم أو أي ميثاق جديد؛ لأن الحقوق طبيعية وقانونية موجودة قبل الميثاق وبعد الميثاق، باعتبارها حقوقاً يعترف بها القانون الدولي ويقرّها لجميع الشعوب دون استثناء، وأن الميثاق هو قانون وضعي يتصل برسم الأساليب والوسائل للوصول إلى هذه الحقوق، وهو قابل للتغيير في ضوء معطيات المرحلة.

ثالثاً - الأزمة الداخلية التي تواجهها منظمة التحرير الفلسطينية اليوم في هذا الشأن هي أزمة نفسية وليست أزمةً سياسيةً أو قانونيةً أو حقوقيةً.

رابعاً - المطلوب هو أن يقع التبديل للميثاق وليس التعديل عليه.

خامساً - إن أهم عنصر في الميثاق الجديد هو أن لا يقع فيه أي تنازل عن أي حق من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، سواء بنص مباشر أو غير مباشر، وعلى وجه التحديد:

أ. الحق في العودة.

ب. الحق في الاستقلال.

ج. الحق في تقرير المصير بحرية ودون تدخل خارجي.

د. الحق في تحرير الأرض لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الخالية من أي احتلال ينقص من سيادتها ويكبل حريتها في الدفاع عن شعبها وحمايته.

سادساً- المهم أن يتضمّن الميثاق الجديد نظرتنا نحن إلى ما نريده في ضوء المرحلة الراهنة والمستقبل المنظور.

سابعاً - ربط أحكام الميثاق الجديد بالوصول إلى التمتع الكامل للشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية في وطنه وإبقاء كل شيء مفتوحاً للمستقبل، وذلك للتعامل مع المراحل المقبلة على ضوء ما توصل إليه الشعب الفلسطيني من حقوقه الوطنية. وهذا نوع من المرونة الضرورية

لمواجهة أي قصور أو إجراء قسري يحول دون تمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه أو بحق من حقوقه الوطنية.

على المستوى الخارجي

إن اعتماد الجمعية العامة قرارها ١٩/٦٧ ومنح فلسطين مكانة دولة غير عضو في المنظمة الدولية بصفة مراقب تترتب عليه واجبات تدخل ضمن واجبات الدول في القدرة على الدخول بعلاقات فاعلة مع أشخاص القانون الدولي من الدول والمنظمات الدولية وفقاً لاتفاقية (مونتيفيديو) المتعلقة بحقوق الدول وواجباتها لعام ١٩٣٣، ولا سيما تلك التي تعمل في المجال الإنساني كاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وهي الاتفاقيات التي تشكل أساس ومضمون القانون الدولي الإنساني. وهذا من شأنه أن يعزز مكانة دولة فلسطين على المستوى الدولي ويكسبها مكانة الدولة الفاعلة. وإن ذكر عدد من الاتفاقيات الدولية والوكالات المتخصصة هنا قد جاء نظراً لأهمية البدء مع هذه الاتفاقيات والوكالات لكونها ستشكل عاملاً مهماً للانضمام إلى وكالات ومؤسسات أخرى فيما بعد. هذا فضلاً عن أننا كنّا قد بدأنا العمل مع عدد منها في الماضي ويجب استكماله الآن.

الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة سنة ١٩٤٩ والبروتوكولات الملحقة بها

العمل بأسرع ما يمكن من أجل استئناف العمل للانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع المعقودة سنة ١٩٤٩، وذلك بتفعيل طلب الانضمام الذي تقدمت به دولة فلسطين سنة ١٩٨٩، وليس تقديم طلب جديد؛ لأن طلب الانضمام في ذلك الوقت كان بخصوص الدولة التي أعلنت سنة ١٩٨٨ وهي نفسها التي تسعى إلى تفعيل طلب الانضمام في الوقت الحاضر.

الجدير بالذكر هنا أن طلب الانضمام سنة ١٩٨٩ قد جمّد العمل به لأسباب سياسية عكستها الضغوط الأميركية والإسرائيلية على حكومة الاتحاد السويسري لكي تعطّل طلب الانضمام، فأصدرت حكومة سويسرا وهي الدولة الوديع للاتفاقيات المذكورة إعلاناً بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٣ جاء فيه أن الاتحاد السويسري لم يكن في وضع يجعله يقرر إذا ما كان طلب فلسطين الانضمام إلى الاتفاقيات المذكورة يشكل صك تصديق «نظراً لعدم اليقين بداخل المجتمع الدولي بوجود أو عدم وجود دولة فلسطين». غير أن هذا الوضع قد تغيّر تماماً الآن بعد أن انضمت حكومة الاتحاد السويسري إلى قائمة الدول التي قالت (نعم) لدولة فلسطين عندما جرى التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار رقم ١٩/٦٧ بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ٢٠١٢، وبذلك يكون قد انتفى سبب تجميد طلب دولة فلسطين الخاص بالانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، وهذا ما يتوجب بحكمه الإسراع في تفعيل الطلب سالف الذكر، وذلك بإرسال رسالة من الأخ رئيس الدولة أو من يفوضه رسمياً إلى حكومة الاتحاد السويسري بصفتها الدولة الوديع للاتفاقيات المذكورة يشير

فيها إلى طلب دولة فلسطين الذي تقدمت به سنة ١٩٨٩ بهدف الانضمام إلى اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الملحقة بها، طالباً من حكومة الاتحاد السويسري التفضّل بإبلاغ الدول الأطراف بتفعيل طلب دولة فلسطين المقدم سنة ١٩٨٩ بخصوص انضمامها إلى الاتفاقيات المذكورة وفقاً لأحكام اتفاقية فينا لقانون المعاهدات. وهذا يتطلب المتابعة الحثيثة مع حكومة الاتحاد السويسري من جهة، ومع الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف الأربع من جهة أخرى، وتتلقى حكومة الاتحاد السويسري آراء الدول الأطراف، وتصبح دولة فلسطين طرفاً في هذه الاتفاقيات بعد ستة أشهر من تاريخ تقديم مذكرة تفعيل طلب الانضمام المؤرخ في شهر حزيران سنة ١٩٨٩، وفي حالتنا كدولة فلسطين تصبح دولة فلسطين طرفاً في هذه الاتفاقيات بعد ستة أشهر من تقديم رسالة تفعيل الطلب المقدم سنة ١٩٨٩.

الانضمام إلى الوكالات المتخصصة التابعة إلى الأمم المتحدة

١. لا يتم التحاق الدول بهذه الوكالات تلقائياً بمجرد اكتساب الدولة العضوية في الأمم المتحدة، أو لمجرد كون المتقدم دولة، بل تتميز الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة بأن لها أنظمةً داخليةً وأحياناً دساتير خاصةً بكل واحدة منها، وعند التحاق أي دولة بأي من هذه الوكالات ينبغي أن تلتزم الدولة المتقدمة بنظام الوكالة المنوي الانضمام إليها، وعلى الدولة أن تتبع عند الانضمام الإجراءات المنصوص عليها في دستور الوكالة ونظامها الداخلي وخصوصاً البنود المتعلقة بشأن انضمام الدول الجديدة.

٢. مع تغيّر الوضع القانوني لفلسطين في الأمم المتحدة - بعد أن أصبحت فلسطين بموجب قرار الجمعية العامة رقم ١٩/٦٧ دولة غير عضو تتمتع بصفة المراقب في الأمم المتحدة على غير ما كانت عليه قبل القرار المذكور حيث كانت حركة تحرر وطني من الناحية القانونية - فإن تعامل الوكالات المتخصصة لفلسطين بصفتها الجديدة كدولة يختلف عمّا كان عليه الوضع عندما كانت فلسطين تعني في الأمم المتحدة حركة تحرر وطني من الناحية القانونية.

الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية

يتوجب العمل دون تردّد من أجل الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية من خلال تفعيل طلب الانضمام الخاص بدولة فلسطين الذي تقدمت به الدولة سنة ١٩٨٩ كما وقع بالنسبة لانضمام الدولة إلى اتفاقيات جنيف الأربع، حيث تم تأجيل البت في هذا الأمر في جمعية الصحة العالمية حينذاك إلى دورة عادية قادمة، ويتكرر هذا النص في كل سنة في بداية أعمال جمعية الصحة العالمية التي تنعقد في شهر نيسان من كل سنة في

جنيف. ونحن عندما نختار منظمة الصحة العالمية بعد اتفاقيات جنيف الأربع، فذلك لكون كل من هذه المؤسسات الدولية تتميّز بالطابع الإنساني، والانضمام إليها يأتي رغبةً من الدولة في المساهمة الفعلية في المجالات الإنسانية على مستوى العالم وتجاوباً مع النداءات المتكررة من الدول المنضمة للدول التي لم تنضم إليها أن تفعل ذلك.

عضوية المنظمة مفتوحة لجميع الدول

تنص (المادة ٣) من دستور منظمة الصحة العالمية على أن عضوية المنظمة مفتوحة لجميع الدول. في حين تعاملت (المادة ٤) مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تصبح أعضاء في المنظمة بتوقيع هذا الدستور، أو بقبوله بأي طريقة أخرى وفقاً لأحكام الفصل التاسع عشر ووفقاً لقواعدها الدستورية. كما تعاملت (المادة ٥) مع الدول التي دعيت حكوماتها إلى إيفاد مراقبين إلى مؤتمر الصحة الدولي الذي عقد في نيويورك سنة ١٩٤٦ أن تصبح أعضاء بتوقيع هذا الدستور أو بقبوله بأي طريقة أخرى، وفقاً لأحكام الفصل التاسع عشر، ووفقاً لقواعدها الدستورية.

لدولة فلسطين الحق بالانضمام إلى منظمة الصحة العالمية وفقاً لأحكام المادة (٦) من دستورها

تنص المادة (٦) من دستور منظمة الصحة العالمية على ما يلي:

«مع عدم الإخلال بشرط أي اتفاق بين الأمم المتحدة والمنظمة يتم إقراره طبقاً للفصل السادس عشر، يجوز للدول التي لا تصبح أعضاء وفق المادتين ٤و٥ أن تطلب العضوية، ويقبل طلبها متى وافقت عليه جمعية الصحة بالأغلبية البسيطة».

لذلك يتوجب التوجه إلى منظمة الصحة العالمية، كما هو الأمر بالنسبة إلى اتفاقيات جنيف الأربع في أسرع وقت ممكن ودون تردد وذلك عن طريق إرسال رسالة من رئيس الدولة أو من يفوضه إلى المدير العام لمنظمة الصحة العالمية يشير فيها إلى طلب دولة فلسطين سنة ١٩٨٩ بخصوص انضمام دولة فلسطين إلى منظمة الصحة العالمية، على أن يعرض طلب الدولة على أول اجتماع قادم لجمعية الصحة العالمية وفقاً للمادة (٦) من دستور المنظمة، ومتابعة هذا الأمر مع المدير العام من ناحية، ومع الدول الأعضاء في المنظمة من ناحية أخرى. علماً أن الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية هي نفسها الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولذلك فإن تصويت جمعية الصحة العالمية على عضوية فلسطين فيها لن يختلف كثيراً في نتائجه عن تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠١٢/١١/٢٩.

إن أهمية الانضمام إلى منظمة الصحة العالمية كوكالة متخصصة - إضافة إلى ما يعنيه الانضمام بحد ذاته على المستوى الدولي والإنساني - تكمن في أنه يسمح لدولة فلسطين بالانضمام أيضاً إلى كل من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات، واتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية، واتفاقية فينا للعلاقات القنصلية، وذلك تنفيذاً

لشـــروط كل من هـــذه الاتفاقيات علـــى الدول غيـــر الأعضـــاء في الأمم المتحـــدة والتي ترغب في الانضمـــام إليها أن تكون عضواً في إحدى الوكالات المتخصصة التابعة إلى الأمم المتحدة.

الانضمـام إلـى العهـد الدولـي الخـاص بالحقوق المدنية والسياسـية، والعهد الدولـي الخـاص بالحقـوق الاقتصاديـة والاجتماعية والثقافية

هذان العهدان من أهم العهود الدولية في نطاق الأمم المتحـــدة والانضمـــام إليهما متاح لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أو الدول التي أصبحـــت عضواً في أي وكالـــة متخصصة من الـــوكالات التابعة للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية على ســـبيل المثال. ومن هنا تأتي أهمية البدء بالانضمام إلى منظمة الصحة العالمية.

يبدأ نفاذ كل من هذين العهدين بعد انقضاء ثلاثة أشـــهر من تاريخ إيداع صك الانضمام أو التصديق لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

الانضمـام إلـى المنظمـة العالميـة للملكية الفكرية

مفتـــوح لجميـــع الدول الأعضـــاء في الأمم المتحـــدة أو للـــدول الأعضـــاء لـــدى أي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة كمنظمة الصحة العالمية مثلاً. وانضمام دولة فلســـطين إلى هذه المنظمـــة العالمية يؤمّن لنا الاســـتعانة بخبرائها لجمع التراث الفلسطيني وحصره وتصنيفه بكل أصنافه تمهيداً لتســـجيله لـــدى المنظمة العالمية للملكيـــة الفكرية حرصاً علـــى التراث وحمايةً له من السرقة أو الضياع.

معايير العضوية وإجراءات الانضمام

لاكتســـاب صفة العضوية، يجب على الدولة أن تودع وثيقـــة تصديق أو انضمام لدى المدير العام للمنظمة في جنيف. وحســـب ما هو مبيّن في اتفاقية إنشـــاء المنظمة، فإن عضوية المنظمة مفتوحة للـــدول الأعضاء فـــي الأمم المتحدة أو في أي من الـــوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

الانضمـام إلـى نظـام رومـا الأساسـي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية

يكتســـي الانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية والمفتوح أمام جميـــع الدول بمقتضى أحـــكام المادة ١٢٥ من النظام الأساســـي، أهميةً بالغةً بالنســـبة لدولة فلسطين، بالنظر إلى واقع الشعب والدولة تحت الاحتلال الإسرائيلي.

إن الانضمـــام إلى نظام روما الأساســـي يحررنـــا من الحاجة إلى دولة طرف لتتقدم نيابةً عنـــا إلى المحكمة لمقاضاة مجرمي الحرب الذين ارتكبوا ويرتكبـــون جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بحق شـــعبنا. إذ يكاد لا يمر عام إن لم نقل شـــهر أو حتى أســـبوع دون أن ترتكب قوات الاحتـــلال الإســـرائيلي، أو مرتزقتها من المســـتوطنين أو هما معاً الجرائم المختلفة بحق شـــعبنا؛ ما يســـتدعي تدخل المحكمة الجنائية

الدوليـــة لمقاضاة هؤلاء ووضع حد لهذه الجرائم التي لا تســـقط بالتقادم. ونظراً لأحكام النظام المذكور فإن الجرائم التي تدخل ضمن صلاحيات واختصـــاص المحكمة هي تلك التي ارتكبت منذ دخول هذا النظـــام حيز النفاذ وهو اليوم الأول من شهر تموز سنة ٢٠٠٢، على أن تكون ضمن الجرائم التـــي عددها وعرفهـــا النظام الخاص بالمحكمة وبالتحديد ما جاء في المواد ٥ و ٦ و٧ و ٨ مـــن النظام. أمـــا الجرائم التي تم ارتكابها قبل التاريخ المذكـــور، فإن المحاكم الوطنية مثل المحاكم البريطانية والإســـبانية والبلجيكية على سبيل المثال، وغيرها من محاكم الدول التي تشمل ولاية القضـــاء فيها مقاضاة مجرمي الحرب أياً كانـــت تابعيتهم في العالم هي التي تتولى مهمة مقاضاتهـــم إذا ما رفعت أمامها قضايا جنائية تتعلّـــق بارتكاب جرائم كتلك المعددة في القانون الدولي مدعمة بالأدلة والإثباتات الواقعية.

دولـة فلسـطين تنضـم إلى النظـام الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية بموجب المادة ١٢٥ منه

وفقـــاً للفقرة ٣ مـــن المـــادة ١٢٥ يفتح باب الانضمام إلى هذا النظام الأساسي أمام جميع الدول، وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة.

ووفقـــاً للفقرة ٢ من المـــادة ١٢٦ من النظام المذكور، فإن بدء النفاذ بالنسبة لكل دولة تصدق على النظام الأساســـي أو تقبله أو توافق عليه، أو تنضم إليه بعد إيداع الصك الستين للتصديق أو القبـــول، أو الموافقة، أو الانضمام، يبدأ نفاذ النظام الأساســـي في اليوم الأول من الشـــهر الذي يعقب اليوم الســـتين من تاريخ إيداع تلك الدولة صك تصديقها أو قبولها، أو موافقتها، أو انضمامها. (صك الســـتين هنا يعني صك طلب انضمـــام الدولة إلى النظام الأساســـي المذكور والذي يبدأ ســـريانه بعد ســـتين يوماً من تاريخ إيداع صك الانضمام).

إذن، لا تســـتطيع دولة فلسطين التقدم بطلب فتـــح تحقيق بـــأي قضية جنائيـــة تدخل ضمن اختصـــاص المحكمـــة إلا بعد ســـتين يوماً من تاريخ التقدم بصك الانضمام إلى نظام المحكمة الأساســـي، لذلك فإن العملية بمجملها تنقســـم إلى قسمين: القســـم الأول، وهو المتعلق بتقديم صك الانضمام. والقســـم الثاني، وهو ما يتعلق بطلب فتح التحقيق بقضية ما وفقاً للمادة ١٤ من النظام، وهي المادة التي تجيز لأي دولة طرف في النظام الأساسي أن تحيل إلى المدعي العام أي حالة يبدو فيهـــا أن جريمة أو أكثر من الجرائم الداخلة في اختصاص المحكمة قد ارتكبت، وأن تطلب إلى المدعي العام التحقيق في الحالة بغرض البت فيما إذا كان يتعين توجيه الاتهام لشخص معين أو أكثـــر بارتكاب تلك الجرائم. ولذلك فإن التقدم بصك انضمام دولة فلســـطين إلى نظام المحكمة يمكـــن أن يتم في أي وقـــت، باعتباره الخطـــوة الأولى باتجاه المحكمة الجنائية الدولية ووجوب إنجازه في أسرع وقت ممكن.

لذلك، فإن دولة فلسطين تستطيع الآن ودون تردد التقدم إلى الأمين العام للأمم المتحدة بصك الانضمام إلى نظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية. في حين لا تستطيع التقدم بطلب تحقيق في أي قضية وفقاً للمادة ١٤، إلا بعد مرور ستين يوماً من تاريخ تقديم صك الانضمام.

مجلس الأمن والمحكمة

واضح أن مجلس الأمن يمارس دوره بشأن المحكمة في حالتين، الحالة الأولى تحدثت عنها المادة ١٣ والتي تقول، لمجلس الأمن متصرفاً بموجب الفصل السابع من الميثاق أن يحيل إلى المدعي العام حالة يبدو فيها أن جريمة من الجرائم المعددة في النظام أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت (المادة ١٣). والحالة الثانية تحدثت عنها المادة ١٦ تحت عنوان إرجاء التحقيق أو المقاضاة، ونصها كما يلي:

المادة ١٦ــ إرجاء التحقيق أو المقاضاة –

(لا يجوز البدء أو المضي في تحقيق أو مقاضاة بموجب هذا النظام الأساسي لمدة اثني عشر شهراً بناءً على طلب من مجلس الأمن إلى المحكمة بهذا المعنى يتضمنه قرار يصدر عن المجلس بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ويجوز للمجلس تجديد هذا الطلب بالشروط ذاتها).

غير أن الغموض الذي اكتنف المادة ١٦ خصوصاً فيما يتعلق بالصلاحيات، قد أثار تخوف العديد من الباحثين يتصل بالخشية من أن تكون هذه المادة قد وضعت بطريقة تحتمل أكثر من تفسير بحيث يشكل ذلك مدخلاً لمصلحة تدخل مجلس الأمن من باب واسع ليحد من صلاحيات المحكمة ويعطّل أعمالها بدوافع سياسية في حالات معينة.

المحكمة الجنائية الدولية

تمارس اختصاصها على الأشخاص

واضح أن هذه المادة تتعلّق بمقاضاة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، فالمحكمة الجنائية الدولية لا تقاضي الدول، بل تقاضي الأشخاص وفقاً لأحكام المادة الأولى من النظام الأساسي التي تنص على ما يلي: (المحكمة – تنشأ بهذا محكمة جنائية دولية («المحكمة»)، وتكون المحكمة هيئة دائمة لها السلطة لممارسة اختصاصها على الأشخاص إزاء أشد الجرائم خطورة موضع الاهتمام الدولي، وذلك على النحو المشار إليه في هذا النظام الأساسي، وتكون المحكمة مكملةً للاختصاصات القضائية الجنائية الوطنية، ويخضع اختصاص المحكمة وأسلوب عملها لأحكام هذا النظام الأساسي.

مجلس الأمن يتعامل مع الدول

لحفظ السلم والأمن الدوليين

مجلس الأمن ووفقاً للميثاق لا يتعامل مع الأشخاص كما هو الحال بالنسبة إلى محكمة

الجنايات الدولية وإنما ولايته تمتد من أجل حفظ السلم والأمن الدوليين إلى الدول وغيرها من أشخاص القانون الدولي، وفض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية وفقاً للفصل السادس من الميثاق أولاً، وبتطبيق أحكام الفصل السابع من الميثاق بحق الدول التي تتحمل مسؤولية إزاء تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر ثانياً.

إذن، تختلف ولاية كل من المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن عن بعضهما البعض، وهذا لا يحد من صلاحيات مجلس الأمن في الطلب من المحكمة الجنائية الدولية أن تفتح تحقيقاً بخصوص أشخاص لهم صفات رسمية في الدولة يعتقد المجلس أنهم ارتكبوا جريمة أو أكثر من الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة ضد شعوبهم كما حدث مع الرئيس عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان. وهذا يعني أن مجلس الأمن لا يقصر ولايته على فض النزاعات بين الدول، وإنما قد مدد ولايته لتشمل جلب الأشخاص الذين يرى هو أنهم ارتكبوا جريمة أو أكثر حتى داخل نطاق سيادة دولهم، مما يعتبره المجلس انتهاكات جسيمة لمبادئ القانون الدولي، وشرعة حقوق الإنسان، مما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين بالخطر.

المادة ١٦ من النظام والتخوف من هيمنة مجلس الأمن على المحكمة

المادة ١٦ من نظام روما الأساسي التي يوقف بموجبها التحقيق أو المقاضاة لوقت محدد بخصوص قضية صدر بشأنها قرار من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع، فإن ذلك يعود إلى الانتهاء من إجراءات مجلس الأمن التي تكون قد بدأت نحو الدولة المعنية بموجب قرار منه وفق الفصل السابع، على أن تتم ملاحقة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم حرب أو جرائم أخرى تدخل ضمن اختصاص المحكمة للتحقيق معهم ومقاضاتهم.

قرار الجمعية العامة بشأن «مركز فلسطين في الأمم المتحدة»

محمد أبو دقة*

سـجّلت الدبلوماسـية الفلسـطينية إنجازاً ومكسـباً كبيرين على الساحة الدولية من خلال الاعتراف بالصفة القانونية لفلسـطين «كدولة»، ومنحهـا صفة المراقب الدائم في الأمم المتحدة، وجاءت تصريحات المسؤولين الدوليين والقيادات الفلسطينية لتؤكّد حقيقة هذا الانتصار التاريخي الذي من شأنه - حسب تصريحات وزير الخارجية النرويجي السابق هارلم برونتلاند - «أن ينطوي على مقدرة تغيير الديناميكية القائمة في الشرق الأوسـط». ويؤكد أن «حل الدولتين سيبقى الحل الأمثل على المدى البعيد بين الشعبين الفلسطيني والإسـرائيلي»،[1] وكذلـك جـاءت كلمة الرئيس محمود عباس في الجمعيـة العامة لتؤكّد ميلاد حقبـة جديدة في النضال الوطني الفلسـطيني من خلال التأكيد على ما يمكن تسميته «المقاومة السلمية الشـعبية المعتمدة على القانون الدولي والإنساني» والبدء في استخدام الأدوات القانونية الدوليـة التي يتيحهـا القرار؛ مـن أجل إنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق الوطنية الفلسـطينية الثابتة للشعب الفلسطيني.

وقـد رافـق النقـاش - ومـداولات العديـد من السياسـيين والكتـاب والباحثـين... - تباينٌ في وجهات النظر، فيما يخص طبيعة ما تم تحقيقه في الأمم المتحدة، والتـي تباينت بين الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وكسب العضوية في الأمم المتحدة بصفة مراقب، ورفع التمثيل الفلسطيني في الأمم المتحدة.

* باحث سياسي.

الأمر الـذي يسـتدعي تحليل وقـراءة هذا الإنجـاز التاريخـي مـن الناحية السياسـية، وتوضيـح ماهية القرار ومضمونه، والأسـباب والدوافـع الرئيسـة للتوجه إلـى الأمم المتحدة من قبل القيـادة الفلسـطينية، وتناول الجانب السياسـي والدبلوماسـي للقـرار مـن خلال قـراءة نمط التصويت على القـرار في الجمعية العامة ونتائجـه، ومواقف القوى الفاعلة الدولية والإقليميـة، ودراسـة أثر القـرار على الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية ومكانة إسرائيل، والآفـاق الممكنة والأدوات القانونية الدولية التي يتيحهـا القرار مـع ربطها بالمحاذيـر القائمة: العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية والدولة، وإشكاليات التمثيل الفلسطيني، وربط ذلك بقضايا الوضع النهائي وخاصةً قضية اللاجئين.

أولاً ـ ماهيـة القـرار رقـم ٦٧/١٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

بناءً على طلب منظمة التحرير الفلسـطينية، وبدعـم العديد من دول العالـم المؤيدة للقضية الفلسـطينية ورعايتهـا؛ أصـدرت الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة فـي دورتها الـ٦٧ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩ قرارهـا رقـم ٦٧/١٩ المعنون باسـم «مركز فلسطين في الأمم المتحدة» والذي تضمّـن ـ من جملة أمور عـدة ـ قراراً تاريخياً بـ«منح فلسطين مركز الدولة غير العضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة، بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع وبالممارسة المعمول بها بهذا الشأن».[٢] حيث أيّدت القرار ١٣٨ دولة وعارضته فقط ٩ دول، وامتنعت ٤١ دولة عن التصويت.

مضمـون القرار كما جـاء بنصه الواضح والصريـح يعني منح فلسـطين «مركز الدولة» غيـر العضو في الأمم المتحـدة، كما يمنحها صفـة «المراقب»، وذلك دون المسـاس بمكانة منظمة التحرير الفلسـطينية «م.ت.ف» كممثل للشعب الفلسطيني.

ويمكن قراءة نص القرار بمنح فلسطين «مركز الدولة» ليس فقط في سياق اعتراف الدول ـ التي أيدت القرار ـ بدولة فلسـطين (كاعتراف واقعي أو قانوني) كونه اعترافاً بدولة «فلسطين»، حيث سـبق أن اعترفت العديد من هـذه الدول بدولة فلسـطين قانونياً، بل يجـب قراءة ما تم إنجازه باعتبـاره اعترافاً دولياً مـن قبل الأمم المتحدة باكتسـاب فلسـطين وضعيتَها القانونية كدولة وكأحد أشـخاص القانون الدولي،[٣] الأمر الذي يعنـي تعامـل المجتمع الدولي معهـا على هذا الأساس لأول مرة في تاريخ فلسطين،[٤] ومن بين ما توفره الصفة الجديدة أنها تساهم في إضفاء الشخصية القانونية على هذه الدولة كفاعل دولي، بما يؤهلها إلى الانضمام والتوقيع على الاتفاقات والمعاهـدات في المجالات المختلفة، والمشـاركة

النشـــطة في اجتماعات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وأجسامها المختلفة.[٥]

وعلى الرغم من أن ما تم تحقيقه ليس عضويةً كاملةً في الأمم المتحدة، فإنه يتساوى كما يقول الرملاوي مع العضوية الكاملة للدولة في أكثر من جانب، فهو يشكّل اعترافاً من الدول الأخرى بها على أوسع نطاق، كما أنه يعني «تعامل المجتمع الدولي ـ ممثلاً بالأمم المتحدة ـ مع دولة فلسطين بوضعها القانوني كدولة، وبالتالي كشخص من أشخاص القانون الدولي. سواء وقع هذا التعامل عن طريق العضوية الكاملة أو عن طريق اكتساب الدولة العضوية المراقبة، إذن المهم في هذه الحالة أن تأخذ فلسطين مكانتها القانونية في المجتمع الدولي كدولة وليس تحت أي صفة أخرى».[٦]

ويُعتبر هذا هو الإنجاز والانتصار الحقيقي الذي تم تحقيقه في ســابقة تاريخية لها الكثير من التداعيات على مجمــل ديناميكيات العمل السياســي الفلســطيني وآفاقه لنيــل الحرية والاســتقلال واســتخدام العديد مــن الأدوات القانونيــة الدوليــة التــي يتيحها هــذا المركز القانوني الجديد «لفلسطين كدولة» في المحافل والمؤسســات الدوليــة، وفي إطــار الاتفاقيات والمعاهدات الناظمــة للعلاقات الدولية القائمة. كما يشــكل الاعتراف الواقعــي من قبل الأمم المتحدة والدول المؤيدة للقرار «بدولة فلســطين» رافعــةً جديــدةً يمكن البنــاء عليهــا لإنجاز الاستقلال التام.

كما تضمن القرار بالإضافة إلى ما ذُكر سابقاً، رفع التمثيل الفلســطيني فــي الأمم المتحدة من مستوى «كيان» بصفة مراقب دائم، إلى مستوى «دولة غير عضو» وبصفة مراقب دائم. وباكتساب فلســطين صفة «دولة غير عضو بصفة مراقب»، أصبحت الدولة الثانية بعد الفاتيكان التي تحصل على هذه الصفة القانونية والسياسية.

أسباب القرار ودوافعه

يأتي القرار بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على انطلاق عملية الســلام الإسرائيلية العربية، والفشــل في التوصل إلى اتفاق ســلام شامل ينهــي الاحتلال الإســرائيلي للأراضي المحتلة، وفي ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وخاصة التوسّــع الاستيطاني الذي يقوّض حلّ الدولتين؛ لذا جاءت الخطوة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة ـ كما أوضــح الدكتور صائب عريقات ـ «لتعزيز مكانة دولة فلســطين. ولتدل على إصرارنا على تأكيد حقنا السيادي على أرضنا. كما سيحافظ على الحل القائم على أساس حل الدولتين وتوفير مرجعيات واضحة للمفاوضات».[٧]

وتأتي الخطوة، أيضــاً، «كتعبير عن رفض المرجعيــات، التي تجري على أساســها عملية الســلام، ورغبة الفلســطينيين في دفع العالم نحو تحمل مســؤولياته وإعادة اشــتباكه مع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما يؤسس لعملية سلام محددة المرجعيات والزمن، تضمن إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على

الأراضي التي احتلتها إسـرائيل في الخامس من حزيران ١٩٦٧.[٨]

كما يمكن قـراءة المواقـف الدولية المؤيدة للخطوة الفلسـطينية بكسب الاعتراف من قبل الأمم المتحدة، كرسـالة واضحة لإسـرائيل، مفادها رفض القوى الدولية الفاعلة اسـتمرار تجاهل القانون الدولي، والسياسات الإسرائيلية الهادفـة إلـى تقويض حـل الدولتين، ورفض الاستيطان الإسرائيلي، والتأكيد من جديد أن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧ بما فيها القـدس هي أراضي دولة فلسـطينية محتلة. والرفـض الدولي لنهج إسـرائيل القائم على «إدارة الصراع»، وفي الوقت نفسـه السـعي الدولي إلـى خلق مرجعيـات وأدوات قانونية من شـأنها أن تعزز منهج «حل الصراع» على أساس حل الدولتين.

الدلالات السياسـية والدبلوماسية للاعتراف الدولي بفلسطين في الأمم المتحدة

يمكن دراسة الدلالات السياسية والدبلوماسية وآثارها على عدة مسـتويات، ومـن عدة زوايا مختلفة، منهـا التحليل الكمـي والنوعي للدول طبقاً لنمـط التصويت. وإجمالاً يمكن تقسـيم الدول حسـب تصويتها على القـرار إلى ثلاث مجموعات (المؤيدة، والمعارضة، والممتنعة) وهي على النحو الآتي:

أولاً - الدول المؤيدة للقرار

أيدت القرار ١٣٨ دولة، منها ١٢٠ دولة سبق أن اعترفت بفلسطين قانونياً، حيث اعترفت ٩٩ دولة بفلسـطين قبل العام ١٩٩٥، ويشـمل هذا العدد الدول التي اعترفت بإعلان الاستقلال في العام ١٩٨٨، بالإضافة إلى الدول التي اعترفت بها بعد تفكّك الاتحاد السـوفيتي، وبعض دول أوروبا الشرقية، واعترفت ٩ دول بدولة فلسطين في الفترة الواقعة بين ٢٠٠٤-٢٠١٠ من بينها: تيمـور الشـرقية، باراغـوي، الجبل الأسـود، كوستاريكا، وغيرها، وموجة الاعترافات الأخيرة فـي الفتـرة الواقعة بـين ٢٠١٠-٢٠١١ والتي شملت اعتراف ١٢ دولة أغلبيتها من دول أميركا اللاتينيـة مثل: البرازيل، التشـيلي، الأرجنتين، الإكوادور، البيرو وغيرها، بالإضافة إلى سورية التي أصبحت الدولة رقم ١٢٠ التي تعترف بدولة فلسطين بتاريخ ٢٠١١/٧/١٨[٩]

وقد نجحت الدبلوماسية الفلسطينية في الحفاظ على هذه المنجـزات التاريخية، وكذلك في إقناع معظم الدول الأوروبية بالتصويت لصالح القرار، حيـث صوتت ١٨ دولة أوروبيـة لصالح القرار، وعارضته دولة واحدة فقط هي التشيك، في حين امتنعت باقي الدول الأوروبية عن التصويت مثل ألمانيا، بريطانيا، بولندا، دول البلطيق، وغيرها.

ثانياً - الدول المعارضة للقرار

إن موقف الولايات المتحدة المعلن مسبقاً تجاه العضوية في الأمم المتحدة وتأييدها إسرائيل في

مساعيها لإفشال القرار الدولي فشل في إقناع دول العالم، حيث عارضت القرار بالإضافة إلى إسرائيل والولايات المتحدة الأميركية ٧ دول يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

المجموعة الأولى: وتضم كندا، التشيك، بنما

وتتميّز هذه الدول بأنها دول مستقلة وذات سيادة، ولكنها تأثرت بالمواقف والضغوط الإسرائيلية والأميركية لاعتبارات سياسية. وهي تبقى دولاً منفردةً في إطارها القاري إذا استثنينا كندا التي تشكّل مع الولايات المتحدة قارة أميركا الشمالية.

المجموعة الثانية: وتضم جزر المارشال، ميكرونيزيا، ناورو، بالاو.

وتقع هذه الدول جغرافياً في الباسفيك، وهي جزر صغيرة من حيث المساحة والسكان، ولا تتمتع بالاستقلال التام على الرغم من الاعتراف بها كدول في إطار الأمم المتحدة، كون هذه الدول ـ باستثناء ناورو ـ ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالولايات المتحدة الأميركية من خلال اتفاقيات الشراكة الحرة «Compact of Free Association with the United States» والتي بموجبها تتمتع الولايات المتحدة بالمسؤولية الكاملة في مجال الأمن والدفاع طبقاً لاتفاقيات الشراكة الموقعة مع هذه الدول في العام ١٩٨٦. أما ناورو فهي دولة هامشية ويبلغ عدد سكانها حوالى ١٢ ألف نسمة.

المجموعة الثالثة: الدول التي امتنعت عن التصويت

امتنعت عن التصويت على القرار ٤١ دولة، ويشكل امتناع بعض الدول تراجعاً مهماً عن نمط وسلوك تصويتها في الأمم المتحدة لصالح إسرائيل، كونها لم تصوت بطريقة مماثلة لنمط التصويت الأميركي – الإسرائيلي (ضد القرار)، في حين شكّل امتناع دول أخرى سبق أن اعترفت بدولة فلسطين ولدينا معها علاقات دبلوماسية انتكاسةً ويحتاج ذلك فعلاً من أصحاب القرار في المؤسسة الرسمية إلى إعادة دراسة كل حالة على حدة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع، ويمكن تقسيم الدول التي امتنعت، إلى قسمين: دول امتنعت عن التصويت وسبق أن اعترفت بالدولة الفلسطينية. ومن الدول الممتنعة تلك التي تشكلت أو انحلت من دول كانت قائمة سابقاً وتعترف بدولة فلسطين في أوروبا الشرقية. وأخيراً الدول التي لم يسبق لها الاعتراف بدولة فلسطين.

١. الدول التي سبق أن اعترفت بفلسطين وامتنعت عن التصويت

وتشمل الدول التي سبق أن اعترفت بدولة فلسطين وتختلف فيما بينها فيما يخص وجود سفير مقيم أو غير مقيم، ولكن للأسف يعتبر امتناعها تراجعاً في مواقفها، والذي إما جاء نتيجة الخضوع لضغوط خارجية، أو نتيجة تغير في أنظمتها السياسية، وبالتالي في مواقفها

السياســية، أو نتيجة قصور ذاتي؛ الأمر الذي يستدعي تحليل ودراسة كل حالة على حدة، حيث لا يمكن إجمالاً تعميم سبب محدد لهذا التراجع.

ومن ضمن هــذه القائمة: منغوليــا، بلغاريا، فانواتــوا، غينيا الجديدة، رومانيا، بالإضافة إلى بعض الدول الإسلامية المنضوية في إطار منظمة المؤتمر الإسلامي وهي ألبانيا وتوغو والكاميرون، حيث خرجت بامتناعها عن التصويت عن قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي الداعمة للعضوية؛ الأمر الذي يستدعي المتابعة مع منظمة المؤتمر الإسلامي ومع هذه الدول مباشــرة لتأكيد مواقفها الداعمة مستقبلاً للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية.

٢. مجموعة دول أوروبا الشرقية سابقاً

كانت هذه الــدول ضمن جمهوريات الاتحاد الســوفيتي الســابق أو غيرها من دول أوروبا الشرقية التي كانت كدول مركزية حينها تعترف بدولة فلسطين، ولكن بعد انهيار الكتلة الشرقية مطلع تســعينيات القرن الماضي تغيرت مواقفها مثل: أســتونيا، لاتفيا، ليتوانيا التي كانت تتبع الاتحاد الســوفيتي، وكذلك كرواتيــا ومقدونيا وسلوفينيا، وغيرها من الدول.

٣. الدول التي لم يسبق لها الاعتراف بدولة فلسطين

ومنها على ســبيل المثال: بريطانيا، هولندا، أســتراليا، ألمانيا. والتي تؤيــد معظمها عملية السلام القائمة على مبدأ حل الدولتين.

وإجمــالاً يمكــن القــول إن الإنجــاز الذي أحرزته الدبلوماســية الفلسطينية في هذا العدد الهائل مــن الدول المؤيدة للقــرار يعني تراجعاً واضحاً للدبلوماســية الإسرائيلية، وفشلاً ذريعاً للضغوط الإســرائيلية والأميركية على المستوى الدولــي. ويتجسّــد هذا الانتصــار خاصةً في القــارة الأوروبية التي تعتبر قلــب العالم الحر والديمقراطيــة الغربية التي تدعــو إلى العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولــي، حيث لم تعارض القرار إلا دولة واحدة هي التشيك، أما على مستوى القارة اللاتينية فهو مكسب جديد أيضاً وتاريخي للقضية الفلسطينية، فقد عارضت القرار دولة وحيدة هي بنما.

أما على مســتوى القارة الآســيوية التي تقع فيها دولة الاحتلال «إسرائيل» فقد صوتت كافة الــدول الآســيوية لعضوية فلســطين في الأمم المتحدة ولم تعترض أي دولة آســيوية على قرار التصويت، وهذا المكســب السياســي يعزز من هوية فلسطين التاريخية وسكانها الأصليين كدولة آسيوية، ويقوّض أهم أسس العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية مع دول العالم الثالث عامة ومع دول آســيا، خاصة حيث تعتبر إسرائيل أن علاقاتها الدبلوماســية مــع دول آســيا لا تعكــس فقط اهتماماتها الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية بقدر ما تمس هوية الدولة الإسرائيلية.[١٠] وهو ما يعتبر نصراً إســتراتيجياً فلسطينياً إذا ما تمت إضافة القارة الإفريقية.

كما يمكن الإشارة إلى مكاسب أخرى تحققت تشمل تصويت دول لصالح القرار، لم يسبق أن اعترفت بفلسطين خارج إطار الجغرافيا السياسية لأوروبا، وهي جزر السالمون وتوفالا في الباسفيك والتي لا يوجد لفلسطين أي علاقات دبلوماسية قائمة معها.

أثر القرار على الوضع القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧

من الإنجازات المهمة القانونية الأخرى التي حققها قرار منح «فلسطين مكانة الدولة غير العضو» إعادة صياغة التعامل الدولي مع الأراضي الفلسطينية المحتلة من أراض محتلة، ويجب على إسرائيل الانسحاب منها حسب القرار ٢٤٢ وما يحتويه من غموض تجاه تعريف كامل الأراضي أو بعضها إلى اعتبارها أراضي دولة فلسطينية محتلة اعترف بمركزها القانوني كشخصية قانونية دولية وبحدودها ضمن حدود العام ٦٧، مما يعزز من تقويض الادعاء الإسرائيلي بأن هذه الأراضي متنازع عليها.

وهذا الإنجاز المهم يوفر آليات جديدة للقيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني ويمنحها المزيد من الأدوات القانونية الدولية لمواجهة العديد من الخطوات الأحادية الجانب وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية والتي قد تدفع العالم إلى اعتبارها جرائم حرب، وهذا ما سنتناوله لاحقاً في دراسة الأثر القانوني والآفاق المستقبلية.

وحتى في حال اعتراف إسرائيل واقعياً بالدولة الفلسطينية، فلن يغير هذا الاعتراف الإسرائيلي من عدمه من مكانة إسرائيل كقوة احتلال في الضفة والقطاع حسب العديد من الدراسات القانونية.[١١]

ولكن من الممكن أن تحاول إسرائيل تطويع هذا الاعتراف الدولي بشكل ما يضفي سمات الدولة على السلطة الوطنية الفلسطينية دون إنهاء الاحتلال وبما يخدم منهج «إدارة الصراع» الذي تتبناه إسرائيل والذي يعتبر من خياراته الأساسية الحفاظ على الوضع القائم لإطالة أمد الاحتلال أو الموافقة على دولة «ذات حدود مؤقتة» والتي جاءت كخيار في خارطة الطريق وتم رفضها من القيادة الفلسطينية الحالية، ولكن عند دراسة واستشراف المستقبل السياسي للمنظمة والسلطة الوطنية الفلسطينية من الصعب الحديث عن الحفاظ على هذا الموقف نفسه الرافض للدولة ذات الحدود المؤقتة، وخاصة في حالة مشاركة قوى فاعلة جديدة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية أو تغير موقف القيادة الفلسطينية الحالية الرافض لحل «الدولة ذات الحدود المؤقتة» في حال إعادة طرحها ضمن خطة دولية جديدة ذات مصداقية وجدول زمني محدد ينهي الاحتلال الكامل ويحقق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام ٦٧، مما يتيح نظرياً إمكانية أن تتقاطع نتيجة هذا الاعتراف بدولة فلسطين مع ما طرحته سابقاً مراكز الأبحاث الإسرائيلية من ضرورة

منح السلطة الفلسطينية بعض سمات السيادة وإعلاء وضعها السياسي والسيادي إلى مستوى «الدولة الناشئة» التي لا تتمتع بالسيادة الكاملة، والمعترف بها واقعياً، كما كان الحال في الاعتراف الواقعي بدولة إندونيسيا في العام ١٩٤٩ والتي بقيت تناضل من أجل إنهاء الاحتلال حتى منحت الاستقلال منتصف خمسينيات القرن الماضي، أو نموذج تيمور الشرقية والتي اعترف بها المجتمع الدولي ولكنها نالت استقلالها التام بعد أن أمضت فترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ولابد هنا من مراجعة الخطوة الأحادية التي قامت بها إسرائيل من خلال خطة فك الارتباط عن قطاع غزة؛ الأمر الذي أدى إلى خلق واقع سيادي للقطاع يختلف عما كان في أثناء عملية (أوسلو) (كل مناطق ب، ج تحولت إلى مناطق أ) بمعنى آخر، أصبحت لدى السلطة سيطرة أمنية ومدنية على كافة مناطق القطاع، كما وقعت إسرائيل اتفاق معبر رفح مع السلطة وتنازلت شكلياً عن سيطرتها على الحدود البرية للقطاع. وهذا بكل تأكيد وضع سيادي أعلى بقليل من (أوسلو). وقد سعت إسرائيل من خلال فك ارتباطها مع قطاع غزة إلى تحقيق هدف سياسي يتلخّص في اعتراف دولي بإنهاء مسؤوليتها عن قطاع غزة، وبالتالي الادعاء بإنهاء احتلالها القطاع، إلا أن استمرار السيطرة الإسرائيلية الفعلية على المحيط الخارجي للقطاع حد من تحقيق إسرائيل هدفها السياسي؛ كونها ما زالت قوة الاحتلال في القطاع.[١٢]

إن دراسة السياسة التي تنتهجها إسرائيل تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال العقود الماضية تؤكد أن إسرائيل تعتمد أساساً على منهج «إدارة الصراع» وليس على منهج «حل الصراع»، وبالتالي فإن الخيارات السياسية[١٣] التي تعتمدها إسرائيل تنصب أساساً في كافة الحلول المؤقتة والمرحلية ـ بما يسمح لها بالتهرب من الخيار السياسي الوحيد لحل الصراع القائم على حل الدولتين، وطبقاً لمنهج إدارة الصراع، فإن لدى إسرائيل خيارات سياسية منها الحفاظ على الوضع القائم، أو القيام بخطوات أحادية في الضفة الغربية مثل تنفيذ انسحاب أحادي الجانب من مناطق محددة على غرار ما حدث في فك الارتباط مع قطاع غزة سواء دون أو مع الاعتراف بالدولة الفلسطينية على حدود المناطق «أ، ب وبعض مناطق ج» التي تديرها حالياً السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن ثم الادعاء أن إسرائيل أنهت احتلالها للأراضي الفلسطينية، مما يخلق واقعاً سيادياً مشابهاً إلى حد ما لتجربة فك الارتباط مع قطاع غزة، ويحول مناطق جديدة إلى منطقة «أ»، وادعاء إنهاء الاحتلال الإسرائيلي ونقل كافة الصلاحيات والمسؤوليات للسلطة الفلسطينية في المناطق «أ»، وحتى في ظل هذا السيناريو الأحادي الجانب ستبقى إسرائيل قوة الاحتلال الفعلية في كافة الأراضي الفلسطينية، حيث مازالت تمارس سيطرتها الفعلية على كافة المناطق المحتلة.

ليس لمسألة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومكانتها القانونية «كدولة» أي علاقة بإنهاء صفة ومكانة إسرائيل كقوة احتلال على أراضي الدولة الفلسطينية، حتى وإن اعترفت إسرائيل بهذه الدولة ضمن حدود محددة، وفقط تتوقف حالة الاحتلال عندما تقوم إسرائيل بحل إدارة الحكم العسكري ونقل كافة صلاحياتها إلى السلطة الفلسطينية أو الدولة الفلسطينية، وفي حال توقف إسرائيل عن ممارسة سيطرتها الفعلية على الأرض الفلسطينية. حيث يعرف القانون الدولي الاحتلال بأنه «ليس وظيفة وجود عسكري دائم، ولكنه القدرة على التحكم بفعالية الإقليم». هذا التعريف القانوني لا يفرق بين احتلال الأراضي المعترف بها كدولة، والأراضي التي لم يتم الاعتراف بها على هذا النحو، وبالتالي فإن الوضع القانوني للأراضي غير ذي صلة، وطالما أن إسرائيل تمتلك السيطرة الفعلية على هذه الأراضي، فسوف تعتبر السلطة القائمة بالاحتلال، حيث إن الاعتراف بدولة فلسطينية من قبل الأمم المتحدة، أو الاعتراف الإسرائيلي لن يكون له تأثير على مكانة إسرائيل كقوة محتلة وفقاً للقانون الدولي».[١٤]

أما السيناريو الأكثر تفاؤلاً، فهو أن يتم تعزيز هذه الدولة الفلسطينية على أرض الواقع سواء عبر خطوات فلسطينية أحادية الجانب ولكن منسقة مع المجتمع الدولي، أو عبر استئناف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية والتوصل إلى اتفاقات جديدة على أسس ومرجعيات واضحة بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

التغيرات في الإطار القانوني والمؤسساتي الدولي

يكمن التحدي الأكبر الذي يواجه الفلسطينيين في كيفية الاستفادة من هذا المكسب القانوني الجديد باكتساب فلسطين مركز الدولة غير العضو في الأمم المتحدة، وذلك لتداخل عدة اعتبارات سياسية وقانونية من جهة، واعتبارات دولية وإقليمية ووطنية من جهة أخرى، حيث هناك العديد من الفرص والمخاطر المرافقة للانضمام إلى المعاهدات والمواثيق الدولية، الكثير من المتطلبات اللازم توفيرها على المستوى الوطني والداخلي قبل الشروع في الانضمام إلى هذه أو تلك الاتفاقية أو المؤسسة الدولية.

المتطلبات على المستوى الوطني لتوفير الجاهزية للانضمام إلى المعاهدات والمؤسسات الدولية

دون الخوض في مراحل التفاوض والانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية متعددة الأطراف، والتي تتطلب أساساً مصادقة الدولة على الاتفاقية من أجل إنفاذ هذه التشريعات لاحقاً، ففي الحالة الفلسطينية تتم المصادقة من قبل الرئيس بعد عرض الاتفاق على المجلس

الوطني الفلسطيني والذي يعتبر جزءاً ومكوناً رئيساً من المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب، والذي مازال كسلطة تشريعية مغيباً نتيجة الانقسام السياسي القائم؛ لذا ستعتبر المصالحة الوطنية وإنهاء حالة الانقسام وإعادة وحدة بنية النظام السياسي الفلسطيني أولى المتطلبات الرئيسة لتفعيل الأدوات القانونية الممكنة والمتاحة.

وبعكس الاتفاقيات الثنائية، تتيح الاتفاقيات المتعددة الأطراف حق التحفّظ على نفاذ أو تنفيذ بعض المواد؛ بسبب التزام الدولة «الفلسطينية» بتعهدات مستقبلية، الأمر الذي يستدعي أكبر مشاركة وطنية في النقاش حول الواجبات التي ستلزم دولة فلسطين مستقبلاً بها أي اتفاقية أو معاهدة دولية، كما أن أياً من هذه الأدوات القانونية تتضمن حقوقاً وواجبات، مما يعني ضرورة وجود سلطة واحدة وسلاح واحد قادر على فرض إرادته طبقاً للقانون بما لا يسمح بخرق أي من التعهدات الدولية المستقبلية والقيام بالواجبات على المستوى الوطني طبقاً لبنود الاتفاقيات التي ستكون فلسطين طرفاً متعاقداً فيها.

إن واقع الحال الفلسطيني ـ وما يتضمنه من انقسام في النظام السياسي، وتنازع على شرعيات التمثيل، وعدم التوافق على برنامج وطني موحد وخطاب سياسي موحد تجاه أساليب النضال الممكنة سواء السلمية أو العسكرية ـ يجعل من الانضمام إلى بعض هذه الاتفاقيات قبل إعادة توحيد البيت الفلسطيني وترتيبه وتوحيد برنامجه وخطابه السياسي أمر مستعجلاً، كما يحمل الحكومة الفلسطينية والقيادات الفلسطينية مسؤوليات وتداعيات قد تحد من الاستفادة المثلى من هذا القرار التاريخي.

فعلى سبيل المثال، وعلى الرغم من المطالبة الفلسطينية بالانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية؛ بهدف محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين، فإن الانضمام يحمل في طياته حقوقاً وواجبات، وطبقاً لمنظمة العفو الدولية فإنه «لو حدث وتمكنت فلسطين من الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية، فسوف تتعزّز الجهود الهادفة إلى مساءلة سلطات حماس والجماعات الفلسطينية المسلحة عما ارتكبته من أفعال، وكما سيتسنى للمحكمة الجنائية الدولية حينها التحقيق في الجرائم ومقاضاة مرتكبيها بمقتضى القانون الدولي، حتى وإن تم ارتكابها على أيدي جهات ومجموعات لا تنضوي تحت لواء دولة من الدول».[١٥]

كما أن الانضمام إلى المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ونفاذها في أراضي الدولة الفلسطينية من شأنه أن «يعزّز الجهود الرامية إلى مساءلة السلطة الفلسطينية عن الانتهاكات الجسيمة المستمرة التي ترتكبها في مجال حقوق الإنسان. وتتضمّن تلك الانتهاكات الاعتقالات التعسفية، وتعذيب المحتجزين، وإساءة معاملتهم،

وتجاهل أوامر المحاكم فيما يتعلّق بإطلاق سراح المعتقلين، وفرض قيود تعسفية على حرية التعبير والتجمع أو تكوين التجمعات والانضمام إليها».[١٦]

وبكل تأكيد، فإن طرح بعض هذه المخاوف لا يهدف إلى السعي إلى عدم الانضمام إلى المواثيق الدولية ذات الصلة والتي توفر الحماية للشعب الفلسطيني من قوة الاحتلال العسكرية، وضمان قيام السلطة الوطنية الفلسطينية باحترام مواثيق حقوق الإنسان في أراضيها، ولكنها تهدف بشكل أكبر إلى ضرورة الوعي والحاجة إلى الجاهزية القصوى قبل الدخول في هذه الأطر التعاقدية من خلال توحيد الصف الفلسطيني وتمكين بنية النظام السياسي الفلسطيني وتوحيد الخطاب والبرنامج السياسي الفلسطيني في مواجهة الاحتلال العسكري، والاتفاق على أشكال المقاومة السلمية أو العسكرية، والتي يجب أن تكون ضمن حدود العمل التي ستسمح بها هذه الأطر التعاقدية.

الأطر والاتفاقيات التي من الممكن أن تنضم إليها فلسطين

لذا ستحاول الدراسة فقط الإشارة إلى الأدوات القانونية المتاحة، بصرف النظر عن الإشكاليات الإجرائية للانضمام إليها مستقبلاً، وبصرف النظر عن التبعات والآثار التي قد تنتج عن الانضمام إليها، والتي تتطلب دراسات من قبل مختصين في مجال القانون الدولي والإنساني؛ لتحديد مدى الاستفادة من كل اتفاقية محددة ومدى المقدرة على القيام بواجباتنا وتعهداتنا طبقاً لهذا الاتفاق أو ذاك.

ج. المعاهدات الدولية

اكتساب فلسطين الشخصية القانونية الكاملة كدولة بموجب القانون الدولي سيسمح لها بأن تكون طرفاً في غالبية المعاهدات الدولية بما في ذلك معاهدات جنيف الأربع، ومعاهدات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان والمصادقة عليها وغيرها من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والتي تختلف فيما بينها بطبيعة إجراءات الانضمام إليها.

وقد يتطلب الأمر أولاً إجراء المزيد من الدراسات حول الاتفاقيات والمعاهدات التي سبق أن وقعت عليها إسرائيل وصادقت عليها وأصبحت نافذة المفعول، مما يتيح عند مشاركة فلسطين فيها تحميل الأطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقيات مسؤولية إلزام إسرائيل بواجباتها في تلك الاتفاقيات.

ومن شأن الانضمام إلى الاتفاقيات الناظمة للقانون الدولي الإنساني وخاصةً اتفاقيات جنيف، أن ينظّم شكل العلاقة القانونية بين قوة الاحتلال والمدنيين الفلسطينيين ويحمّل إسرائيل مسؤولياتها ويعيد معالجة الكثير من القضايا الرئيسة مثل قضية الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال أو الاستيطان وغيرها، أما الانضمام إلى المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان فمن شأنه أن يعزّز من حقوق الإنسان الفلسطيني في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

الانضمام إلى المحاكم الدولية

أولاً ـ محكمة العدل الدولية في لاهاي.

«إن رفع صفة وتمثيل فلسطين إلى دولة سيمكنها مـن أن تصبح طرفاً في قضايا ينظر فيها من قبل محكمة العدل الدولية».[١٧] والتي تختص في القضايا والمنازعات بين الدول فقط، حيث إن للدول «وحدها الحـق في أن تكون أطرافاً في الدعاوى التي تُرفع إلى المحكمة، بمعنى أن ولاية المحكمة مقصورة على الدول وحدها، فهي التي لها دون سـائر أشخاص القانـون الدولي حق التقاضـي أمامها، وهكذا لا يجوز للأفراد والجماعات والوحدات السياسية من غير الـدول طلب القضـاء».[١٨] ويتطلب الاحتكام إلـى قرارات محكمة العدل الدولية موافقة الطرفين المتنازعـين ـ حول قضية ما ـ اللجوء والاختصاص أمـام هذه المحكمة الدوليـة. وقد يتيح هذا الخيار مسـتقبلاً آليات جديـدة لحل النزاعات وتفسـير المعاهـدات وغيرها مـع دولة إسـرائيل في حال موافقتها على الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية، مما يعنى الاسـتناد إلـى القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

ثانياً. المحكمة الجنائية الدولية.

تشير العديد من الدراسات والآراء القانونية إلى إمكانية انضمام فلسـطين إلـى محكمة الجنايات الدوليـة، والتي تخضع لإجراءات محددة حسـب نظامها، بينما أشـار تقرير نشـرته منظمة العفو الدولية إلى أن بعض التقارير الإعلامية الواردة توحي «أن الاتحـاد الأوروبي تقدم باقتراح يقضي بترفيع صفة تمثيل فلسـطين لكي تصبـح دولة غير عضو تتمتع بصفة مراقب، شـريطة تخلي الفلسـطينيين عن اللجوء إلى خيار الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقد وردت تقارير عن اقتراح الممثل الأعلى للسياسـة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كاثرين آشـتون، بخلـق وضع قانوني جديـد في الجمعية العامة لا تُتاح بموجبه للسلطة الفلسطينية إمكانية القيـام بالمصادقة علـى نظام روما الأساسـي». وبصرف النظر عن الشـكل الإجرائـي والقانوني لانضمام فلسـطين إلى محكمـة الجنايات الدولية، أكـدت الدراسـة[١٩] التـي أعدها الدكتـور صائب عريقات رفض القيادة الفلسـطينية أي شروط من شـأنها أن تحد من مشاركتها في محكمة الجنائية الدولية، وعلـى الرغم من ذلك، فإن هناك اعتبارات سياسية مهمة سواء دولية أو داخلية فيما يخص قرار الانضمام والذي يتطلب أيضاً أولاً جاهزيةً فلسطينية للالتزام بالواجبات إلى سـتكون ملزمة بها في حال انضمامها إليها من جهة، كما سـيتوقف ذلك على طبيعة السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين على الأرض وعلى السياسـات التي قد تنتهجها القيادة الفلسـطينية لوقف هذه الانتهاكات الإسـرائيلية، والتي قد يكون اللجـوء إلى هذه الأدوات القانونية التي يتيحها القرار الدولي الجديد أحد خياراتها.

من جهة أخرى، تشـير الدراسة التي أعدها مأمون الحسـيني[٢٠] إلى أن الباحث المختص في القانون الدولي محمد رياض (قسـم الدراسات

العليا في جامعة أريزونا الأميركية) أشـــار إلى أن المحكمـــة الجنائية الدولية «ليســـت أكثر من منظمـــة خاصة تنظر في الدعـــاوى المقدمة بين أعضائها، وبما أن إســـرائيل ليست عضواً في المحكمـــة، حيث كانـــت قد صادقـــت فعلاً على معاهـــدة رومـــا فـــي ٢٠٠٠/١٢/٣١، إلا أنها عادت وسحبت هذا التوقيع بعد رفض الكنيست لها بتاريـــخ ٢٠٠٢/٠٨/٢٨» وبالتالي، «فليس للمحكمة أي صلاحية قانونية للنظر في أي دعوى ضدها»، لاسيما أن «بنود المعاهدة تشترط على الدول الموقعة مصادقة مجالسها التشريعية على المعاهدة بحلـــول ٢٠١١/٠١/١١م حتى تصبح قرارات المحكمة ملزمة من الناحية القانونية لهذه الدول»، ما يعني أن إسرائيل لا تخضع لصلاحية المحكمة الجنائية الدولية واختصاصها من ناحية قانونية. أما لماذا تلاحق المحكمة الجنائية الرئيس السوداني عمر البشير ومعمر القذافي وغيرهما بتهمـــة الإبادة وارتكاب جرائم حرب، على الرغم من أن السودان وليبيا ليسا عضوين في المحكمة، فلأن اختصاص المحكمة حسب ميثاق روما، وفق الباحـــث رياض، «قد يتعـــدى الدولة غير عضو بشرط واحد لا ثاني له، وهو إلزام المحكمة بفتح تحقيـــق والنظر في القضية بموجب طلب خاص مرقـــم من مجلس الأمـــن، أي وبعبارات قانونية يســـتطيع فقط مجلس الأمـــن تفويض المحكمة الجنائية الدولية النظر في قضايا تتعلق بالإبادة الجماعية في دولة غير عضو في ميثاق المحكمة».

ثالثاً. وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمؤسسات الدولية.

يمنح اكتساب فلسطين مركز «الدولة» الحق فـــي الانضمام إلى العديد من المنظمات الدولية مثل: منظمة الأغذية والزراعة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والبنك الدولي، ومنظمة السياحة الدولية، ومنظمـــة العمل الدوليـــة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الطيران المدني الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الملاحة الدولية، والاتحـــاد الدولي للاتصالات، ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة، واتحاد البريد العالمـــي، ومنظمـــة الصحة العالميـــة، والمنظمة العالميـــة للملكيـــة الفكريـــة، والمنظمـــة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك دولاً معترفاً بها ـ وليست عضواً في الأمم المتحدة ـ انضمت إلى هذه المؤسســـات الدوليـــة، أي أن العضوية بحد ذاتها ليست شرطاً للانضمام إليها، كما انضمت الفاتيـــكان والتي تتمتع بالمركز نفســـه والصفة نفسها التي تتمتع بها فلسطين في الأمم المتحدة إلى العديد من هذه المؤسسات الدولية.[٢١]

وتتوقف مشاركة فلسطين في هذه المنظمات الدوليـــة على العديد من الاعتبارات السياســـية والقانونية، وكذلك حســـب موقف الدول الفاعلة الدوليـــة والإقليمية، ويعتبـــر الانضمام مثلاً إلى منظمة الصحة العالمية مثالاً حياً على اســـتنباط الموقف الأميركي ومواقف الدول الأخرى الفاعلة.

وطبقـاً للنظام الأساسـي لمنظمة الصحة العالمية، يحق «للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصبـح أعضاء في منظمـة الصحة العالمية بقبول دستورها. ويجوز قبول دول أخرى كأعضاء متـى وافقت جمعية الصحـة العالمية على طلب عضويتهـا بالأغلبية البسـيطة. كما يجوز قبول الأقطار غير المسؤولة عن مباشرة علاقاتها الدولية كأعضاء منتسبة، بناءً على طلب يُقدم نيابة عنها من الدولة العضو أو السـلطة الأخرى المسؤولة عن العلاقات الدولية لتلك الأقطار».[٢٢]

وبذلك يمكن لفلسـطين من الناحية الإجرائية الانضمام إلـى منظمة الصحة الدولية، ولكن مع الأخـذ بعين الاعتبار الموقف الرسـمي الأميركي المعلن، حيث أشـارت دراسـة بعنوان «السياسة الصحيـة الدوليـة للولايـات المتحـدة في أيدي الفلسـطينيين»[٢٣] إلى احتمـال أن توقف أميركا مسـاعدتها إلى منظمة الصحة العالمية في حال قبولها بعضوية فلسـطين، والتي من شـأنها أن تقلّص موازنة المنظمة بحوالى ٢٣٪ سنوياً، حيث يمكـن أن توقـف أميركا تمويلهـا البالغ حوالى ٣٠٠ مليون دولار سنوياً.[٢٤] الأمر الذي يجعل منح عضوية فلسـطين في هذه المنظمة الدولية المهمة يكلـف ثمناً باهظاً للدول المتعاطفة مع فلسـطين سـواء الدول الأوروبية التي تعتبر برامج الصحة الدولية من ضمن اهتماماتها الدولية أو تلك الدول النامية التي قد تتضرر في حالة انقطاع التمويل عن برامج المنظمـة الدولية[٢٥] مما يتطلب ضرورة التشاور والتنسـيق مع الدول الأوروبية الفاعلة، وخاصة تلك التي أيدت المسـعى الفلسطيني في الأمم المتحدة، بحيث يكون هذا المسعى الفلسطيني مكوناً إضافياً لكسـب التأييد والتحالفات الدولية لإنهـاء الاحتلال، وألا يتم التسـرع في خطوات من شـأنها أن تضعف تأييد تلـك الدول المهمة، والتعارض مع مصالحها وبرامجها الدولية.

من جهة أخرى، هناك أصوات في مراكز صنع القـرار الأميركي تدعو إلى عكس ذلك، وتعتبر أن وقف تمويل المنظمات الدولية هو أسوأ خيار يمكن اتخاذه، حيث من شأنه أن يقوّض شرعية الولايات المتحدة على الساحة الدولية ويضعف مقدرتها على دعم إسـرائيل في الأمم المتحدة، كما من شـأنه أن يؤثـر على عمليـات الأمم المتحدة في العراق وأفغانستان، وجهود الولايات المتحدة الأميركية في مجـال فرض العقوبات الدولية ضد إيران وكوريا الشمالية، كما أشارت إلى أنه «لا يمكن للولايات المتحدة الأميركية السـماح للأجندة السياسـية لشـعوب أخرى بأن تحد من مشـاركة الولايات المتحدة في تمويل أو عدم تمويل مؤسسات الأمم المتحدة، والذي يجب أن يتم أساساً على أساس المصالح الإسـتراتيجية والأمنيـة والاقتصادية الأميركية التي تخدمها هذه المنظمات».[٢٦]

التمثيل الفلسطيني بين المنظمة والسلطة والدولة وقضايا الوضع النهائي

بتاريـخ ١٩٧٤/١١/٢٢ أصـدرت الجمعية العامة قرارها رقم ٣٢٣٧ بشأن منح مركز المراقب

لمنظمة التحرير الفلسطينية في الأمم المتحدة، وفي العام ١٩٨٨ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارهـــا رقم ١٧٧/٤٣ الـــذي تضمن الاعتراف بإعلان دولة فلسطين، الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٥، وقررت كذلك أن يســـتعمل في منظومة «الأمم المتحدة» اســـم «فلسطين» اعتباراً من ١٩٨٨/١٢/١٥ بدلاً من تسمية «منظمة التحرير الفلسطينية» دون المساس بمركـــز المراقب لمنظمـــة التحرير الفلســـطينية، ووظائفها في منظومة الأمم المتحدة وفقاً للقرارات والممارسة ذات الصلة.

كما نـــص القرار الجديد رقـــم ٦٧/١٩ على «منح فلسطين مركز الدولة غير العضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع وبالممارسة المعمول بها بهذا الشأن».[٢٧]

وخـــلال مفاوضـــات الســـلام الإســـرائيلية الفلســـطينية، اعترفت كل من إسرائيل وأميركا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني؛ مما فتح الآفاق أمام العملية السياســـية التي كان من أبرز نتائجها التوصل إلى اتفاقات (أوســـلو) وما نتج عنها من سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني.

وبذلك تشير كافة القرارات الدولية ذات الصلة بالتمثيل الفلسطيني إلى التأكيد على حفظ مكانة «منظمـــة التحرير الفلســـطينية بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني»، مما يبدد وبشكل جزئي المخاوف التي تمت إثارتها من قبل بعض المؤسســـات الأهلية والنخب الفلسطينية بشأن تقويض شرعية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية. كمـــا أن موضوع مـــن يمثل الدولـــة أو الكيان السياســـي في الأمم المتحدة موضوع منفصل، حيـــث إن تعيين الممثلين شـــأن داخلي للدولة أو للكيان السياســـي المعني، والـــذي عادة ما يتم عبر إجراءات روتينية من خلال لجنة الاعتمادات للجمعيـــة العامة، ولكن من الممكن أن يكون هذا الموضوع ذا شـــأن في حال وجود تنازع داخل الكيان أو الدولة بشأن شرعية التمثيل.

لذا لابد من تناول قضية التمثيل الفلسطيني، مـــع إدراك الأهمية الكبرى لمحتوى القرار، كون موضوع التمثيل يعتمد أساســـاً على الشـــرعية التي يمنحها فقط الشعب الفلسطيني لهذا الإطار القيادي أو ذاك والتي تتجسد حالياً فقط في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وعلى طبيعة الممارسة السياسية في الواقع، حيث إن هناك ثلاثة كيانات سياسية قائمة يمكن أن تتداخل فيما بينها وتؤثر بشكل مباشـــر في «الممثل الفلســـطيني» وهي منظمة التحرير الفلسطينية والتي تعتبر فلسطينياً وعربياً ودولياً الممثل الشـــرعي والوحيد للشعب الفلســـطيني، بالإضافة إلى «الدولة الفلسطينية كشخصية قانونية دولية»، وأخيراً السلطة الوطنية الفلسطينية والتي تشكل بشكل أو بآخر الذراع

التنفيذية «للمنظمة والدولة»، علماً أن هناك العديد من المؤسسات التي مازالت فاعلةً وتحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية.

أما طبيعة العلاقة بين «السلطة» و «المنظمة» فهي تعتمد، أيضاً، على القرار الفلسطيني، والذي سيكون معتمداً أساساً على طبيعة توجهات القيادة الفلسطينية تجاه طريقة وكيفية رسم حدود هذه العلاقة طبقاً للتطورات السياسية الإقليمية والدولية ضمن رؤية تحقيق «حل الدولتين». فهل ستسعى القيادة الفلسطينية إلى منح مزيد من الصلاحيات للسلطة الوطنية الفلسطينية في المجال السياسي بهدف تعزيز هذه الكيانية السياسية ومنحها مزيداً من سمات الدولة والبناء على ما تم إنجازه وصولاً إلى بناء مؤسسات الدولة، أم ستقوم بحل / أو تحويل مؤسسات السلطة إلى مؤسسات دولة، مع الاحتفاظ بمرجعية منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي.

إن تجارب الدول الأخرى التي اكتسبت اعترافاً محدوداً أو واقعياً بها كدول، لا تتماثل بطبيعة الحال مع الواقع الفلسطيني؛ بسبب وجود احتلال استيطاني ووجود قوة الاحتلال على حدود أراضي الدولة الفلسطينية المحتلة، وكذلك بسبب وجود قضية اللاجئين الفلسطينيين وارتباط هذه القضية أساساً بطبيعة «الممثل الشرعي» منظمة التحرير الفلسطينية. وبكل تأكيد في حال تحولت السلطة إلى دولة مستقلة، فستمثل هذه الدولة سكانها فقط، وبالتالي ستتغيّر أجندة المفاوضات المستقبلية مع إسرائيل، لذا كان مطلب الحفاظ على استمرار دور منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لضمان أن تبقى قادرةً على الحفاظ على تمثيل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وعلى الرغم من أنه يوجد طبقاً لاتفاق (أوسلو) العديد من القيود التي فرضت على السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال إقامة العلاقات الخارجية،[٢٨] فإن قيادة منظمة التحرير الفلسطينية عملت منذ بداية (أوسلو) على تعزيز مقومات السلطة الفلسطينية وتكريس سماتها السيادية من خلال انتزا ع صلاحيات أكبر من تلك الممنوحة لها في الاتفاقيات، ومن جهة أخرى تعزيز السلطة ككيان واقعي على الأرض مقابل منظمة التحرير الفلسطينية؛ بهدف تعزيز فرص إقامة الدولة الفلسطينية في نهاية الفترة الانتقالية في العام ١٩٩٩، أما إسرائيل فقد تمسّكت خلال الفترة الانتقالية وما بعدها وحتى السنوات الأولى لانتفاضة الأقصى بموقفها الرافض إضفاءَ أي سمات سيادية إلى السلطة الفلسطينية منطلقةً من إستراتيجيتها الأساسية خلال عملية السلام في إطار (أوسلو) المتمثلة في رفض إقامة دولة فلسطينية مستقلة.[٢٩]

إلا أن التطورات والممارسة السياسية على الأرض تجاوزت هذه القيود المفروضة طبقاً لاتفاق (أوسلو) والاتفاقية الانتقالية، وخاصة بعد طرح

المجتمع الدولي «خارطة الطريق» والتي تعتبر إقامة الدولة الفلسطينية هدفها الرئيس، وبعد أن تغيّر الموقف الإسرائيلي الذي تبنى لاحقاً خطط الفصل والموافقة على إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، للهرب من حل «الدولتين» وخطر إقامة «الدولة الواحدة»، ونتيجة، أيضاً، لتطور المواقف الدولية، وخاصة الأوروبية تجاه تجسيد حل «الدولتين» أصبح هناك مسعى سياسي لمنح السلطة الوطنية مزيداً من سمات الدولة، والتي قد تؤدي مستقبلاً إلى تحول جميع أجهزتها وتحولها نفسها إلى أجهزة «دولة» سواء التشريعية أو التنفيذية أو القضائية.

لذا أصبح لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ممثليات على مستوى سفراء، كما هو الحال في قرار إعلاء الوضع الدبلوماسي الفلسطيني في فرنسا، حيث نص القرار على أن «يحمل السفير «رئيس بعثة فلسطين» رسالة من رئيس السلطة الفلسطينية ليقدمها إلى رئيس الجمهورية خلال احتفال تقديم أوراق الاعتماد»[٣٠] مما يعني عملياً أن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية هو الذي له الحق في منح كتاب الاعتماد لسفير فلسطين في فرنسا وليس رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وبذلك يحق للرئيس محمود عباس ممارسة هذا الحق بصفته رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية وليس كرئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية أو للدولة الفلسطينية، علماً أن هناك الكثير من الاتفاقيات التي وقعت مع دول أخرى ويكون فيها كتاب الاعتماد صادراً من الرئيس بصفته رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية أو بصفته رئيساً للدولة الفلسطينية. الإشكالية الرئيسة التي من الممكن أن تظهر مستقبلاً وتحدث تنازعاً في التمثيل في حال عدم ازدواجية شغر المنصب من قبل رئيس موحد منتخب كما هو الحال حالياً، حيث إن الرئيس محمود عباس منتخب على مستوى السلطة الوطنية وكذلك من قبل المجلس الوطني الفلسطيني «كرئيس لدولة فلسطين» ومن قبل اللجنة التنفيذية «كرئيس لها».

ونظراً للأهمية التي تنطوي عليها هذه القضية، أوصت الدراسة التي أعدها الدكتور صائب عريقات[٣١] بتشكيل لجنة مختصة لدراسة و«تحديد العلاقة التي ستربط بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، وتقديم توصياتها حول الكيفية التي يتوجب على السلطة الوطنية الفلسطينية إعادة تنظيم نفسها من أجل تعزيز التطلعات الوطنية للشعب الفلسطيني، تماشياً مع رؤية إستراتيجية وطنية، وبما يشمل، أيضاً، دراسة إمكانيات انتخاب هيئة تأسيسية لبرلمان دولة فلسطين بدلاً من المجلس التشريعي، وانتخاب رئيس دولة فلسطين بدلاً من رئيس السلطة الفلسطينية، إضافة إلى انتخاب مجلس وطني جديد»، مما يعني أن الآفاق السياسية الممكنة تكمن في استبدال مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسسات جديدة تكون بمثابة مؤسسات للدولة الفلسطينية، مع الحفاظ

على مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها كممثل للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وإجمالاً، فعلى الرغم من إدراك القيادة الفلسطينية أهمية هذه التطورات والتداعيات التي قد تنتج عنها، فإن الموقف الرئيس تجاه كل هذه «الكيانات السياسية» القائمة وتفعيلها سيكون مرتبطاً بشكل أساس بالمقدرة على المساهمة معاً أو بشكل منفرد في خدمة الهدف الرئيس، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، مع الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني.

الهوامش

١ تصريح وزير الخارجية النرويجي السابق/ هارلم برونتلاند، موقع org.theElders.

٢ قرار ٦٧/١٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني.

٣ نبيل الرملاوي، العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة، www.rassailatoas.gro

٤ المصدر السابق.

٥ عصام يونس، مكانة فلسطين الجديدة: سؤال في الإرادة أم في القانون، مجلة آفاق برلمانية، عدد كانون الأول ٢٠١٢، ص ١٦.

٦ نبيل الرملاوي، العضوية الكاملة للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة والبدائل الممكنة، www.rassailatoas.gro

٧ صائب عريقات، تصريح صحافي، الموقع الإلكتروني لدائرة شؤون المفاوضات.

٨ عصام يونس، مكانة فلسطين الجديدة: سؤال في الإرادة أم في القانون، مجلة آفاق برلمانية، عدد كانون الأول ٢٠١٢، ص ١٦.

٩ Understanding the Palestinian Unilateral Declaration of Independence ,the David project ,September ,2011 p.10.

١٠ أولويات السياسة الخارجية الإسرائيلية وعلاقات إسرائيل الدولية منذ ١٩٤٨– ٢٠٠٨، مركز دانيال، باللغة الإنجليزية.

١١ انظر دراسة جمعية حقوق المواطن في إسرائيل بعنوان «حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تداعيات محتملة جراء الاعتراف بدولة فلسطينية» أيلول ٢٠١١.

١٢ محمد أبو دقة، أزمة التمثيل الفلسطيني ما بين المنظمة والسلطة: واقع وتحديات، مجلة سياسات عامة، خريف ٢٠٠٨.

١٣ انظر إلى الخيارات السياسية المتاحة لإسرائيل، ورقة عمل أعدها مركز رئيوت الإسرائيلي في العام ٢٠٠٧، وتضمنتها دراسة محمد أبو دقة، أزمة التمثيل الفلسطيني ما بين المنظمة والسلطة: واقع وتحديات، مجلة سياسات عامة، خريف ٢٠٠٨.

١٤ حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، تداعيات محتملة جراء الاعتراف بدولة فلسطينية، أيلول ٢٠١١، مركز حقوق المواطن في إسرائيل.

١٥ أسئلة وأجوبة: طلب فلسطين الانضمام كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة، وما يحمله من مضامين تتعلق بحقوق الإنسان، ٢٠١١/٩/٢٦، الموقع الإلكتروني لمنظمة العفو الدولية.

١٦ المصدر السابق.

١٧ د.صائب عريقات، ماذا سيحدث في اليوم التالي لفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة، ٠صحيفة القدس ٢٠١٢/١١/٣٠.

١٨ رزاق حمد العوادي، محكمة العدل الدولية، الاختصاصات وإجراءات المحاكم، الحوار المتمدن – العدد: ٣٧٢٥ – ٢٠١٢/٥/١٢.

١٩ د.صائب عريقات، فلسطين «دولة غير عضو» اليوم التالي؟ دائرة شؤون المفاوضات، م.ت.ف، كانون الأول ٢٠١٢.

٢٠ مأمون الحسيني، فلسطين والاعتراف الدولي.. مقاربات قانونية وسياسية، مجلة الوحدة الإسلامية، عدد ١١٩، تشرين الثاني ٢٠١١

٢١ Palestine's Beyond a Seat in the United Nations: U.N.Membership and International Law

Harvard International law Journal ,June ,2012 Volume.35

٢٢ موقع منظمة الصحة الدولية.

٢٣ السياسة الصحية الدولية الأميركية في أيدي الفلسطينيين؟ تقرير أعده مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، آذار ٢٠١٢، بالإنجليزية . org.csis.www

٢٤ المصدر السابق.

٢٥ المصدر السابق.

The Impact of the Palestinian Bid for Non-member Observer State Status on U.S-.UN Relations

November ، .٢٠١٢ ،٢٨www.unausa.org.

٢٧ قرار ٦٧/١٩ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩، موقع الأمم المتحدة الإلكتروني.

٢٨ انظر محمد أبو دقة، أزمة التمثيل الفلسطيني ما بين المنظمة والسلطة: واقع وتحديات، مجلة سياسات عامة، خريف ٢٠٠٨.

٢٩ المصدر السابق.

٣٠ تصريح برناردو كوشينير، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية، القنصلية الفرنسية العامة، القدس، ٢٦ تموز ٢٠١٠.

٣١ .صائب عريقات، فلسطين «دولة غير عضو» اليوم التالي؟ دائرة شؤون المفاوضات، م.ت.ف، تشرين الأول ٢٠١٢، ص ٣٩.

الثورات العربية: الخطابات السياسية تجاه مسار التطور السياسي

عياد البطنيجي*

المقدمة

تشــكّل الثــورات العربية مرحلــةً تاريخيةً؛ نظراً لآثارها البالغــة على صيرورة الاجتماع السياسي. إذ تفتح عصراً جديداً يفرض جملةً من التساؤلات على المشتغلين في حقول المعرفة الاجتماعية، وخاصةً تلك المتعلقة بطبيعة التطور السياســي واتجاهاته ومساراته، وتحديداً في البلدان التي اســتكملت الحلقــات الأولى من ثوراتها كما هو حال تونس ومصر وليبيا واليمن.

وعلى الرغم من أن مشهد الفعل الثوري غير مسبوق في التاريخ السياسي العربي، فإن توقُّع ما ســوف يفضي إليه؛ يطرح بدوره الكثير من التســاؤلات التي تدور حول الفرص والمعوقات التي تقف أمامه ليبلغ أهدافه وتطلعاته؛ لما لذلك من تأثيرات على التطور السياسي.

والحاصل أن التحوّلات التي عصفت بالنظم الاستبدادية تمس مضامينها وحمولاتها هوية المجتمع وهويــة الدولة. ومن الطبيعي أن تتأثر نظــم الخطابات السياســية بهــذه التحوّلات، وبصيــرورة ما تفرضه الثــورات العربية، وما تفتــح أمامها من فرص للنفــاذ والتغلغل؛ من خلال استثمار الموارد والقدرات المتاحة؛ لإعادة تشكيل المجال السياسي والعقل العمومي وفق رؤى كل خطاب وتصوراته.

يفرض ذلك دخول الفاعلين في عملية تفاعل

* باحث فلسطيني في العلوم السياسية.

ديناميكي؛ بغية إعادة بناء الاجتماع السياسي الوطني، للوصول إلى النظام السياسي المنشود، كتكثيف وخلاصة لنتاج هذه التفاعلات الكيميائية، حتى يحقق الأهداف التي قامت الثورة من أجلها. ومن البديهي أن تصاحب ذلك عملية فرز سياسي وأيديولوجي تتمحور حول هندسة المجتمع ودولة ما بعد الثورة.

لكل ذلك توصف التحولات الراهنة بكل خصائص المرحلة التاريخية الاستثنائية التي تمهّد لتحوّلات جذرية جديدة. حيث تتسم اللحظة بالغموض واللايقين، الأمر الذي يصعب معه ضبطها وتكميمها في تراكيب ومقولات نظرية ناجزة تلغي خصوصيتها، أو قراءتها وفق مقولات قاطعة، على الرغم من عدم استقرارها، وبالتالي تعطّل فعاليتها الذاتية.

وعِلّة ذلك ترجع إلى خصائص الظاهرة المدروسة (الخطابات السياسية ما بعد الثورة)، حيث فعالية الحراك الثوري فعالية تلقائية ليست مسيّسة، أو منظمة، أو مؤدلجة، ولا يؤطرها حزب سياسي يمكن دراسته وتحليل أفكاره وخبراته ومواقفه، وبالتالي نستشرف مسارات التطوّر السياسي بعد الثورة وما تفضي إليه من هيكلة الدولة وتأطير للحقيقة النظامية. وهذا لا يعني تعطيل الفهم والتفسير، وبالتالي الإمساك بالظاهرة، بل إن خصائص الظاهرة المدروسة تفرض على الباحث مقاربتها وفق مقاربة منفتحة، تكون متصلةً بالحدث «الظاهرة»، ومراقبة له لحظة بلحظة، حتى يتم رصد تفاعلات الظاهرة في الواقع، بما يمكّن من الإمساك بتلابيب الظاهرة، من خلال معرفة المتغيرات الأصلية والتابعة في تشكّلها. هذا ما يقتضيه المنطق الوضعي العلمي.

لا مناص من أن التفاعلات الأفقية التي أحدثتها الثورات العربية سوف تفرز حقائقها. فهذه التفاعلات الديناميكية بين الخطابات السياسية لا بد أن تقدم حقائق جديدة أو على الأقل حقائق مختلفة، من حيث إنها بعد التأثير والتفاعلات التي تحدث ـ ولا تزال ـ ليست هي ذاتها من حيث الخصائص قبل التفاعلات والتأثيرات المتبادلة. وبالضرورة أن يكون لهذه الديناميكية ردود أفعال، باعتبار أن رد الفعل لا يتجه فقط إلى الفاعل الآخر المتلقي وإنما يعود، أيضاً، على الفاعل ذاته.

وفق هذا التفاعل الكيميائي، فإنه لا يتم هنا عزل الفاعل عن البنية أو الإطار العام الذي يتحرك فيه، كما تدعي المدرسة السلوكية الكلاسيكية باعتباره فاعلاً «ترانساندنتالي» أو مستقلاً ومتعالياً في تفاعلاته عن السياق البنائي. إن هذه الكيفية تبيّن تأثر نظم الخطابات السياسية بالبنية والمؤسسة والقوة. كما أن هذا التفاعل لا يأخذ صيغةً ثنائيةً بين فاعل وفاعل آخر، وإنما تكون وراءه تصورات ومخيال ودوافع كامنة تتوارى خلف الممارسات الخطابية.

فضـــلاً عن ذلك، فإن وجود الخطاب مرهونٌ بوجود الآخر مطلقاً، ما يؤثر على نظام الخطاب ذاتـــه. وبالتالي ليس الخطاب ذاتاً متعاليةً، بل يتفاعل مـــع الوجود السياســـي، حيث تتبدّى مـــن خلاله الحدود التي تفصل، والروابط التي تجمـــع من ينتمي إليـــه ويحالفه. كما قد يدفع هذا التفاعل إلى التفاوض والمســـاومة وتداول الواقع ومراجعة الخطـــاب لفرضياته ومقولاته في ضوء الحقائق الجديدة الناتجة عن التفاعل والتمازج الكيميائي.

على أي حال، فإن دائرة الجدل بين الفاعلين السياسيين ونظم الخطابات السياسية في هذه اللحظة التاريخيـــة ترمي - بادئ ذي بدء - إلى تحديد المرجعية الحاكمة للممارسات السياسية، وبالتالي تشـــكيل العقل العمومي للدولة. وهنا لابد أن نؤكد أن العقل العمومي المراد صياغته وتحديـــده، ســـيكون مرهوناً بنضـــج التكوين الاجتماعـــي والثقافي لخطابات الفاعلين داخل الحقل، ســـواء الحقل الخاص بالفاعلين المُنتج لممارســـاتهم، أو الحقل السياسي الذي اندرج فيه الفاعلون حديثاً. وكما لاحظ ماركس فـ «إن المجردات الأكثر عمومية لا تولد إلا مع التطور الواقعي الأكثر ثراءً». [1] فالجماعة السياســـية ليست إلاّ مرحلةً من مراحل التقدم الحضاري، والتنظيـــم الـــذي يؤطّـــر العلاقة بـــين الحاكم والمحكوم هو وليد التقدّم الحضاري.

يســـعى البحـــث إلـــى استكشـــاف موقف الخطابـــات السياســـية مـــن مســـار التطوّر السياسي، من خلال تحديد تصوراتها لطبيعة الدولة وهويتها، وتنظيم السلطة العامة.

ويرمي البحث إلى تفكيك الخطابات السياسية السائدة التي تعيش لحظة بناء المجال العمومي، وخاصـــة المجال السياســـي. فضلاً عن رصد مواقفهـــا تجـــاه أزمة إعادة البناء السياســـي الوطني، ورصد وتشـــخيص التفاعلات البينية للخطابات السياســـية المتباينة؛ بغية فهم حركة القوى السياسية مستقبلاً وتوقعها.

ترجـــع أهمية البحث إلـــى أنه يمهّد الطريق أمام الوعي السياســـي بتوقّع صيرورة الحالة العربية في البلدان التي نجح فيها الفعل الثوري، وفـــق ما تفرضه هذه التفاعلات في الواقع على الظاهـــرة النظاميـــة، أي مبناها الدســـتوري والقانوني والمؤسسي، وتحديد الإطار المرجعي الناظم لحركة الفعل السياســـي؛ لأن الظاهرة النظامية سوف تخضع لإطار الفاعلات البينية بين الخطابـــات والفاعلين في الحقل مع تثبيت العامل الخارجي.

يمكن تعيـــين المعضلة التـــي تواجه الوجود السياســـي العربي في المرحلة الراهنة، والتي تكمن فـــي تدبيـــر الوجود السياســـي وعبور المرحلـــة الانتقالية إلى مرحلـــة أرقى. فالتطور مفهـــوم حركي يتعلّق بالمـــدى والزمن والمكان، وهي أركان لازمة لإحداث التطور المنشود. وهو يأخذ فترةً طويلةً ولا يتم دفعةً واحدةً وفي لحظة

زمنية سـريعة، فجميع الخطابات السياسية لا تملك حلاً سحرياً لغرس الحداثة السياسية أو إنجاز مشروع النهوض العربي أو «الانتقال من الاجتماع السلطاني إلى الاجتماعي الوطني». [٢] ومنعـاً للالتباس، فإن البحـث ليس موضوعه اتجاهـات مسـار التطور السياسـي، وإنما الخطابـات السياسـية المهيمنـة وتصوراتها لمسار التطور السياسي المنشود. وبالتالي ليس بالضرورة أن يكون مسار التطور السياسي في الواقع يدنو من الخطابات السياسـية موضع البحث، وإنما قد يكون كذلك، وقد يأخذ مسارات أخرى مختلفة، قد يتجه نحو حكم العسـكر أو حكم عسكري / ديني. ولكن ليس هناك خطاب سياسي يعبّر عن هذه المسارات. فالبحث، إذن، يستعرض مسارات التطور السياسي في ضوء الخطابات السياسية السائدة.

يتنـاول البحث الخطابات السياسـية من الداخـل، باعتبار أن كل خطاب يشـكّل بنيةً لها مقوماتها وأبعادهـا وعلائقها البينية. كما يتناولها من الخارج، أي ديناميكيات الخطابات السياسـية ومواقفها، وقد تعيّنـت في الواقع الموضوعي. كل ذلك بغية الوقوف على تصوراتها تجاه مسار التطور السياسي ما بعد الثورات.

ارتباطاً بما سـبق، **يمكن تحديد إشـكالية البحـث في التسـاؤلين الآتيـين**: ماهية نظم الخطابات السياسـية وتصوراتها تجاه مسار التطور السياسي لمجتمع ما بعد الثورة؟ وكيف تفاعلت هـذه النظم مع طبيعة اللحظة الراهنة التي تشكّلت بعد الثورات العربية؟

الخطاب السياسي: الدال والمدلول

يمكن تعريف الخطاب السياسـي بأنه نسق من المفاهيم يتشكّل حول مسألة الدولة والسلطة السياسـية. وهو ممارسة سياسية تهدف إلى نشر الأفكار والآراء بين فئات المجتمع، والتأثير فـي الناس وتوجيههم وفق ممارسـة ترنو إلى التأثير في السـلطة السياسية أو الحفاظ على السلطة أو الاسـتيلاء عليها. ويستند الخطاب السياسـي إلى ثقافـة معينة ترتبـط بفاعلين سياسـيين، وتحرّكهـم تصـورات معينة حول تشكيل السلطة والعقل العمومي وفق تصوراتهم الخاصة حول الكون السياسي.

تعكس الخطابات السياسـية شكل الوجود الموضوعـي للأفـكار، الحضـاري والتاريخي والعيني المشـخص أو المعاش. فهي إذن تقيم جسراً بين الوجود الموضوعي وشكل التعبير عن هذا الوجود من خلال الإشارات. [٣]

ويتميّز الخطاب السياسـي عن الخطابات الأخرى بأنه محكـوم بثنائية مفارقة، فهو من جهة خطاب تواصلي لكسب الأصدقاء والمؤيدين من خلال التعبئة والحشـد، ومن جهة أخرى، فهو خطاب تحريضي يقوم على الفرز والتمييز بـين دائرة الـ «نحن» و«الهـم». وهو خطاب ليس واضحاً بذاتـه، إذ يحتاج إلى تأمّل لفك

شفرته؛ لأنه يتسم بالغموض والإبهام، ويحتاج إلى تأويل وفهم. ووظيفته الحضّ أو التحذير والتعبئة والتحريض.

يتكوّن الخطاب السياسي من ثلاثة عناصر: المرسل والمرسل إليه والرسالة. فالمرسل إليه يكون حاضراً في ذهن المرسل، لدفعه باتجاه تبني خطاب المرسل سواء أكان فرداً أم مؤسسة أم حزباً سياسياً.

وموضوع الخطاب السياسي هو السلطة إما للاستحواذ عليها وإما التأثير فيها وتسيير الأمور وتوجيهها لناحية تحقيق مصلحة صاحب الخطاب (المرسل) وإما المحافظة عليها. وهو أداة للسلطة لإدارة القوة والإقناع وتحقيق الهيمنة على المجتمع. فهناك خطاب سائد، وخطاب مضاد، ولكل واحد أهدافه وكلماته التي لها معان ترتبط بمضمون نظام الخطاب التي تتغيّر وفقاً لهذا الأخير.

وهناك المخاطَب محور تنازع الخطابات التي ترمي إلى استمالته لأغراض الخطاب وخدمة مصالح المنافحين عنه. وهكذا تظهر العلاقة بين الخطاب والسياسة، فهو ينقل السلطة، ينتجها، يقويها، لكنه، أيضاً، يلغمها، يفجرها، يجعلها هزيلةً، ويسمح بإلغائها، فهو مرتبط بـ «الرغبة والسلطة»[٥]. فموضوع الخطاب هو السلطة التي نحارب - والتاريخ ما فتئ يعلمنا ذلك - من أجل الاستيلاء عليها.[٦]

تظهر فاعلية الخطاب في قدرته على التأثير في نفوس الناس، وتقديم أطروحات تخص تشخيص المشكلات الاجتماعية والسياسية بدقة مع وصف الحلول لها. كل ذلك عوامل تجعل الخطاب ذا قدرة تأثيرية عالية على المجتمع، ويملك القدرة على تحريكه. وبالتالي فالخطاب سلطة بذاتها، تحمل صراعات وتسفر عن انتصارات وهزائم أيضاً.

يتسم الخطاب السياسي بعدة خصائص، من بينها أنه خطابٌ كلي؛ لأنه موجه إلى الشعب عامة، فضلاً عن أنه يهتم بقضايا تمس مصالح المجتمع عامة. وقد يكون الخطاب موجهاً إلى فئات معينة من المجتمع يبغي تحريكها في اتجاهات واعية ومقصودة. ومن خصائصه أنه مجار للعملية السياسية، حيث لا توجد الأخيرة دون خطاب سياسي مقنع يقوم بعملية فرز بين الاتجاهات والمواقف السياسية. وللخطاب لغته وألفاظه وشعاراته ورموزه التي تدل على الأشياء، وهي كلها سهام في جعبة السياسي، يستعملها في معترك الحياة السياسية.

ويختلف الخطاب السياسي حسب كل مرحلة من مراحل العملية السياسية. ففي العملية الانتخابية يكون الخطاب السياسي ذا لغة ومفاهيم ورموز مختلفة عن الخطاب السياسي المتعلق بعملية التطور السياسي كانتقال من نظام إلى نظام آخر وصورة أخرى للنظم السياسية، أو حين يصل إلى السلطة.

التطور السياسي:

(الماكروكوزمي) و(الميكروكوزمي)

ثمة مدلولان للتطور السياسي. المدلول الأول، هو التطـور على المسـتوى (الميكروكوزمي)، ويقصد بـه التفاعل الديناميكـي أو التعانق والتصادم، والمواجهـة الحركية، حيث تتفاعل القوى السياسـية في موقف أو قد تحدد في زمان ومـكان معينين، يتولد عنـه تعانق بين مختلف مقومات الوجود السياسي في موقف محـدد بقصـد تصفيته والتخلـص من حالة التوتـر. التوتر هنا أول موقف قد يحدد مكاناً وزماناً، ثم هناك مشكلة فرضت وجودها على ذلك الموقف، ثم هناك سـعي إلى التخلّص من ذلك الموقـف. أما المدلول الثانـي فيقصد به التطور كتفاعل على المستوى (الماكروكوزمي)، أي الانتقـال من وضع إلى وضع أو من نظام إلى نظام، كالانتقال من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي.

وهنا، التطور السياسـي يرمي إلى الانتقال مـن صورة إلى صـورة أو من نظام إلى نظام آخـر جديد. علـى الرغم من ذلـك ثمة علاقة وثيقـة بـين كلا المدلولين، بمعنـى أن التطور كتتابـع مرحلي (الماكـرو) يفتـرض التطور كتفاعل ديناميكي (الميكرو) بحيث يمكن القول إن كلاً منهمـا مصـدر ونتيجـة للآخر. أو إن شـئنا الدقة يمكن القول إن التطور السياسي على المسـتوى (الماكرو) (الانتقال من النظام الشـمولي إلى النظـام الديمقراطي) هو أحد مخرجـات التطور السياسـي على المسـتوى (الميكرو) كتفاعل ديناميكي بين مقومات الوجود السياسي في موقف محدد مكاناً وزماناً، وأن التطور السياسـي كتفاعل ديناميكي هو أحد جزئيات التطور السياسـي كتنقـل مرحلي.[٧]

وعليه، فإن جوهر المسألة في ما يتعلق بالمرحلة الانتقاليـة التي تمر بها البلـدان العربية - في الوقـت الراهن - يكمن في التطور السياسـي وتحديد مساره وملامحه. أي تعيين خصائص الدولة وهويتها.

وبالتالي فالموقف هو انهيار النظم التسلطية والحقيقة النظامية؛ ما ولد حالة توتر بين مقومات الوجود السياسـي، تقتضي التفاعل والتعانق بين هذه المقومات لإعـادة بناء الدولة كظاهرة نظامية ومؤسساتية، وتعيين هويتها وطبيعتها. فالدولة كحقيقـة كلية (ماكرو) تتعيّن في إطار ديناميكيات ومقومات الوجود السياسي، وتعانق القوى السياسية، والخطابات السياسية كتجلٍّ ذهني ونظري لما يراه المتفاعلون والمتصادمون مـن تصـورات للدولة والسـلطة والمجتمع في إطار التفاعل الواقعي البنائي الموضوعي. وهذا التفاعل على المسـتوى الجزئـي (الميكرو) هو أحد مدخلات التطور السياسـي على المستوى (الماكرو)، وهو ما سـوف يحدد مسار التطور السياسي مع تثبيت العامل الخارجي. هذا ما سيتجه إليه البحث لاستكشافه.

تصنيف الخطابات السياسية

بعد عملية رصد للمواقف السياسية إثر سقوط النظم التسلطية، يمكن تصنيف الخطابات السياسية التي سادت المجال السياسي وهيمنت عليه بعد الثورات إلى ثلاثة اتجاهات:

١. خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية.

٢. خطاب الدولة المدنية.

٣. خطاب الدولة الدينية.

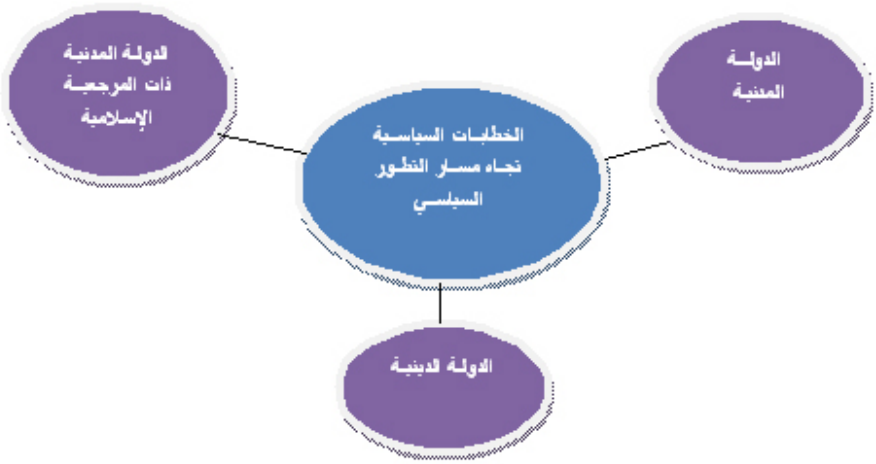

رسم توضيحي رقم ١: يبين الخطابات السياسية تجاه مسار التطور السياسي (من تصميم الباحث)

أولاً. خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية

يقع هذا الخطاب بيَن بين، أي يجمع بين خطاب الدولة المدنية وخطاب الدولة الدينية. وأبرز من يمثل هذا الخطاب في مصر جماعة الإخوان المسلمين، ثم يأتي حزب الوسط، وحزب الحضارة الذي تشكّل إبان الثورة المصرية. وفي تونس، أبرز من يمثل هذا الخطاب هو حركة النهضة الإسلامية، التي تحوّلت بعد الثورة إلى حزبٍ سياسي ذي مرجعية إسلامية، ثم يأتي بعدها حزب الكرامة والتنمية، وحركة اللقاء الديمقراطي الإصلاحي.

ينظر الخطاب إلى الإسلام باعتباره عقيدةً شاملةً تنظم كل أبعاد الحياة، ويعبر عن هذه الرؤية «شعار الإسلام هو الحل» الذي ترفعه الجماعات الإسلامية؛ لذا يرفض الخطاب منطق فصل الحقول الاجتماعية، وبالتالي فصل الديني عن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وينعكس هذا المنطق في داخل التكوين البنائي لحركة الإخوان المسلمين وحركة النهضة

الإسلامية، حيث تنتظم كلتا الحركتين وفق نظام عقيدي منتظم، مصوب إلى خدمة القيم والمبادئ وفق الشـريعة الإسلامية. ويؤمنان بأن الإسلام نظامٌ شامل متكامل بذاته، وهو السبيل الوحيدة والنهائيـة للحياة بنواحيها كافة، وقابل للتطبيق في كل زمان ومكان، فهو دين ودنيا.

شـهد الخطاب تطوراً ملحوظـاً من جراء انفتـاح المجـال السياسـي، وبنيـة الفرص السياسية؛ إثر الثورات العربية، لعل ما يشير إلى هذا التطور ذلك الانتقال من رفض الحزبية السياسية إلى تأسيس حزب سياسي كأداة في يد جماعة الإخوان وحركة النهضة الإسـلامية التي تحولت إلى حزب سياسـي. وهو تطور له ارتكاساته السياسية.

لعل أبرز ما يثار حول هذا الخطاب هو مسألة المرجعية الإسـلامية، حيث تتبايـن التصورات حولها. إذ تنظر حركة النهضة التونسية إلى فكرة المرجعية الإسـلامية كخلفية عريضة وإطار عام ينبثق منه مشروعها السياسي، وما ينبثق عنه من مبادئ سياسية ودستورية وحقوقية، تحدد النظر إلى المرأة، وقضية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والتصورات تجاه الآخر. فالحركة تنظر إلى فكرة المرجعية الإسلامية كـ «عقل جمعي» ينعكس على الممارسة السياسـية والدستورية، بوعي كإطار للمشـروعية العامة للجماعة السياسية، أو دون وعي من خلال التعبير عن نفسـها بشكل عفوي في ممارسات البشر اليومية وتحدد استجابتهم.

في حين، يتسـم خطاب الإخوان المسـلمين بالغموض تجاه العلاقة بين المرجعية الإسـلامية والديمقراطيـة بكل حمولتها. وعلـى الرغم من أن الخطاب السياسـي للجماعة يعكس تصوراً متصالحاً تجاه مسـألة الديمقراطية، والحريات العامـة، والتعددية، والقانون، بيد أنه في الوقت ذاته يضع شروطاً لممارسة هذه المفاهيم تتناقض مع أسسها الفكرية وتفرغها من مضامينها، بل وتلغيهـا. ناهيك عن غيـاب الديمقراطية داخل الجماعة وفـي أطرها التنظيمية. وهذا يعني أن فكرة المرجعية الإسـلامية تتسم بغياب الوضوح والميوعة، لعـل هذا ما دفع الخطابات المناهضة إلى تصور أن المرجعية الدينية ما هي إلا وصاية دينية على المجتمع. وما يعزز ذلك اقتراح جماعة الإخوان تشكيل مجلس أعلى من الفقهاء يراقب قـرارات المجالـس النيابية وقرارات السـلطة التنفيذية في حال غيبة انعقاد المجالس النيابية؛ الأمر الذي يجعل خطابهم يميل إلى تمثل التجربة الإيرانية فـي اجتراح ولاية الفقيـه، ولكن على الطريقة السنية.

أما على صعيد الممارسة، فقد بينت تناقضات جمـة. فقد شـارك الإخـوان فـي ائتلاف مع السـلفيين المتشـددين من جهة، والقوى المدنية مـن جهة أخرى. في الائتلاف الأول لم يعترض الإخوان على الدولة الدينية، وفي الائتلاف الثاني كذلك لم يعترض الإخوان على الدولة المدنية!.

على أي حال، يشـكل تحديد مدلول المرجعية الإسـلامية أبرز تحديدات هـذا الخطاب: لماذا المرجعية الدينية الإسلامية تحديداً؟ كيف يمكن

تداولها في الممارسة السياسية، وتضمينها في المؤسسات الدستورية؟ كيف يمكن استيعابها للنشاط السياسي؟ والأهم في تقديرنا التركيز على السؤال المفصلي: هل السيادة في الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية للشرع أم للشعب ممثلاً في مجلس نوابه؟ ما هو موقف الجماعة التي تلتزم بالمرجعية الإسلامية عندما تخفق في تحويل الخطاب إلى واقع يتطابق مع المرجعية؟ وفي هذا الحالة كيف يمكن تسويغ ممارساتها المفارقة لخطاب المرجعية؟ كما أن الطبيعة المزدوجة لهذا الخطاب الذي يجمع بين المدنية والمرجعية الإسلامية يعني تصور ثلاثة أنماط من الشرعية.

- الشرعية الشعبية التي تعكس مقولة السيادة للأمة.
- الشرعية القانونية.
- شرعية المرجعية الإسلامية.

وهنا يثور التساؤل: كيف سوف تُحسم هذه الشرعيات ولصالح من؟ فإذا قلنا بقبول الإسلاميين مدنية الدولة، فإن الشريعة ستكون للنمط الأول والثاني، وبالتالي مع الدولة القطرية الحديثة، وهو ما يخالف مفهوم الأمة الإسلامية، وإذا قلنا بالمرجعية الإسلامية، فسيكون النمط الثالث هو نمط الشرعية الممكن، وبالتالي ضد الدولة القطرية الحديثة، هكذا يتجلى عمق الالتباسات بأبها صوره، الذي سيرتكس على التطور السياسي. وهذا ما يبقي على الشكوك العميقة إزاء النيات الحقيقية للجماعات الإسلامية، مما يؤكد المخاوف التقليدية التي يطرحها كثيرون من أن الإسلاميين يتبنون أجندةً خفيةً، وهو ما يصعّب مساءلتهم السياسية على أي برنامج وأي شرعية يمكن محاسبتهم.

يمكن القول إن الديناميكيات السياسية التي تشهدها المنطقة قد تدفع هذا الخطاب إلى تعقلن تصوراته، وإلى المزيد من الانغلاق. فالتفاعل بين الخطاب والواقع سوف يترك آثاره على مسار التطور السياسي، خاصةً أن تحديات المرحلة أعقد من مواجهتها بشعارات إنشائية تتسم بالغموض.

الخطاب والحياة السياسية

ومع ذلك، يبدو أن حظوظ هذا الخطاب كبيرة في هذه المرحلة، حيث يميل إليه خطاب الدولة الدينية عندما يحتدم الصراع بين الخطاب المدني والخطاب الديني، وخاصة أن بينهم ما يُسمى «توزيع الأدوار»، بحيث يظهر خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية كخطاب معتدل ومتسامح مع الآخر، مقابل خطاب الدولة الدينية «الدجماطيكي». فالعلاقة الودية بينهما تتيح للأول فرصة أكبر داخل الحقل السياسي، وهذا ما تستفيد منه حقيقة جماعة الإخوان وحزب النهضة، أي جذب ممثلي خطاب الدولة الدينية إلى ساحتهم السياسية. ففي المؤتمر الأول لحزب الفضيلة السلفي الذي انعقد في حزيران ٢٠١١ قال د. محمد عبد المقصود، القيادي بالحزب ما نصه «واجب علينا إعانة

القوى التي تريد المحافظة على الشريعة الإسلامية لمصـــر، ومنهم الإخوان فهم كمثل النشـــا الذي يضاف علـــى المهلبيـــة».[٨] ناهيك عـــن تضمين هذا الخطاب مفاهيم تتســـم بالتنوع والعمومية يســـتطيع أن يجذب إليه الكثير من الناس، مما يضاعف قوته ويفتح له آفاق السيطرة السياسية والهيمنة على المجال السياســـي، وخاصة أمام ضعف الخطاب البديل، فضلاً عن إبداء العامل الخارجي اســـتعداده للتعامل مع هذا الخطاب.[٩]

تحقـــق حالة الميوعة لدى هذا الخطاب وظائف عديـــدة من بينهـــا النفاذ إلـــى المجتمع، وجذب القوى السياسية إلى ساحته، والتهرّب من تحمل المســـؤولية. وبالفعل، فقد نجح خطاب الإخوان فـــي إقناع العديد من الليبراليين بمواقفهم تجاه المســـألة الديمقراطية، ما يبرر تعاون الليبراليين معهم، وبالفعل انتقد بعـــض الليبراليين إقصاء الإخوان عن العمل السياسي.

بيـــد أن غياب الوضوح وحالـــة الميوعة أوقعا الإخـــوان المســـلمين فـــي تناقضـــات عجيبة لا تحتمل!. فمثلاً يشير موقع حزب الحرية والعدالة (حزب الإخوان المســـلمين) على شبكة الإنترنت إلـــى «أن الأمـــة مصدر الســـلطات، والشـــعب صاحب الحق الأصيل في اختيار حاكمه ونوابه والبرنامـــج الذي يعبِّر عن طموحاته وأشـــواقه، كما هو صاحب الحق في المحاســـبة والمســـاءلة وعزل الحكومات والحكام بالوسائل السلمية».[١٠] وفي الوقت نفســـه نشـــرت صحيفـــة (الأهرام) بتاريخ ٢٠١١/٩/٨ تصريحاً لممثل حزب الحرية والعدالـــة: «الإعلان الدســـتوري المقترح إهانة وتحقير للمصريين»؛ والســـبب وراء هذا الموقف كمـــا جاء في الخبر، أن مقتـــرح إعلان المبادئ الأساسية للدســـتور ينص على «أن الشعب هو مصدر الســـلطات»، الأمر الـــذي يضع مبادئ دستورية غير قابلة للتعديل، وهذا إهانة وتحقير للشعب المصري»![١١] كما انفردت جريدة «المصري اليوم» بنشـــر موضوع عنوانه «الإخوان: نسعى لإقامة الحكم الإســـلامي وتطبيـــق الحدود بعد امتـــلاك الأرض». وجاء فـــي تفصيل الخبر أن جماعة «الإخوان المســـلمين» عقدت في «إمبابة» مؤتمراً حاشـــداً تحت عنوان «مـــن نحن وماذا نريـــد؟». وقد صرح الدكتور محمود عزت، نائب المرشد العام بأن ما يميّز «حزب الحرية والعدالة» (حزب الإخوان)، عن باقي الأحزاب أنه يمارس السياســـة لكن على أســـاس أخلاق الإســـلام. وحـــول موقـــف «الإخوان» من تطبيـــق الحدود، أكـــد أن هـــذا الأمر يأتي بعـــد امتلاك الأرض، لأنه لابد أن تقام الحدود بعد أن يكون الإســـلام في حيـــاة النـــاس وأخلاقهـــم ومعاملاتهم».[١٢] وهكذا، يظهر مـــدى التناقض في بنية الخطاب السياســـي الإخوانـــي، فحســـب تصريح نائب المرشد، فهو يعبر عن حقيقة المشروع الإخواني، وهـــو إقامـــة دولة دينيـــة إســـلامية ليس همها ســـوى تطبيق الحـــدود، الأمر الـــذي يتناقض مع مدنية الدولة، وقد خاطب ســـعد الحســـيني، عضو مكتب الإرشـــاد، كل التيارات الإسلامية قائلاً: «يا ســـلفيين، ويا صوفيـــين، ويا أنصار

السنة، لا نوم بعد اليوم حتى نمكّن هذا الدين في البلد العظيم، فلا تضيعوا علينا هذه الفرصة العظيمة، وعلينا أن نعلم أن فرصتنا ليست في الانتشار السياسي بل في نشر الإسلام في المساجد والمصانع والجامعات».[١٣] قد أثارت هذه التصريحات غضب الأحزاب؛ لأنها، كما قال ممثل حزب «الوفد»: أزالت دعاوى «الإخوان» حول الدولة المدنية. أما حزب الوسط، باعتباره حزباً مدنياً ذا مرجعية إسلامية، فقال: إن ما ورد في تصريحات الإخوان يناقض مقاصد الشريعة الإسلامية.

الخطاب والتطور السياسي

يبدو أن خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية مقبول لدى قطاعات واسعة من المواطنين في إطار الحالة المصرية، ومن المحتمل أن يهيمن الخطاب على المجتمع والسياسة لمرحلة ما بعد الثورات، وخاصة بعد سيطرته على الدولة وهيمنته على الفضاء العام. وهذا يعني أن الخطاب بات مقرراً في تحديد مسار التطور السياسي. ولا توجد أي ضمانات أن يلتزم هذا الخطاب بمقولاته حول المسألة الديمقراطية، لا بل يمكن أن ينزاح باتجاه الدولة الدينية، خاصة أن هذا الخطاب لا يقف على أرضية فكرية واضحة؛ الأمر الذي يعني أن لديه ميولاً واستعدادات كامنة نحو الدولة الدينية، وخاصة إذ مورست عليه الضغوط من التيارات السلفية لدفعه بهذا الاتجاه، مع العلم أن التيار السلفي حصل على نسبة معتبرة في الانتخابات البرلمانية تمكن التيارات الدينية من إعداد دستور يفتح المجال أمام إقامة دولة دينية. وهنا ما يدلل على ممارسات تؤكد ما نقول ولا تنفيه، حيث تبين أن الضغوط التي تمارسها الحركة السلفية التي ازدادت فعاليتها بعد الانتخابات الرئاسية في مصر وتونس، لدفع السلطات الجديدة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية،[١٤] رافضة الدستور الجديد، ومكفرة كل التيارات غير الإسلامية، وممهدة إلى استخدام العنف ضد المخالفين، وفي أحد مؤتمرات السلفية في مصر أُكد «أن المنهج السلفي يتعرض لهجمة شرسة من العلمانيين وأهل البدع (...) وأن تلك الهجمة **سترد في نحورهم وأن على الباغي تدور الدواقي، ومن يخرج سهام البغي على الدعوة؛ فتلك السهام ستعود عليه وبالاً، ومن سن سيف البغي قتل به».**[١٥]

ثانياً. خطاب الدولة المدنية

يشكل خطاب الدولة المدنية النقيض التام لخطاب الدولة الدينية. ويتكون من اتجاهات متنوعة من الليبراليين والعلمانيين واليساريين. في مصر، يعتبر الوفد، وحزب التجمع الوطني، والحزب الدستوري، والجبهة الديمقراطية، من ممثلي هذا الخطاب. أما الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، وحزب المصريين الأحرار،[١٦] فهي أحزاب جديدة تشكلت عقب الثورة في مصر. بالإضافة إلى الكتل السياسية الجديدة أبرزها الكتلة المصرية التي

تشـــكلت قبل الانتخابـــات البرلمانية في مصر[١٧] فـــي مواجهة خطاب الدولـــة الدينية[١٨]: أما في تونـــس يتمثل هـــذا الخطاب، في حـــزب التكتل الديمقراطي من أجل الحريات، حزب المؤتمر من أجل الجمهورية، الحزب الديمقراطي التقدمي[١٩].

يستند الخطاب إلى الحداثة السياسية كإطار مرجعـــي، والدولة الحديثة، دولة – الأمة، والدولة المواطنية. فالدولة في هذا الزمن لا تكون حديثة إلا متى كان عمادها ومرتكز الآليات التي تعمل بموجبها هو الدولة المدنية.

الدولـــة المدنية، هي تجلٍّ للحداثة السياســـية الغربيـــة، التي تســـتند إلى العقلانيـــة، والنزعة الفرديـــة، والوضعية القانونية. وكل فهم أو تأويل للدولـــة المدنية لا يراعي البنية التحتية المفاهيمية هذه، فهـــو فهم قاصر، فهـــي مفاهيم مترابطة وقائمة على أرضية الحداثة. هي انعكاس لجذور تاريخيـــة وصيرورة اجتماعية وسياســـية طويلة انبثقت في سياق فكر تصب فيه ثلاثة روافد: فكرة الحرية التي تصب في الحقوق الذاتية للإنسان، كما تعبر عنها المواثيـــق الدولية. وفكرة التعاقد الاجتماعي التي بموجبها يتم إسناد السلطة إلى الشعب. وفكرة الحق الطبيعي الذي يقابله الحق الإلهي ويقر بأن للإنسان حقوقاً طبيعيةً راسخةً، فهي حقوق قبلية راسخة في الطبيعة الإنسانية.

يُعرف خطاب الدولة المدنية نفســـه بأنه ينافح عـــن رؤية حداثية للدولة التـــي تقف على الحياد من المســـألة الدينية، ويسلم بـ «استقلالية العقل الإنســـاني»، والفصل بين الحقـــول الاجتماعية، حيث يســـتقل الحقل السياسي كحقل متميز له أدوار متميزة عن الترتيبات الاجتماعية الأخرى، ويتأسس على التعاقد. يؤمن خطاب الدولة المدنية بأنه الحل الأكثر قبولاً لفكرة ممارســـة الســـلطة عبـــر المجتمع بكل فئاته انطلاقاً من مبدأ الحرية والمواطنة كأساس لبناء مؤسسات الدولة والحكم.

يواجه الخطاب المدنـــي صعوبات تحول دون نفاذه في الدولة والمجتمع. ويصعب عليه في هذه المرحلة التاريخية استهواء شرائح اجتماعية إلى جانبه، في ظل هيمنة خطاب الإسلام السياسي. وهـــو غير متجذر في الثقافـــة والتاريخ العربي، وحضوره ضعيف في المُعاش اليومي، وكأنه فعل في سياق بنائي نابذ.

علـــى أي حال، تشـــير الملاحظـــة المتتابعة إلى أن متحركية الخطـــاب المدني تحكمه حالة سيولة تتخلل تحالفاته وبالتالي تناقضاته التي لا تنســـجم مع الأسس الفكرية للخطاب، حيث ائتلف مع التيارات الســـلفية والطرق الصوفية والإخوان المسلمين.[٢٠]

وعنـــد المقارنة بين مصـــر وتونس، تتجلّى لنا حـــدة لغة الخطاب المدني وجرأته في تونس على خلاف الحال في مصر. حيث يتســـم في تونس بالمواقف الواضحة والجريئة، ويعبر صراحة عن مطالبـــه في دولة مدنية علمانية وفصل الدين عن الدولـــة، كما ويخرج إلى الشـــارع يطالب بذلك صراحة. بينما في المقابل نجد الخطاب السياسي العلماني في الحالة المصرية خجولاً ومتردداً في التعبير الصريح عن نفسه، بل إن أغلب العلمانيين

المصريين يتهربون من لفظ العلماني، ويستبدلون المفهوم بآخر كالديمقراطي أو التحديثي كبديل عن مفردة العلماني. فمثلاً، يتسم الخطاب العلماني التونسي بلغة حادة تجاه حزب النهضة ويطلقون عليه «الإخونجي» (نسبة إلى جماعة الإخوان المسلمين)، وانتقد السلطات التونسية حين تم الاعتراف بحزب النهضة كحزب سياسي مرخص قانوناً، وعد ذلك انتهاكاً للقانون، إذ قال أحد عتاة العلمانية في تونس: «أقولها بكلّ صراحة: إن يوم ١ آذار ٢٠١١، يوم تمكين حزب النّهضة من التأشيرة القانونية، سيبقى يوماً أسود في تاريخ هذه الدولة وهذه البلاد».[٢١] بينما تغلب في الحالة المصرية اتجاهات متصالحة مع الإخوان ولو من باب التواطؤ.

ثالثاً. خطاب الدولة الدينية

يتموضع خطاب الدولة الدينية ضمن النظم السياسية الثيوقراطية المتعارف عليها في النظم السياسية. حيث ينقسم هنا المجتمع السياسي إلى طبقتين متمايزتين: حاكمة ومحكومة، وتستمد الطبقة الحاكمة شرعيتها وسلطتها من أساس إلهي، مما يجعل إرادتها تسمو فوق إرادة المحكومين. وفي هذا الخطاب لا تستمد السلطة شرعيتها من المجتمع، وليس للأخير الحق في أن يحدد شرعيتها، ولا يحدد الخطاب أسلوب مواجهة استغلال هذه السلطة بشكل يتعارض مع إرادة المجتمع. وإنما يكتفي بالقول بالشريعة الإلهية مبدأً لكل فعل في المجتمع والدولة، دون تفصيل.

وتنظيمياً، يتجلّى هذا الخطاب في التيارات والأحزاب السلفية المتشدّدة، وأعضاء الجماعات الإسلامية الراديكالية التي يتعدّد وجودها في مصر كـ«حزب البناء والتنمية»، الذراع السياسية للجماعة الإسلامية الأكثر تشدداً، والذي رفضت السلطات المصرية منحه الترخيص.[٢٢] بالإضافة إلى حزب التحرير، والجماعة الإسلامية التي تعبّر صراحةً عن رغبتها في العنف والتكفير.[٢٣]

فـ«حزب النور السلفي» وعلى الرغم من تذبذبه بين خطاب الدولة الدينية تارةً، وخطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية تارةً أخرى، فإنه يتبيّن - بعد تحليل برنامجه السياسي - أن مواقفه تجاه المواطنة والحريات الديمقراطية لا تذكر إلا قليلاً، وعندما يتعرّض لهما فإنه يقيدهما في إطار الشريعة الإسلامية حتى يفرغهما من مضمونهما، وهذا ما يجعله أقرب إلى خطاب الدولة الدينية.[٢٤]

ومن الملاحظ، أيضاً، أن الخطاب السلفي المتشدد برز بقوة في تونس[٢٥] واتسم خطابه بلغة حادة إقصائية، ويعبر عنه ليس القوى السياسية فحسب، وإنما أساتذة جامعيون ومثقفون. وفي تونس اشتد الخطاب الديني، وولج إلى ساحة العمل السياسي بقوة بعد سقوط نظام بن علي. كما فاجأ أنصار حزب التحرير المراقبين بكثرتهم بعد تغيّب طويل عن الساحة التونسية وشمال إفريقيا عموماً. ويتسم هذا الخطاب بالإقصاء، وعدم تورعه عن استخدام العنف، وقد برز ذلك في مصر من خلال معركة هدم الأضرحة، وقطع الأذن، واقتحام بعض المنازل وإثارة أحداث الفتنة

الطائفية.[٢٦] وهناك تخوف من نفاذ هذا الخطاب إلى المجتمع والسياسة، وما ينجم عن ذلك من تقييد الحريات والحقوق، والأثر السلبي على الأقليات الدينية، بما يؤدي إلى مفاقمة المسألة الطائفية.

من منظور هذا الخطاب، فإن الدولة الدينية يختار رأسها الله، وهي على نقيض الدولة المدنية التي ينتخب الشعب رئيسها. والمعارضون لخطاب الدولة الدينية إما كفار مصيرهم جهنم وإما منافقون في الدرك الأسفل من النار.

في مصر، يُعد الشيخ ياسر برهامي من أبرز منظّري السلفية في مصر وتحديداً في الإسكندرية، ويرى أن التغيير من خلال الانتخابات البرلمانية مخالف لشريعة الله، فالتشريع حق خالص من حقوق الله تعالى، والقوانين الوضعية مخالفة للشريعة الإسلامية، وكل ما يخالف الشريعة فهو باطل.[٢٧] اندرج التيار السلفي في المسرح السياسي بزخم غير مشهود، وفي مصر وتونس أسس أحزاباً سياسيةً، وحقق تقدماً كبيراً في الانتخابات النيابية، إذ يملك حزب النور ثاني أكبر كتلة برلمانية في مصر. ويتبين من خلال وجوده الواسع، أن الخطاب السلفي ليس حالةً عابرةً وإنما صيرورة مكّنت نفسها في المجتمع العربي لما لها من مؤسسات راسخة ومنتشرة وتعمل في جميع القطاعات الاجتماعية.[٢٨]

إن هذا الاندراج في المسرح السياسي سوف يترك آثاره ليس على الحقل السياسي فحسب، من خلال توتيره، بل وعلى التيار السلفي نفسه. وتكفي هنا الإشارة إلى ما يحدث ـ وما زال يحدث ـ داخل حزب النور في مصر، فقبل الانتخابات البرلمانية حدث صراع واحتقان داخل الحزب على خلفية الانتخابات. وبعد الانتخابات، ما زال حزب النور السلفي يشهد انقسامات داخلية بسبب الخلاف بين التيار السلفي وجماعة الإخوان المسلمين على خلفية عدم وفاء الأخيرة بوعودها للسلفيين والتي على أساسها قبلوا دعم مرشح الجماعة د.مرسي في انتخابات الرئاسة.[٢٩] ويشهد التيار السلفي في هذه الغضون انقسامات شديدة الوطأة على الخطاب السلفي، وسوف تستغل جماعة الإخوان هذا الانقسام لجهة استقطاب السلفيين إلى حقلها، ومن السلفيين من سينضم لجماعة الإخوان التي باتت الحزب الحاكم، وخاصةً أن لدى السلفيين استعداداً مسبقاً لطاعة ولي الأمر.[٣٠] لقد أثر الحراك الشعبي على الخطاب السلفي، وبدل مواقفه بعد الإطاحة بالنظم السابقة. فـ«حركة حفص» في مصر (الحركة السلفية من أجل الإصلاح)، التي كانت ترفض تسييس الحركة السلفية والاكتفاء بالتركيز على العقيدة الصحيحة، انخرطت بعد الثورة في المعترك السياسي وأعلنت عن تأسيس حزب سياسي. وبعد أن كان حزب النور السلفي محصوراً في إطار السلفية الرافضة الاندراج في المعترك السياسي، فإنه بعد الثورة شارك في الحراك السياسي، ودخل ائتلافات سياسية ودخل البرلمان. هل هذا يعكس تحولات في الرؤية

السلفية للعمل السياسي أم محاولة للتكيّف مع التغيّر السياسي الجديد واستغلال انفتاح الفرص للنفاذ إلى المجتمع والدولة؟ على الرغم من هذا التبدّل، فما زال حزب النور يصر على الدولة الدينية، وأسلمة المجتمع. وعلى الرغم من الظهور البارز للخطاب السلفي المنافح عن الدولة الدينية في الحياة السياسية بعد نجاح الثورة، فما فتئت تهيمن عليه اللغة غير السياسية، والحديث عن البدع والشياطين داخل المجال السياسي، وتسويغ دخولهم الانتخابات البرلمانية بأنه تكليف إلهي، والاستتابة، لأنهم أقدر على التمييز بين الهدى والضلال، فضلاً عن الكرامات الإلهية التي منحهم إياها الخالق للكشف عن الماورائي. هذه اللغة الماورائية تتعارض بطبيعتها مع لغة الحقل السياسي. فهي لغة غير سياسية تربك الحقل وتؤثر على مسار التطور السياسي. كما أن بروز بعض ممثلي هذا الخطاب بشكل مفاجئ وسريع عقب التغيّر السياسي، ودخولهم المجال السياسي فجأةً ودون تمهيد، ودون أن يمروا بعملية إنضاج وتنشئة سياسية، يجعلهم فاقدي رأس المال الرمزي للحقل السياسي، وافتقادهم للاستعدادات المسبقة لشروط اشتغال الحقل السياسي ولغته المتطابقة مع منطق صيرورته، مما يربك اشتغاله ويعطل تطوره.

بالمجمل يمكن القول، وفي ظل هذه الظروف الاستثنائية، أن الخطاب الديني أضحى، ذا ديناميكية سياسية أقوى وأكثر اشتغالاً مما كان عليه قبل الثورة. وعلى الرغم من شدة تنوعها فإنها تتسم بخصائص التمذهب الصارم داخل الإطار السني العام، وتعطي اهتماماً بالغاً للنص المقدس على حساب الاجتهادات الأخرى التي اعتبرتها مذهبية، مما يجعل رؤيتها أصولية بامتياز وذات طبيعة عقدية.[٣١]

وخطورة المسألة تكمن في أن هذا الخطاب خرج من حيز الكمون إلى حيز الممارسة. ففي مصر، شرعت الجماعات السلفية التي تتراوح أعداد أعضائها بين ٥ و٦ آلاف، وكلهم مسلحون، في تشكيل لجان لفض المنازعات بين أهالي رفح والشيخ زويد والعريش عبر محاكم شرعية يديرها ويحكم فيها مشايخ السلفية لتكون بديلاً عن نظام المجالس العرفية المتبع في سيناء،[٣٢] وهو بمثابة إعلان عن إمارة سلفية لإنفاذ خطاب الدولة الدينية في سيناء، وهناك تخوف من تكراره في مناطق أخرى في مصر.

الخطاب الديني والتطور السياسي

لا يمتلك خطاب الدولة الدينية القدرة على التغلغل والنفاذ، وبالتالي هو أضعف من أن يقرر مسار التطور السياسي. إذ لا يحمل سوى شعارات دينية فضفاضة تخاطب العاطفة لا العقل، ولا يقدم أي حلول عملية قادرة على حل مشكلات المجتمع والدولة. ولا يعني هذا أنه لا تأثير له على التطور السياسي، وتكمن قوته في تأثيراته السياسية الخطيرة وغير المباشرة، إذ يشكل كفة راجحةً تصب في رفد خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية بعناصر قوة

إضافية، مما يؤثر على موازين القوى السياسية لصالح خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية. وهذا ما عبّر عنه حزب الفضيلة السلفي في مصر عندما صرح بضرورة إعانة القوى التي تريد إقامة الحكم الإسلامي. علاوة على ما جاء به المؤتمر التأسيسي الأول لحزب الأصالة السلفي في مصر، إذ يؤكد هذا الطرح، حينما أكد المؤتمر أن «السلفيين والإخوان يد واحدة ولن يستطيع أحد أن يفرق بينهم، وأن كل ما يشاع عن وجود شقاق بينهم هو محض افتراء وكذب»، ويضيف: «لا فرق بين سلفي وإخواني أو مسلم عامي، فالكل مسلمون (...) وينبغي على كل الأحزاب الإسلامية «الإخوان والسلفيين» أن يكونوا يداً واحدةً، وأن الحزب الذي سيشذ عن هذا العمل سيتحمل المسؤولية أمام الله عز وجل».[٣٣] وفي المؤتمر نفسه، أكد فهمي عبده مصطفى، ممثل حزب الحرية والعدالة (أداة الإخوان السياسية) «أن البعض يظن أن هناك شقاقاً بين السلفيين والإخوان وأقول لهم ليس بيننا فرقة في الانتخابات ولا غير الانتخابات، مشيراً إلى أن الإخوان المسلمين بكل مقدراتهم وإمكاناتهم وحزب الحرية والعدالة بكل قياداته تحت أمر حزب الأصالة السلفي (...) وأن الخلافات بين الإسلاميين لا محل لها في هذه المرحلة».[٣٤] مع العلم أن حزب الأصالة السلفي يتسم بأفكار إقصائية، ولا يعترف بحق التيارات الأخرى في الوجود، وهو حزب يهدف إلى تحقيق الدولة الدينية، ويرفض كل القوانين الوضعية، ويطالب بوضع قوانين إسلامية،[٣٥] وهو منطق لا ينسجم مع خطاب الإخوان المسلمين المعلن، الأمر الذي يشكك في مصداقية خطاب الجماعة بخصوص الدولة المدنية والتي يعتبر الخطاب المناهض أن المرجعية الإسلامية ستكون مدخلاً للدولة الدينية. هذا المخاوف عبر عنها الخطاب المدني «إن بعض مخاوف الليبراليين واليسار من عدم التزام الإسلاميين المبدئي بالدولة المدنية مشروعة».[٣٦] أو أنه يعني، كما لاحظ أحدهم، اختراق «السلفية المنظومة الإخوانية حتى صارت السلفية تياراً فاعلاً بل أكثر التيارات فاعليةً وتأثيراً داخل الإخوان».[٣٧]

لا يجعل موقف الإخوان من حزب الأصالة السلفي فارقاً بين خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية الذي يمثله الإخوان، وبين خطاب الدولة الدينية الذي يمثله حزب الأصالة السلفي. وهذا ما دفع أحدهم إلى القول إن: «أحزاب الإسلام السياسي «المعتدلة» و «المتطرفة» لا تختلف من حيث جوهر الهدف الذي تسعى إلى إنجازه، بل فقط في وسائل تحقيقه، وبالتالي فإن الطرفين يتكاملان أكثر من كونهما يتناقضان».[٣٨]

وقد صرح أكثر من قيادي سلفي بأن نجاح الإخوان هو نجاح للتيار الإسلامي كله والعكس صحيح؟ وعلى رأسهم ياسر برهامي الذي يعد من صقور السلفيين، إذ قال قبل الانتخابات البرلمانية في مصر: إن دخول الإخوان والسلفيين في منافسة غير شريفة سيضر بالتيار الإسلامي

كله لاسيما أننا مقبلون على انتخابات مجلس الشعب. وبعد أن أصبح الإخوان حكاماً، والسلفيون نواباً وبالتالي الشراكة في الحكم، يبدو أنه حان الوقت لأن يقبل السلفيون بقاعدة الإخوان الذهبية الشهيرة: «نتعاون في ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً في ما اختلفنا فيه».[٣٩] وعليه فإن علاقة الإخوان بالسلفية تحكمها ـ فيما يبدو ـ حالة التواطؤ التي تستفيد منها جماعة الإخوان المسلمين في تأثيراتها على مسار التطور السياسي لجهة تحقيق برنامجها وهويتها. والحالة متشابهة في تونس، حيث برز إلى السطح بعد الثورة التيار السلفي الجهادي محاولاً تغيير «المنكر» باليد، وهو ما فتح الباب على مصراعيه لسلسلة من أعمال العنف التي طالت سياسيين وفنانين. ولوحظ هنا عدم وجود الحزم الضروري لتأمين الحريات العامة، وهو ما أثار الشكوك حول حركة النهضة الإسلامية وجعل البعض يذهب إلى حد الاعتقاد بكونها «متواطئة» مع هؤلاء السلفيين.[٤٠] من ذلك يتبين وجود تيار داخل جماعة الإخوان المسلمين، وحركة النهضة التونسية، أقرب إلى الفكر السلفي ولا يختلف عنه إلاّ في بعض المسائل الإجرائية. هذا العامل قد يطبع صيرورة التطور السياسي، في حالة هيمنة هذا التيار على الجماعة وحركة النهضة، وبالتالي الانتقال من تسلف الإخوان وحركة النهضة إلى تسلف الدولة، وبالتالي العودة إلى إغلاق المجال السياسي من جديد بدلاً من تحريره.

سمات الخطابات السياسية

١. عدم الوضوح والغموض: ويتضح ذلك من خلال تناقضات الخطابات مع ممارساتهم. وقد ساق التحليل أكثر من مثال على هذا التناقض بين الخطاب والممارسة. ونضيف هنا مثالاً لعله الأهم حين تم طرح وثيقة «الأزهر» من مبادئ تتناقض مع الخطاب السلفي المتشدد والإخواني، غير أن كليهما وقع على الوثيقة.[٤١] مع العلم أن مضمون الوثيقة يرمي إلى اعتماد النظام الديمقراطي، والدولة المدنية أو الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة التي تعني قبول الدستور الوضعي والقوانين الوضعية، والإقرار بالتعددية، ورفض الدولة الدينية.[٤٢] وعلى الرغم من ذلك وقع الإخوان والتيارات الدينية المتشددة والسلفية على الوثيقة. ولكن أين هي التيارات هذه من كل ما جاء في الوثيقة؟!. وهو ما يدلل على أن خطاب هذه التيارات شديد الالتباس والبرجماتية، على مستوى الأداء السياسي، من دون أن تحدد موقفها الواضح من هذه المفاهيم.

٢. الانخراط المكثف في العمل السياسي: وهو ما اتضح من خلال التضخم الحزبي. ففي مصر انخرط الإخوان، والطرق الصوفية، والسلفيون وأحزاب إسلامية عديدة تشكلت بعد الثورة. وفي تونس فقد وصل عدد الأحزاب التي تشكلت

بعد الثورة وحصلت على الترخيص القانوني ما يقارب ٩٤ حزباً، العديد منها إسلامي التوجه، وهناك الكثير من الأحزاب رفضت السلطات المختصة منحها الترخيص القانوني.[٤٣]

سيولة المواقف وتذبذب الائتلافات:

يتبين ذلك من حالة التضارب والتناقض في المواقف والتحالفات السياسية، إذ تتغيّر بصورة مدهشة، كما تأتلف بين خطابات سياسية متناقضة، مثل ائتلاف الليبرالي والصوفي والسلفي والإخواني في إطار سياسي موحد، وائتلاف آخر يجمعها جميعاً، على الرغم من اختلاف النظم الخطابية والأسس الفكرية بينها. وكمثال فإن من يقرأ وثيقة «التحالف الديمقراطي من أجل مصر»[٤٤] التي شارك في صياغتها العديد من الأحزاب من بينها حزب «الحرية والعدالة» سيجد أنها تقر مبدأ المواطنة، وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين أو العِرق أو الجنس، وحرية العقيدة والعبادة، والدولة المدنية والمرجعية القضائية ولا شيء سواها لتقرير ما يخالف الدستور والقانون والنظام العام والآداب، وحرية تكوين الأحزاب والجمعيات. ومن يقرأ البيان الصادر عما سمي «ائتلاف القوى الإسلامية»[٤٥] والذي حمل توقيع الإخوان المسلمين سيجد أنه يعتبر أن «فكرة إعداد وثيقة مبادئ حاكمة للدستور المصري الجديد في هذا التوقيت هي فكرة مرفوضة من حيث الأصل»، مع العلم أن مجموعة المبادئ المذكورة كانت ستسترشد بمختلف الوثائق الصادرة عن جهات شتى منها الأزهر الشريف ومنها أيضا التحالف الديمقراطي، فأيهما نصدق والحال هذه: إخوان التحالف الديمقراطي أم إخوان ائتلاف القوى الإسلامية؟ والمدهش أن بعض الأحزاب التي تحالفت مع الإخوان عقبت على تلك المفارقة بالقول إن موقف الجماعة لم يفاجئها لأنها دائماً تعلي صالحها الخاص على الصالح العام، فلماذا إذن كان التحالف من الأصل؟ وتعلق كاتبة: لماذا الحج إلى مقر الجماعة من مرشحي الرئاسة الواحد تلو الآخر؟[٤٦]

الاستقطاب بين الديني والسياسي:

تضاد توظيف السياسي للدين، حيث ما زال الخلاف قائماً حول العلاقة بينهما. وسيكون له الأثر الكبير على إدارة المرحلة الانتقالية، وتحديد مسار التطور السياسي، وسوف يصعّب إمكانية تحقيق اندماج وتلاقي الخطابات السياسية على أسس بينية. فالخطاب الديني يدمج السياسي بالديني، ويعتبر الديني المحدد الرئيس للسياسي، ويستند خطابه إلى مرجعية ميتافيزيقية مطلقة. بينما الخطاب المدني يفصل بينهما. ومع ذلك يستند الخطاب

المدنـــي، أيضاً، إلى مرجعيـــة نهائية ويقدم خطابـــه باعتبـــاره حلاً نهائياً لكل مشـــاكل المجتمع. هذا الانقســـام ما زال هو الخلاف الأعمق. وهو المتغيّر الأصلي في تحديد مسار التطور السياسي. إن عدم وجود مقاربة لهذه العلاقة، يعني استمرار الانقسامات، وتأخير التطور السياســـي وإعاقته، وبالتالي تعطيل النهوض السياســـي، بعد تحويل الدين إلى كهنوت سياســـي وتوظيفه بشـــكل انتهازي وذرائعي، في الصراع السياسي وعلى تحديد مسار التطور السياســـي تجاه الدولة. كما أن حالة الاســـتقطاب هذه أنتجت نقيضها، حيث ظهرت بعض المواقف السياســـية التي لا تحمل مضموناً أيديولوجياً، ولا تستند إلى نظـــام فكري معين، ترمي إلى الحد من حالة الاستقطاب بين الخطابات السياسية، أهمها الطريـــق الثالث في مصر الذي يرفض حالة الاستقطاب السياسي، ويعبر بمفردات ولغة إجرائية لا تحمل مضموناً فكرياً معيناً، يركز على مشـــكلات ما بعد الثورة وكيفية علاجها إجرائياً.[٤٧]

أنماط التفاعل بين الخطابات السياسية:

تأخذ أنماط التفاعل ثلاثة أنماط:

الأول ـ النمـــط المتواطئ: بين خطاب الدولة المدنيـــة ذات المرجعيـــة الإســـلامية، وخطاب الدولـــة الدينية. تحكم الطرفين علاقة ود أقرب إلـــى التواطؤ علـــى الرغم مـــن كل الخلافات التـــي تظهر على الســـطح، فالأرضية الفكرية واحدة، والمسار النهائي للتطور السياسي لدى الخطابـــين متقارب. حيث إن العلاقة بينهما لا تأخذ شكل الصراع الصفري.

الثاني ـ النمط التنافسي الحاد: بين خطاب الدولـــة المدنية وخطـــاب الدولـــة المدنية ذات المرجعية الإسلامية. فهما متقاربان في بعض المفاهيم السياســـية، ومختلفان على المســـار النهائـــي للتطور السياســـي. يجـــب أن نفهم طبيعـــة هـــذه العلاقة في ظل ســـمة الغموض وعدم الوضوح لـــدى الخطابين، وهو ما يعني تشاركاً مفاهيمياً بين الخطابين من حيث الفهم الإجرائي بعيداً عن الحمولة الفلسفية للمفاهيم المشتركة. وهو ما يفسر التلاقي المحدود بينهما، وبالتالي العلاقة التنافسية على قاعدة الاعتراف المتبادل أحياناً والإقصاء أحياناً أخرى.

الثالث ـ النمط الصراعي الحاد: بين خطاب الدولة المدنية وخطاب الدولة المدنية. هنا العلاقة تأخذ شكلاً صفرياً.

خلاصات واستنتاجات

يتضـــح مـــن التحليل الذي ســـقته، أن أكثر الخطابات السياســـية اســـتفادةً مـــن الفرص السياســـية التـــي انفتحـــت مع ثـــورات الربيع العربي، هـــو خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، ويأتي بعده خطاب الدولة الدينية. هذا

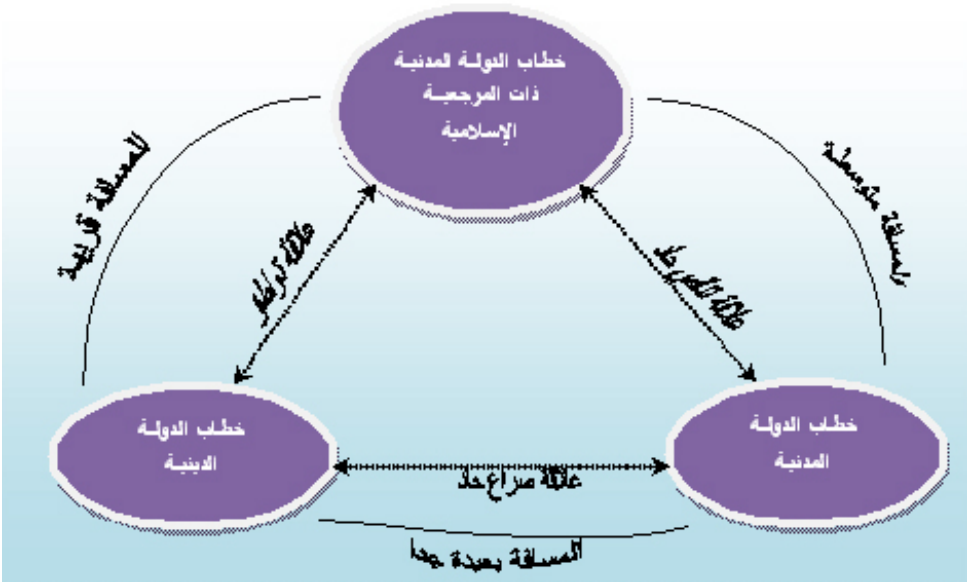

رسم توضيحي رقم ٢: يبين أنماط العلاقة وآليات الاتصال والتواصل بين الخطابات السياسية (من تصميم الباحث).

المتغيّر يشـــكل أحد مدخلات التطور السياسي. وإذا أخذنا في الاعتبار أن الخطاب السلفي ما برح يعيش صراعاً بنيوياً مع جوهر فكرة الدولة الحديثة باعتبارها دولة غير شرعية، وبقي يغلب المثال الإســـلامي المتخيل على حســـاب الواقع واللحظة التاريخية الراهنة، وباندراج الســـلفيين في الحقل السياسي في إطار الدولة الحديثة، كل ذلك سيترك أثره على الدولة التي ستتأثر بالتصور الســـلفي، كما ســـوف يتأثر الخطاب الســـلفي نفسه بهذا التحول، وسيترك أثره على الأطروحة السلفية نفسها. وبالفعل فقد بدأت إرهاصات ذلك بالتجلي من خلال الانقسامات داخل الأطروحة السلفية، وقد يفرض هذا المتحول الجديد منطقه لجهة اجتراح مقاربـــة مختلفة. ومن نافل القول أن تراجع الخطاب المدني أمام ســـيطرة خطاب الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية (الإخوان، والنهضة) على الدولـــة والمجتمع، والانتقال من الدعوة إلى الدولة، سوف يترك آثاره على مسار التطور السياســـي، الذي يُخشى أن يفضي إلى إغلاق الحقل السياسي بعد انفتاحه وتحريره إثر الثورات الشعبية.

ومع تعدد التشـــكيلات أو المتغيرات المؤثرة في جماعة الإخوان في مصر: الجماعة وأداتها الدعوة، وحزب العدالة والحرية كأداة للدولة. فهذه العلائق سوف تطبع مصير الجماعة في المرحلة المقبلة.

كما أن المتغيّر الجديد المتمثل في الســـيطرة على الدولة، ســـوف يدخـــل جماعة الإخوان في ديناميكيات داخلية غير مسبوقة. ويبقى السؤال

من سوف يدفع الآخر إلى منطقه؟ هل ديناميكيات التشكيلات الأربعة (الجماعة، الدعوة، الحزب، الدولة) ستكون لجهة الاتساق أم لجهة التوتر؟ وهل الجماعة ستفرض منهجها على الدولة، وبالتالي شل حركة المجتمع السياسية منعاً للتغيير أم ستسحب الدولة الجماعية إلى منطقها الذاتي، وبالتالي توسيع الحيز العام؟ هذا ما سيتكشف مع المستقبل الآتي.

على أي حال، يمكن القول إن توقع مسار التطور السياسي بعد الثورات الشعبية، يستلزم أولاً تحديد المتغيّر الرئيس الجديد الذي ظهر بعد الربيع العربي، وثانياً أثر هذا المتغير على مسار التطور السياسي تجاه مسألة السلطة والدولة ما بعد الثورات الشعبية، وبالتالي أي مستقبل للدولة العربية في إطار هذا المتحول الجديد؟

لعل التحليل يبين أن المتغير الرئيس هو هيمنة الخطاب الإسلامي بشقيه المدني (الإسلامي والديني – السلفي)، ومن ثم اندراج الإسلاميين في المسرح السياسي الرسمي في أكثر من بلد عربي، وأخذ الصدارة في الحكم.

وهكذا ستتميز المرحلة المقبلة في بلادنا بوجود الإسلاميين في السلطة التي حطّمت الثورات العربية أقفالها. هذا هو المتغير السياسي الجديد الذي لا سبيل إلى الإعراض عن رؤيته بكل اليقظة الفكرية المطلوبة، وينبغي التشديد على هذا التحول الكبير، لاتّصاله بالهندسة السياسية لما ينبغي أن يقوم عليه المجتمع السياسي من منظور الإسلاميين بادعائهم امتلاك نظرية شمولية ورؤية كاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية حسب المقولة الشائعة: «الإسلام دين ودنيا ودولة». وبالتالي باتت الإشكالية مع هذا التحول السياسي الكبير، لا تتعلق بمدى شرعية الإسلاميين في العمل السياسي من عدمه، أو إدماجهم في المجال السياسي، بل بالكيفية التي سوف يديرون من خلالها الشأن العام.

وهكذا يمسي تقصي كافة مناحي التغيير التي ستمس الدولة والسلطة، والآثار المتوقعة على تحديد وجهة التطور السياسي منوطاً بفهم هذا المتغير، وهذا ما يدفعنا إلى كشف **منطق الصيرورة لدى كل من خطاب الإسلام السياسي وخطاب الدولة المدنية**؛ لأنه يكشف عن الثابت والجوهري لديهما الذي لا يقبل التعديل والتحويل، أي ما يشكل «أفكار مفتاحية». كشف التحليل السابق أن الإسلام السياسي صيرورةٌ فكريةٌ وتاريخيةٌ نحو منطق هوياتي فئوي حيث القيمة العليا للمبادئ والتعاليم الدينية – المذهبية حسب تأويله الخاص، وهي قيم تعطي قيمة ثابتة وأبدية من أجل بناء دولة منتظمة حول تأويلهم للشريعة، وبالتالي ممارسات ماهوية (من هوية) تنشد فرض نفسها كانتماء أولوي والحلول محل انتماء المواطنة وإعلاء تصور جمعوي في مواجهة الثقافات والأيديولوجيات الأخرى على قاعدة نحن وهم.

وبعكس ذلك، فإن صيرورة خطاب الدولة المدنية هي صيرورةٌ تاريخيةٌ وفكريةٌ نحو بناء

مجتمع سياسي قائم على الأمة المواطنية من خلال بناء حيز عام مستقل متحرر من مصادر السلطة التقليدية القائمة على بنية أنثروبولوجية (قبلية، طائفية، دينية، عرقية، جهوية)، وبناء الفرد حامل مبدأ المسؤولية والمشاركة الوطنية.

هذه هي الصيرورة التي ستندرج فيها كل القوى السياسية في المرحلة المقبلة، والتي تختلف درجتها حسب مستوى تطور المجتمع.

وبناءً عليه من المتوقع ارتكاس منهج هوياتي على الممارسة الإسلامية للسياسة، فنحن نعرف أن التشكيل العضوي لأي تنظيم سياسي حركي، من حيث سمات أعضائه، ومن حيث علاقات تبادل الخبرات والذاكرة الجمعية وأساليب اتخاذ القرار، يصير هو ذاته التشكيل الذي تنبني به الدولة التي سيطر عليها هذا التنظيم. ومع نجاح مرشح الإخوان في الرئاسة وتبوّء حركة النهضة السلطة في تونس، وحصول السلفيين على نسبة معتبرة في البرلمان، كل ذلك يجعل الخطاب الإسلامي أقوى من كل الخطابات الأخرى. الأمر الذي يعني ولوج الأيديولوجية الإسلامية إلى الدولة والتوظيف الكفاحي في رسم مسار التطور السياسي. كما ستدخل كل القوى المتمثلة للخطابات المدروسة في نوع من الكفاح سوف يتولد عن هذا الكفاح نوع من التطور السياسي.

وما يدلل على ذلك مثلاً حركة التعيينات التي قام بها الرئيس المصري باختيار عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين لمنصب المحافظ، فضلاً عن التشكيل الجديد للمجلس الأعلى للصحافة، وكذلك المجلس القومي لحقوق الإنسان، والفريق الرئاسي، وحكومة الدكتور قنديل (غلبة التيار الإسلامي، وغياب التيارات ذات الطابع المدني) ليثير مجدداً اتهامات من بعض القوى السياسية للجماعة بالسعي إلى «أخونة الدولة». وما تم تسريبه عن راشد الغنوشي عبر المواقع الإلكترونية، من خلال شريط مسجل له، حول نيته أسلمة المجتمع، وتطبيق الشريعة بعد التمكن من دواليب الدولة ومفاصلها وفي الشريط المسجل نفسه، قال الغنوشي عن مجلة الأحوال الشخصية التي تتعارض بعض فصولها مع الشريعة: إن القانون يفسره القوي فيمكن أن نفسر نحن هذا القانون فنأخذ منه أشياء ونضع أشياء.[٤٨] وهذا يناقض ما قاله الغنوشي أثناء الحملات الانتخابية في تونس، حول إيمانه بالديمقراطية، والحريات العامة، وأنه لن يمنع الخمور، والنساء من لبس البكيني على الشواطئ. وهو ما يبين ازدواجية خطاب حركة النهضة التونسية، والمنطق المذهبي الهوياتي الكامن وراءه.

وما يعطي هذا التوقع ويزيده فعاليته الأمثلة التاريخية في العالم العربي للتجارب التي تولى الإسلاميون فيها الحكم، التي لم تقدم نماذج يمكن الافتخار بها أو الدفاع عنها.

هكذا نتوقع أن المجتمع السياسي سوف يدخل في عملية كفاح مع هذا المنهج الهوياتي المذهبي. وإلى أن يتم إنضاج التجربة الديمقراطية في الدول التي مرت بالخبرة الثورية، سوف تمر الدولة بالعديد من التحولات في المستقبل المنظور. وخاصة أن الدولة في بلادنا لم تتحول بعد إلى فكرة ولم تستقر في المخيال الجماعي العربي عبر التاريخ، وبالتالي وجود استعدادات كامنة لانتكاس الدولة والعودة إلى أنماط قديمة، أو باتجاه كيانات صغرى مجتمع ما قبل الدولة، أو باتجاه كيانات أكبر من الدولة القطرية.

الهوامش

١. مقتبس من: فتحي التريكي، الفلسفة الشريدة، (لبنان، مركز الإنماء العربي: دون سنة طبعة)، ص٤٠.

٢. وجيه كوثراني، مشروع النهوض العربي، دار الطليعة، بيروت، الطليعة الأولى ١٩٩٥.

٣. للمزيد حول هذا الطرح يمكن الرجوع إلى، جورج كلاوس، لغة السياسة، ترجمة ميشيل كيلو، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٩٠، ص٧.

٤. عيسى برهومة، صراع القيم الحضارية ما بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، ص٢٨.

٥. فوكو، مرجع سابق، ص ٥.

٦. المرجع السابق، ص٥.

٧. حامد ربيع، نظرية التطور السياسي، نص المحاضرة التي ألقيت على طلبة العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.

٨. نفين مسعد، المهلبية في السياسة، الشروق، الرابط:
http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&11082011=id0=bda6402-e79e-4446-950c-ba8770c30c7d
تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/١١.

٩. يخرج تأثير العامل الخارجي على الخطابات السياسية عن نطاق هذا البحث. ويركز على الديناميكيات الذاتية. لأن هذا العامل الخارجي بحاجة إلى بحث آخر، يكفي هنا الإقرار بأهميته كعامل مقرر، أيضاً، في مسار التطور السياسي في المرحلة المقبلة.

١٠. الرابط:
http//:www.hurryh.com/About_us.asp
تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٥.

١١. انظر الرابط:
http//:www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.99841/aspx
تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٨.

٢١. جريدة المصري اليوم، الرابط :
http//:www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID293797=

١٣. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٤/١٦

٤١. المرجع السابق.

٥١. وكمثال على اللغة الإقصائية انظر: صحيفة الأهرام،
http//:www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.179364/aspx،
تاريخ الدخول، ٢٠١٢/١٠/٢٧.

١٦. صحيفة اليوم السابع،
http //:www .youm7 .com /News .asp?NewsID.381923=
تاريخ الدخول ٢٠١٢/٤/١.

١٧. للاطلاع على الأحزاب الجديدة التي تشكلت عقب الثورة في مصر، انظر الرابط: http://www.ahram.org.eg/News/Syiassy-Al-Mashhad-Al-٩٨٢٨٥/aspx تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٠.

١٨. تتشكل الكتلة المصرية من أحزاب ليبرالية ويسارية وبعض الطرق الصوفية، انظر الرابط:
http//:www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.95518/aspx
تاريخ الدخول: ٢٠٠١/٩/١٨.

١٩. انظر الرابط:
http//:www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.95315/aspx

٢٠. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/١٥.

٢١. للاطلاع على برامج الأحزاب السياسية في تونس، انظر الرابط: http://www.partistunisie.com/ar/

Tous__les__partis.html تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/١.

٢٢. للمزيد انظر الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Inner.aspx?ContentID&97078=typeid60=

٢٣. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٢.

٢٤. وانظر الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.99845/aspx

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٢٥.

٢٥. انظر الرابط:

http://www.dw-world.de/dw/article.14959192,00,,0/html

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٤/٢.

٦٢. الأهرام، الرابط:

http://www.ahram.org.eg.661/2011/09/20/60/102228/aspx

تاريخ الدخول ٢٠١١/٩/٢٢.

٧٢. انظر المقابلة الشخصية مع الشيخ عادل شحتو أبرز قادة الجهاد الإسلامي في مصر، والذي يحرم فيها الديمقراطية، ولا يمانع من تفجير الكنائس المسيحية. انظر الرابط:

http://www.rosaonline.net/Weekly/News.asp?id121510=

٨٢. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/١٣.

٩٢. حول تحليل البرنامج السياسي لحزب النور السلفي، انظر: هاني نسيرة، تناقضات الإسلاميين المصريين: قراءة في برنامج حزب النور السلفي، الحياة، الرابط:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle284089/

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٧/٣.

٠٣. إسلام أن لاين، موسم الهجرة إلى السلفية في تونس، الرابط:

http://www.islamonline.net/i3/ContentServer?pagename=IslamOnline/i3LayoutA&c=OldArticle&cid1203758082470=

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٠.

٣١. شادية فتحي، الدولة الدينية في مصر، ملحق السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٨٥، يوليو ٢٠١١، ص٩.

٢٣. هاني نسيرة، السلفية في مصر بعد الثورة، عرض أحمد حسن علي، الجزيرة نت، الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres38/FA0D68-C694-4C15-A9E9-2B441AB56571.htm،

٣٣. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/٢٩

٤٣. قاسم قصير، التيارات السلفية في مصر فوز راسخ أم حالة عابرة؟ جريدة السفير اللبنانية، متاح على الرابط،

http://www.assafir.com/WeeklyArticle.aspx?EditionId=11437،ChannelId=86399&WeeklyArticleId=2038

تاريخ الدخول ٢٠١١/١٢/٢٩.

٣٥. هبة عبد الستار، ماذا يحدث داخل حزب النور، الأهرام متاح على الرابط:

http://gate.ahram.org.eg/News.255661/aspx،

٣٦. تاريخ الدخول ٢٠١٢/٩/٢٨.

٣٧. حول هذه الانقسامات، انظر: جمال خاشقجي، «الإخوان» والسلفيون... هل أصبحوا أخيراً تياراً إسلامياً واحداً؟، الحياة، متاح على الرابط:

http://alhayat.com/OpinionsDetails/443960،

تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/١٣.

٣٨. حسام تمام، مصر السلفية وامتداد تأثيرها إلى جماعة الإخوان، الحياة، الرابط:

http://international.daralhayat.com/internationalarticle311395/

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٦.

٣٩. المصري اليوم، الرابط:

http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID306777=

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/١٠.

٤٠. صحيفة الأهرام اليومي، الرابط:

http://www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.102894/aspx

تاريخ الدخول، ٢٠١١/٩/٢٤.

٤١. المرجع السابق.

٢٤. للاطلاع على أفكار الحزب وبرنامجه، انظر الرابط:

http://www.islamonline.net/ar/IOLArticle_C/1278408798250/1278406720653/IOLArticle_C:

تاريخ الدخول ٢٠١١/٩/٢٤

٤٣. عمرو حمزاوي، الوسط الحقيقي في السياسة المصرية، الشروق، الرابط

http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&24092011=id7=d04367a-f446-4a8b-bcef6-ef60aa96b8f:

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٤.

٤٤. حسام تمام، مرجع سابق. سمير أمين، في نقد الخطاب العربي الراهن، دار العين للنشر، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص٩٣.

٤٥. ٣٢ – جمال خاشقجي، الإخوان والسلفيون.. هل أصبحوا تياراً واحداً؟، الحياة، متاح على الرابط:

http://alhayat.com/OpinionsDetails443960/

تاريخ الدخول ٢٠١٢/١٠/١٣.

٦٤. صلاح الدين الجورشي، حركة النهضة التونسية في قلب الإعصار، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد ٤٨، ٢٠١٢، ص١٣٣.

٤٧. للنظر على الموقعين على الوثيقة على الرابط:

http//:www.ahram.org.eg.628/2011/08/18/60/95869/219/aspx

تاريخ الدخول ٢٠١١/٨/١٨.

٤٨. انظر نص وثيقة الأزهر على الرابط:

٤٩. تاريخ الدخول:

http//:www.ahram.org.21/6/2011 eg.570/2011/06/21/60/84934/219/aspx

٥٠. انظر الرابط:

http//:www.alazmenah.com?/page=show_det&category_id&44=id24575=

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٦/٢٤.

١٥. انظر نص الوثيقة على الرابط:

http//:www.ikhwanonline.com/new/Article.aspx?SecID&211=ArtID86383=

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٩/٢٥.

٢٥. انظر نص ائتلاف القوى الإسلامية على الرابط:

http//:www.almoslim.net/node149649/

تاريخ الدخول: ٢٠١١/٧/١٤.

٣٥. نفين مسعد، الخائفون من التوافق، الشروق، الرابط:

http//:www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate&21072011=id4=c93d400-6f15-4163-87e5-72a2152e09f6

تاريخ الدخول ٢٠١١/٧/٢١.

٤٥. انظر الرابط:

http//:www.ahram.org.eg/Al-Mashhad-Al-Syiassy/News.97091/aspx

٥٥. تاريخ الدخول: ٢٠١١/٨/٢٤.

فلسطين الدولة
فرص المصالحة وفرص شراكة إنهاء الاحتلال

محمد هواش *

يؤسس الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في الأمم المتحدة معادلةً جديدةً سياسيةً ووطنيةً وقانونيةً. تُرتب التزامات ومروحة واسعة من المهمات والخيارات والواجبات التعاقدية داخلياً مع المواطن وخارجياً مع المحيط الإقليمي بتعقيداته والمجتمع الدولي ممثلاً في مؤسساته ومنظماته ومواثيقه، ولا يمكن التعامل مع كل ذلك وكأن شيئاً لم يتغيّر من دون التسرّع وتغيير معادلات وأوضاع. وهو بذلك أسس ويؤسس لعمل سياسي واسع في مجالات العمل المؤسسي الفلسطيني ووسائله. كما يؤسس لإعادة تعريف الذات والموقع من الأحداث والأهداف.

المعادلة السياسية اليوم تقوم على وضوح هدف السياسة الفلسطينية المباشر، وهو إقامة دولة فلسطينية على الأرض الفلسطينية التي احتلت في العام ١٩٦٧. وهو ترجمة سياسية وقانونية لا تقبل التأويل لقبول الشعب الفلسطيني مبدأ التسوية وتقسيم الأرض وإيجاد حلول لمشكلات الشعب الفلسطيني الأخرى تلك المتعلقة بحق العودة والقدس والترتيبات الأمنية والمياه ... .

وعلى الرغم من بساطة ووضوح هذا الأمر، فإنه من الواجب أن يكون في صلب التعاقد الداخلي الاتفاق على مشروع واحد وعلى مبادئ واحدة من نوع التسوية، لأن كلاماً

* كاتب ومحلل سياسي.

آخر قيل في الذكرى السنوية الـ ٢٥ لتأسيس حركة حماس في غزة ينطوي على ترجمة جديدة للأهداف وتوسيع لها، ليس انطلاقاً من إطلاق بضعة صواريخ إضافية باتجاه القدس وتل أبيب بل من توسيع تعريف الذات ليشمل قوى إقليمية لم تستقر بعد في الحكم ولم تقرر بعد (ولم نسمع أيضاً أنها فعلت) إن كانت توافق على التعريف المشتق من الرغبة والإرادة لا من الواقع. إذ قال زعيم الحركة خالد مشعل: «نحن مع مبدأ التحرير وبعد ذلك إقامة الدولة». و «سنحرر فلسطين شبراً شبراً» وإذا استبعد من أهدافه مخاطبة مشاعر جمهور خارج من معركة ومأخوذ بنشوة النصر، مع وجوب ملاحظة أن هذا التشدد في توسيع قائمة الأهداف الوطنية يترافق مع انتخابات داخلية في حركة حماس، ومن غير المنطقي انضباط المتنافسين لقواعد اللعبة أمام الجمهور كما يفعلون في الغرف المغلقة؛ فإن ما يمكن قوله في خطاب جماهيري في قطاع غزة الذي تحاصره إسرائيل شيء، وحديث السياسة شيء آخر، فهناك اليوم مسار جديد ولعبة جديدة جوهرها إعطاء مصر حق احتواء حركة حماس وأوجاع الرأس الناتجة عن عدم اعتراف أحد بحكمها في غزة، والرغبة اليوم بتخفيف هذا الحصار صارت جزءاً من الاحتواء والتكيّف مع التغيير في مصر لتحافظ على معادلة الأمن وتقول ما تريد في غير ذلك. مع أن كل شيء سائل في السياسة الإقليمية اليوم.

أما لماذا تقبل إسرائيل معادلةً من هذا النوع؟ فهذا شأن آخر، إذ إن إسرائيل فضّلت وساطة مصر بدل فرنسا لترتيب وقف إطلاق نار في غزة خلال عملية «عمود السحاب»؛ لأن من شأن نجاح مصر في هذا الترتيب خلق آلية تخاطب جديدة مع «حماس» وإفساح المجال أمامها للانضمام إلى محور «الاعتدال» (المصري – القطري)، على حساب علاقاتها مع (إيران وسورية وحزب الله). وعلى الرغم من ابتعاد «حماس» عن سورية، فإن علاقتها بإيران لا تزال قائمةً ويمكن التأثير في هذه العلاقة سلباً أو إيجاباً بقدر الإغراء الذي تقدمه إسرائيل إلى «حماس» عن طريق القاهرة. ومحاولة فرض اتجاه لتطور علاقات مصر مع المحيط بما لا يتعارض مع اتفاقيات (كامب ديفيد)، أو العادات القوية التي أنشأتها هذه الاتفاقية بين مصر وإسرائيل خصوصاً فيما يتعلّق بالتطورات الأمنية ومجالات الاحتكاك بينهما. والاختبار في هذا الاتجاه هو إمكان تطوير الوساطة لوقف إطلاق النار في غزة إلى وساطة لفتح قناة حوار رسمية تعطي «حماس» شرعيةً في مقابل دخولها منعطفاً جديداً وليس العكس كما يبدو من الإعلانات الصاروخية برفع شعار «تحرير فلسطين شبراً شبراً».

ولهذا فإن حركة حماس تنتقل إلى المحور السني المعتدل وهي فخورة بما حققته في مواجهة إسرائيل خلال عملية «عمود السحاب»، وتستطيع احتواء الأعراض الأخرى لهذا

الانتقال من نوع التحول إلى سلطة تمنع إطلاق الصواريخ على إسرائيل بعد الآن، ولو كان ذلك على حساب علاقتها بإيران وفرعها الفلسطيني.

ومع هذا الانتقال لا يتسع المشهد الفلسطيني لرهان خارجي يستند إلى قاعدة رخوة، فالإسلام السياسي الذي يراهن مشعل على أن يحمله إلى رئاسة منظمة التحرير الفلسطينية والتصرّف بكل الصندوق والرصيد السياسي والقانوني الفلسطيني برمته لم يوطد أركانه بعد في المنطقة، وهو يواجه مشكلات داخلية في تونس وفي مصر حيال قضايا الدستور والوضع الاقتصادي ومشاكل الأمن في سيناء، ولم يبرهن على أنه قادر على مواجهتها من دون خضات وتداعيات وخسارة أيضاً. فمكانة الإسلام السياسي بدأت تتدهور انطلاقاً من مصر وتونس، ومن غير الواضح إذا ما كانت حركة حماس ترى ذلك وتحسب حسابه وتأخذه في عين الاعتبار، فمصر تتطلّع إلى شرق أوسط مستقر بكل معنى الكلمة، أي أنها تريد شرق أوسط لا تتجدد فيه المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين ولا بين الفلسطينيين أنفسهم، وتالياً ترجح خيار التسوية السلمية على خيار المقاومة الذي تتزعمه وتستخدمه طهران، فكيف إذا تستطيع «حماس» أن «تحرر فلسطين شبراً شبراً» بهذا الخيار. وكان الرئيس المصري محمد مرسي المتحدر من «الإخوان المسلمين» واضحاً في قوله بعد عملية «عمود السحاب»: «إننا نضمن السلام للجميع». والجميع هنا تشمل إسرائيل بلا موارية.

وبالطبع، فإن مئات ملايين الدولارات التي استثمرتها قطر في قطاع غزة، وزيارة أميرها حمد بن خليفة إلى غزة، شكّلت وتشكل قوةً دافعةً إلى الحضن (المصري – القطري) باعتباره قوةً منافسةً لتيارات أخرى إسلامية ووطنية وليبرالية في العالم العربي المضطرب اليوم.

والإمارة الخليجية الصغيرة الساعية إلى دور على قياس ثروتها لا حجمها، لا تخطّط بالطبع إلى ضخ ملايينها في مشاريع تحولها «حماس» كل سنتين أو ثلاث سنوات متاريسَ في نزاعها مع إسرائيل.

من الواضح أن قراءة مشعل يشوبها لبس، والأمل أن يكون اللبس في التعبير لا في الموقف، إذ إن القراءة الواقعية لهذه التطورات تفيد بأن فرص المصالحة التي تحدث عنها مشعل بقوة هي الخيار الحقيقي، وهو خيار من اثنين: التسوية أو المقاومة. بمعناهما المحلي والإقليمي والدولي. وقد انحاز بصوت عال إلى التسوية (مصر) وغلف ابتعاده (لانفصاله) عن المحور الآخر (إيران). إذ إن بعضاً من قيادات حركة حماس المنافسة لمشعل ذهبت إلى إيران (هنية والزهار) بعد خروجه من دمشق. ووجه مشعل في حديث إلى شبكة «سي.أن.أن» الأميركية للتلفزيون شكراً إلى إيران على موقفها الداعم في الحرب الأخيرة على غزة، فإلى الصواريخ التي حملت بصماتها كانت إيران حاضرة بقوة في خلفية تلك الحرب،

ماديـــاً ومعنويـــاً، ولم يبق مســـؤول إيراني إلا وشـــد على يد «حمـــاس» وغيرها من الحركات الإســـلامية، ووعد رئيس مجلس الشورى علي لاريجاني قـــادة الفصائل الفلســـطينية الذين التقاهم في دمشـــق بأن بـــلاده تواصل «دعم قدرات المقاومة في مواجهة العدوان الصهيوني». لكن حصول فلسطين على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة هو حدث مؤسس في السياسة الفلسطينية، وربما في السياسة الإقليمية، ويوفر استراحة للإسلام السياسي العربي؛ كي يلتقط الأنفـــاس، كما يوفر منصة انتقال فلســـطيني إلى خيار المصالحة، وقد لوحظ أن مشـــعل لم يتمكـــن من نكران أهميته، لكنه قلل وزنه كثيراً أمـــام خياراته الأخرى، مع أنه في المســـتوى التنفيـــذي أظهر رغبة لديه في الســـيطرة على منظمة التحرير وأن يســـاعده التحاقه بإخوان مصر في تحقيق ذلك، مع أن طريق الســـيطرة الشرعية واضح وضوح الشمس؛ الموافقة على برنامجها والانضمـــام إليها، وقيادتها من أي غالبية انتخابية في صندوق الاقتراع، خصوصاً أن البرنامج الرئيس للمنظمة هو إنهاء الاحتلال الإســـرائيلي وإقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ تكون ناظمة لتطور الشعب الفلسطيني حول محور الدولة وحل مشكلاته. ومن الأهمية التذكيـــر بغيـــاب برنامج فلســـطيني له حجية أوسع من إقامة دولة على حدود ١٩٦٧، وحتى الفصائل الرافضة للتسوية من يمينها ويسارها جاء رفضها إما لاعتبارات سياســـية بحتة أي بناء على تقديرات وقراءات سياسية فلسطينية وإما رفضـــاً لخدمة فكرة ومشـــروع إقليمي، أي الابتعـــاد عن المنظمة لإضعاف شـــرعيتها الفلسطينية والسماح لقوى إقليمية بالنفاذ من ضعف الشرعية هذا من أجل تأخير وعرقلة أي تسوية تتوصل إليها منظمة التحرير الفلسطينية، وقد برهنت الأحداث أن هذا التكتيك السياسي أضعف الفلسطينيين جميعاً، وكان في الإمكان تحقيق نتائج أفضل في معارك سياسية فاصلة لو غاب الانقسام من حياة الفلسطينيين، والأمثلة كثيرة لمن يريد التأمل والتفكر.

في مجال آخر، أسس حصول فلسطين على مكانة دولة غير عضو في الأمم المتحدة لإطلاق فرص كبيرة في العلاقات الفلسطينية الأردنية، وقد كشفت عنها الزيارة السريعة التي قام بها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني بن الحسين إلى رام الله لمعرفة الخطوات الفلسطينية المقبلة وللتنســـيق مع السلطة الوطنية في مواجهة أي تغيير إسرائيلي حيال الوضع القانوني للسلطة، وللفلســـطينيين في الدولة الفلسطينية المحتلة. فأي مس إسرائيلي بالمكانة القانونية للفلسطيني (جواز السفر الفلســـطيني على سبيل المثال) يؤثر مباشرةً على الأردن وتترتب عليه التزامات وتغييرات، ومن الطبيعي أن ينسق الفلسطينيون والأردنيون معاً حيال تحديات محتملة تفرضها إســـرائيل في إطار ردها العقابي على السلطة الفلسطينية، مع أن جوهر الخطوة الفلسطينية ينزع وإلى الأبد مشروع «الوطن البديل». ويحرر

المملكة من فزاعة إسرائيلية طالما هددت بها.

ومن المتوقع أن يكون الزعيمان الفلسطيني والأردنـــي وقفا أمام الفـــرص والمخاطر التي يوفرهـــا الاعتراف الأممي بفلســـطين والحراك الإقليمـــي المشـــار إليه أعلاه، واتجـــاه تطور السياسة الفلسطينية حيال المصالحة بين التيار الوطني الفلسطيني العريض بكل تنوعاته وتيار الإســـلام السياسي الفلسطيني، وتأثيرات ذلك على مركبات المملكة الأردنية وتنوعها السكاني والميول والإغـــراءات التي يوفرهـــا بناء علاقة قانونية بين التيارين الفلســـطينيين الوطني من جهة والإســـلامي من الجهـــة الثانية في نظام سياسي فلسطيني واحد وإمكان تداول السلطة سلماً بين التيارين بما لا يمس ولا يتعارض مع برنامج إنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلســـطينية على الأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧.

وجود جلالة الملك في رام الله بحد ذاته يتجاوز السياســـة والعمل السياســـي إلى ما هو أبعد، فوجوده على بســـاط أحمر لفلســـطين ونشيدان فلسطيني وأردني يقول لإسرائيل وللإسرائيليين أمـــوراً أخرى تتعلّـــق بجوهر العلاقـــة الأردنية الفلسطينية، وإعادة تعريف هذه العلاقات خارج الأنماط الجاهزة المليئة بالهواجس والتناقضات المفتعلة والتدخلات الإقليمية.

إلـــى كل ذلك، فـــإن الانجاز الفلســـطيني أعطى الفلسطينيين شعباً وقيادةً وفصائل ثقةً بالنفس، إذ كسروا حاجز التهديدات الإسرائيلية والأميركية وغيرها وفرضوا خياراً وطريقاً على آفاق سياســـية رحبة من دون أن يعني هذا أن الطريق إلى إنهاء الاحتلال مفروشـــة بالورود. فقـــد صار في إمكان الرئيـــس محمود عباس أن يتحـــدى ويتجاوز خطوطـــاً حمراً وضعتها واشـــنطن وصار فـــي إمكانـــه المحافظة على المبادرة السياســـية في اليد وجعل إســـرائيل تتخبّط في ردود الفعل السياسية والدبلوماسية على الحلبة الدولية، بل وصارت الآفاق مفتوحةً علـــى إمكان نـــزع الشـــرعية عـــن الاحتلال الإسرائيلي والعنصرية الإسرائيلية وتحويل ذلك إلى مسار دولي وشراكة دولية لإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية على أنقاضه.

والمبادرة السياسية في العلاقة مع إسرائيل لا تقتصر على تأسيس شراكة دولية بل تحتاج إلى خطوات تطمينية إلى المواطن الفلسطيني في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إذ لا يمكن الصمـــود وخوض هذه المعركة من دون شراكة حقيقية وشفافة مع المواطن في كل ما يتعلّق بحياته اليومية ومستقبله أيضاً.

أخيراً، فإن المصالحة التي تقترب بحذر توفّر فرصـــاً لإنهاء الاحتلال من خـــلال نزع ذريعة الانقســـام ووجود أكثر من عنوان فلســـطيني يزاحم منظمة التحريـــر على مكانتها القانونية والشـــرعية بالنسبة إلى الشـــعب الفلسطيني، فهـــو يوفر فرصة تحريك ملف الاعتراف بدولة كاملـــة العضوية في مجلس الأمن، ويوفر كذلك تضامناً أوســـع لفلسطين دولةً موحدةً بأرضها وشعبها ونظامها السياسي.

هل حسمت التطورات الأخيرة التباين داخل حركة حماس؟!

أكرم عطا الله *

لا تصنّف حركة حماس ضمن القوى المدنية والتيارات السياسية الحداثية في منظومة علاقاتها الداخلية، فالقوى المدنية تحوي إلى حد ما تكتلات وتباينات لآراء البعض عن الموقف العام، لكن حركة حماس الدينية هي امتداد لحركة الإخوان المسلمين العالمية والتي يقوم نظامها وتنبني علاقاتها الداخلية على تركيب مختلف قائم على رمزية القائد الأول (المرشد العام) على مستوى الحركة الكبيرة، والذي يسمى الأمير، وتقوم طبيعة العلاقة على نظام من نوع السمع والطاعة والبيعة لهذا الأمير.

لذا، حين يبرز تباين مهما كان حجمه في حركة مثل حركة حماس، فإن ذلك يصبح مدعاةً لتساؤلات كثيرة؛ لأن هذا النموذج يشكّل اختلافاً كبيراً عمّا درجت عليه الحركة منذ سنوات إقامتها في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، وحتى قبل ذلك باعتبارها امتداداً لجمعية المجمع الإسلامي التي تعتبر حركة حماس امتداداً ثقافياً في إطار علاقاتها الداخلية.

في أيار من العام الماضي، ما أن أنهى رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خطابه في القاهرة عندما استدعت العاصمة المصرية أطراف الخلاف في الساحة الفلسطينية لتوقيع اتفاق المصالحة، حتى صدرت أصوات من قياديين في حركة حماس تعتبر أن هذا

* كاتب وصحافي.

الخطاب لا يمثل الحركة بل يمثل شخص مشعل (الأمير)، وكان هذا مدعاةً لتساؤلات كبيرة وقراءات أكبر بدأت منذ ذلك التاريخ، ثم بدأت التساؤلات تزداد اتساعاً لتؤكد أن هناك ما هو جديد لدى الحركة الإسلامية ينبغي مراقبته وملاحظته وفهم أسبابه لتحليل نتائجه، وخاصة أن أي اجتهادات في الحركة ستوثر على مجمل النظام السياسي الفلسطيني والسياسة الفلسطينية سواء الداخلية (المصالحة) أو الخارجية .

والآن تعيد زيارة رئيس المكتب السياسي للحركة إلى غزة والخطاب الذي ألقاه بعث التساؤلات نفسها التي يبحث الكثير عن إجابات لها، فقد بدا خلال الصيف الماضي أن رئيس المكتب السياسي سيغادر موقعه تاركاً لغيره قيادة الحركة التي شهدت صعوداً كبيراً في ظل تزعمه لها، وذهب الأمر حد الإعلان عن المرشحين لترؤس الحركة من المكان الذي أشغله مشعل ستة عشر عاماً متجاوزاً بذلك النظام الداخلي للحركة الذي يحدد رئاسة المكتب السياسي بدورتين متتاليتين فقط .

ولكن الحديث عن غياب مشعل لم يكن نابعاً من رغبة الحركة في الالتزام بتداول الموقع الأول، بقدر ما أن الأمر ظهر كأنه مرتبط بتباين الآراء داخل الحركة، وخصوصاً بين الخارج والذي يمثله السيد مشعل وبين قطاع غزة هذا الأخير الذي بدأ يشعر بممكنات قوة ألقتها له تغيّرات الإقليم، وقد سعى إلى تغيير التوازنات داخل الحركة محاولاً نقل قيادتها إلى القطاع ارتباطاً بتلك المستجدات.

كان الإعلان مفاجئاً للجميع قبل عام (في كانون الأول من العام ٢٠١١) حين اجتمع مجلس الشورى، وهو أعلى هيئة تشريعية في الحركة في السودان، عندما ألقى السيد خالد كشعل قنبلته بالإعلان عن عدم رغبته في الاستمرار بقيادة «حماس»، وعدم الترشح مرةً أخرى لرئاسة المكتب السياسي، وكان ذلك تعبيراً عن تغيّر في التوازنات وعدم قدرته على الاستمرار في ظل معارضة قوية بدأت ترفع صوتها حد إحراجه على مستوى الإقليم، حين بدا أن الرجل يقود سياسة جديدة لكنه لم يستطع إلزام فرع غزة بتلك السياسة، ولأن غزة هي مركز الفعل السياسي لحركة حماس وهي من يجب أن تتأثر باتفاقيات مشعل الخارجية، فقد وقفت دون ذلك بل وعارضت أيضاً.

التباين في حركة حماس ظهر فقط في العام ونصف العام الأخيرين مرتبطاً بتغيّرات الإقليم الكبيرة، فالمحيط يتغيّر، وتتغير معه التوازنات والتي كان لا بد وأن تصل تأثيراتها إلى حركة حماس كحركة سياسية اجتماعية هي جزء من محيط إقليمي وربما هي الأكثر ارتباطاً به قياساً بالقوى الفلسطينية الأخرى، فهي جزء من حركة أكبر لها امتداداتها على كل الإقليم وبدت أنها في طريقها لتسلّم الحكم في بعض دوله.

مصر وسورية الأكثر تأثيراً على حركة

حمـــاس، فمصر هي المنفذ الوحيد لغزة، وهي التي تحدّد قوة غزة أو ضعفها، ونجاح التجربة أو فشلها، وقد انتظرت غزة طويلاً بعد حصار ليس اقتصادياً فقط، بدأ ينكســـر بعد اعتداء إســـرائيل على ســـفينة (مرمرة) التركية، بل حصار سياسي كان الأقسى منذ أن سيطرت الحركة بغزة على القطاع، وشـــكلت حكومتها، لكن شرعية الحكم بقي مشكوكاً فيها لدى دول الإقليم وعلى رأسها القاهرة التي كان يحكمها نظـــام لم يخف عداءه لحركة حماس، وها هي القاهرة تتغيّـــر لصالح تجربة غزة، فقد بدأت غزة تكتســـب أوراق قوة جديدة، وعلى الجانب الآخـــر كان الخارج يفقـــد أوراق القوة لديه، فقد بدأت ســـورية تترنّح، وهـــي قاعدة القوة بالنســـبة إلى رئاسة المكتب السياسي، ففيها مكتب الســـيد مشعل وهي عاصمة (الممانعة) تعطي شـــرعيةً كبيرةً لروادهـــا، وكان الخيار بمغادرة ســـورية هو خيار اللحظة حين كانت تتقـــدم القاهرة ومعها كانت خســـارة طهران التي لم تقبل حتى اللحظة موقف مشـــعل من الصراع في سورية، وبالتالي بينما كان الخارج يفقد مواقع قوته دمشق (الجغرافيا) وطهران (التمويل) ومعهما العلاقات الخارجية، وينتقل إلـــى مواقع أخرى، كانت غزة تكســـب مواقع جديدة وتنفتح على العالم الخارجي، جسدتها جولة السيد إسماعيل هنية الخارجية لأول مرة والانفتـــاح على دول الإقليـــم وأهمها القاهرة وتركيا التي رصدت مبلغاً شـــهرياً ثابتاً لدعم الحكومة بغزة وهما «العلاقات والمال» ما كان يحتكرهما الخـــارج، وبالتالي كان لا بد لهذه التغيـــرات من أن تنعكـــس على العلاقات بين الداخل (ونقصد بالداخل غزة) والخارج، فقد أحدثت تلك التغيّرات انفراجة للداخل ولم تكن كذلك بالنسبة إلى قيادة المكتب السياسي.

هذه الانفراجة كانت تنظر إليها قيادة غزة باعتبارها تعيد توزيع القوة فيها، وقد سعت إلى ذلـــك في حين كانت قيادة الخارج ترى الأمور أبعـــد من ذلك، فقد رأت بهذه التغيّرات فرصةً للتماثـــل مع الربيع العربـــي الذي وصف بأنه ربيع إسلامي بامتياز، وهذه تؤهل كل الحركة للذهـــاب نحو ما هو أبعد من غزة، نحو ترؤس النظام السياسي ككل ولا يمكن أن يكون ذلك إلا عبر المصالحة كجسر للذهاب إلى ما بعدها.

هذا ما يفسّر مرونة رئيس المكتب السياسي قبـــل حوالي عـــام ونصف العـــام حين اقترب بخطابـــه فـــي القاهـــرة من موقـــف الرئيس الفلســـطيني، ولكن غزة كان لهـــا رأي آخر، فالخطـــاب لم يمثلهـــا، هكذا أعلنـــت ولم تتم المصالحة، وبعدها طوال صيف وخريف ٢٠١١ بدا أن غزة تتسلّم أوراقاً ويفقد الخارج بعض أوراقه، وقد قرأ الســـيد مشعل تلك التغيّرات معلناً في الخرطوم رغبته في الانســـحاب من الموقع، وقد انشـــغل كثير من المحللين بتفسير رغبة مشعل حينها هل هي جدية وقرار نهائي أم هـــي مناورة من نوع «تمســـكوا بي»؟ وإن اختلـــف المحللون والمراقبون حول تلك الخطوة

لكنها في الحقيقة كانت تعكس توازنات القوة وتباينات سياسية تظهر لأول مرة.

بعد اجتماع السودان بشهرين وفي ذروة انشغال القاهرة وما خلّفه هذا الانشغال من فراغ سياسي كانت الدوحة تحاول أن تملأ هذا الفراغ، وبشكل مفاجئ أعلن عن اتفاق وتوافق بين رأسي الهرم في حركتي فتح وحماس ينهي آخر نقطة خلاف علقت عندها المصالحة، وهي رئاسة الحكومة، تقضي بموافقة حركة حماس على أن يرئس الرئيس الفلسطيني حكومة المستقلين، ولكن ما أن أعلن عن توقيع ذلك الاتفاق برعاية الأمير القطري حتى بدأت غزة بإعلان معارضتها القطعية خطوة رئيس المكتب السياسي (أمير الحركة الواجبة طاعته) وتمت محاججته بنصوص قانونية، إذ جرى استدعاء الدستور والقانون في منطقة هي أبعد عن ممارسة القانون لإجهاض ورفض ما أقدم عليه رئيس المكتب السياسي، وفعلاً نجحت غزة بتجميد الاتفاق، وكان السيد مشعل يضعف أكثر، هذه المرة التباين والخلاف ظهر على مستوى الإقليم.

خلال الصيف الماضي، بدأ يتراجع دور رئيس المكتب السياسي، وكثرت التكهنات حول الرجل القادم هل هو السيد إسماعيل هنية رئيس الحكومة بغزة ورجل الداخل القوي أم الدكتور أبو مرزوق خليفته الطبيعي وأول رئيس للمكتب السياسي قبل خالد مشعل أم الأسير المبعد لتركيا السيد صالح العاروري باعتباره من الضفة الغربية؟ وبدا للحظة أن رئاسة مشعل للحركة أصبحت جزءاً من الماضي، وظل الجميع بانتظار رجل حماس القادم.

أحد تجليات التباين داخل حركة حماس ظهر على مستوى الاصطفافات في الإقليم، فقبل الربيع العربي تميز الإقليم بحالة من الثبات الراسخ وقد كان مقسماً بين كتلتين أطلق عليهما «الممانعة» و«الاعتدال»، وقد كانت حركة حماس كلها تقف في محور الممانعة الذي تقوده إيران وتوفّر سورية جغرافياً وسياسياً العاصمة الرئيسة لهذا المحور، لكن التغيّرات الإقليمية جعلت الخلاف أكثر وضوحاً، فبينما كان السيد مشعل - والخارج - يقرأ تلك التغيرات وينقل تحالفاته إلى المحور الجديد (القاهرة - قطر - تركيا) ويبتعد عن طهران وسورية، كانت غزة لا تزال على علاقة وتواصل مع إيران جسّدتها زيارات بعض المسؤولين من غزة إلى العاصمة الإيرانية والإشادة بالدور والدعم الإيرانيين، وهذا التباين يندرج في إطار الخلاف السياسي، لكنه في الوقت نفسه يحمل بعداً أيديولوجياً لا يمكن إغفاله .

فالسياسة هي كائن حي متغيّر، فهي منظومة علاقات اجتماعية، ولأن المجتمع دائم التغيير فلا بد أن السياسة هي انعكاسات لذلك، بعكس الأيديولوجيا التي تتميّز بالثبات الدائم ولا تتأثر بالمتغيرات، القوى الاجتماعية والسياسية هي قوى أيديولوجية، فقلما يبرز أي تباين في صفوفها، لكن ما أن تنتقل

للعمل السياسي والذي يحتمل رؤى متعددة واجتهادات متنوعة فلا بد أن تظهر الفوارق في المواقف.

حتى عهد قريب منذ انطلاقتها، كانت حركة حماس حركة أيديولوجية كفاحية ظلت محافظةً على وحدة الموقف، ولكن دخولها السياسة بدأ يحدث شيئاً من التنوع في المواقف، وهذه مسألة طبيعية، فالصدام بين الأيديولوجيا كحالة ثبات إستاتيكي، والسياسة كحالة اجتماعية ديناميكية، هو صدام حتمي حين تنتقل القوى نحو العمل السياسي (ألم يكن اعتراف القيادة الأيديولوجية المصرية بـ «كامب ديفيد» وإسرائيل مساساً بالأيديولوجيا؟ لأن النص العقائدي يعتبر أن «دخول الكفار بلاد المسلمين يجعل الجهاد فرض عين وحتى من يهادن يعامل معاملة الكفار أي يتوجب قتاله» وربما لهذا تطلق حركة حماس على أوقات وقف إطلاق النار تهدئة وليس هدنة).

قيادة الحركة في الخارج تمتاز بمرونة سياسية أكبر من غزة التي تبدو أنها أقرب للأيديولوجيا في فهمها لممارسة العمل السياسي، لهذا كان رد فعل غزة على خطاب مشعل السياسي في أيار من العام الماضي، هو أن هذا «الخطاب لا يمثل الحركة»، فهل يمكن أن تعطي الحركة العقائدية تفويضاً سياسياً بالمفاوضات؟ الأمر ليس بهذه الصرامة ولكن إلى حد ما درجت غزة على ممارسة السياسة وفقاً لنصوص وفتاوى واضحة، وهنا برز مأزق حركة حماس حين فازت في الانتخابات عام ٢٠٠٦ وشكلت حكومتها، فحين تتسلم الحركات العقائدية الحكم في منطقة أو نظام سياسي يعتمد على الخارج تصبح أمام خيارين: إما تجميد السياسة لتتواءم مع الأيديولوجيا الثابتة، وإما تحريك الأيديولوجيا لتتلاءم مع السياسة، والذي حصل أنه تم تثبيت السياسة لينتهي الأمر بالحصار وهذا عكس ما تم بمصر حين تسلم الرئيس من حركة الإخوان الحكم، فقد ذهب نحو السياسة وليس كتجربة غزة نحو الأيديولوجيا.

حتى قبل شهرين بات من شبه المؤكد مغادرة السيد مشعل، ولكن الأسابيع الأخيرة شهدت عودةً قويةً جداً للرجل، ما أعاد طرح التساؤلات من جديد، هل هذا مؤشر عودة لقيادة حركة حماس؟ وأتت الزيارة لغزة لتثير تساؤلات أكبر من نوع هل هي بيعة التجديد لخالد مشعل أم خطبة الوداع؟ وقد ثارت بعض الإشاعات قبيل مهرجان الانطلاقة الخامسة والعشرين بأنه سيتم الإعلان عن تجديد رئاسة السيد مشعل خلال المهرجان لكن ذلك لم يكن، وكان من الواضح أن الأمور في طريقها لذلك، وحتى كتابة هذا المقال لم يحسم الأمر، لكن تصريح الدكتور محمود الزهار أحد أبرز قيادات الحركة بالقطاع يثير تساؤلات كبيرة بقوله «لقد أكد لنا مشعل أنه لن يترشح للقيادة مرة أخرى» هل هذا يعني تأكيد مغادرة مشعل أم يندرج في إطار التباينات؟ وخاصة أن الذي

رد على خطاب مشـــعل بالقاهرة هو الدكتور الزهار نفسه.

يبـــدو أن التباينات حســـمت لصالح تيار الخارج برئاســـة مشـــعل، هكذا يمكن تفسير الحضور القوي لصالحه في الأسابيع الأخيرة، وأبـــرز دليل على ذلك أو ربما ســـاعد في ذلك عـــدوان الأيـــام الثمانيـــة الأخير علـــى غزة، والتي تســـلم راية مفاوضاتهـــا رئيس المكتب السياســـي والتي أخذت بعـــداً إقليمياً ودولياً وضع حركـــة حماس من جهة كطرف معترف به في المفاوضـــات حتى من الولايات المتحدة الأميركية التـــي كانت تتابع بالتفاصيل والتي أشرفت على إخراج إعلان التهدئة .

جزء من الأهداف السياسية الإسرائيلية لهذه الحرب هو دفع حركة حماس باتجاه محور مصر وتركيا وقطر، وهذا المحور هو الأقرب لرئاســـة المكتب السياســـي، ومنذ اليوم الثاني للعدوان كانت هذه الدول تتداعى لاجتماع على مستوى القمة وقد حضره السيد مشعل، وبالتالي شكل هـــذا الاجتماع وحده دعماً قوياً لرئيس المكتب السياسي الذي تسلّم راية المفاوضات والإعلام ووقّـــع الاتفاق والذي حمـــل مضامين من نوع وقـــف «الأعمال العدائية» والانتقال لمفاوضات غير مباشـــرة أي نحو السياسة، وهذا وبرعاية مصر وقطر ومتابعة تركيا بعيداً عن إيران الدولة التي كان لها الـــدور الأبرز في نجاح المقاومة وتمويلها وتســـليمها، وقـــد حاولت غزة أن ترد الجميل لهذه الدولـــة من خلال بعض اللافتات التـــي علقت في القطاع تشـــكر إيران باللغات الأربع الإنجليزية والعربية والعبرية والفارســـية لكن التساؤلات حول مصدر تلك اللافتات التي علقت في الليل وعدم تذييلها باسم فصيل يعكس ربمـــا قوة وضعف الأطراف التي لم تســـتطع تحمل مسؤولية الإعلان عن نشاطها.

أما أحد أبـــرز تعبيرات الخلاف بين تياري الخارج والداخل في حركة حماس فهو الموقف من المصالحة والتي بدا أن رئاسة الحركة في الخـــارج باتت على قناعة بضـــرورة إتمامها ووقعـــت اتفاقيتين (القاهـــرة والدوحة) خلال عشرة أشهر، لكن حماس قطاع غزة كانت ترد ببرود أحياناً وبرفض وإن غير مباشر أحياناً أخرى، وبدا أن القوة الحقيقية التي تســـتطيع تمريـــر أو رفض الاتفاق هي قيادة قطاع غزة التـــي كان لها موقف آخـــر ورؤية أخرى، فقد كانـــت تعتبـــر أن تغيرات الإقليم تســـير في اتجاهها، فلماذا تذهب لإتمام مصالحة تضطر فيها لتقـــديم تنازلات لخصمها في الســـاحة والذي يبدو أن برنامجه التفاوضي آخذ بالغرق، فهل مهمتها إنقاذه والتنازل عن أوراق قوتها؟

بالإضافـــة إلى أن الانتظـــار يزيد من تلك الأوراق، فلمـــاذا لا تنتظـــر الزمن الذي يعمل في صالحهـــا، بينما كان الخارج يرى الأمور مـــن زاوية مختلفة، فهو يريـــد أن يجني ثمار التغيرات لصالحه بما هو أكبر من غزة، فالربيع اتضح أنه في صالح الإسلام السياسي وحركة حماس جزء منـــه، وبالتالي آن الأوان للذهاب

نحو ما هو أكبر من غزة، نحو النظام السياسي الفلسطيني ككل، ولكن ذلك لن يتم إلا من بوابة المصالحة ومن بوابة النظام القائم بإرثه، لهذا كان يقترب أكثر من منظمة التحرير ورئيسها.

الإنجـــاز الذي تحقق الآن فـــي قطاع غزة بفعـــل أداء حركـــة حماس جعلهـــا أكثر ثقة بنفســـها وجعل اعتقادها بقدرتها على الفوز بأي انتخابات لو تمت، ربما أحدث ذلك تغيّراً لدى قيادة قطاع غزة، وهذا الذي اتضح على لسان أكثر من مسؤول في الحركة عن إجماع قيادة «حماس» بشكل حقيقي على المصالحة، ويتضح أن تصريحات السيد مشعل من غزة حول إنهاء الانقســـام تعبّر عن كل الحركة بما فيها غزة التي يصرح منها أمام منزل الشيخ المؤسس وعلى الملأ في مهرجان الانطلاقة.

هل حســـم التباين داخـــل الحركة لصالح رئيس مكتبها السياســـي كما تشير الصورة في الأسابيع الأخيرة؟ وهل حسم لصالح إنهاء الانقسام وإعادة بناء النظام السياسي؟ أسئلة سيتم حســـمها قريباً كما قال الدكتور أحمد يوسف.. ننتظر أسابيع قليلة فالتطورات تشير إلى ذلك..!.

نتائج الحرب على غزة وقرار الاعتراف بفلسطين
إسرائيل بين فكي عزلة إقليمية وعزلة دولية...

أنطوان شلحت *

فـي أثناء الحـرب الأخيرة على غـزة (التي اسـتمرت خلال الفترة بـين ١٤/١١/٢٠١٢– ٢٢/١١/٢٠١٢ وشُـنّت تحت اسم «عملية عمود السـحاب» تباهى زعماء إسـرائيل بـ «المظلة الدوليـة» التـي حظيت بها تلك الحـرب، والتي تشـفّ في قراءتهم عن إدراج العالم الغربي لها ضمن غايـة «الدفاع عن النفـس» في مواجهة عمليات إطلاق الصواريخ على المنطقة الجنوبية، لكن سرعان ما تبيّن أن هذه المظلة الدولية كانت في الوقت ذاته بمثابة «قيد» حال دون السـماح لحكومة بنيامين نتنياهو بتنفيذ عملية اجتياح برية للقطاع، وذلك بصرف النظر عما إذا كانت تنوي فعلاً الإقدام على عملية كهذه أم لا.

وكان وزيـر الخارجية الإسـرائيلية أفيغدور ليبرمان أفضل من عبّر عن ذلك عندما قال- غداة دخول التفاهمات بين إسرائيل وحركة «حماس» بشـأن وقف إطلاق النار حيّـز التنفيذ - إنه ما كان في إمكان الحكومة الإسرائيلية أن تتغاضى عن طلبات رئيس الولايات المتحدة، ورؤساء دول الاتحاد الأوروبي، الامتناع عن شـن عملية برية ضد قطاع غزة، نظراً إلى كون هؤلاء جميعاً وقفوا إلى جانب إسـرائيل منذ بدء العملية العسكرية ضد القطاع.

فـي المقابـل، ثمة من يؤكد أن هـذا «القيد» شـكّل، أيضـاً، حبل نجـاة لحكومـة نتنياهو، وزيّـن لها سـبيل الهروب مـن عملية الاجتياح

* باحث متخصص بالشأن الاسرائيلي.

البريــة للقطاع، مع ما يمكن أن تنطوي عليه من تداعيات عشية معركة انتخابات عامة (ستجري في ٢٠١٣/١/٢٢) تتراكم يوماً بعد يوم مؤشرات قويــة علــى أن كتلة اليمين والحريــديم (اليهود المتشددين دينياً) ستحقق فوزاً كبيراً فيها يحافظ على بقائها في سدّة الحكم.

بناء على ذلك، ليس من المبالغة القول إن سعي اليمين لضمان هذا الفــوز يقف وراء حالة عدم الاكتراث ورفض ردات الفعل الدولية، ولا ســيما فــي الولايــات المتحدة وأوروبا، علــى إجراءات العقاب التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد السلطة الفلســطينية، في إثر مصادقة الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبادرة هذه الســلطة الاعتراف بفلســطين دولة غيــر عضو في هذه المنظمة الدولية، والتي تمت في يوم ٢٩ تشــرين الثاني ٢٠١٢، أي بعد أســبوع واحد من انتهاء الحرب على غزة.

لكــن، إذا كانت حالة عدم الاكتراث والرفض هــذه تخدم اليمــين في حملتــه الانتخابية على المستوى الإسرائيلي الداخلي، فإن ما يمكن أن يترتب عليها على المستوى الخارجي يظل مفتوحاً على احتمالات كثيرة.

الحرب على غزة واستحالة الحسم

برهنت وقائع الحرب على غزة على اســتحالة تحقيق حسم عسكري.

وبعد مُضي شــهر واحد علــى الحرب، التي انتهت باتفاق على وقف إطلاق النار تم التوصل إليه بوســاطة كل من مصــر والولايات المتحدة، اعترفــت مصادر مســؤولة في قيــادة الجيش الإسرائيلي، بحسب صحيفة (يديعوت أحرونوت)، أنها انتهت من دون حسم واضح، وأن ذلك يشجع الشــبان الفلســطينيين في الضفة الغربية على إشعال الأرض تحت أقدام الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى ما يبدو كانت المؤسســتان السياســية والأمنية في إســرائيل تدركان مسبقاً استحالة تحقيق حسم، ولذا حددتا للحرب هدفاً متواضعاً، هو تغييــر الوضع الأمني، وإعــادة الهدوء إلى الجنوب، ووقف إطلاق الصواريخ، وجاء ذلك نتيجة دروس الماضي من حروب شبيهة.

في الوقت نفســه، أكدت المؤسستان أن هناك هدفاً آخر، هو استعادة قوة الردع الإسرائيلية.

ومع أن قادة المؤسســتين يشــددون على أن الحــرب أنجزت الهدفــين الســالفين، وعلى أن ملموســية إنجازهما ستتبين على محور الزمان، إلاّ إن كبار المحللين العســكريين والسياســيين ينوهون بما يلي:

أولاً - أن إحــداث تغيير فعلي للوضع الأمني في جنوب إسرائيل يتطلّب أكثر من أي شيء آخر تدمير مخزون الصواريخ في غزة والمنشــآت التي تصنعها، وغلق كل الطرق عبر ســيناء التي يجري بوساطتها تجديد هذا المخزون. ونظــراً إلى صغر مســاحة القطــاع فليس من المفتــرض أن تكون هذه بالمهمة الصعبة بالنســبة إلى الجيش الإســرائيلي، لكن في

الوقت نفسه لم يكن في الإمكان أن يتحقق ذلك من خلال القصف الجوي فقط، من هنا فقد كان ضرورياً إدخال قوات برية إلى القطاع، من دون أن يتطلب ذلك بقاء هذه القوات مدة طويلة هناك، ومن دون أن تكون هناك حاجة إلى إسقاط سلطة «حماس»، إذ كان المطلوب تدمير مخزونها الصاروخي فقط.

ثانياً. أنه نتيجة عدم تدمير المخزون الصاروخي سيظل السكان في جنوب إسرائيل عرضةً لخطر الصواريخ كما كانوا سابقاً. وقد أظهرت الحرب أن هذه الصواريخ تهدد تل أبيب أيضاً، وأن نصف دولة إسرائيل واقع في مرمى الصواريخ التي تنطلق من القطاع.

ثالثاً. أنه باستثناء «تجديد الردع» على نحو محدود نتيجة اغتيال من تعتبره إسرائيل رئيس هيئة أركان حركة «حماس» أحمد الجعبري، لم تؤد باقي وقائع الحرب إلى ترميم قوة الردع الإسرائيلية. وبرأي الرئيس الأسبق لشعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) ومجلس الأمن القومي غيورا أيلاند، كان يتعين على إسرائيل أن تقاتل في قطاع غزة دولة، نظراً إلى أنه منذ حزيران ٢٠٠٧ تحوّل القطاع وإن بصورة غير مباشرة إلى دولة. وهو يرى أن هذا الأمر يعتبر أفضل بالنسبة إلى إسرائيل، سواء من حيث عامل الردع، أو من حيث إمكان التوصل إلى اتفاقيات.

وفي ضوء هذا الوضع كان من الأجدر قصف أهداف تخدم سلطة هذه الدولة، مثل المباني الحكومية، ومحطات الوقود، ومراكز الاتصالات، والجسور، وشبكة الكهرباء وغيرها. كما أنه كان من الممكن توسيع نطاق عملية «عمود السحاب» من خلال شمل هذه البنى التحتية ضمن هجمات سلاح الجو، لا من خلال شن عملية عسكرية برية.

وعلى حد تعبيره «لو تم ذلك ولحق بالقطاع دمار كبير، لكان في إمكاننا بثقة عالية أن نقدّر بأن هدف ترميم قوة الردع الإسرائيلية قد تحقق».

فضلاً عن ذلك، أشير إلى أنه لم يسبق لإسرائيل أن أخذت في حساباتها الظروف السياسية الإقليمية مثلما فعلت في عملية «عمود السحاب»، إذ لم يكن في استطاعتها أن تتجاهل التغيرات السياسية العميقة التي شهدتها الدول العربية، وبصورة خاصة مصر، منذ انتهاء عملية «الرصاص المصبوب» في ٢٠٠٨- ٢٠٠٩.

وفي ضوء ذلك، تمثل أحد الأهداف المضمرة للحرب في اختبار العلاقات مع مصر بقيادة حركة «الإخوان المسلمين» في حال اندلاع مواجهة عسكرية مع الفلسطينيين. وبحسب ما يؤكد رئيس تحرير (هآرتس) ألوف بن، فإن الرئيس المصري محمد مرسي برهن على أنه يؤثر مصالح الدولة على الأيديولوجيا، وعلى الرغم من أنه غير مستعد لإجراء اتصالات علنية بإسرائيل، فإنه يريد إقامة صلات

معهـــا عبر قنـــوات بعيدة عن الأنظـــار. وأبلغ دليل على ذلك هو أن المندوب الإســـرائيلي في مباحثات التهدئة كان رئيس (الموساد)، وليس وزير الخارجية، أو أي دبلوماســـي مدني. لكن حتى من دون لقـــاءات تحظى بتغطية إعلامية مع رئيس الحكومة نتنياهو، أظهر مرســـي أن السلام مع إسرائيل هو مصلحة مصرية، لا بل إنه يخدم مصر في مسعاها لاسترجاع زعامة المنطقة. كما أظهر نتنياهو أنه بالإمكان قصف قطاع غـــزة، واغتيال رئيس هيئة أركان حركة حماس، من دون المساس بمعاهدة السلام مع القاهرة. وهذا، في قراءة بن، شأن غير بسيط في البيئة الإستراتيجية الجديدة التي أوجدها «الربيع العربي».

ولفت الرئيس السابق لـ «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب عوديد عيران (وهو دبلوماسي سابق رفيع المستوى) إلى أن الزعامة الإسرائيلية أخذت في حسابها، أيضاً، ارتدادات العملية العسكرية ضد غزة على علاقتها بكل من السلطة الفلسطينية والأردن وتركيا.

قرار الاعتراف بفلسطين - هزيمة سياسية لإسرائيل

رأت أغلبية التحليلات الإسرائيلية أن عملية التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على مبادرة السلطة الفلسطينية الاعتراف بفلسطين دولة غير عضو في هذه المنظمة الدولية، أظهرت أن إسرائيل معزولة سياسياً في العالم أجمع، وخاصة في أوروبا.

وقـــد تفاقمت عزلتها تحت وطـــأة ردة الفعل الأوروبيـــة والأميركية الرافضـــة للقرارات التي اتخذتهـــا الحكومة الإســـرائيلية فـــي إثر إقرار المبادرة الفلســـطينية، وكان فحواها إعلان بناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في المستوطنات في القدس الشرقية والضفة الغربية، ودفع مخطط البنـــاء فـــي منطقة «E١»، الواقعـــة بين القدس الشـــرقية ومســـتوطنة «معاليه أدوميم»، والتي امتنعت إسرائيل في السابق عن أي أعمال بناء فيها بسبب وجود معارضة أميركية شديدة، كونها ســـتقطع التواصل الجغرافي بين شمال الضفة الغربية وجنوبها، وبين القدس والضفة الغربية.

وبموجـــب هذه التحليلات، تتضمن ردة الفعل الحادّة هذه مسألتين مهمتين:

الأولى ـ تمسك الأسرة الدولية بضرورة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل جغرافي في حدود ١٩٦٧ تكون القدس الشرقية عاصمة لها.

الثانيـــة ـ أن هذه الأســـرة، بما في ذلك دول صديقة لإسرائيل، قد عيل صبرهـــا إزاء احتلال الضفـــة الغربية، وأنها ضاقـــت ذرعاً بالبناء في المســـتوطنات، ولم تعد لديهـــا ثقة بالتصريحات الإســـرائيلية بشأن اليد الممدودة للسلام والرغبة في التقدم نحو دولة فلسطينية.

وقـــال الباحـــث في «معهد دراســـات الأمن القومـــي» في جامعة تل أبيب يهـــودا بن مئير (الذي شـــغل في الســـابق منصب نائب وزير

الخارجيــة) إن نتيجة التصويــت على المبادرة الفلسطينية شكلت «هزيمة سياسية» لإسرائيل، ذلك بأن القرار «جسد العزلة الكبيرة لإسرائيل» في العالم، وهي عزلة غير مسبوقة منذ العدوان الثلاثــي على مصر في العام ١٩٥٦. ورأى أن الأمر الأخطر، بالنســبة إلى إســرائيل، هو أن ما تصفه هذه الأخيــرة بـ «الأقلية الأخلاقية»، وهي الدول الأوروبية، لم تقف إلى جانبها لدى التصويت على المبادرة الفلسطينية.

كما أشــار إلى أن التصويت المؤيد للمبادرة الفلسطينية كان قبل أي شيء تصويتاً احتجاجياً من جانب الدول الغربية على السياسة الخطأ التي تتبعها الحكومة الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة. ويبدو أن العالم لم يعد مستعداً لتقبل حقيقة أن رئيس الحكومة يصرح في الكنيســت والجمعية العامــة والكونغرس الأميركي بأنــه يؤيد إقامة دولة فلسطينية، ويتمسك بحل الدولتين للشعبين، بينما يتحــدث وزراؤه، وأعضاء الكنيســت من حزب الليكود، ويعملون من أجل منع أي إمكانية للتوصل إلى حل كهذا للصراع.

وكتبت رئيســة تحرير مجلة (إيرتس أحيرت) «إســرائيل أخرى» بامبي شــيلغ، في صحيفة (يديعــوت أحرونــوت)، أنه توجد في إســرائيل مجموعــة كبيرة من المواطنــين تعتقد أن الجدل الأساس بشأن مســتقبل المناطق التي احتلتها إســرائيل فــي العام ١٩٦٧ هو جــدل داخلي، والعالم غير قائم في وعيها، وما سيقرره اليهود هو ما ســيكون. وبحسب اعتقاد هذه المجموعة، فإن ضرورة أخذ وجود عالم غربي في الحسبان، وحقيقة أن لهذا العالم أجندة خاصة به، هما عبء يضطر رؤســاء الحكومات في إسرائيل إلى أن يتحملوه بسبب منصبهم، لكنه لا يمت بصلة إلى أجندة الإسرائيليين.

ولا شك في أن شيلغ تقصد اليمين الإسرائيلي بزعامــة نتنياهو، وهي جزء مــن أصوات كثيرة تعالــت، مؤخراً، في صفــوف زعماء المعارضة، والمحللين السياسيين، والشخصيات الأكاديمية، وأصبحت اللازمة التي تتكرّر على ألســنتها هي أن سياســة الحكومة اليمينية الحالية تؤدي إلى عزلة إســرائيل على نحو لم يكن له مثيل، الأمر الذي من شــأنه أن يســحب من تحــت قدميها ركناً أساسياً من أركانها وهو الشرعية الدولية، في وقت تتواتر فيه التغيرات في منطقة الشــرق الأوسط، وتُبذل جهود حثيثة لإعادة ترتيب البيت الفلســطيني، وبالتالي فــإن المهمة الملحة الماثلة أمام إســرائيل في الوقت الحالي هي «إنقاذها» من سياسة اليمين.

وعلــى هامش هــذه التطــورات بدأت بعض التحليــلات تتحدث عــن احتمــال انتقال زمام المبادرة إلى أطــراف خارجية، وذلك في موازاة اجتهادات داخلية تشدد على أن الزمان لا يعمل لصالح إسرائيل.

ولغرض توضيح ما يتضمنه هذا الحراك، يكفي أن نشير مثلاً إلى تصريح رئيسة حزب «هتنوعا» (الحركة) الجديد تسيبي ليفني، في مطلع كانون الأول ٢٠١٢، والذي أشــارت فيه إلى أن الأداء

الأمني والسياسي لحكومة اليمين خلال شهر واحد فقط كان خطراً للغاية، إذ تسبب نتنياهو بإقامة دولة «حماس» في غزة، وبإقامة دولة فلسطينية في الأمم المتحدة. وها هو الآن، من خلال ردة فعله على قرار الجمعية العامة، يحوّل إسرائيل إلى متهم في نظر العالم كله.

كما شمل هذا الحراك عدداً من النخب الأكاديمية، وفي مقدمهم البروفسور يحزقئيل درور، أستاذ العلوم السياسية وعضو «لجنة فينوغراد» التي تقصت وقائع حرب لبنان الثانية (في صيف ٢٠٠٦). وأشار درور في صحيفة (هآرتس) إلى أن العميان فقط يمكنهم أن يعتقدوا أن دولة صغيرة مثل إسرائيل ما زال وجودها متعلقاً بالآخرين بإمكانها أن تفرض بقوتها العسكرية رغبتها على كل المحيطين بها من قريب ومن بعيد عبر التمسك بقيم «أرض إسرائيل الكاملة». وشدّد على وجوب أن تستعيد إسرائيل زمام المبادرة كي تخرج من المتاهة التي تجد نفسها فيها، بصرف النظر عن الجهة التي تتحمل المسؤولية عنها.

أما أستاذ العلوم السياسية البروفسور شلومو أفينيري، الذي شغل في السابق منصب المدير العام لوزارة الخارجية، فقال إنه من الممكن جداً أن تشكل مواقف الحكومة الحازمة التي تُبين أنها «تقف إلى جانب حقوقنا» معيناً لها في الانتخابات العامة القريبة، ومن المنطقي أن نفترض أن نتنياهو يخشى من صعود المتطرفين في حزبه ويحاول إرضاءهم، غير أن من يسمع وزراء الحكومة يُسوّغون قرارات الحكومة الهوجاء يجب أن يعترف بأن أكثرهم يعيش في فقاعة فروع أحزابه، ولا يرى العالم من حوله، ولا يرى حاجة «دولة اليهود» الحيوية إلى أن تحظى بدعم دولي، وألا تترك الساحة للفلسطينيين.

وبرأيه، فإن خطوات الحكومة تناقض بصورة تامة كلّ تراث السياسة الصهيونية والإسرائيلية، التي استطاعت أن تستوعب دائماً أن مفتاح إحراز أهدافها كامن في تجنيد دعم دولي لسياستها، وأن الحديث في هذا الشأن يدور على أوان مستطرقة. وحينما تحظى إسرائيل بدعم دولي أوسع وأعمق تستطيع أن تحرز أهدافها، وحينما تكون معزولة تفشل في إحرازها. وما تنجح الحكومة الآن في فعله هو ليس تحدي القيادة الفلسطينية، بل الخصام والنزاع مع أنصار إسرائيل في العالم الديمقراطي – الولايات المتحدة والدول الأوروبية. مع ذلك يبدو، بموجب آخر استطلاعات الرأي العام، أن إسرائيل لن تجد لنفسها فكاكاً من سلطة اليمين.

فرصة لتوحيد الاستراتيجية الوطنية .. أو مناسبة لتجديد الانقسام!

انتزاع الدولة، وصد العدوان على غزة: ماذا تصنع فلسطين بـ «انتصاريها»

أدار الندوة: د. عاطف أبو سيف

تعصف بالساحة الفلسطينية مجموعةٌ من التطورات التي تقترح أن الواقع الفلسطيني ذاهبٌ نحو فسحة أمل. ثمة إحساسٌ فلسطينيٌّ كبيرٌ بأن ما يتحقّق على الأرض من إنجازات أمرٌ كبيرٌ لابد من البناء عليه؛ بغية الوصول إلى واقع أكثر إشراقاً. وهذا الواقع بالطبع هو تحقيق الوحدة بعد إنهاء الانقسام والتعالي على الجراح.

الفلسطينيون نجحوا في صد عدوانٍ على غزة، وتكاتفوا كما لم يتكاتفوا من قبل على كل المستويات، وعلى الرغم من الاختلاف في تقييم ما نتج عن عدوان غزة الأخير وربما دلالاته المستقبلية، فإن الشعور الذي يسري في الشارع الفلسطيني هو «أننا المناهم ولم نتألّم وحدنا». أيضاً في المقابل نجحت القيادة الفلسطينية مسنودةً بمسيرات عارمة في شوارع الضفة كما في شوارع غزة والشتات في انتزاع الاعتراف الأممي بفلسطين رغم أنف إسرائيل.

لكن الانتصار الفلسطيني الحقيقي لم يتحقّق بعد، على الرغم من العبارات الجميلة التي ذكر بها. فالمصالحة وتحقيق الوحدة صارا النغمة المكتشفة في اللحن الفلسطيني. ومثل الابن الضال، اكتشف الجميع أن ثمة مصالحةً راقدةً في الطابق السفلي للبناية تنتظر البعث. جاءت وفود إلى غزة من «فتح» ومن «حماس»، وثار حديث عن دعوة مصرية مرتقبة

إلى الحــوار، وأخرى لعقد الإطار القيادي لمنظمة التحرير، وأخرى عن قبر الانقسام إلى الأبد.

لمناقشــة كل ذلــك ضمــن ســياقات متداخلة ومتفاعلة، يجلس حول طاولة سياســات نخبة من الأكاديميين والباحثين؛ لتفكيك الحالة الفلسطينية وتبصّــر واقعها؛ في محاولــة للوصول إلى قراءة أعمــق مــن بريق اللحظــة. يجلس حــول طاولة سياسات كل من:

- الدكتور ناصر أبو العطا، أستاذ الفلسفة في جامعة الأقصى.
- الدكتور وليد مدلل، أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الإسلامية.
- محســن أبو رمضان، باحث وكاتب يعمل في شبكة المنظمات الأهلية.
- مأمون سويدان، باحث وكاتب عضو مجلس إدارة معهد السياسات العامة.
- ويديــر اللقاء الدكتور عاطف أبو ســيف، رئيس تحرير سياسات.

سياسات سنحاول في هذا اللقاء مناقشة الوضع السياســي الفلســطيني الراهن في ظل القضايا الجوهرية الثلاث التي كانت هيمنت على المشــهد الفلســطيني فــي الفترة الأخيــرة. أولاً موضوع الانتصار في صد العدوان الأخير على قطاع غزة، ثم الانتصار في الأمم المتحدة والحصول على دولة مراقــب غير عضو، والموضوع الثالث اســتحقاق المصالحة الوطنية الفلسطينية. سنحاول أن نفكّك هــذه الحالة. دكتور ناصر، لنبدأ من النهاية، إلى أين يتجه الواقع السياســي الفلســطيني في ظل التغيّــرات الإقليمية، هنــاك إقليم مضطرب الآن، وتغيــرات إقليميــة جمّة نتجت عما سُــمي الربيع العربــي، هناك أيضاً تحــوّلات وطنيــة داخلية، النــاس بدؤوا يعتقــدون أن المصالحة باتت أقرب إلى التطبيق الآن؛ لأن هناك بعض المؤشرات تقول ذلك. لكن الوضع السياسي الفلسطيني وعلى الرغم من إنجاز الأمم المتحدة يبدو في أفق منغلق الآن، ووضع المفاوضات بالتحديد أو ترجمة هذا الإنجاز على أرض الواقع يبــدو صعباً، وبالتالي إلى أين يتجه السياسي الفلسطيني؟

د. ناصر: ارتباطاً بالحديث عن المُنجز الفلسطيني فيما يتعلّق بقضية «الانتصار» في الحرب الأخيرة على غزة، وعلى المســتوى الدبلوماســي بحصول فلســطين على دولة غير عضو، يبدو أن هذا الأمر يوفّر مناخــاً وأجواءً جديدةً ومناســبةً. وارتباطا بحجــم الوفود التي قدمت إلى غزة من المســتوى العربي والأجنبي والشرق أوسطي، فإن هذا يعطي أجواء ومناخات كما قلت للمصالحة الفلســطينية، خاصةً أن ردود الفعل الإسرائيلية أعلت كثيراً من تهديدها للرئيس أبو مازن فيما يتعلّق بالتوجه إلى الأمم المتحــدة. وفي تقديري فإن هذا يفرض عليه نوعاً من التحديات الكبــرى لأهمية الذهاب أبعد من الخطابات السياســية لتصل حالتنا حتى هذه اللحظة إلى الممارســة، وبالتالي يظهر التســاؤل المطروح: ما الذي يمنع من الذهاب أبعد في فكرة الاتفــاق على المصالحة الفلســطينية التي تتوافق مع حجم التحديات التي يفرضها الإســرائيليون،

وخاصةً من خلال الإعلان عن مشروع الاستيطان في الضفة. في تقديري حتى هذه اللحظة هناك شكوك حول الانتقال من مسألة الخطاب إلى المستوى الفعلي على صعيد المصالحة وهذا الأمر ينطوي على المقولة التفكيكية التي ستُعيدنا إلى لحظة ما قبل الحرب أو إلى ما قبل الذهاب إلى الأمم المتحدة، على قاعدة أن كلتا السياستين اللتين تعبران عن الكيانين المنفصلين في الحالة الفلسطينية وصلت إلى ما يسمى انسداد الأفق أو إلى نوع من الانسدادات التي تحتاج إلى إعادة تخليق هذه الكيانات في إطار من الشرعية الجديدة، ومن هنا كان لدى أبو مازن إصرار على الذهاب إلى الأمم المتحدة كنوع من الضغط على مسألة المفاوضات؛ لأنه ذهب إلى الأمم المتحدة وعينه على المفاوضات. وهنا وبالنسبة إلى «حماس» في مسألة الحصار وعدم إنجاز المصالحة، فقد وصلت إلى نوع من الانسداد في إطار المجتمع والسلطة في غزة، خاصة أن هذا الأمر يترافق مع اهتمامات أخرى للمنطقة العربية وسط الربيع العربي، سواء على المستوى السياسي أو على مستوى التضامن مع القضية الفلسطينية، أعتقد أن مجموع هذه العوامل دفع الحالة الفلسطينية إلى تحقيق نوع من المنجز لحساب تجديد شرعية هذه الكيانات أو التشكيلات.

انفراجات داخلية جزئية

سياسات إذا اتفقنا على أن ما قلته صحيح.. جاء موضوع الانتصار في غزة ورام الله سواء الانتصار الميداني أو الانتصار العالمي، كيف يمكن للمواطن العادي أن يتفهم أن هذا الإنجاز سيدفع المصالحة إلى الأمام؟ باعتبار ما قلته، وهو صحيح، وطالما أن كل واحد منهما جدّد شرعيته، فما الذي سيدفعه إلى الذهاب للمصالحة؟

محسن: أنا أعتقد أنه حدث هناك تجاوز لموضوع الانسداد من خلال الإنجازين المهمين اللذين حصلا، وبالتالي تقدمنا خطوةً في مسار يتجاوز هذا الانسداد باتجاه انفراجة نسبية فيما يتعلّق بالعمل الوطني والسياسي الفلسطيني، وأرى أنه ليس مناسباً المبالغة بطبيعة هذه الانفراجات الجزئية والنسبية، لكن من الممكن البناء عليها. في غزة من الممكن الحديث عن إنجاز بمعنى عدم قدرة الاحتلال على تحقيق أهدافه، وبهذا المعنى هو تحقيق انتصار وصمود الشعب الفلسطيني أولاً وعدم هجرة الشعب الفلسطيني ثانياً، وثالثاً التفافه حول خيار المقاومة والتي ساهمت في رفع المعنويات لدى الشعب الفلسطيني بكافة فئاته وقواه الاجتماعية بما يخلق حالةً من توازن الخوف وتوازن الرعب بين الإسرائيليين الذين دائماً ما يستهدفون المدنيين دون ردة فعل تؤدي إلى قلق المواطن الإسرائيلي إلا في هذه المرة، حيث كان حوالى ثلاثة ملايين إسرائيلي في الملاجئ، وبالتالي هذا تحوّل في طبيعة الوعي الفلسطيني؛ لأن أحد أسباب وأهداف هذا العدوان الإسرائيلي والسابق كي الوعي الفلسطيني، لكن تغيّرت المعادلة وأصبح هناك استنهاض للوعي الفلسطيني وهو بالإطار النسبي،

وأصبح هناك تراجع في العقلية الهجومية المنفلتة من العقاب الإسرائيلي، وهذا أدى إلى اهتزازات في البنية المؤسسية والسياسية في إسرائيل. وأحد مؤشراته استقالة باراك وأيضاً أحد مؤشراته حالة الانتقادات الهائلة الموجهة إلى نتنياهو وأيضاً استقالة ليبرمان نتيجة ملاحقات الفساد المتعلقة بسياسة الهزات التي أحدثها الصمود والإنجاز الميداني الفلسطيني. وأيضاً في الضفة لولا وصول أبو مازن إلى قناعة بأن مسار المفاوضات لم يحقق نتائج لم يكن ليتوجه إلى الأمم المتحدة، ويجوز أن الرئيس أبو مازن يتحمّل مسؤولية على المستوى الشخصي فيما يتعلّق بملف الأمم المتحدة، حيث إن قضية فلسطين كانت مودعة لدى الأمم المتحدة وهي أحد ملفاتها، و(أوسلو) كانت من سحب الملف من الأمم المتحدة إلى طاولة المفاوضات المباشرة، وأبو مازن أحد مهندسي اتفاق (أوسلو)، وحاول المراهنة على خيار المفاوضات مدة عشرين عاماً تم خلالها تكريس الوقائع الاستيطانية الجديدة على الأرض والجدار والقدس وسحب هويات المقدسيين وسياسة التجزئة والتفكيك والمصادرة وتقسيم الفلسطينيين إلى كنتونات ومعازل وآليات من التمييز العنصري ولم يحقق مسار المفاوضات شيئاً. على الرغم من ذلك تركّز خياره في المفاوضات فقط، وأعلن موقفاً فلسطينياً قد يسميه البعض واقعياً وقد يسميه البعض براغماتياً وقد يسميه البعض الآخر «الواقعية الشديدة»، وهو عدم العودة إلى مناطق الـ ٤٨، لكن على الرغم من هذه التصريحات جميعها انتابته قناعة بضرورة اختطاف خيار آخر وهو خيار الأمم المتحدة؛ لإعادة وضع الملف الفلسطيني من جديد كوديعة من ملفات الأمم المتحدة وشكل من أشكال الإقرار الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني وفق القانون الدولي ووفق حدود ٦٧. وفّر هذان الإنجازان مناخات مناسبة لإعادة طرح خطاب المصالحة وبقوة في الضمير الجمعي وفي الرأي العام الفلسطيني، في وسائل الإعلام والتحركات وفي الندوات، وهذا تم التعبير عنه في خطابات قيادة الحركتين «فتح» و «حماس» وخاصة في زيارة مشعل الأخيرة إلى غزة، وفي المقابل تصريحات قيادة حركة فتح في الضفة الغربية، وفرت انفراجات على المستوى الميداني بمعنى مثلاً السماح لحركة حماس، وبعد المنع مدة ست سنوات، بإقامة مهرجان انطلاقتها في مدن نابلس والخليل ورام الله بالضفة الغربية، وفي المقابل الحديث عن السماح لحركة فتح بإقامة احتفالات في مدينة غزة، وهذا يشجّع على الدفع بعملية المصالحة. هناك دور الآن لمنظمات المجتمع المدني والمثقفين والأكاديميين، ودورهم ليس فقط الدفع في خطاب المصالحة بل محاولة بلورة آليات تنفيذية له، خاصةً أن العقل السياسي الجمعي الفلسطيني ضمن فصائل العمل الوطني والإسلامي لديه وثائقه في هذا المجال في اتفاق القاهرة في الخامس من نيسان ٢٠١١، وفي اتفاق الدوحة، أيضاً، وأنه من المفروض عقد اجتماع للإطار المؤقت لمنظمة التحرير حتى يتم التحضير للانتخابات، والبرنامج السياسي باعتقادي هو وثيقة الوفاق الوطني والتي تم الاتفاق عليها ووثيقة الأسرى وبعد ذلك التحضير لانتخابات بالتوازي للمجلس الوطني

والمجلس التشـــريعي، وهذا يحتاج أيضاً من العقل السياسي الفلسطيني إلى أن ينظر بعمق إلى طبيعة مكونات النظام السياســـي الفلســـطيني: إلى متى ستستمر السلطة أقوى وأكبر من المنظمة؟ هل نحن بحاجـــة إلى إعادة قيادتها وتعريفها؟ بحيث يصبح دورها خدماتيـــاً ومرجعيتها منظمة التحرير فقط؟ كيف نســـتطيع أن نتصدّى للعقوبات الإســـرائيلية بالنسبة إلى السلطة ومواردها؟ ما هي البدائل المالية والموارد والعلاقات على المســـتوى العربي والدولي وتوفير شـــبكة حماية وأمان؟. لكن، أنا ومع رغبتي في تحقيق المصالحة، فإننـــي أرى وجود معيقات، وهي معيقات سياسية وبنيوية. المعيقات السياسية تتمحـــور في أن تصور الرئيـــس أبو مازن بالتوجه إلى الأمم المتحدة ونيل الاعتراف هو خطوة عظيمة، الهدف منها هو تحســـين شروط القوة وموازنة قوة العودة إلى مائـــدة المفاوضات من جديد، وخاصة أنه يحدث الآن حراك من خلال وجود اقتراحات من الاتحاد الأوروبي ومن فرنسا للعودة إلى المفاوضات من جديد، وهناك تجاوب من قبل الســـلطة مع هذه الاقتراحات ولكن بشـــروطها، وهي شـــروط جيدة، والاستمرار بالتمسك بها وفي مقدمة هذه الشروط تجميد الاســـتيطان والتفاوض علـــى قاعدة حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وأن تكون مدة المفاوضات محـــدودة. بمعنى أن تكون خطوة أبو مازن باتجاه القطع مع مسار المفاوضات والبناء عليها من خلال مثلاً شن مقاومة سياسية ودبلوماسية وقانونية، وهذا شكل من أشكال المقاومة، التوقيع على ميثاق روما على ســـبيل المثال والذهاب إلـــى محكمة الجنايات الدولية والعضوية بالمنظمات الدولية وترفق بمحاجة بضرورة إســـقاط عضوية إســـرائيل لأنها تخرق القانون الدولـــي ووثيقة جنيف، ولا تحترم مبادئ حقوق الإنسان، سيصبح هناك تبن رسمي لحملة المقاطعة التي تنشـــط بها حركـــة المجتمع المدني على المســـتوى الأكاديمي وعلى المستوى الثقافي وعلى المستوى العسكري وعلى المستوى السياسي وعلى المســـتوى الدبلوماسي اســـتلهاماً لتجربة جنـــوب إفريقيا في هذا المجـــال. وأعتقد أن هذا يمكن البناء عليه من خلال نقطة الاعتراف بالأمم المتحدة، وليس مـــن خلال كونها ورقة للعودة إلى طاولـــة المفاوضات. المدخل الآخر، لدى «حماس» قناعة وما زالت تراهن على المتغيّرات العربية أكثر من العامل الذاتي والوطني الفلسطيني.

تجديد شرعية

سياسات بالنســـبة إلى الموضـــوع الذي تحدث بـــه الدكتور ناصر، إذا كانت هـــذه الانفراجات أخرجت الســـلطة وحركة حماس مـــن مأزقيهما وأثبتت شرعية كل منهما، كيف يمكن للمصالحة أن تكون حلاً وحيداً؟

محسن: من خلال الإرادة المشتركة.

سياسات لماذا ذلك، في ظل الانسداد لم توجد هذه الدافعية، فكيف ستوجد في ظل هذا الانفراج؟

محسن: لأن الانفراج أولاً يعطي مجالاً للتوجه إلى المصالحة بشكل مريح وليس بشكل مضغوط،

مثــلاً عندما تتوجه «حماس» إلى المفاوضات نحو المصالحــة اليوم بعــد انتصار المقاومــة وعندما يتوجه أبو مازن أيضاً إلى المصالحة بعد انتصاره الدبلوماســي في الأمم المتحــدة، هناك إنجازات شرعية تحققت على المستوى السياسي والشعبي والجماهيري تمكنهما من إعادة الاندماج وتحقيق الشــراكة السياســية في بنية النظام السياسي الفلســطيني دون وسائل إكراهية وقصرية. كانت لـ «حماس» في الســابق شــروط من العودة إلى النظام السياسي أهمها الانتخابات مثلاً، ولكن هذا لم يعد شــرطاً قائماً، مثلاً الإطار القيادي المؤقت وتشكيل حكومة وأيضاً كانت «حماس» مجبرةّ وفق شــروط الرباعية، ولكن اليوم هذا لم يعد موجوداً، بالنســبة لأبو مازن كانت غزة وديعة أو رهينة عند «حماس»، ويوم اختلفت المعادلة بأنه يريد أن يحقق إنجازاً للكل الفلسطيني لقطاع غزة والضفة الغربية والقــدس وأثبت أنه رئيس لكل مكونات الشــعب الفلسطيني من خلال خطوة الأمم المتحدة، وبالتالي تم تخطي هذه النقطة التي كانت في السابق. هذه الانفراجات توفر مناخــات، ولكني ما زلت أعتقد بوجــود معيقات تعيق المفاوضــات وتعيق الرهان على الخيار الذاتي وعلى حركة الإسلام السياسي في الوطن العربــي عند «حماس» إلا إذا تم تبني مداخلات مميزة من ضمنها مداخلة خالد مشــعل وهــي أننا كحركــة مقاومة نختلــف عن حركات الإسلام السياســي بأنهم حققوا التحرر الوطني والصراع العقائدي الأيديولوجي السياسي والفقهي على الأســس المجتمعية، اليوم نحن حركة مقاومة والمقاومة تشــترط الاندماج في حركة تحرر وطني عنوانها منظمة التحرير وهي المدخل لهذه المسألة، وأعتقد أن أبو مازن رفع (الفيتو) عن إشراك حركة حماس في منظمة التحرير، وهي خطوة نوعية تقدر له، حيث كانت عملية الحجب هذه من ٢٠٠٥ حتى اليــوم، هذه الانفراجات دفعــت أبو مازن إلى أن يتجرأ على دعــوة «حماس» و «الجهاد» ولكن هم المترددون، هذا التردد يضع علامة استفهام حول الأســس التي تحدثنا عنها وهي مسألة أن لديهم خياراً غير محسوم فيما يتعلق بالشراكة السياسية، وأنهم يسيرون باتجاه عملية الإزاحة، ويعتقدون أن الإنجاز الذي تحقق على الأرض ربما يمكنهم أكثر من إزاحة حركة فتح لصالح الاستفراد ببنية النظام السياسي الفلسطيني.

انجازان في إطار استراتيجيتين

سياسات كيف أعطت هــذه الانفراجات - بجلب الشــرعيات، وبعيداً عن قناعات المواطن وحاجة المواطن للمصالحة والتي تحدث عنها الأســتاذ محســن بشــكل جيد - دافعاً حقيقيــاً لتحقيق المصالحة؟ لأنه وفق مفهوم الكســب والخســارة فإن كل طرف حقق إنجازاً أو كسباً داخل المربع الذي يعتقد به ...

د. ناصــر: هذا مهــم بالتأكيد. طبيعة الإنجاز الذي تم فــي إطار إســتراتيجيتين متباينتين. لم تتوافر شروط كي يكون هذا الإنجاز الدبلوماسي فــي الأمم المتحدة، زائد الانتصار للحق في غزة،

داخل إستراتيجية وطنية تقود إلى كليهما، لذلك نسميها انفراجة للسلطة في رام الله من ناحية وانفراجة لـ «حماس» في إطار إدارة الشأن في غزة من ناحية أخرى، وهذا مدعاة لنا لنعيد تفكيك الأشياء مرةً أخرى وطرح السؤال مجدداً: لماذا لم تتم المصالحة من قبل؟

لأن لدينا مشروعين: لدينا مشروع الإسلام السياسي الذي يحاول التبلور ضمن المفارقات وفي إطار التحول في البيئة العربية لإنشاء مشروع تشكيل سياسي تتفرد به «حماس» بإدارة شأنه، والذي لا أحبذ أن أطلق عليه مشروع دولة غزة، ولقد عبروا عن هذا أكثر من مرة وحتى في جدل داخلي لدى «حماس» بأن هذا جزء محرر ومن حقنا أن ندير شأن هذا الجزء و «مهل على فلسطين» سواء كانت الضفة الغربية أو يافا أو حيفا، بالتالي لديهم مبررات ذرائعية وبراغماتية كافية لأن تعطيهم كل المبررات للحديث عن إدارة شأن غزة ضمن تفردهم بالسلطة بغزة. أعتقد أن أبو مازن لم يغادر مربع المشروع الوطني الفلسطيني إنما تم اهتزاز حوامل هذا المشروع وأدواته ووسائله في صيغة لها علاقة بمسألة المفاوضات، لذلك كل ما فعله أبو مازن جاء كما قال زميلي لتعديل مسألة ميزان القوة في المفاوضات، وليس الذهاب إلى أبعد من ذلك ضمن استحقاق الدولة فيما يتعلق بميثاق روما أو جنيف أو محكمة لاهاي، وقام بالتعبير بأكثر من ذلك عندما قال إنه لن يذهب إلى المؤسسات الدولية دون استشارة وموافقة كافة الأطراف المعنية، بمعنى أن أبو مازن لن يذهب بعيداً بشكل راديكالي باتجاه استحقاقات الدولة عبر ملاحقة الإسرائيليين ضمن النشاط الدبلوماسي المشروع دولياً.

يجب هنا تناول هذه المسألة من خلال مستويين: مستوى يعبّر عن الإرادة الجمعية الفلسطينية في الضفة وغزة والتقدّم خطوةً باتجاه المصالحة والتي هي مشروعة ومن مصلحة الفلسطينيين أن يشعروا بأنهم جزء واحد وأن يكون لهم مشروع واحد وأن يكون لهم رئيس واحد ومؤسسة واحدة، وبالتالي هذا يطرح سؤالاً حول إعادة وحدة النظام السياسي الفلسطيني على أسس تمثيلية جديدة تراعي مسألة التشكيلات السياسية الفلسطينية والاتحادات النقابية والمهنية وتراعي، أيضاً، التطورات المتلاحقة على صعيد المسألة الوطنية وطبيعة المشروع الصهيوني من ناحية والعالقة مع المتغير الإقليمي العربي، كل هذه المسائل حاضرة في وجدان المواطن الفلسطيني ولديه الرغبة ـ دون أن تتوافر الإرادة الكافية ـ في جعل هذه الرغبة حقيقة واقعة، وهذا هو الذي جعل حالة الحراك الفلسطيني في حالة إخفاق نتيجة إخفاق الفصائل الفلسطينية سواء بالنسبة إلى الحراك الذي حدث في آذار أو الحراك الذي حدث على موضوع غلاء المعيشة في الضفة الغربية، وأعتقد أن هذا الحراك كان الرد الطبيعي على حالة الانسداد التي كانت تعيشها الحكومة في رام الله أو الحكومة في غزة. هذا من جانب، ولكن من جانب آخر له علاقة بموضوع الاختطاف الحاصل للمشروع الوطني الفلسطيني من قبل أكبر قوتين موجودتين

على الساحة السياسية الفلسطينية بحيث لم يتم توجيهه بعد باتجاه عملية بناء إستراتيجية وطنية تعيد تعريف التحرك الفلسطيني بوصفه نابعاً من حركة تحرر وطني وتعيد طرح مشروع الوطن بكل مقوماته كإستراتيجية للعمل، وهذا الذي تفضّل به الأستاذ محسن في حديثه عن أهمية اشتغال العقل السياسي الفلسطيني بفتح مسارات جديدة لعملية وحدة الشعب الفلسطيني ومؤسساته ومشاريعه التي تجيب عن حجم التحديات المطروحة، بالمناسبة هذا السياق مهم جداً ويبدو أن المطلوب نوع من الحذر في حالة الدعم والانكباب على حالة غزة ومحاولة دفعها أكثر باتجاه إعطائها صبغةً أو مشروعيةً سياسيةً معينةً في الوقت الذي يتعرّض فيه أبو مازن لحصار من قبل الإسرائيليين على ضوء ذهابه إلى الأمم المتحدة أو من قبل الدول العربية وعدم وفائها بتعهداتها المالية تجاه السلطة، وهذا يظهر حالياً كجزء من عملية تقويض مقومات السلطة.

«العبرة بالنتائج»

سياسات قبل العودة إلى هذا النقاش، ما الذي حدث تحديداً؟ هناك شعور بالانتصار في غزة والضفة بعد الذهاب إلى الأمم المتحدة، كيف يمكن توصيف حالة الانتصار؟ كحالة كي للوعي الإسرائيلي وأن مهاجمة الشعب الفلسطيني في غزة لن تكون سهلةً وأن النهضة التي حصلت في الضفة قد تتطور. هذا لأن هناك اتفاقاً فلسطينياً على الانتصارين، حتى «حماس» أعطت أبو مازن دعماً، كيف يمكن توصيف هذه الحالة وإعادة تفكيكها لكي نصل إلى نقطة اللقاء المفترضة التي تحدث عنها الدكتور ناصر في بداية حديثه.

مأمون: بداية، من المهم جداً وصف هذه الحقائق كما هي، حتى لا يكون ما قد تحقق في غزة انتصاراً فقط ولا يستثمر، كما يقولون «العبرة بالنتائج»، وحتى يكون ما قام به الرئيس أبو مازن في الأمم المتحدة انتصاراً وأيضاً العبرة بالنتائج، المهم ليس ما حدث، لكن ما يجب أن يترتب على هذين الحدثين المهمين الكبيرين. بمعنى: بالنسبة إلى العدوان الإسرائيلي الأخير أنا أعتقد أن أهم متغير حصل هو نشأة مفهوم جديد لقوة الردع الفلسطينية وهو مفهوم جديد، وحتى العقل الأمني الإسرائيلي يعترف بوجود شيء جديد اسمه قوة الردع الفلسطينية ويستطيع الفلسطينيون أن ينفذوا بقوة سياسة الردع، أمر آخر أنه إذا كان هذا الانتصار حقيقياً، فالأهم من ذلك هو ما سيترتب عليه. بمعنى أنه هل التزمت إسرائيل فعلاً ببنود هذا الاتفاق وهو وقف إطلاق النار وهل سمحت للمزارعين بمزاولة مهامهم والوصول إلى حقولهم! حتى الآن هذا الأمر ملتبس، فهل ستسمح إسرائيل للصيادين بالذهاب إلى عمق ٦ أميال بحرية كما تم الاتفاق عليه في اتفاق وقف النار! حتى الآن الأمر ملتبس. أمر آخر هو أي انتصار الذي يمنع الفلسطينيين من دخول أراضيهم وكيف منع رمضان شلح من الدخول وتم تهديده في الوقت الذي سمح فيه لخالد مشعل بالوصول، إذن ليس

المهم ما حدث ولكــن الأهم ما يترتب عليه. أعتقد أنه حتى الآن لم يترتب شــيء إيجابي مهم بمعنى كبير على حــرب غزة الأخيرة أو العدوان الأخير. بالنســبة إلى خطوة التوجه إلى الأمم المتحدة هي ليست هدفاً بحد ذاتها إن لم تتبعها خطوات عملية تترجم هذا الإنجاز السياسي المعنوي الكبير إلى إنجاز مادي، أكثر من ســؤال يصاغ الآن ويجب أن يُطرح بقوة، وهو ما هي الخطوة التالية؟ ذهبنا إلى الأمم المتحدة وحصلنا على عضوية دولة مراقبة وأعطانا العالم شــهادة ميلاد دولة وليس مهماً أن نكون عضواً دائماً في الأمم المتحدة، المهم أن العالم منحنــا دولة. مســألة أن تصبح عضواً دائماً هي إجراءات عادية وروتينية ولكن هذا لا ينفي بالمطلق أننا أصبحنا دولة، لكن هذه الدولة كي تصبح دولةً حقيقيةً يلزمها أن تكون لها ســيادة على الأرض وأن تبسط ســيادتها عليها، هذا أولاً، ثانياً فيما يقال إنه كيف يمكن أن نستفيد من الامتيازات التي يمنحنا إياها هذا القرار؛ مثلاً التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية كما تمنحنا القدرة على تشــكيل لجان تحقيق عن مجرمي الحرب الإسرائيليين، ولكن في المقابل يمنح إسرائيل القدرة على أن تحاكمنا، وقد صرح الإسرائيليون بذلك بشكل علني، قالوا إنه إذا ذهب الفلسطينيون إلى روما للتوقيع على ميثاق روما. أمر آخر، نتحدث عن عضوياتنا في وكالات الأمم المتحــدة والمنظمات الدولية المتخصصة، هل نحــن جاهــزون بالفعل إلى أن ننضــم إلى هذه المنظمات، نحن نتحدث عمّا يقارب ١٩ منظمة دولية متخصصة، ولها تكلفة مالية عالية للانضمام إليها واشتراكاتها وتحتاج إلى كوادر متخصصة أيضاً، فهل نمتلك كفلســطينيين كوادر متخصصة يمكن أن نرسلهم إلى هذه المنظمات ليمثلوا فلسطين؟

ما معنى دولة وما قيمة أن تكون هناك دولة دون أن يكون لها رموز سيادة؟ بمعنى هل سنقدم لاحقاً على طباعة جواز سفر فلسطيني جديد مكتوب عليه دولة فلســطين وليس السلطة الفلسطينية؟ بمعنى هل ســتكون لدينا عملة جديدة؟ هذه الأمور كلها الأهم. أنا أرى أنه من المطلوب أن يســتمر التوجه الحالي، بمعنى أن يتعاطف العالم معنا وأن يتفاعل معنا العالم الآن أكثر من أي وقت مضى، مطلوب أن نتوجــه إلى (لاهاي) أيضاً وأن نعيد تفعيل كل قــرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومطلوب أن ننضم إلى اتفاقية جنيف الرابعة والحديث عن أهم قــرارات الأمم المتحدة التــي لا يتم الحديث عنها وهو القــرار (٦٠٥) الذي يؤكــد بالمطلق انطباق الأراضي الفلســطينية على اتفاقيــة جنيف وهو مهم جداً أن نستعين به، وأعتقد أن الفرصة مهيأة جداً لأن ننضم إلى اتفاقيات جنيف الأربع، الثورة الجزائرية عندما وقعت على اتفاقيات جنيف الأربع كان يعتبر أهم انتصار دولي لها والذي سمح لها ومنحها الشــرعية الدولية وبالمناســبة عندما وقع الجزائريون على اتفاقيات جنيف الأربع لم يكونوا قد حصلوا على اســتقلالهم ووقعوا عليها كحركة تحرر، بمعنى أننا كفلسطينيين مؤهلون الآن ونمتلك كل الشــروط الموضوعية والقانونية للانضمام إلى هذه الاتفاقيات.

بخصــوص موضوع المصالحــة، أرى أن ما

جـرى يضعنا أمام حقيقة أننا أمام مشـروعين؛ مشروع إفرازات ما بعد العدوان على غزة والذي يقـول إن «حمـاس» تذهب باتجـاه هدنة طويلة الأمد، في المقابل الخطوة الفلسـطينية في الأمم المتحدة التي يقودهـا محمود عباس وحركة فتح ونحن سـنكون على اشـتباك سياسي وصدام وهنا يوجد اختلاف في البرنامجين واضح جداً. مـن الواضح أن من يقرأ بنود وقف إطلاق النار يـرى أن «حماس» ذاهبة إلى هدنة طويلة الأمد، وبالعكس تماماً مشـروع محمـود عباس ذهاب إلى صدام مع الإسرائيليين. باعتقادي أن الحالة التي يتم التعبير عنها بالوصول إلى مصالحة من عدمهـا هي مجرد حالة عاطفية ولم ترتق لتصبح إرادة جماهيريـة فاعلة ونافذة وقوية ومعبرة عن ذاتها، مطلوب مزيد من الجهد ومزيد من الخطوات العملية الفعلية لجعل هـذه الأجواء الهادئة التي وفرها الانتصاران حقيقةً واقعيةً. أنا اسـتمعت بالأمـس إلى تصريحات أبو مرزوق ومن يقرأ ما بين السـطور يتضح له أننا لسنا في حالة وردية وإيجابية للمصالحة، بالعكس شيطان التفاصيل واضح تماماً أنه سـيبقى، لقـد أثار أبو مرزوق مسـألة معبـر رفح وأن الأمر الواقـع لن يتغيّر، وقال من يريد أن يشاركنا في مهمة الحفاظ على الأمن في غزة فليأت، قال إن «حماس» هي القوة السياسـية الأولى فلسـطينياً، واضح تماماً أن شيطان التفاصيل سـيظهر، مثال آخر فقد قال إن المسألة ليست سهلةً كما يعتقد البعض فقرار إعادة الموظفين إلى عملهم كيف سيتم؟. موضوع المصالحة يحتاج إلى جهد أكبر ويحتاج إلى ضغط جماهيري أكثـر فاعليةً ولكن مهم جداً أن يكون بشكل متوازن بين غزة وبين الضفة.

د. وليد: أعتقد أن هناك حالة اعتلال في النظام السياسـي الفلسطيني، إذا أردت أن تتعاطى مع شـكل من النظـام لا يوجد فيـه مواطنة وحقوق وشراكة؛ تصبح لديك إشكالات، إذن أنت تفترض فرضيات خاطئة للوصول إلى نتائج بأشكال معينة، بمعنـى أنه لا يمكن الحديث عـن منظمة التحرير دون أن تضم كل البيت الفلسطيني وأيضاً قضية الديمقراطيـة، هي أساسـاً قامت علـى اتفاقات التسويات أكثر من أنها قامت على أساس التوافق، هناك جهة تتصدّر المشهد وتحاول أن تعقد اتفاقات مع كذا وكذا، النظام السياسي القديم لم يعد يمثل ناظماً سياسياً للعلاقات الوطنية الفلسطينية، هذه العلاقات بُنيت أصلاً على أساس غير سليم، بمعنى أنه يجـب أن نتوافق على ما هو وطني كموضوع الذهـاب إلى الأمم المتحدة باعتبار أننا سـندفع الثمن وإن كنا سـنتمتع أيضاً بمكاسـب ولكننا سـندفع الثمن، موضوع الكونفدرالية أيضاً الذي نسمع عنه من الإعلام، فهل هو نتاج نقاش وطني مفتـوح؟ أنا أقول لا، وبالتالي من الممكن جداً أن نتفاجأ بموضـوع الكونفدرالية، ولأن الدولة لدينا مشـوهة وهي مولود غير مكتمل، بالتالي سـتجد العلاقة الجديـدة التي إذا أخذت إطارها النهائي ستكون علاقةً معتلةً بشكل أو بآخر، وستثير الكثير من الجدل الداخلي، وسنختلف عليها شأنَنا شأنَ

باقي الوطن العربي. أعتقد أن كل حالات التوافق السياسي التي حصلت والناضجة كبريطانيا وفرنسا أو جنوب إفريقيا والتي كانت على طريق التفكك دائماً كان رأسمالها الوفاق الوطني، إذا لم نصل إلى حالة من الوفاق الوطني سيتلاشى البناء، والمشكلة ألاّ يتلاشى، ولكن أن ترتد الناس إلى بعضها وتقوم بنوع من تصفيات الحسابات، وموازين القوى على الأرض هي التي ستقرر في النهاية، وحجم المصالح سيلعب دوراً كبيراً جداً في هذا الموضوع، يجب ألا نتعامل مع الشأن الفلسطيني الداخلي كأنه علاقات بين دولتين تقوم على أساس توازن القوة والمصالح، الذي يحدث أننا لا نفرّق بين العلاقات الوطنية البينية وبين العلاقات الأخرى، نرى العلاقات بين «فتح» و «حماس» كأنها علاقات بين دول، وكل له مصالح ومراكز قوى، لكن لا نستطيع استيعاب أن الذي يحدث الآن هو حالة صراع داخلي وسمّها ما شئت من برامجية أو على السلطة أو أي شيء ولكن المهم وجود حالة صراع. كل الحديث عن المصالحة غير دسم؛ لأنه حتى الآن لا يصل إلى طموح الشعب ولا توجد آليات أو برامج على الأرض، يجب أن نتوقف عن هذا الأمر الآن.

د. ناصر: مسألة الحرب تحتاج إلى تأمل أكبر، بمعنى من الذي بدأ الحرب، واضح أن إسرائيل هي التي خططت وهي التي هندست لبدء الحرب، وبتقديري تحديد موعد انتهاء الحرب على غزة، وهنا يجب أن نتأمل مسألة الربح والخسارة، أو أن نتأمل فكرة الانتصار ارتباطاً باللاعبين في هذه الحرب. أنا بتقديري أن إسرائيل رسّخت مفهوم غزة كتشكيل سياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى هي ذاهبة إلى أبعد مع «حماس» التي قامت باختبارها في فترة السنوات السبع الأخيرة في حكمها غزة إلى ما يتعلق بموضوع تحويل اتفاق التهدئة إلى اتفاق جديد إلى ما يسمى اتفاق (أوسلو ٢). وأعتقد أن «حماس» خرجت منتصرةً، أيضاً، من هذه الحرب باتجاه تجدّد شرعيتها، ومصر أيضاً ساعدتها هذه الحرب على رفع الحاجز في شكل علاقتها مع إسرائيل ومع الولايات المتحدة الأميركية من خلال تدخلها المباشر في حالة غزة؛ لتصبح العلاقة أكثر سويةً وأكثر سلاسةً مع الإسرائيليين. أعتقد أن هذه الأطراف الثلاثة يجب أن يوزع الانتصار بينها بالنسبة والنتيجة، ومن الممكن أن يكون ذلك أكثر على الرغم من خطوة أبو مازن الرمزية. أعتقد أن المستهدف من وراء هذه الحرب ككل هو مشروع السلطة والكيان المتشكّل في الضفة الغربية وليست فكرة منع أبو مازن من الذهاب إلى الأمم المتحدة، لكن بتقديري أن إسرائيل قد تذهب إلى خيار له علاقة بإعادة إحياء الخيار الأردني من خلال تقويض السلطة، عبر ضمّ ما يمكن ضمه من الأراضي ومن ثم يصبح هناك شكل من أشكال الوصاية الجديدة للأردن على الضفة الغربية، وهناك مقالة كتبت، مؤخراً، على موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية عن انتهاء الأردن كما نعرفه، بمعنى أن حالة الاحتجاج الكبرى في الأردن خاصةً ظهور الأزمات التي تعيشها الأردن والرغبة في تحوّلها

إلى ملكية دستورية، لأن الذين يحكمون فعلاً هم الإخوان، يعني أن تكون الحكومة إخوانية، وهنا تصبح حالة من الزواج بين حالة الإخوان في غزة ومصر وبين الضفة الغربية والتي أعتقد أنه عبر أي انتخابات طبيعية سوف يكون الفوز للإخوان في الضفة الغربية.

سياسات خلال الحديث مع أبو مرزوق ومع خالد مشعل كان هناك حديث عن إصرار «حماس» على فتح البحر والميناء والمطار والمعابر الستة وما إلى ذلك، ألا يعزز هذا الانقسام الفلسطيني وتمكين وضع غزة للاستمرار كما هو من خلال ربطها بالعالم الخارجي أكثر من ربطها بالضفة الغربية والقيادة الفلسطينية؟

محسن: ضمن مراجعة سريعة لطبيعة الخطاب السياسي لـ «حماس» الخاص بالحصار، التركيز يتم على معبر رفح، ونحن من خلال نشاطات منظمات المجتمع المدني كنا فاعلين باتجاه مقاومة الحصار على اعتبار أنه شكل من أشكال العقاب الجماعي ولا يجوز أخلاقياً ولا قانونياً ولا شرعياً... ويتنافى مع الأعراف الدولية أن يتم فرض الحصار على شعب كامل بسبب الموقف من القوى السياسية التي تحكمه، خاصة أن هذه القوى السياسية أفرزت عبر صناديق الانتخابات، بصرف النظر عن الموقف السياسي والعقائدي والأيديولوجي منها، إلا أنه بالمعنى الديمقراطي هي قوة شرعية منتخبة، الآن كانت هناك مخاطر من زج قطاع غزة إلى الملعب المصري بشكل كامل، وهذه المخاطر كان يدركها العديد من المراقبين والمحللين السياسيين تماماً، ويمكن في لحظة انسدادِ إمكانيةِ انتشارِ «حماس» في الضفة الغربية أن تصبح فكرة كيان مستقل لغزة ـ يدار من قبل حركة حماس، بمعنى إمارة ـ أمراً واقعياً وقابلاً للتحقيق بالمعنى الذي تحدث به الدكتور ناصر، لكن أعتقد أن المفاوضات الأخيرة وفق سؤالك عن الإصرار على المطار والميناء والمعابر يختلف عن السياق الذي تحدثت به، من الممكن أن يوضع في هذا السياق ولكن يختلف بمعنى أنه شكل من أشكال إقناع الشعب الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني بكافة فعالياته والرأي العام بأن «حماس» بالمفاوضات حققت إنجازات، هذه الإنجازات تُعيد الحركة للبضائع والأفراد، وهي فتح المطار والميناء؛ الأمر الذي سيخلق حالة من النهوض والانتعاش الاقتصادي وإعادة دمج بعض ما كان معزولاً بأبعاده العربية والدولية، إذن السياق يختلف، أنا أقول إنه يجب أن نتوقف حول مسألة الإمكانية الواقعية لتشكيل كيان لـ «حماس» في قطاع غزة، بمعنى إمارة تُدار من قبل «حماس» وبين ما حدث خلال العدوان، كان بإمكان «حماس» بعد العدوان أن تعلن ببساطة عن موضوع غزة ولكن مشروع حركة الإسلام السياسي لحركة حماس واضح وليس فقط ما بعد العدوان على قطاع غزة والمشروع يشمل الضفة الغربية وكل تجمعات الشعب الفلسطيني. بدأت حركة حماس كمشروع

مــواز وبديل وضمن عملية حصار وإزاحة، ولكن أدركــت أن الإنجــازات التي حققتهــا في غزة وفشل كل آليات الحصار بحقها، بالعكس أحد التحولات التي حصلت أيام العدوان هي توافد الوفود الرسمية والشــعبية وأصبحت غزة محجاً والــكل يذكرها أكثر من القدس أو أي من أجزاء الوطن الفلســطيني وبالتالي هذا ساهم في إنهاء الحصار عن قطاع غزة على المســتوى السياسي والدبلوماسي والشــعبي والرسمي وأعاد شرعية حركة حمــاس التي كانت في حالــة انعزال قبل المتغيرات العربية وقبل تســيّد حركات الإســلام السياســي التي تفشــت في العالم العربي وقبل العدوان الذي استثمرته «حماس» بصورة جيدة، هذا الاستثمار برأيي لا يمكن أن تقايضه «حماس» بدويلة غزة؛ لأن الطموح أصبح أكبر من ذلك.

«حماس» والشراكة في منظمة التحرير

سياسات إلى أين ذاهبة «حماس»؟

محسن: ذاهبة باتجاه، بداية الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير كمعبر عن قمة هرم النظام السياسي الفلسطيني وصولاً للسيطرة على مقاليد الحكم، و «حماس» تملك القدرة الشعبية ومنظمات العمل الخيري والرصيد المقاوم والاعتراف العربي بها والانفراجات بالعلاقات الدبلوماســية الدولية. وهنا هذه هي المســألة التي يجب أن تدركها «فتح» وقيادة الحركة الفلســطينية بــكل ألوانها بما في ذلك اليســار، اللحظة الآن مواتية لعملية الشراكة السياســية والاندماج، ولكن إذا لم يتم استثمارها ولم يتــم إعطاء فرصة ونافذة ربما تكون واســعة لــ «حماس» بــل تحتاج وقتاً، لكــن باتجاه إزاحة مكونات النظام السياســي الفلسطيني والسيطرة محلــه بأدوات أخرى وقد تكون إحدى الأدوات هي الانتخابــات كما رأينا فــي الخليل، من الممكن ألا تحمل «حماس» ذات النفوذ في قطاع غزة بســبب الحكم وانتقادات الرأي العام على الضرائب وعلى الحريات وعلى تجارة السيارات والأراضي والأنفاق التي أدت إلى تضعضع القاعدة الشعبية لـ «حماس» في غــزة، ولكن في الضفــة الغربية «حماس» هي عنوان للمطاردة الأمنية، للتنسيق الأمني بين السلطة وإسرائيل، عنوان لحرية العمل السياسي والتعددية السياسية وعنوان للمقاومة. أنا أقول إنه من مصلحة العمل السياسي والديمقراطي الفلسطيني أن يَدمج «حماس» في النظام السياســي الفلســطيني لمنع تفردها وقطع الطريق على فكرة الإزاحة والاستبدال، لأنــه فقط من خلالها ومن خلال قاعدة وطنية متفق عليها نســتطيع أن نحتوي هذا الوضع وأن نضع حركات الإسلام السياسي كـ «حماس» رأس حربة لها وكالقوة الأكبر لها في إطار المشــروع الوطني وليس في إطار مشــروع الإسلام السياسي كبديل للمشروع الوطني.

أنا سعيد لسماعي وجود هجوم سياسي للقيادة الفلســطينية ولكن لا أحس بوجود مؤشرات على ذلك، مثلاً حســبما سربت وســائل الإعلام، فإن أبو مازن أعطى تعهداً لسبع عشرة دولة أوروبية وغيرها بعدم التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية،

يعني أنه لا يتم فكرة البناء على الاعتراف وهو غير وارد في هذه المرحلة، وهو الأمر الذي يعني أنه لا يوجد هناك هجوم بل يوجد اكتفاء بالإنجاز، ولكن لا يوجد تواصل أو رغبة في الاستثمار في هذه المسألة. الجانب الآخر هو وكما صرح بأنه خلال ستة أشهر ستتم إعادة المفاوضات وفق النقطة التي انتهت إليها المفاوضات مع أولمرت، وهذا لا يشير إلى وجود سياسة، يشير استثمار هذه الورقة إلى العودة إلى مسار المفاوضات كما كان ولكن ليس بالأفق الجديد وفق الشروط الجديدة. الجانب الثالث، هناك من الممكن مبالغة أو إجحاف بحق «حماس» فيما يتعلق بالتهدئة؛ لأنه لا يوجد شيء اسمه تهدئة إستراتيجية موجودة بالعالم. صحيح أن أي قوة سياسية عندما يتاح لها حرية حركة أن تقنع العالم بأن هذا الجزء هو بلادنا وهذا لا يلغي دورها بالضفة الغربية، مثلاً أعمال المقاومة الشعبية حسبما أعلم من خبراء بالضفة كانت هناك مشاركة فاعلة أثناء العدوان على غزة من «حماس» هناك وقتها بشكل فاعل، هم لم يعملوا تناقضاً بين المقاومة الحاصلة بغزة وبين توجه أبو مازن لنيل الاعتراف بالأمم المتحدة بل قاموا بدعمه في هذا المجال، وهذا يعطي مؤشراً جيداً باتجاه المصالحة وتحركوا في إطار المقاومة الشعبية، لكن لا توجد تهدئة إستراتيجية، ماذا تريد إسرائيل من قطاع غزة؟ إذا استطاع قطاع غزة أن يدير أموره بشكل منعزل عنها فلا يوجد قلق من طرفها، لأنه ما تعريف الحرب؟ الحرب بالتعريف العلمي امتداد لسياسة الوصول إلى العنف، وإذا تحققت هذه الوسائل لا يوجد داع للعنف، ولكن إذا تغيرت الأسباب السياسية فقد يحدث عدوان وقد تعود «حماس» إلى مربع التفاوض حتى تحسّن من وضعها السياسي وتثبت شرعيتها وتعيد تسنّم الدور السياسي الأبرز في الحركة الوطنية.

سياسات على الرغم من حالة التفاؤل الكبيرة التي عمّت الشارع الفلسطيني بعد العدوان والانتصار وبعد الأمم المتحدة وبدأت الأمور الآن بالذبول وقد يُعاد إنتاج عملية تكيف جديدة وإعطاء شهادة ميلاد جديدة للانقسام.

د. وليد: لنتحدث بصراحة، إن «حماس» قوة صاعدة، ويبدو أن الوقت يلعب لصالحها على الأقل من منظوري أنا، هي في الآخر عبارة عن قوة صاعدة وتشعر بأنها تريد أن تقود المشروع الوطني والذي قام به الغير نوعٌ من التفريط إلخ ولا يوجد لديها سلطة لتجرب.

محسن: الشراكة أم المحاصصة؟

د. وليد: أعتقد.. بالأمرين، تعلمون أن العملية السياسية هي مجموعة من العوامل تتفاعل مع بعضها، تريد النظر إلى القيادة دون النظر إلى عناصر القوة عند الطرف الآخر ونقاط الضعف لديك. لو أسلم أبو لهب لتغير القرآن كله، المشكلة أن كل طرف يقوم بدور بمعنى.

د. ناصر: هناك فكرة وجود قوة صاعدة تتوافق مع حالة إقليمية تعبّر عن الزمن الجديد لسيطرة الإسلام السياسي، بالتالي يحسّون بالاعتداد والثقة وأنهم قوة صاعدة وبالتالي هذا لا يدفع «حماس» إلى البحث عن محاصصة بقدر ما يدفعها إلى القفز والذهاب إلى ما انتهت إليه «فتح» فيما يتعلق بقيادة منظمة التحرير، بالتالي «حماس» ذاهبة أكثر إلى قيادة المشروع الوطني، وقد يكون هذا عبر انتخابات أو عبر مصالحة أو توافق، لكن بوصلتها وتوجهها نحو قيادة المشروع الوطني الفلسطيني.

د. وليد: لقد عبّرت عن نفسها في أكثر من موضوع وعلى الرغم من كل التراشق الإعلامي الموجود، النقطة المعينة هي التحول الإعلامي والإحباط المرافق له، بمعنى أن موقف «حماس» الأخير ليس موقفاً إيجابياً تجاه الآخر، إنه يعني أن هناك حالة انتصار وحالة طلاق بيننا، عندما نرى أحداً أعلى نبرة الصوت نقول له «هون عليك قليلاً» بمعنى أن كل الحديث الذي يدور بتقديري هو عبارة عن صراع سياسي وهو قابل للشراكة، وأي أحد يدخل المطبخ السياسي يقبل الشراكة؛ لأنه يفكر بمنطق المصلحة والمكاسب والخسائر، ولديه حسبة تجار بالنهاية.

سياسات استكمالاً لهذا النقاش، الشيء الذي أصبح شبه مسلّم به في النقاش السياسي هو أن عين «حماس» أصبحت على المنظمة وليس على السلطة، جزء من الخلاف الداخلي في «حماس» هو أن «حماس» الداخل تبحث في شروط السلطة، فيما «حماس» الخارج متمثلة بخالد مشعل ورفاقه في المكتب السياسي يتطلعون إلى المنظمة، طبعاً هذا الوضع له علاقة بالظروف السياسية لكل فريق بين الداخل والخارج، فريق الداخل بصفته ينعم بالامتيازات الموجودة وبالتالي يريد الحفاظ عليها، وفريق الخارج يرى أن الوضع الإقليمي قد تغيّر وأحسّ بأن حلفاءه في الخارج والخيارات العربية قد انتهت كسورية إلى جانب قطيعته المزعومة مع إيران، لكي يحمي نفسه.

«حماس» تتحدث بوجهين

مأمون: صحيح، «حماس» تتحدث بوجهين، «حماس» للعالم الخارجي تتحدث بلسان، ولجماهيرها تتحدث بلسان، وسياسة الخداع والديماغوجيا والحملة الإعلامية هذه الأمور كلها تجيدها «حماس»، وهي تتفنّن في ذلك، وهذا أمر يحدث إرباكاً حقيقةً، ماذا يريدون وإلى أين هم ذاهبون؟ إذا أردت أن تقدر موقفهم أو تقيمه لا تستطيع ذلك، خطابهم للعالم من تحت الطاولة بلغة وخطابهم لجماهيرهم بلغة أخرى، وهي مسألة معقدة، «حماس» حريصة على أن تدخل منظمة التحرير؛ لأنها عبر ٢٥ عاماً من عمرها فشلت في أن تكون ممثلاً شرعياً، فما بالك بأن تكون ممثلاً شرعياً ووحيداً، وهي فشلت في أن تكون مجرد ممثل عن الشعب الفلسطيني، فهي لا ممثل ولا شرعي ولا وحيد، وبالتالي هي أمام فرصة كبيرة

جـداً لأن تدخل إلى قيادة منظمة التحرير والتي ستعطيها صفة الممثل والشرعي والوحيد وهدفها السيطرة على منظمة التحرير، «حماس» بتقديري لا تؤمن بالشراكة السياسية والتعددية السياسية، وتصريحاتها مجرد تكتيك والهدف هو الانقضاض على النظام السياسي الفلسطيني والسيطرة عليه وهذه حقيقة، العقل الباطن يتحدث عن هذا وربما أكثر من ذلك أن بعض القادة في «حماس» يصرحون بأن هذا هو نواة المشروع الإسلامي الكبير على مستوى العالم، وأن غزة هي بداية هذا المشروع، ربما تصريحات فتحي حماد التي صرح بها في الحرب قطعت الطريق أمام وجود أي شراكة أو علاقة شراكة حقيقية مع «فتح». أنا من وجهة نظري أرى أنه وحتى هذه اللحظة فإن «حماس» لم تتبنَّ موقفاً سياسياً واضحاً ومحدداً وجدياً تجاه شراكة سياسية حقيقية مع باقي الفصائل الفلسطينية، ما زالت «حماس» تنتهج أساليب تهدف من ورائها إلى إحكام السيطرة على كامل النظام السياسي الفلسطيني وهنا يكمن الخطر، لكن علينا أن نعترف، أيضاً، بأن الخطاب السياسي الحمساوي يتمتع بنوع من الثقة بالنفس أكثر من الآخرين وهذه حقيقة، «حماس» تتحدث بثقة أكثر من غيرها ربما تكون الظروف الإقليمية الحالية شكّلت لها عنصر قوة من خلاله تستطيع أن توسّع هامش المناورة، يجب أن نعترف بحقيقة أن «حماس» نجحت أكثر من غيرها في توظيف المناخات الجديدة التي تشكّلت بعد ما يسمى الربيع العربي لصالحها، الحقيقة تقول إن النظام السياسي الفلسطيني أخرج «حماس» منه وهذا يعكس فشلاً وكذلك في ليبيا وتونس، والآن ظهر فجأة العنصر الأردني في هذه المعادلة، وأعتقد أن ظهوره ليس صدفةً، فأول زيارة بعد عودة محمود عباس من الأمم المتحدة كانت لملك الأردن، سبق الموضوع الحديث عن تكوين فدرالية، والذي تحدث عنه الأمير طلال بأن الضفة الغربية هي جزء من الأردن.

محسن: هذه القصة لها علاقة بشعور الرأي العام بأن القيادة السياسية الأردنية تشعر بأن هناك تهديداً على مستقبل الأردن من موضوع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وأن الكونفدرالية تُحافظ على الكينونة الجغرافية والسياسية للأردن، في هذا السياق برأيي تأتي زيارات الملك عبد الله إلى رام الله، لأن هناك شعوراً بأن إسرائيل تستهدف أيضاً الأردن، وبالتالي كيف يمكن حماية هذا الكيان من خلال الإقرار بدولة فلسطينية، ولا بأس إذا كانت ترتبط بكونفدرالية بالأردن، ولكن الأردن له كيانه الجغرافي والسياسي المميز، وقد نفى هذا التوجه صائب عريقات ولكن الحديث موجود.

د ناصر: أعتقد أن مفهوم الكونفدرالية ليس دقيقاً.

مأمون: ربما يكون الهدف هو استباق خطر إسرائيلي أو ربما أيضاً خطر حمساوي.

سياسات أريد الرجوع إلى النقطة التي طرحناها

حــول موضوع وجود تضارب حول رؤية «حماس» الداخــل والخارج فيما يخص المصالحة وتضارب المصالح وأنها تشكّل عقبةً حقيقيةً.

محســن: هناك نقطتــان، النقطة الأولى أنه إذا أردنا منع مبدأ الهيمنة والاســتبدال والإزاحة عن مقومات النظام السياســي الفلســطيني من خلال طــرف عقائدي سياســي أيديولوجــي محدد لديه مشروعه، من هنا يجب التفكير جدياً بآلية الشراكة السياسية وترجمة خطوات عملية على الأرض؛ لأن اســتيعاب حركة حماس فــي إطار المكون الوطني الشامل المعنوي المجسّد بمنظمة التحرير يعني أننا نســير، وأن «حماس» جزء من هــذا، وعلى قاعدة تحــرر وطني وليس علــى قاعدة مشــروع بديل. النقطة الثانية، أنه من أجل تنفيذ هذه المسألة لابد مــن إخراج النقاش الخاص بالمصالحة من الدائرة الإجرائية إلى الدائرة السياســاتية، ما الذي نحن بحاجة إليه بالضبط، لأنه إذا جرى اتفاق على منظمة التحرير وعلى برنامج سياسي وعلى إدماج مكونات الشعب الفلسطيني وروابطه الجمعية بنسيج وطني وسياسي موحد يعبر عن الهوية الوطنية الفلسطينية لكل التجمعات الفلســطينية في شتى بقاع الأرض والذي يعيد انبعاث الهوية الفلسطينية وأحد مكوناته تصبح «حماس»، ولكــن إذا لم نغتنم هذه اللحظة التاريخية، فبرأيي أن المسار يسير باتجاه مؤشرات هيمنة وسيطرة أحادية للإسلام السياسي كما يحدث الآن في البلدان العربية.

سياسات «حماس» تريد أن تكون مكوناً والمكون الأول.

محسن: هذا تحدده آلية الانتخابات، بعد أربع سنين من الممكن المكون الثاني، لكن يجب أن تدمج، ولكن إذا تركت خارج النظام السياسي الفلسطيني ستصبح مشكلة.

مأمون: ولكن وفق رؤية.

محســن: طبعاً وفق رؤية وطنيــة وهي وثيقة الوفاق الوطني.

مأمون: محاولات الدمج للأسف فاشلة، الدليل على ذلك ما جرى بالأساس، كان الهدف من إجراء انتخابــات هو الدمج، ولكن حدث العكس بدلاً من أن يكون هناك دمج للنظام السياسي الفلسطيني حصــل خلاف وصدام وصراع ومازلنا نعاني من تداعياتــه. أصبح الآن مجرد الحديث عن الذهاب إلى الانتخابــات الآن أصبح فيه مصادرة، هناك أشــياء جديدة يجب الانتبــاه إليها، أولاً وقبل كل شيء شكل النظام السياسي الفلسطيني.

الخروج من الإجراءات إلى السياسات

محسن: دعني أكمل فكرتي، أنا برأيي ما يحقق المصالحة هو الخروج من الإجراءات إلى المضامين والسياسات، أهم شيء أن نحدد المرحلة التي نمر بهــا بوصفها مرحلة تحــرر وطني، وتوطين حركة الإســلام السياســي بطريقة قطعت شوطاً على طريق الاندماج على قاعدة المقاومة والتحرر وليس باتجاه الدعوة السلفية والمفاهيم الدعوية. أنا أوافق

على أن يكون هناك برنامج ورؤية سياسية وآليات ومعايير لاندماج «حماس» والكل في بنية النظام السياسي الفلسطيني والانتخابات هي آلية، ولكن مثلاً كيف من المفروض أن نخرج من الإجراءات إلى المضامين، بمعنى أنه يجب على الإرادة الوطنية الفلسطينية أن تطغى على العناصر الأخرى التي تؤثر على عملية التصالح، مثلاً لدينا ثلاثة ملفات بيد إسرائيل: ملف الانتخابات وملف الحكومة وملف الأمن، لأنه مثلا هناك ٤٢ عضو مجلس تشريعي من جميع الفصائل تم اعتقالهم على يد إسرائيل، الانتخابات بالقدس هل هي ضمن الضفة الغربية أم لا؟ حدود العام ٦٧ والقانون الدولي، موضوع الأجهزة الأمنية، أصبحت هناك عقيدة أمنية عنوانها التنسيق الأمني هناك نقاش حول هذا الموضوع حيث «فتح» تقول إنه مصلحة وطنية وغيرهم يقول إنه يضر بالعمل الوطني، ملف الحكومة الكل مختلف حول الشخصيات، هذه كلها ملفات بيد إسرائيل وبالتالي يجب إخراج المصالحة من (فيتو) التدخلات الإسرائيلية أو الخارجية، أيضاً في خلال الحوارات الوطنية التي دارت في القاهرة كانت في نهايتها ضرورة الحصول على مصادقة الولايات المتحدة الأميركية على نتائجها وعلى الحكومة، إذا أردنا الرجوع إلى مرحلة ترتكز إلى التحرر الوطني فيجب أن يكون العامل الذاتي الفلسطيني هو المهيمن وليس العوامل الإسرائيلية أو الخارجية على القرار الوطني الفلسطيني. الجانب الآخر، طبعاً هناك استقطاب بناءً على المتغيرات الاقتصادية وعلى الجغرافية السياسية، نحن نتحدث منذ ٢٠٠٧ حتى اليوم، و «حماس» تُدير بشكل منفرد قطاع غزة، وهذا ترتبت عليه نخب وامتيازات ومصالح وشرائح اجتماعية تشكّلت في المجال السياسي وفي المجال الأهلي وفي مجال القطاع الخاص وفي مجال رجال الأعمال وفي مجال الأكاديميين والإعلاميين، نحن نرى الآن أناساً يتحدثون الآن لم نرهم يتحدثون قبل أربعة أعوام من شخصيات ومحللين سياسيين وإعلاميين ونخب جديدة، هذه التحولات تجعل من غير السهل ولا في أي حال من الأحوال دفع استحقاقات المصالحة. الخارج حالته مختلفة لأن وضعه مقلق ومضطرب فيما يتعلق بعدم وجود قاعدة سياسية ونظام سياسي آمن سيحافظ على هذا الموقع بصورة أو أخرى، فبالتالي المدخل الأمثل هو الاندماج في إطار النظام السياسي الفلسطيني لقيادته بدلاً من الرهان على الموقع العربي أو الإقليمي، أيضاً أرى أن الخارج توجد لديه رؤية أشمل من الداخل عنوانها كيف تتحكم حركة حماس بقيادة العمل الوطني الفلسطيني من خلال آلية الشراكة والانتخابات، وهذا حق لأي قوة سياسية إذا كانت تمتلك القوة والنفوذ والقدرات والتأثير والخطاب والقدرة على الثقة بالنفس وإقناع الجماهير، لكن هذه الآلية هي أيضاً مشروعة لكن لا تكون بالانقلاب العسكري ولا باستخدام أدوت العنف، أما ما دون ذلك من آليات مشروعة ديمقراطية، والكل يقر بأن المصالحة يجب أن تكون لها آلية انتخابات وفق رؤية وقواعد ومعايير عنوانها الشراكة السياسية، هل

استطاع العقل السياسي الفلسطيني أن يتوصل إلى فكرة الشراكة السياسية ؟ لماذا أخر الرئيس أبو مازن اجتماع الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير من ٢٠٠٥ إلى الآن؟ هل هذه تعكس رغبة بالمشاركة السياسية؟ لماذا تركز «حماس» بصورة رئيسة على الشراكة في منظمة التحرير وليس على الانتخابات؟ أولاً منظمة التحرير، بعد ذلك نصنع قيادة من خلال الإطار القيادي المؤقت حتى نحضّر للانتخابات. الأساس هو الشراكة وبعد ذلك نتطرق إلى المواضيع الأخرى، وضع مشجع على المستوى المعنوي والإعلامي وعلى مستوى الضمير الجمعي وعلى مستوى الرأي العام وعلى مستوى الانفراجات فيما يتعلق بالاحتفال بالانطلاقات لكنه يحتاج إلى آليات وأدوات فعل عملية، وأعتقد أن هناك عنصراً مهماً وضاغطاً جداً وهو مؤسسات العمل المدني التي يجب أن تنهض وأن يكون لها دور مؤثر في هذا المجال وتؤثر بالرأي العام وتضغط على صناع القرار.

سياسات دكتور ناصر، السؤال الذي أود أن أسأله حول المصالحة، بعض الناس يقولون إن موضوع المصالحة لن يتم ولكن ما سيتم هو إعادة تكييف مواقع الانقسام، المعطيات الآن تقول صحيح أن هناك مزاجاً شعبياً عاماً، هناك انطلاقات لـ«حماس» بالضفة وانطلاقة لـ«فتح» بغزة، ولكن هذا كله يساعد في تعزيز الوضع القائم إضافة إلى المعيقات الثلاثة التي بيد إسرائيل التي تحدث عنها محسن، بالتالي ما سيحدث هو إعادة تجميل للسياق المحلي، بمعنى أننا لسنا ذاهبين إلى مصالحة حقيقية بل سندخل في وجه آخر للانقسام.

د. ناصر: أنا بتقديري أن الحالة الفلسطينية ما بعد (أوسلو) انتقلت من فكرة التكيّف مع حالة الاندفاع العربي والقوة النافذة دولياً إلى مسألة الانقسام، لكن الاتهام يذهب إما لقوى إقليمية أو لحالة اصطفاف. شكل السمة الرئيسة للعقدين الأخيرين في حياة العرب والمسلمين، والذي نتحدث عنه أحياناً مسألة المصالحة وإنهاء حالة الانقسام أكبر من قدرة السلطتين في القطاع والضفة وعدم قدرة القيادة السياسية الفلسطينية على إنجاز هذا الملف، بمعنى أنه إذا ما زال هناك (فيتو) أميركي وإمساك من قبل إسرائيل لبعض الملفات الرئيسة وهناك مازال تدخل قوى إقليمية في الملف الفلسطيني ومسألة قوى التحرر وكل ذلك بالبحث عمّا يعبّر عن الذات الجمعية الفلسطينية فيما يتعلق بتحقيق المصالحة يراها بشكوك كبيرة. أنا بتقديري أنه يوجد معادل ثابت بإستراتيجية التغييب فيما يتعلق بمسألة الشراكة السياسية وهذا كان واضحاً على مستوى السلوك والممارسات من تجارب الإسلاميين في المنطقة بأنهم يقيمون مجتمعات بديلة ومجتمعات مضادة هذا من ناحية، ومن الناحية الثانية تعاملهم البرجماتي أو الذرائعي مع مسألة الاندماجية كوسيلة للدخول لبنية النظام السياسي ثم التمكّن من السيطرة عليه، وهي إستراتيجية فاعلة وناجحة في أدائهم وفي رؤيتهم، لذلك في عديد المرات مهم

أن نتأمل فكرة المصالحة في فكر التغييب، بمعنى أنه لأي مدى يـرون في فكرة المصالحة مدى من الشـراكة الوطنيـة، وهذا نوع مـن الدخول في تعاقد جديد بين الفلسـطينيين لخلق حالة جديدة أو خلق برنامج جديد يعبّر عن جماعة لها مشروع وبرنامـج، وفكـرة ما تفضلت به طبعـاً لا توجد مقدسـات بالنسبة لهم من انتخابات وحالة توافق على منظمة التحرير وهم يدرسـون هذه المسائل ضمن حسـاباتهم، إذا مكنتهـم الانتخابات في حالة الضفة الغربية وقطاع غزة من الوصول إلى أغلبية في النظام السياسـي الفلسطيني فسوف يذهبون إلى موضـوع الانتخابات دون الاكتراث لأيهما أولاً المصالحة أم المنظمة، في الوقت نفسه قـد يصلون إلى ما يبرر عدم الوصول إلى اتفاق حول منظمـة التحرير، بمعنى أن المنطقة العربية منشغلة، والوجود الفلسطيني وضعه في الخارج والشتات مرتبك، وهذا لا يؤهلهم لبحث ملف منظمة التحرير، لكن إذا قدر لهم أن يروا في هذه المسألة إمكانية؛ فسوف يدخلون إلى ملفات الانتخابات في مخيمات لبنان أو سورية أو غيرها من المناطق لكن باتجـاه الحالة التوافقية. هذا التوصيف يعطيني مسـاحات تشاؤم تجاه قضية المصالحة أكثر من الذي يبدو في الظاهر من انفراجات ذات حسابات تكتيكية أكثر من كونها جديةً على طريق حل الملفات الحقيقية لإنجاز المصالحة الوطنية.

محسـن: لـدي تعليق صغير، أوافـق على ما تحـدث به الدكتـور ناصر فيما يتعلـق بالموقف الذرائعي والتكتيكي من فكرة الشراكة السياسية والانتخابات لكافة الآليـات والأدوات التي تحقق مصلحة، لكن في الوقت نفسه، الذي أعطى المبرر لذلك هو أداء الطرف الآخر، بمعنى عدم التسـليم بمبدأ التداول السلمي للسلطة، وعدم التسليم بمبدأ دورية الانتخابـات، أنها من الممكن أن تجعل من القائد معارضة والقائد السياسـي من الممكن أن يرجع مواطناً عادياً، وهذه المسألة ليست لها علاقة بـ«فتح» فقط بل لها علاقة بالعقل السياسي العربي والعالم الثالث بشكل عام، وهي تتعامل مع السلطة أولاً كمركز للثروة والنفوذ السياسي، والمكانة ثانياً، بمعنـى أنه لا يوجد تطبيق لنظام ديمقراطي يدرك فيه الرئيس أنه بعد أربع أو ست سنوات من الممكن أن يعود إلى صفوف المواطنين، هذا الهيلمان الذي تحدث عنه محمد حسـنين هيكل «هيلمان الدولة» لم يترك متسـعاً للتسليم بنتائج الانتخابات، وفي الوقت نفسـه هناك تهم من قبل الطرف الذي فاز بالانتخابـات وهذا مدخل على طريق السـيطرة على النظام، في الوقت نفسـه العقلية التي ليست قائمة لا على الشـراكة ولا على مبدأ الانتخابات، أنا أوافـق على وجود مشـكلتين تاريخيتين فيما يتعلق بحركات الإسـلام السياسـي وهما غياب فكرة الشراكة والتفكير بموضوع المجتمع الموازي والمضاد والبديل لما هو قائم، يعني جمعيات بديلة للقائمة، وجامعات بديلة للقائمة، اتحادات ومنظمات أهليـة أو غيرها بديلة للقائمة، وليسـت جزءاً من مكوناته، مثلاً: مما يؤشر على ذلك أنه منذ العام ٩٨ وحتى العام ٢٠٠٣ شهد المجتمع الفلسطيني حالة من الحراك النقدي على أداء السـلطة فيما يتعلق

بالفســـاد ومصالح العمال والمزارعين المهمشـــين، كانت هناك مســـاحة من حرية التعبير نسبياً، بعد تقرير الفســـاد عام ٩٨ فتحت البوابة واســـعة. لم تندمج قوى الإســـلام السياســـي في إطار قوانين وتشريعات لإصلاح منظومة النظام السياسي بما يضمن المصالح والحكم الرشـــيد وسيادة القانون واســـتقلال القضاء واستقلال الحريات، بل عملت باتجاه معاكس، وقامت ببناء مؤسســـات وشبكة علاقات من أجل الدخول إلى لحظة تتمكن بها من الفـــوز بالانتخابات، بفهمهـــا أن هذه الانتخابات هي مدخل للســـيطرة وليس للشراكة، وأنه في يوم مـــن الأيام بعد أربعة أعـــوام من الممكن أن ترجع إلى المعارضة. العقليتان متعاكستان متناقضتان مبنيتان على فكرة توافقية مشتركة.

سياسات نحـــن لن نذهـــب إلى مصالحـــة، نحن ذاهبـــون مـــرة أخرى إلـــى التكيـــف وإدامة عمر الانقســـام وحلـــول فوقية، بمعنى حلـــول تجميلية للحالة الواقعة.

مأمون: من الناحية العملية ما زلنا أمام مشروعين ويوجد تباين كبير بينهما، «حماس» في عقلها الباطن تسعى إلى إعادة صياغة المشهد السياسي الفلسطيني برمته وإعادة تشـــكيل الهوية الفلســـطينية من جديد بنظرة «حمســـاوية» تهدف إلـــى الهيمنة على النظام السياسي الفلســـطيني بشكل كامل كمدخل بالنسبة إليها للســـيطرة على الكل الفلسطيني لإعادة صياغة تحالفاتهـــا الإقليمية والعالمية مـــن جديد على قواعد وأسس دينية عقائدية، العامل الديني مهم جداً يجب عدم إغفاله لأن «حماس» تنطلق من قناعات دينية في كل فلســـفتها وخطابها وبرنامجها وفي كل خطواتها وإجراءاتها، وخطاباتها الأخيرة مبنية على معتقدات دينيـــة، وهذا يجـــب عدم إغفاله لأن هـــذه المعتقدات الدينيـــة توظفها «حمـــاس» بشـــكل تكتيكي لخدمة قراراتها وأغراض سياســـية آنية، ولكن تراكمياً هي تعرف ماذا تريد ولديها ثقة بالنفس، للأسف الشديد وحتى هذه اللحظة كل الأزمات التي عاشـــها الشعب الفلسطيني لم تنضج عقلاً سياسياً حتى اللحظة لطرح مبادرات وأفكار ومشاريع نهائية وحاسمة لحل أزماتنا السياسية، على سبيل المثال فقد سبقتنا سويسرا في هـــذا المجال، فهي كانت من أكثـــر الدول التي لديها أزمات سياســـية بعد كل انتخابات ويجلسون حوالى ثلاث سنوات دون حكومة، ولكن في لحظة من الوعي السياسي العام لدى المجتمع السويسري قاموا باتخاذ قرار إستراتيجي وهو أن كل الأحزاب والكتل يجب أن تشارك في أي حكومة بحجم وزنها في البرلمان وهذا الاتفاق ســـار على مدار أكثر من خمســـين عاماً، أنا أرى أن النموذج السويســـري يصلح ويجب أن نتبناه فقد حل الأزمة نهائياً.

نحـــن مطالبون بأن نطور تفكيرنا السياســـي في هـــذا الاتجـــاه وبصيغ أخرى مشـــابهة. أنا أرى أن أزمة النظام السياســـي الفلسطيني مهمة جداً، أرى أنـــه عندما نريـــد الذهاب إلى موضـــوع الانتخابات التشريعية، اليوم نرى عدم وضوح الجسم السياسي الفلســـطيني لأن لدينا مشكلة قانونية هل نحن سلطة أم منظمـــة أم دولـــة أم حركات تحرر؟ حقيقة أن هذا

يدخلنا في أزمة، لنفترض أن «حماس» عندما تجري الانتخابات ستنجح فيها، وقالت «فتح» لا، نحن نريد أن نترأس الدولة، سيدخلنا هذا في حالة دربكة جديدة. صلاحيات ومهام النظام السياسي غير واضحة فهل نحن منظمة أم دولة؟

محسن: لقد ناقشنا هذا الموضوع من قبل على اعتبار أن السلطة تضخم دورها بعد (أوسلو) وأصبحت المنظمة بنداً من بنود إدارة الاتحادات الشعبية. إذا أردت المصالحة وتعريف السلطة بصفتها تقدم خدمات في إطار منظمة التحرير التي تقود العمل الوطني الفلسطيني.

مأمون: ماذا تعني الدولة؟

محسن: الدولة هي إطار بعد الكفاح.

د ناصر: لقد تحدث أبو مازن بشكل صريح أن هذا الإنجاز لا يعتبر ولا يحل مكان منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد وكافة التعاقدات والالتزامات.

سياسات ماذا لو نتيجة تركيبٍ ما خرج رئيس السلطة من تنظيم ورئيس دولة فلسطين من تنظيم آخر؛ لأن دولة فلسطين عملياً هي جزء من النظام السياسي الفلسطيني، مثلاً كما لو كان الرئيس منتخباً من المجلس المركزي مثل أبو عمار أو أبو مازن ورئيس اللجنة التنفيذية من تنظيم بمعنى وجود رؤوس مختلفة، في حال النظام الفلسطيني وجد التناغم في حال كان ياسر عرفات موجوداً ولكن عندما توفي ياسر عرفات حدثت انتخابات تشريعية خلقت رأساً جديداً من تنظيم آخر والتي هي الرأس الرابعة أي رأس الحكومة. نريد إعادة تعريف لمكونات النظام.

محسن: أنا أعتقد أن خطاب الرئيس أبو مازن في الأمم المتحدة حافظ على جانبين، وهما عدم المساس بشرعية تمثيل منظمة التحرير هذا في خطابه، والورقة التي قدمها للمندوب السامي، وعدم المساس بعضوية منظمة التحرير المراقبة في الأمم المتحدة، والجانب الآخر الذي لا أوافق عليه كثيراً هو الاتفاقات التعاقدية التي قامت بها المنظمة بعد (أوسلو)، هذا لا يمس المنظمة ولا يمس (أوسلو)، هذا يعني أن مقومات النظام السياسي الفلسطيني ما زالت ببنيتها الأساسية المنظمة والسلطة.

سياسات دعنا نتحدث في موضوع النظام السياسي نفسه، لقد ناقشنا إحدى أهم معضلات المصالحة المستقبلية، وهي إعادة هيكلة وتعريف النظام السياسي الفلسطيني، هو نظام متعدد وهناك منظمة وسلطة وحكومة ونتج ذلك عن مسار انتخابات، قد يكون هذا في سياقات مستقرة ممكناً ولكن في حالة تطور التشكيل كما قال الزملاء... هناك أزمة في بنية النظام السياسي الفلسطيني والمصالحة قائمة على ما هو موجود في هذا النظام، أصبح هناك نوع من القدسية، حيث أصبح وجود

السلطة نوعاً من التعاقد لا يمكن الإخلال به، اتفاقية (أوسلو) قالت ذلك والانتخابات تجري على هذا الأساس، منظمة التحرير هي شيء مقدس بالنسبة إلى الوعي السياسي الفلسطيني هي المظلة، وهي الوطن المعنوي، أين تكمن المشكلة؟ دكتور وليد من قراءتك لخطابات خالد مشعل ولقاءات المكتب السياسي، أين تتجه «حماس»؟ وهذا سؤال كبير يسأله كل مواطن فلسطيني الآن، لأنه يرى أن «حماس» هي التي تحكم قطاع غزة وهي قوة سياسية كبرى.

د. وليد: أي حسبة لعناصر القوة لن تقول لك، بمعنى أن «فتح» عندما تذهب للعالم تقول إن عندها مشروعاً تمثله، الحديث نفسه تقوله «حماس» عندما تذهب إلى مصر، من الممكن أن الحديث الأكبر في كل الحوارات على المستوى الإقليمي أو الدولي هو حديث المصالحة، سمعنا من «حماس» أن المصالحة هي مكسب كبير وهي تدرك ذلك، ولكن هي ضمن سياسة عض الأصابع تتحدّث عن المصالحة أحياناً لتنفّذ أشياء أخرى، لكنها تدرك أن المصالحة هدف، أتريد أكثر من أن يأتي خالد مشعل ويتحدث عنها، صحيح أنه سيغادر الموقع، لكن بتقديري هو رجل وحدوي بصراحة، ليس بسبب زياراته الحميمية الأخيرة ولكنه رجل وحدوي، وهذه الوحدوية أعطت الكثير من الحيوية الآن.

سياسات هذا خالد مشعل، ولكن «حماس» إلى أين ذاهبة؟

د. وليد: الشيء نفسه. «حماس» وغيرها من التنظيمات من الممكن لشخصية مثل مشعل أن تذهب بها إلى أفضل الأماكن ومن الممكن لشخصية ـ أنأى عن الحديث عنها ـ أن تذهب بها إلى أماكن أخرى. نحن لا نتحدث عن مؤسسات ولكن عن تنظيم يعكس واقعه رئيسه، اذهب إلى أي مؤسسة تجد المدير عنواناً واذهب إلى المدرسة تجد المدير عنواناً ليس أكثر، ولكن مع من تتعامل مع المعاونين والنواب، أنا أرى أننا يجب أن ننتبه للأنظمة العربية لأنها تقرر.

محسن: أريد أن أسأل هنا، إذا كان هناك صراع اليوم على سيادة النظام السياسي الفلسطيني في ظل توافق على وثيقة الوفاق الوطني وفي ظل التصريحات العلنية التي قام بها مشعل عن حدود ٦٧، هل لا يزال هناك صراع برنامجي؟ أنا أرى أن هناك اختراقاً كبيراً بموضوع الرؤية؛ الأمر الذي يدعني أذهب باتجاه أنه صراع على قيادة السلطة والمنظمة أكثر من أنه صراع برنامجي؛ لأن هناك موافقة على حدود العام ٦٧ وموافقة على هدنة طويلة الأمد.

د. ناصر: دعني أجبك من وحي خطاب مشعل الأخير.

محسن: لا، خطاب مشعل في غزة يختلف عن مقابلته مع الـ(سي.أن.أن)، حيث تحدث عن حل عادل لقضية اللاجئين وسألوه عن مسألة الاعتراف

وأجـاب ألا وجـود لشـيء اسـمه محرمات في السياسـة، لكن في الأيديولوجي والعقائد موجود، لكن هذا شأن تقرره الدولة الفلسطينية القادمة.

د. وليد: الرجل يتحـدث بنوع من البراغماتية العالية جـداً، وهو تحدث في كلام بغاية الأهمية، وقال أنا أدرك أن العالم لن يعطينا تنازلاً، وعندما يتحدث عن ٦٧ يقول نعم دون مشـكلة لأنه يدرك ذلك، بمعنى أن ٦٧ ليست نهاية الصراع. موضوع الخـلاف البرنامجي موجود، أبو مازن مع أن كل فلسطين تتحرر وهو أخطأ عندما قال إنه لن نعود إلى فلسطين التاريخية وهو يدرك هذا الخطأ.

مأمون: هو أراد أن يقولها سياسياً.

د. وليد: مشـعل يقول إنه مـع ٦٧ ومع إبقاء الصـراع مفتوحـاً وأنه مع عـودة اللاجئين مع إدراكـي الذاتي أنهم لن يعـودوا بهذه الطريقة؛ لأن إسـرائيل لن تسمح إلا بعودة عينات، بمعنى مـا المانع من أن تتكلّم بسياسـة أمام العالم، لا يوجد فلسطيني حر من صلب فلسطيني يستطيع أن يتنازل عنها، إذا اسـتطعنا تحرير حدود ٦٧ «ماشـي الحـال». وثيقة الوفـاق باعتقادي هي مشـروع يجب التوافق عليـه، أقل من ذلك يُبقي الإنجازات التي تمت مراكمتها.

سياسات نرجـع إلى آخر سـؤال في هذه الندوة عن موضوع ما يسمى الربيع العربي وتأثيره على القضية الفلسطينية. إذا كان كلا الطرفين في غزة ورام الله حققا نوعاً من الانفراج بعد انسداد أفق معـين؛ لأن الناس احتقنت علـى حكم «حماس» بغزة، ولكن عندمـا جاءت الحرب حققت انتصاراً كبيراً، والشيء نفسه حدث برام الله من تظاهرات ضد الغلاء وانسداد الأفق السياسي وعندها أتى الانتصار المعنوي، إذا كانت الحالة هكذا فما الذي يدفع الطرفين إلى المصالحة؟ ما الشعور الذي يدفع إلى أن المصالحة ممكنة أم هي مجرد حكمة عامة؟

د. وليد: الأمر الأول هو أن الطرفين يشعران بأن الأيـام الخوالي فككت إلى حد ما المواقف الحالكة التي كانت موجودةً سـابقاً سواء أكان ذلك لغياب بعض الرموز أو لتغييرهم أو لابتعادهم عن الساحة. الأمـر الآخر أن الزمن كفيل بأن يذوّب الكثير من الاحتجاجات الاجتماعية، والوقت كفيل بأن ينهي أزمات عميقة جداً. الأمر الثالث أن كل طرف يشعر بأنه من الممكن أن يحقق شـيئاً، بمعنى أنه يعتبر نفسه قوياً وليس ضعيفاً وأن حالة الاستئصال لم تعد واردةً.

سياسات: أنت تتحدث عن خالد مشعل؟

د. وليـد: نعم، بالتالي هـو ليس خائفاً من أن يتم استئصاله بالضربة القاضية، هو يحقق نقاطاً على الأرض، وبالتالي لا يوجد لديه خوف، خاصة أنـه من جانب آخر هناك نوع من الضغط مورس على موضوع المصالحة لأنه لا يوجد طرف إقليمي أو دولـي إلا ويتحدث عن المصالحة، يسـأل هل

أنت رئيس لغزة أم الضفة، هل شـــاهدتم لقاء أبو مرزوق أول شـــيء قاله إن مصر لا تريد أن تفتح معبر رفح إلا وفق الحالات الإنســـانية وليس وفق اتفاقية ٢٠٠٥ وهذا كلام له دلالة، لنذهب إلى تركيا فهي غير مســـتعدة للقاء أبو العبد هنية بل ترسل وزير خارجية لاستقباله؛ لأن علاقة تركيا بأبو مازن ممتازة جداً.

د. ناصر: هناك شكوى في الفترة الأخير لقطر وتركيـــا من قبل أبو مازن لاهتمامهما أكثر بحالة غزة والدعم الكامل لها.

د. وليـــد: زيارات أبو مـــازن إلى تركيا متعددة ومتكـــررة، وقد بذلت القيـــادة التركية جهداً كبيراً جداً في موضوع الأمم المتحدة، هناك شواهد كثيرة جداً تقول إن هناك توازناً دولياً حتى الآن والإقليم والعالم لم يتورطا حتى الآن في انتكاسات واضحة.

د. ناصر: باستثناء قطر.

د. وليـــد: نعم، لأنك تعلم أن قطر تريد أن تلعب دوراً كبيراً، وغياب الكبار أدى إلى هذا الدور.

محســـن: قطر تلعب على المكشـــوف، فماهية دورهـــا وأهدافها معروفة، وتلعـــب ضمن اتفاقية واضحة.

د. وليد: قطر تلعب ضمن مشروع الجيب (المال) الذي تقدمه.

مأمون: تريد أن ترســـم صورة لقطر على أنها دولة ممانعة وهنا الخطورة وهذا حقيقة ما يجري.

«قطر حاضرة بسبب غياب الكبار»

د. وليـــد: لا لا، قطر تلعب هذا الدور من خلال مصروف الجيب الذي تقدمه ومشـــاريع الإعمار، وذلك فقط بســـبب غياب الكبار، وبالتالي لا يمكن البنـــاء علـــى دور قطـــر، دور قطر بالنســـبة إلى شـــعب محاصر وبيوته مدمرة ســـوف تساعدهم ولا يوجـــد التفافات ومحاور لديهـــا بقدر ما هي احتياجـــات، عندما تفرض «حماس» اليوم ضريبة على «الشيبس» تصير أزمة، فالناس تحتج، فلدينا أطفال يستهلكون «الشيبس».

سياسات أريد أن أنتقل إلى مربع السؤال الأخير.

د. ناصـــر: أنـــا عندي نقطة، وهـــي الخلل في منظومة العقل السياســـي الفلسطيني وهي ذهاب أبو مازن إلى الأمم المتحدة دون استشارة الحركة الوطنية، وأعتقد أن الشـــيء نفسه لدى «حماس» عندمـــا تقرر فـــي أمور معينة ســـواء كحكومة أو كحركـــة وهـــذا رأيناه في ســـلوك الحكومة اتجاه المنطقة الحرة. هذه هي الذهنية التي يتبع لها العقل السياسي الفلسطيني وهي غياب فكرة الشراكة.

سياسات لنعد إلى الربيع العربي وتأثيراته.

د. ناصر: نعم، كان ذلك نوعاً من التنويه.

محســن: أنا لدي تعليق علــى إبراز «حماس» لدور قطر السياسي، لأن قطر هي امتداد لمشروع غربي يهدف بالأساس إلى احتواء وتحجيم نتائج الحراك الشــعبي العربــي، بالتالي دور قطر فيما يتعلّــق بمصر باتجاه إنفــاق الأموال هو للحفاظ على ثوابت محددة من علاقة مصر بالمقرر الخارجي والسياســة الخارجية الأميركيــة، وهذا ما يتعلق أيضاً بـ «حماس» في غزة، وقطر تحاول أن تلعب دوراً سياســياً مع «حماس» خاصة بعد خروجها من سورية وضعف العلاقة مع إيران، بالتالي المال ليس مالاً فقط، بل له وظيفة سياســية، وأعتقد أن لدى «حماس» إدراكاً لهذه المســألة وإدراكها مهم جداً أن توظفه في إطارها الاقتصادي النفعي في مصلحة المجتمع الفلســطيني مع التمسك بخيار «حمــاس» الذي تعلنه رســمياً وهو خيار المقاومة وليس ضمن معسكر الاعتدال.

د. وليــد: انظــر إلى علاقة «حمــاس» وإيران تفهم. أي علاقــة تقيمها «حماس» لن تكون تبعية بل اســتقلالية، و «حماس» ترحــب بأي نوع من التعاون الإقليمي ولكن ليس على حساب ثوابتها.

سياسات السـؤال الأخيــر الذي نــود طرحه، لا يمكن لأي نقــاش الآن أن يفرغ من نقاش قضية الربيــع العربي وقضية فلســطين أو كما قيل فإن الربيع العربي سيسخّر للمصالحة، وبعد ذلك قيل لا هو سيعطّل المصالحة بحكم التكوينات الإقليمية الجديدة ومصالحها وشعور البعض بأنهم انتصروا وشعور البعض الآخر بأنهم خسروا بعض الشيء، ولكن بالقدر نفسه، كسبت «حماس» مواقع وخسرت مواقع أخرى، بعجالة إلى أين يذهب الربيع العربي بالحالة الفلسطينية؟

د. وليــد: أنا لا أفترض أن حالة المصالحات تتم بــين طرفين وليس بين طرف رابح وطرف خاســر، أنــا أتصور أن المصالحة واقعــة في منطقة وحالة اشتباك وحالة صراع لصالح أطراف أخرى، لديك طرف إســرائيلي ســخّر كل إمكانياتــه لكيلا تتم المصالحــة والطرف الأميركي نفس القضية، ولديك الطرف الغربي الذي إلى حد كبير يفضل موضوع المفاوضــات، وهــذه الأطراف عبــارة عن أطراف تصعّــب المصالحة، بمعنى أننا لو قلنــا إننا نريد مصالحة ولم توافق إســرائيل فــإذن الموضوع لا، نحن نتبع الواقعية والمســألة مهمة جداً في إنضاج حالة وعي سياســي وطني باتجاه المصالحة بمعنى أننــا من الممكن أن نتصالــح وليس بالضرورة أن نكون ضحية سهلة.

سياسات لكن الربيع العربي إلى أين؟

د. وليــد: إذا أنتج الربيع العربي إرادات وطنية شــعبية فهو بالقطع ســيكون مــع مصلحتنا وكل قضيتنا، هناك مصالحة، والمصالحة عبارة عن ملف صغير، وأصبحت القضية الفلسطينية على رأس كل أجندة عربية، مهما كان الموجودون في السلطة، وهي عبارة عن ورقة مرور للشرعية والسلطة والانتخابات،

وكما نعلم فإن فلسطين أصبحت لديها قضية رابحة لكل الوطن العربي سـواء أكانوا إسلاميين أم غير إسلاميين، بالتالي أنا لست قلقاً من الوطن العربي بينما أنا قلق من الأطراف الأخرى التي تخرب على المصالحة وتحاول منعها. أنا أعتقد أن الربيع العربي داعم للمصالحة ولكن سـيأخذ وقتاً إلى أن تتشكل أنظمة سياسـية جديدة بوعي سياسي جديد وأن ننضج أنفسـنا قليلاً لأن الحكم من طرف واحد لا يصح، لأنه لو أتى العالم ليجبرنا على مصالحة فلن تتـم إلا بأيدينا، إذن نحـن نحتاج إلى حالة نضج مـن طرفنا، حالة الوعي فـي الطرف الآخر أعتقد تحتـاج إلى بعض الوقت لأنه في حالة تحول ولكن في منتهاها الأخير سيكون في مصلحتنا. المصالحة هي عبارة عن اسـتحقاق على الطرق، نحن أمامنا احتمال أننا نتوحد حتى نقارع الاحتلال دبلوماسياً وعسكرياً، ودونها لا نستطيع أن نقارعه.

ربيع عربي بين قوسين

سياسات إلى أين ذاهب الربيع العربي؟ مأمون

مأمون: بداية مصطلح الربيع العربي أنا أضعه بين قوسين، لا أعرف إن كان ربيعاً بالفعل والعبرة بالنتائج؛ لأن المشـهد السياسي العام العربي لم يكتمـل، لا أعرف إلى أين سـتصل الأمور. بدأت أحـداث في تونس كانت بالفعل ثورة بيضاء ولكن كما نراها الآن توقفت في سورية على حرب دموية، سميت «الربيع العربي» فقط عند مصر وتونس ولكن الآن هل هو ربيع عربي؟ بما يجري في سورية من حرب أهلية طاحنة وما يراد لسورية والسيناريوهات المرسـومة للدولة السـورية والمخططات الأميركية والغربية لسـورية. أنا أرى أن المشهد السياسي العربي العام غير واضح المعالم حتى هذه اللحظة ولا نستطيع أن نتكهن إلى أين ستنتهي الأمور، أنا بتقديري أن الأمور تذهب باتجاهين، اتجاه سياسي عربي بامتياز ستنتجه دول الربيع العربي واتجاه آخـر هو ما تحاول بلورته الدول الملكية وبتقديري لـم تكن دعوة المغرب والأردن إلى مجلس التعاون الخليجي بريئة. إذن العرب ذاهبون باتجاه إرادتين سياسـيتين، إرادة ينتجها الربيع العربي المشهد النهائـي المكتمـل، والإرادة الثانيـة هي الإرادة الملكيـة التي تقودها دول الخليج وتحاول أن تضم لها المغرب والأردن.

سياسات قل لنا ما هو تأثير الربيع العربي بعد عامين.

مأمـون: الخشـية الآن أن نصطف، أعني كل طرف فينا سـواء «فتح» أو «حماس»، وراء إرادة من هاتين الإرادتين، وأن تحسب «حماس» نفسها على أي تيار أو إرادة للربيع العربي و «فتح» مثلاً تتبع النظام الخليجي ودول الملكية، أنا لم أسـتمع إلى مسؤول فتحاوي واحد تصريحات معادية للربيع العربي، بالعكس كان كل القادة الفتحاويين وحتى الرئيس أبـو مازن متفائلين جـداً بالحراك الذي يحصـل في العالم العربي وهنـاك إرادة حقيقية أن ينتهي الحراك بشكل نهائي إلى مواقف داعمة

وحاضنة للملف الفلسطيني، هذا كله منوط بنا، علينا أن نبني إستراتيجية سياسية منذ هذه اللحظة حتى ننهي من القاموس العربي عبارة استخدمت على مدار سنوات طويلة أننا لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين، هذه العبارة التي استخدمت لزمن طويل ولأغراض سياسية تلعب ضدنا، نحن مطالبون بأن نتفق على صيغة تخرج هذه العبارة والمصطلح من قاموسهم «لن نكون فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين»، وقد تحدث كل زعيم عربي بها وترجم هذا على أنه مثلاً تجد تياراً في الأردن يقول «الأردن أولاً» ومصر «مصر أولاً»، هذا التفكير القطري أو الأحادي غيّب القضية الفلسطينية فترات طويلة. أنا لست متفائلاً جداً في ظل اشتداد الأزمات الداخلية في دول الربيع العربي ولست متفائلاً على المدى القريب بأن يكون لهم دور فاعل ودور مؤثر إلى المستوى الذي نطمح إليه.

د. ناصر: أنا من القلة الذين يتحدثون عن ربيع عربي بين أقواس، هو ربيع وإن حصلت فيه بعض الانتكاسات، لكنه يعبر عن صيرورة تحول ديمقراطي في المنطقة سوف تهذب من سلوك الإجماع السياسي العربي باتجاه دولة حداثية بكل معنى الكلمة يكون لها تأثير مباشر على مجمل قضايا العرب والقضية الفلسطينية في صلب هذا الموضوع. أنا أعتقد أن الزمن القادم سوف يكتب لهذا الربيع العربي إنجازات على صعيد التقدم كثيراً باتجاه منجز حقيقي للفلسطينيين بإنشاء دولتهم وحق تقرير المصير. المسألة الثانية، وهذا جزء من التعليق على ما تحدث به الدكتور وليد فيما يتعلق بأنه كانت هناك مشاريع تصفوية تجاه القضية الفلسطينية وهناك من لا يريد وحدة الشعب الفلسطيني سواء من قوى إقليمية أو من المحدد العامل الرئيس وهي إسرائيل، لكن إرادة الفلسطينيين كانت دوماً أقوى وحالة الاشتباك التي يفرضها الفلسطينيون على المحتل كانت دائماً حالةً أقوى من كل المشاريع التصفوية التي جاهدناها في حدود وعينا وما أكبر منه.

محسن: بالأساس يجب أن يكون الرهان على العامل الوطني الفلسطيني وكيف يمكن تعزيز الشراكة السياسية وإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني ممثلاً أساساً بمنظمة التحرير كجبهة وطنية تقود النضال على مقاعد التحرر الوطني، لأن الرهان على الرهانات الخارجية سواء المفاوضات أو الدور الأوروبي أو الأميركي أو على أي متغير إقليمي لن يفيد في هذه الحالة حتى لو كان إيجابياً، العنصر الحاسم هو الرهان على العنصر الوطني الفلسطيني الداخلي. فيما يتعلق بالتحولات العربية التي تتم، أنا أرى أنها فتحت الانسداد الذي كان موجوداً ضد أنظمة الفساد والاستبداد وخلقت حالةً من التحول الديمقراطي، أي قوة سياسية ستنشأ ومن أجل تعزيز مشروعيتها لابد من مناصرة العمل الوطني الفلسطيني والقضية الوطنية الفلسطينية. لكن على المستوى المباشر هناك تقوية لحركة حماس والإسلام السياسي بالنتائج الراهنة لما آل إليه

الربيع العربـــي وهذا يجب ألا يفهم منه مزيد من فـــرض الشـــروط والنزعة باتجاه الســـيطرة على النظام السياسي الفلسطيني قدر ما يفهم منه أنه قوة ودفع لكل مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية بمـــا في ذلك «حماس» و «فتـــح» حتى تتم إعادة صياغة هذا النظام على أسس جديدة ديمقراطية وانتخابية تضمن الشـــراكة، في الوقت نفسه هذا السؤال كبير نحن نجيب بشكل مباشر وهذا يعتمد على القوى السياسية التي ستنشأ، لكن برأيي هذا مرتبط بعنصرين: العنصر الأول القدرة على تحقيق الدولـــة المدنية الديمقراطيـــة الحداثية، والعنصر الثاني القـــدرة على القطع مـــع المقرر الخارجي خاصةً التبعية مع القوى الرأسمالية العالمية وفي هذه الحالة نتائج الربيع العربي بالضرورة ستكون لصالح حركة التحرر الوطني.

«القوى الاسلامية ستعزز الفرص الفلسطينية»

د. وليد: أحياناً هناك شـــعور المديونية تجاه القضيـــة الفلســـطينية بوصفها قضيـــةً دينيةً إســـلاميةً وعدم تقديم شـــيء في هذا السياق، أعتقد أن القوى الإسلامية إذا جاءت إلى السلطة ســـتعزّز الفرص المتاحة للشـــعب الفلســـطيني بصرف النظر عن أي شـــيء، حتـــى القوميون يشعرون بنوع من المديونية لأنهم كانوا موجودين في مواقع الســـلطة ولم يقدموا شـــيئاً للقضية الفلســـطينية، وفي جزء حالة الحراك والتنافس على الســـلطة ســـتصبح القضية الفلســـطينية شـــيئاً الكل يراهن عليه. أنـــا أعتقد أن المركب الذاتي هو مركب مهم جداً، كم نحن قريبون من بعضنا ومتواصلون ومتحدون تجاه الآخر هذا يشجع الشعوب. هجوم الاحتلال سيبقى موحداً للفلســـطينيين بمعنى أننا مهما اختلفنا إلا أننا نتوحد. الحرب الأخيرة كانت شاهداً على الوحدة، انظر كم كنا قبل الحرب نتراشق وكيف أصبحنا خلالها وبعدها والكل اســـتغرب ما الذي حدث. هذا الاحتلال يوحدنا لأنه عنصري ولا يميز بيننا. شـــرخ المكون الفلســـطيني عميق ولكن هو غير واضح لماذا، لأن الاحتلال يأتي ويزيله.

سياسات نتمنـــى أن تفضـــي هذه الأجـــواء إلى مصالحة.

د. وليد: أريد إضافة أن الدول الغربية والحركة الإصلاحيـــة فيها كانت تتنازع حول الأطباق التي على المائدة، كم حجم التحول في النظام الدستوري بمعنى الفصل بـــين رأس الدولة وبين النظام أخذ ٦٠ عاماً.

محســـن: يجب تفعيل دور المجتمع المدني، لأنه يقع على مسؤولية كبيرة جداً.

سياسات يجب تفعيل الكثير من الأمور حتى يصبح واقع الحال أفضل. أشكركم.

الرقابة (الالكترونية - الشعبية) على الانتخابات
تحليل التجربة المصرية

د. محمد علي حمود*

المقدمة:

كان لتطـوّر الفضـاء الإلكترونـي ـ المتمثّل بشـبكة الإنترنت وأجهزة المحمول والفضائيات، والتي تفاعلت لتكون أداةً جديدةً تم استخدامها في الثورات العربية؛ للتنسـيق الفكري والعملي والثوري في النضـال ضد الأنظمة الدكتاتورية التـي حكمت الكثير من البـلاد العربية، وأثبتت فاعليتهـا ونجاحهـا، ومنها مواقـع التواصل الاجتماعـي (فيس بـوك) و(تويتـر) ـ دورٌ في تجميع الأفكار، وتوحيـد مطالب مختلف أفراد المجتمع، وكان دورها واضح المعالم، بل إن قادة هذه المواقع ومؤسسـيها لـم يكونوا بمعزل عن الاعتقال والاضطهاد، وما المهندس (وائل غنيم) في مصر، مؤسـس موقع (كلنا خالد سليم) إلاّ دليل على نجاح هذه الوسـائل في الضغط على الأنظمة السياسية.

أصبحـت الوسـائل الإلكترونيـة من أفضل الأدوات المعاصرة في التأثير السياسـي، ومن هنا جاء استخدامها أداةً للرقابة على الانتخابات، بعـد أن كانت الرقابة الشـعبية مرتبطةً بأدوات تقليديـة وغير كفؤة أحياناً، فضلاً عن أن النظم السياسـية لا تواجه صعوبةً في تحجيم الأدوات الرقابية التقليدية.

كانت بدايات الفكرة في الانتخابات الكينية الأخيرة، وتلخّصت في أن "تراقب مجموعة من المواطنين (في كينيا) هذه الانتخابات، وترسل

*كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
mmm_phd@yahoo.com

تقارير عــن أي تجاوزات أو انتهاكات تحدث خــلال عملية الاقترا ع، ومــن ثم تجميع هذه التقارير في الموقع الإلكتروني (أنت شــاهد) على شــكل خريطة تشــمل مراكــز الاقترا ع الرئيســة، بحيث يمكن معرفــة ما يحدث في أي مركز منها بمجــرد الدخول إليه. نجحت الفكرة واســتخدمت بشكل مشابه في مراقبة الانتخابات فــي الهند، وفي تتبّع آثار الحرب علــى غزة فــي العام ٢٠٠٩، وفي مســاعدة ضحايا الكوارث الطبيعية في هاييتي وتشيلي. وأخيراً تم تطبيقها في مصر لمراقبة الانتخابات البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠١٠.

في المقابل، نجد أن كل القوى المشــاركة في الثورة المصرية استخدمت الفضاء الإلكتروني وكل وســائل الإعلام؛ لتحقيــق مطالبها ضد نظــام الرئيس مبارك؛ لذلــك عملت هذه القوى ومعها المجتمع على اســتخدام كل الوســائل المتاحة؛ لإنجــاح أي انتخابات، ولعل الإنترنت والهاتف المحمول والقنوات الفضائية كانت في مقدمــة هذه الوســائل، ولأن الثورة في مصر كانــت جماهيريــةً بكل ما تحمله هــذه الكلمة مــن معنى؛ كان لا بد من إيجاد طريقة جديدة للتعامــل مع التجارب الانتخابية المقبلة، تزاوج بين الحضور الشــعبي الذي يَفرض نفسه على المشهد السياسي المصري، وبين الأدوات الأكثر فاعليــةً وقوةً ونجاحاً والتي أثبتت أهميتها في أكثر أيام الثورة صعوبةً، وهي شبكات الإنترنت والاتصــال والإعــلام (الفضــاء الإلكتروني)، مــن هنا برزت أهميــة الأداة الجديدة (الرقابة الإلكترونية الشــعبية)؛ فــي أن تواصل عملها في التجارب الانتخابية الجديدة، بعد أن أثبتت جدارتها في مراقبة العملية السياسية والنظام المصري في عهد مبارك.

ويأتي تحليــل التجربة المصريــة في الرقابة الإلكترونية – الشعبية لعدة اعتبارات:

– منذ تغيير نظام الرئيس مبارك وحتى هذه الفتــرة، حدثت أكثر من تجربــة انتخابية في مصر، كان للبعد الإلكتروني فيها حضور مهم ودور فاعل.

– أراد الشعب المصري وكل مؤسسات المجتمع المدني اســتمرار الرقابة الشــعبية على مجمل العملية السياســية ومنها الانتخابات، ومحاولة حمايتها من الاختراقات، مستخدماً كل الوسائل المتاحة، ونظــراً لأن الفضــاء الإلكتروني أثبت كفاءته في أيام الثورة؛ كان من المهم استخدامه فيما بعد الثورة.

– طبقــاً لأحــدث تقاريــر الاتحــاد الدولي للاتصــالات ٢٠١١، يوجد أكثــر من ٢٢ مليون مســتخدم للإنترنــت في مصــر، أي ما يوازي ٢٤٪ مــن تعداد الســكان البالــغ أكثر من ٨٥ مليون نســمة، وتشــير بعض التقديرات إلى أن عدد مســتخدمي المحمول وصل بعد الثورة إلى ٧١ مليون مشترك، وهذا ما يتيح وسائل جديدة وســريعة ومتوافرة أمــام مختلف فئات المجتمع التي تحاول أن توظفها في حماية منجزات الثورة ومنها الانتخابات.

يواجه البحث في الرقابة (الإلكترونية – الشعبية) صعوبات أساسية، تتمثّل في عدم وجود مصادر ومراجع يمكن التأسيس عليها؛ وذلك لحداثة التجربة؛ مما جعل الباحث يعتمد على المواقع الإلكترونية بشكل أساس، ومنها مواقع الرقابة الإلكترونية الشعبية نفسها، معتمداً على تحليل مضمون هذه المواقع ودراستها؛ لتكون بمثابة عيّنة بحث إلكترونية ترتكز إليها الدراسة في تحليلاتها، دون أن تكون هذه الصعوبة عاملاً يُعيق متابعة ورصد وتحليل الظاهرة بأبعادها الأولية من أجل مراكمة مفاهيم وأطر أكاديمية ومعرفية للظاهرة، تساهم في خلق كتابات ودراسات تساعد على الفهم الواضح لهذه التجربة المهمة.

ماهية الرقابة الإلكترونية

نصَّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢١) على أن "إرادة الشعوب هي مناط سلطة الحكم، ويجب أن تتجلّى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين، وبالتصويت السري، أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت".[١]

وتؤكد العديد من الاتفاقيات حقَّ الشعب ومؤسساته في مراقبة الانتخابات ومتابعتها، وعلى سبيل المثال لا الحصر، نجد أن (منظمة الأمن والتعاون الأوروبي) أكدت ـ في وثيقة صادرة عنها ـ ضرورة قبول مراقبين دوليين ومحليين في الانتخابات، وأكدت الوثيقة نفسها أن مراقبي الانتخابات يمكن أن يلعبوا أدواراً مهمةً في الانتخابات عبر آلياتهم الرقابية، وهكذا أصبحت المراقبة آليةً مهمةً في العملية الانتخابية الديمقراطية، إذ تُعد ضماناً حقيقياً لنزاهة العملية برمتها سواء أكان النظام ديمقراطياً أم انتقالياً.

وعلى الرغم من وجود وسائل الإعلام المحلية (التلفزيون، الراديو، الصحف، المجلات) والتي تلعب دوراً تقليدياً في مراقبة الانتخابات، إذ تقوم بتقديم التقارير عن حملات الانتخابات، وعن النتائج الانتخابية النهائية، والتحقيق في الادعاءات القائلة بحدوث انتهاكات، وإجراء تقييمات سريعة عبر تقارير إذاعية وتلفزيونية، فإن نظرة تسود ـ في بعض الأحيان ـ المجتمع بعدم حيادية وسائل الإعلام خاصةً عندما تكون خاضعةً لسلطة الحكومة.[٢]

لذلك نجد أن المعهد الأوروبي للإعلام قدم، في العام ١٩٩٤، تقريراً عنوانه "انتخابات العام ١٩٩٤ البرلمانية والرئاسية في جمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة – مراقبة وتغطية الانتخابات في الوسائل الإعلامية"، حيث قام المعهد بجمع معلومات: حول الخلفية الانتخابية للبلد، والآلية الديمقراطية والتصويتية، وطبيعة المرشحين، وتحليل هذه البيانات؛ من أجل إطلاع المتدربين الذين سيقومون لاحقاً بتغطية هذه الانتخابات ومراقبتها، واستخدم المعهد وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة من أجل إحداث توعية بأهداف الانتخابات والغاية الرئيسة منها، وراقب

المعهد هذه الوسائل وطريقة تعاملها مع المرشحين المعارضين، كما تابع بدقة نزاهة الإعلام في نقل الوقائع الانتخابية، وكل ما سبق يمثل فحوى الرقابة التقليدية على الانتخابات.[٣]

في المقابل، يشهد العالم اليوم تزايداً وتنامياً في أعداد مستخدمي الهواتف المحمولة والحواسيب المحمولة، وتتزايد يومياً أعداد مستخدمي الإنترنت، وخصوصاً مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة، كغرف الدردشة والـ(ماسنجر) أو المواقع العامة مثل (فيس بوك) و(تويتر)، وهو ما يوفّر بيئةً تكنولوجيةً خصبةً للدعاية الانتخابية الإلكترونية، ويسهّل عملية المشاركة السياسية في الانتخابات، وإمكانية استخدامها في تفعيل الرقابة على العملية الانتخابية، والقدرة على الكشف عن فساد المال السياسي والمخالفات الانتخابية، وهو ما يعمل على نقل وقائع العملية الانتخابية وإجراءاتها بشفافية سواء في عملية تسجيل الناخبين واختيار المرشح ثم عملية الفرز وإعلان النتائج. ويتم، أيضاً، توفير معلومات كافية عبر الإنترنت حول العملية الانتخابية وكيفية اختيار المرشح والرمز الانتخابي الخاص به، وتتم متابعة عملية التصويت بشكل مباشر وحشد الناخبين من خلال الحملات الإلكترونية لدفع الناخبين إلى القيام بعملية التصويت، ورفع الوعي لدى الناخب والمرشح بما يعد انتهاكاً لنزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها، وبتوفير المعلومات عن الانتخابات بسهولة ويسر، وبصورة جذابة عبر الإنترنت.

١-١ تعريف الرقابة الإلكترونية الشعبية

تعرف الرقابة الإلكترونية على الانتخابات بأنها «عملية استخدام أدوات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في مراقبة سير الانتخابات سواء في مرحلة الترشيح أو التصويت أو الاقتراع أو الفرز أو إعلان النتائج، ويتم ذلك عبر بث النص أو الصورة أو الفيديو عبر وسائط الاتصال الجماهيري باستخدام الأدوات الإلكترونية المتوافرة خاصةً الهواتف المحمولة والإنترنت».[٤]

وتقوم عملية الرقابة على الانتخابات بتحليل بعض العناصر الأساسية من خلال دراسة القوانين واللوائح الخاصة بالانتخابات في هذا البلد، مثل قانون الانتخابات، وقانون الأحزاب، وقانون الإعلام، وغيرها، وفي العادة تشمل هذه القوانين القواعد الآتية:[٥]

- تحديد عدد المقاعد.
- تحديد عدد المسؤولين عن الانتخابات.
- تحديد الدوائر الانتخابية.
- تسجيل الأحزاب السياسية ومرشحيها.
- تسجيل الناخبين.
- ممارسة الأحزاب السياسية الحملات الانتخابية واستخدام وسائل الإعلام.
- إجراءات التصويت والفرز.
- التعامل مع الشكاوى.
- مراقبة العملية التصويتية.

٢-١ المراقبون الإلكترونيون على الانتخابات

إن أهم الناشطين في استخدام الرقابة

الإلكترونيــة علــى الانتخابــات هــم الأطراف والمؤسسات الآتية:[٦]

أولاً. المواطن العادي الذي يهتم بمســتقبل بلده ويسعى إلى المشاركة الإيجابية.

ثانياً. المرشــح للانتخابات، ويسعى إلى مراقبة سير العملية الانتخابية لضمان نزاهتها.

ثالثاً. المؤيدون لأيّ من المرشحين، والذين يسعون إلــى متابعة أداء مرشــحهم في الانتخابات والكشف عن التجاوزات.

رابعاً. مؤسســات المجتمــع المدني أو المنظمات الحقوقية التي تســعى إلى الكشــف عن أي مخالفات أو انتهاكات.

خامساً. نشــطاء الرأي عبــر الإنترنت والذين يســعون إلى رصــد انتهــاكات الانتخابات حول العالم.

سادساً. الإعلاميــون والصحافيــون الذيــن يتابعون أخبار الانتخابات.

سابعاً. مقاطعو الانتخابات، الذين يسعون إلى المقاطعة بإيجابية عبر دعم الرقابة الشــعبية على الانتخابات.

ومن هنا، فإن العملية الانتخابية ستصبح شأناً دوليــاً؛ على اعتبار أن مجرياتها أصبحت تنشــر دوريــاً، بل بشــكل فوري علــى الإنترنت، ويمكن بالضرورة متابعتها في الخارج من المنظمات الدولية العاملة في مجال الانتخابات وحقوق الإنسان.

٣-١ أشكال الرقابة الإلكترونية الشعبية

للرقابة على الانتخابات، تقليدياً، أشكال وأنواع كثيرة، وهي تختلف وتتطوّر وفقاً لطبيعة المجتمع وثقافتــه السياســية ونظامه السياســي، وكلما اســتطاع المجتمع بلورة وسائل ناجحة للمراقبة؛ فإن تقييماته للعملية الانتخابية سوف تعد موضع ثقة، بالمقارنــة مع تقارير وتقييمــات مفوضيات الانتخابات الحكومية أو باقي المراقبين، أو الآراء التي تقدمها الأحزاب السياســية، وبالتالي فإن المصداقية تعد الصفة الأبرز من بين سمات العملية الرقابية المحايدة والفاعلة.[٧]

أخــذت الرقابة الإلكترونية أشــكالاً وأنماطاً متعــددةً مع تعــدد أدوات الــرأي والتعبير عبر الإنترنــت التي يتم اســتخدامها، ومنها خرائط الإنترنت التفاعلية، والمواقع التي تنشأ خصيصاً لمتابعة أحوال الانتخابات، والكشف عن التجاوزات التي تؤثر على سير العملية الانتخابية، أو تشكك في تحقيق النزاهة والشفافية المطلوبة لنجاحها، ونقل أحداث اللجــان الانتخابية فوراً من خلال رســائل وفيديوهات الهواتف المحمولة وتدوينات موقــع (تويتــر) والمكالمات الهاتفية من شــهود العيان. ويتم التشــبيك بين القائمين على الرقابة الانتخابيــة من خلال الرســائل علــى الهاتف المحمــول أو المجموعات البريديــة أو من خلال الشبكات الاجتماعية عبر الإنترنت.[٨]

مميزات الرقابة الإلكترونية على الانتخابات

امتداد هيمنة السلطات الحكومية إلى مجمل المؤسسات السياسية والإعلامية - وبالتالي السيطرة على تفاعلات العملية الانتخابية، ومحاولة إظهار أن سير الانتخابات قد تم بطريقة نزيهة، وأن الناخبين أدلوا بأصواتهم بحرية، وأن نتائج هذه الانتخابات لا يمكن التشكيك بها، وتكرار هذه المشاهد في الكثير من الأنظمة السياسية، وخاصة النامية منها - دفع العديد من المنظمات والجهات المعنية بالانتخابات إلى الدعوة إلى عدم الاكتفاء بمراقبة العملية الانتخابية فحسب، بل وضرورة متابعة وسائل الإعلام المحلية التي تراقب الانتخابات، والتأكّد من حياديتها ونزاهتها. وأصدرت العديد من المعاهد ومراكز الدراسات المهتمة بالعمليات الانتخابية تقارير وكتيبات ودوريات تُعنى بآليات مراقبة وسائل الإعلام التقليدية خلال العمليات الانتخابية، ومنها كتيبات (المعهد الديمقراطي الوطني) مثل (دليل مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية)،[٩] وفي الوقت نفسه توجهت القوى المجتمعية - خاصةً المتعلمة والمتنوّرة - إلى بلورة وسائل جديدة لا تكون للسلطة الحكومية سيطرة عليها، ومن هذه الوسائل الرقابة الإلكترونية الشعبية التي تتصف بسمات مهمة من أبرزها:

قيام المواطنين بممارسة عملية الرقابة على الانتخابات، وهو ما يزيد من فاعلية العمل الرقابي على أداء العملية الانتخابية.

من شأن إتاحة الفرصة لعدد واسع من المراقبين العمل على تحقيق نوع من الحيادية والمصداقية بدلاً من سيطرة جهة وحيدة على عملية الرقابة، وما يزيد في الوقت نفسه من الوعي السياسي العام.

يساعد الإعلام الجديد على سرعة الكشف عن التجاوزات والانتهاكات لحظة حدوثها، وهو ما يساعد في سرعة رد الفعل تجاه عدم تكرارها.

يساعد الإعلام الجديد على توثيق ما يجري في العملية الانتخابية، وهو ما يساعد على الكشف عن الضالعين في الانتهاكات وملاحقتهم قانونياً.

إتاحة الفرصة لتوفير مادة صحافية هائلة تستخدمها الصحف في تغطية عملية الانتخابات، وهو ما يساعد على اتساع تأثير ما يتم بثه عبر الإنترنت.

إتاحة الفرصة أمام المنظمات الدولية المعنية بالرقابة على الانتخابات لمتابعتها من خلال ما يتم نشره عبر وسائل الإعلام وخاصة الإنترنت.

إمكانية عدم الكشف عن شخصية المبلغ، مما يحميه من انتقام منتهكي القانون، وتعدد وسائل التبليغ من إرسال رسائل إلى رقم محمول معين أو إرسال تقرير إلى موقع الرقابة على الإنترنت بالإيميل أو عبر موقع (تويتر) لنقل الصور.[١٠]

تجارب عربية في الرقابة الإلكترونية (مشروع «نشوف» في تونس، مشروع «ارصد» في اليمن)

في حقيقة الأمر، فإن تجربة الرقابة الإلكترونية / الشعبية على الانتخابات على الرغم من حداثتها عربياً؛ فإنها لا تقتصر على مصر، بل

إن دولاً مثل تونس واليمن طبقت أشكالاً مقاربة لهـذا النموذج،[11] ففي تونس مثلاً نجد أن موقع "نشوف" (nchoof.org) يعد أحد أهم الآليات الحديثة التي اسـتخدمت وتسـتخدم في العمل الرقابي، ويرى القائمون على الموقع أن هذا الموقع الإلكتروني ملكٌ لجميع التونسـيين أينما وجدوا؛ بغرض مراقبة العملية الانتخابية مراقبةً مواطنيّةً تشارك فيها أطياف الشعب التونسي، في داخل البلاد وخارجها.

الهدف من هذا الموقـع هو رصد التجاوزات والخروق التي قـد ترتكبها الأطراف المعنية في انتخابـات المجلس الوطني التأسيسـي قصد التشـهير بها، لوضع حد لها، ومعاقبة مرتكبيها من طرف الأجهزة ذات الاختصاص.

ويرى القائمـون على المشـروع «أن الفكرة بسـيطة ومتاحة للجميع.. بإمكان كل تونسـي وتونسية أن يكون مراقباً للانتخابات، بمجرد أن يُرسل إلى « نشوف.كوم» أنباء عن أحداث وقعت في محيطه.. يمكن أن يعلمنا بالهاتف أو بخدمة الـ(أس أم أس) أو يرسـل إلى « نشـوف.كوم » صوراً أو مقاطع فيديو يتم التقاطها عبر مختلف الوسائل (هواتف محمولة، آلات كاميرا، إلخ)

فباسـتطاعة كل تونسـي يعتبر أن الاعتداء على العملية الانتخابية هو اعتداءٌ مباشـرٌ على مواطنتـه، وبالتالي أن يبلّغ عمـا يجري حوله، حتى تتم الانتخابات في أكثر الظروف شـفافيةً ونزاهةً، وهذه بعض الأفكار التي أوردها الموقع على صفحته الرئيسة:

«نشـوف.كوم» هي مبادرة تريـد أن تكرّس مفهـوم المواطنـة الإيجابيـة. فجميعنا معنيون بالعملية الانتخابية.

«نشوف.كوم» سيجعل منا مواطنين مؤثّرين في الحياة السياسـية. فلنشارك فيه ولنرسل إليه ما تقع عليه أيدينا من رصد للتجاوزات.

«نشوف.كوم » هو ملك لكم.. ومعكم ستنجز تونس أول انتخابات ديمقراطية وشـفافة في تاريخها.

المشـروع يسعى إلى دعم المشاركة المواطنية لمراقبة الانتخابات التونسية من خلال استخدام تكنولوجيا الخرائط – يو شاهيدي Ushahidi.

والموقع مسـتقل ومحايد تجـاه جميع الأحزاب السياسية وتجاه السلطات الحكومية وشبه الحكومية.

« نشـوف.كوم » هو مشـروع ينجزه كل من الجمعيات غير الحكومية التونسية».[12]

وفـي اليمـن، فقد كشـفت مؤسسـة «رنين اليمن» عن مشـروع جديد أطلقه مركز الإشراك السياسـي للشـباب، التابع للمؤسسة، والذي سـيمكن المواطنين اليمنيين من المشـاركة في الرقابـة الإلكترونية على الانتخابات الرئاسـية وإرسـال التقارير عن أي تجاوزات يشهدونها. وسيسمح مشـروع «ارصد – الحملة الشعبية لمراقبة الانتخابات اليمنية» لمسـتخدمي الهاتف الجـوال في اليمن والمقـدر عددهم بـ ١١ مليون مسـتخدم بأن يقوموا بإرسـال تقارير عن أي تجاوزات عـن طريق الرسـائل القصيرة «أس أم أس» إلـى رقم مخصـص لهذه التقارير وهو

(٣٣٧٧) من أي شـبكة هاتـف محمول، ويرى مشروع «ارصد» (ersod.org) أن الأحداث الأخيرة في اليمن حولت مئات الآلاف من الشباب اليمني من الفئة الشـعبية الصامتة إلى فئة من الناشطين السياسيين، وأنهت سنوات طويلة من حرمان الشباب من المشاركة السياسية اليمنية، وتؤمن "رنين اليمن" بأنه لا بد من المحافظة على هذه القوة وتمكين الشـباب اليمني من مواصلة القيام بدور نشـط وإيجابي في تشكيل المشهد السياسي في اليمن.

بعد شـهور من الاحتجاجـات والتظاهرات حققت الحركة الشـبابية في اليمن حدثاً مهماً، وهـو توقيـع الرئيس على مبـادرة دول مجلس التعاون الخليجي، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، الانتخابات الرئاسية (مع وجود مرشح توافقي) ستمثل بداية لفترة انتقالية مدتها عامان، سيعقد خلالهـا الحوار الوطني، وستشـمل إصلاحات دسـتورية، وسـيتم الاتفاق علـى تعديل قانون الانتخابات، وسـتختتم الفترة الانتقالية بانعقاد الانتخابات البرلمانية.

وخـلال الانتخابات الرئاسـية صممت "رنين اليمن" هذا المشروع لإدخال واختبار ثلاثة مفاهيم جديدة لعملية الانتخابات في اليمن:

١. إشراك الشباب كمراقبين للانتخابات على نطاق واسع.
٢. إشراك المواطنين في الإبلاغ عن انتهاكات وحوادث يوم الانتخابات.
٣. اسـتخدام تكنولوجيا الرسائل القصيرة «أس أم أس» من قبل المراقبين والمواطنين للإبـلاغ عن حـوادث وانتهـاكات يوم الانتخابات.

الهـدف العام للمشـروع هـو تعزيز الحكم الديمقراطي في اليمن وضمان المزيد من المشاركة في المشـهد السياسـي، وعليه فـإن الأهداف التفصيلية للمشروع هي:[١٣]

١. إشـراك الشباب في الرقابة على العملية الانتخابية عـن طريق تدريب ١٣٠٠ من مراقبـي الانتخابات الشـباب وتوزيعهم على عينة مختارة عشـوائياً من المراكز الانتخابية في محافظات أمانة العاصمة، تعز، عدن، إب، الحديدة.
٢. إشراك المواطنين في جميع أرجاء اليمن في الإبلاغ عن حـوادث يوم الانتخابات عـن طريـق إنشـاء قنـاة تواصل بين المواطنـين واللجنـة العليـا للانتخابات والاستفتاءات باستخدام تقنية الرسائل النصية القصيرة.
٣. بناء واختبار البنية التحتية للتكنولوجيا اللازمة لاسـتخدام الرسـائل القصيرة لمراقبة الانتخابات في اليمن.
٤. العمل على المشـروع باعتباره مشروعاً تجريبيـاً لاختبار هذه المفاهيم الجديدة على نطـاق صغيـر فـي الانتخابات الرئاسـية من أجل استخدام الدروس المسـتفادة من هذا المشروع الرائد في إطلاق مشـروع أكبر لإشراك الشباب

والمواطنين في مراقبة الانتخابات في جميع أنحاء اليمن خلال الانتخابات البرلمانية في نهاية الفترة الانتقالية.

وأوضح رئيس مؤسسة «رنين» علاء قاسم: أن هذه التقارير المرسلة من المواطنين ستظهر على خريطة تفاعلية يمكن للجميع مشاهدتها على هذا الرابط: www.ersod.net. وقد تم التنسيق مع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء من أجل المساهمة في مراقبة هذه الخريطة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة أي تجاوزات في المراكز الانتخابية على مستوى الجمهورية. هذا كما سيتمكن المواطنون من إرسال التقارير عبر الموقع أعلاه وإرفاق الصور والفيديو، أو عن طريق استخدام موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، وقد قام مركز الإشراك السياسي للشباب بتدريب ٥٠ مدرباً شاباً وشابةً كمدربين، وسيقومون بتدريب ٢٠٠ متدرب كمراقبين معتمدين للانتخابات من يوم الإثنين المنصرم ولمدة أربعة أيام سيوزعون بعد ذلك في ١٢٥ مركزاً انتخابياً في أمانة العاصمة. [١٤] وقد أوضح سهل الجنيد، مسؤول مركز الإشراك السياسي للشباب، أن هؤلاء الشباب سيتم تدريبهم من قبل مدربين محترفين على طرق مراقبة الانتخابات، حيث إن التقارير التي سيقوم الشباب برصدها سيتم استخدامها لإصدار تقييم رسمي عن سير الانتخابات الرئاسية في أمانة العاصمة صادر عن مركز الإشراك السياسي للشباب. وتنفذ "رنين" هذا المشروع بالشراكة مع مشروع المفوضية الأوروبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدعم الانتخابي في اليمن (JEAP)، والمعهد الوطني الديمقراطي (NDI)، وشركة "لينك أن تايم" اليمنية لتكنولوجيا الهاتف النقال، وشركة سيتيفوكس الأميركية للخدمات التكنولوجية (CitiVox). كما تقوم منظمة "موبايل أكتيف"، وهي المنظمة الرائدة في العالم في مجال استخدام تكنولوجيا الهاتف النقال في مجال الخدمات الاجتماعية، بتقديم الدعم الفني لـ"رنين اليمن" لتنفيذ هذا المشروع. ويعتبر هذا المشروع مشروعاً تجريبياً لإدخال تكنولوجيا الرقابة الإلكترونية على الانتخابات عن طريق الرسائل القصيرة، وإدخال تجربة إشراك الشباب على نطاق واسع في الرقابة على الانتخابات، وذلك للتحضير لاستخدام هذه التكنولوجيا وإشراك الشباب كمراقبين في كافة أنحاء اليمن في الانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في نهاية الفترة الانتقالية في اليمن.[١٥]

٣- تحليل التجربة المصرية

كانت الرقابة على الانتخابات من أكثر القضايا إثارةً في انتخابات مجلس الشعب التي جرت في تشرين الثاني ٢٠١٠، حيث دارت العديد من التساؤلات حول أهمية دورها وكيفية تنفيذها وما الجهات التي يمكن أن تقوم بها؟ وما بين المطالبة بالرقابة الأجنبية وإمكانية تحفيز دور المجتمع المدني في عملية الرقابة، حاولت بعض الوسائل الجديدة للإعلام تقديم

حلول تتعلق بتوفيـــر آليات محلية، لتفعيل عملية الرقابة على العملية الانتخابية ورفع الوعي سواء ببعديها السياســـي والتنظيمي، أو في مراحلها المختلفة في الاقتـــراع والفرز ثم إعلان النتائج. وهو ما يثير تساؤلاً آخر يتعلق بمدى مصداقية تلك الأدوات أو الآليات الجديدة في نقل عمليات التفاعل وردود الأفعال والسلوك؟ وما هي حدود مصداقيتها؟ وهل حققت الهدف منها وهل نجحت في أول تجربة حقيقية لها؟

٣-١ البدايـات الأولـى للرقابـة الإلكترونيـة الشعبية على الانتخابات

كانت البـــوادر الأولى للرقابة الإلكترونية في مصر قد تجسّـــدت في الانتخابـــات البرلمانية، فـــي العام ٢٠١٠، فمع فتـــح مراكز التصويت أبوابها للناخبين للإدلاء بأصواتهم، ارتفع على جانب آخر صوت عمليـــات المراقبة الإلكترونية لســـير العملية الانتخابية، حيث نشطت العديد من المواقع التفاعلية التي تســـاعد على الرقابة لحظـــة بلحظة، والكشـــف عن كل ما يحدث في اللجـــان أمام الرأي العام. قام بإطلاقها بعض المؤسسات والجهات الحقوقية، أو اعتمد بعضها على المواطنين والنشـــطاء وشـــهود العيان من خلال قيامهـــم بالتواصل إخباريـــاً مع المواقع من خلال استقبال رسائل المحمول أو المكالمات الهاتفيـــة فـــي كل أنحاء مصر. مـــن أبرز تلك المواقع موقع «يو شـــاهدي» أو «أنت شـــاهد»، الـــذي أتاح تقنية المراقبـــة على الانتخابات عن طريـــق خرائط الإنترنـــت التفاعلية، وهي عبارة عن خريطـــة تفاعلية لمصر على الإنترنت تراقب ما يحدث فـــي الانتخابات لحظةً بلحظة، وتنقل أحـــداث اللجان الانتخابية فـــوراً، وأهمية هذه الخرائـــط تنبع من كونها نقـــاط تجمع مركزية لـــكل الشـــهادات والوثائق حول حـــدث بعينه، وكلمـــا زاد عدد الشـــهادات؛ زادت مصداقية الخريطة. فيما عمل موقع وراديو «حقوق» على إتاحة البث الحي المباشـــر للمعلومات والأخبار من خلال اســـتخدام تقنية البـــث عبر الهواتف المحمولة، بالإضافة إلى بناء الحملات الاجتماعية والحقوقية عبر الموقع والشبكات الاجتماعية. أما موقع «رصد» الذي أطلقته مجموعة من نشطاء «وحـــدة الرصد الميداني» تحت شـــعار «خليك إيجابي وشـــاركنا الحـــدث»، فعمل على متابعة الواقـــع الميدانـــي للانتخابات فـــي المحافظات المصريـــة، ومن ثم رفعه علـــى صفحات «فيس بوك»، وموقع «flickr» المتخصص في الصور الفوتوغرافيـــة. كما عمل الموقع على رفع تقارير مباشرة عن الأحداث التي جرت خلال ساعات اليوم، ورصد ما وصفه بمخالفات المرشـــحين والانتهاكات الأمنية وعمليات التزوير، إلى جانب تفاعل الشارع مع الانتخابات والمرشحين. كذلك خصصـــت بعض المواقع الإعلامية مســـاحات وصفحات متخصصةً لتغطية أحداث الانتخابات أولاً بأول، منها موقع «مصراوي» الذي نشـــط في تغطية الأحداث والأخبار والمســـتجدات في

الانتخابات من خلال الفيديو والصورة، وموقع «راديو حريتنا» الذي قام بإطلاق صفحة خاصة للإبلاغ عــن الانتهاكات، تعتمد على أخبار يتم اســتقبالها من مراقبين وصحافيين وأشخاص عاديين، إلى جانب بثٍّ صوتيٍّ مباشر من بعض الدوائر، واستقبال بلاغات المواطنين.

أما موقع «فيس بوك» فشــهد نشــاطاً كبيراً على مدار ساعات اليوم، سواء من خلال تحميل العشــرات من لقطات الفيديو التي ترصد بعض الانتهاكات في اللجان الانتخابية التي قام أعضاء الموقــع بتصويرها عن طريــق هواتفهم المحمولة وكاميراتهــم الشــخصية، أو من خــلال كتابة التعليقات التي تتابع سير التصويت ساعةً بساعة، وهو ما حدث، أيضاً، مع موقع «تويتر». وبث موقع «يوتيــوب» أغنيات من جانب بعض المرشــحين تتحدث عن إنجازاته في دائرته الانتخابية، وتدعو الناخبين للتصويت له واختياره ممثلاً عنهم.

مجمل هذه الوســائل الإلكترونيــة تبلورت بســبب كل الظروف التي أدت إلى عدم وجود أي إشــراف قضائي، أو إشــراف دولي، على هذه الانتخابات؛ ما أثار تساؤلات حول نزاهة العمليــة الانتخابية. ولهذا الســبب قام بعض النشطاء الإلكترونيين بإطلاق موقع (أنت شاهد) (U-shahid) للمراقبة التزامنية الإلكترونية على الانتخابات البرلمانية المصرية، هذا الموقع كانت له إســتراتيجية مهمة للرقابة الإلكترونية، لكن ليس علــى الانتخابات فقط، بل امتد عمل هذا الموقع ليشمل مراقبة تطورات ثورة يناير.

٢-٣ تجربة موقع أنت-شاهد (u-shahid.com) مع الانتخابات المصرية

يرى (كمال نبيل) المدير التنفيذي لمركز دعم التنمية والتأهيل المؤسسي، الذي نقل فكرة الرقابة الإلكترونية إلى مصر أن «الهدف الرئيس منهــا هو أن نرصد الانتخابات بصورة واضحة بمزاياها وســلبياتها، بحيــث لا تحتكر من قبل حزب معين، وذلك من خلال دعوة جميع المواطنين، المنتمين منهم لأحــزاب أو غير المنتمين، إلى أن يرسلوا تقاريرهم إلى الموقع الذي يحمل اسم «يو شاهد» أو «أنت شاهد».[١٦]

ويضيف نبيل: «إن هناك هدفاً آخر لهذه الفكرة، وهو إشــراك المواطــن العادي في عمليــة الرقابة الانتخابية لتكون مراقبة شعبية بعدما كانت المراقبة ســابقاً حكراً على المنظمــات المدنية، إذ إنه طالما يشارك المواطن في التصويت، فنحن نحاول إشراكه فــي عملية المراقبة، الأمر الذي يجعله يشــعر بأن صوته يمكن أن يصل لأي فرد وأنه يمكن المشاركة بإرسال رسائل نصية، كما يمكن المشاركة بالبريد الإلكتروني أو من خلال موقعي «تويتر» و «فيسبوك»، ويمكن إرسال صور أو فيديو أو تقارير مكتوبة عما يحدث في الدوائر الانتخابية».[١٧]

ولتحديد الإستراتيجية والأفكار التي يتبناها هــذا الموقع ننقل ما ذكره موقع (u-shahid.com) علــى صفحته الرئيســة، إذ اســتخدم القائمــون على الموقع طريقة الســؤال والجواب لتوضيح أفكاره وإســتراتيجيته الإلكترونية في الرقابة وهي كالآتي: [١٨]

س: ماذا تعنى كلمة «يوشاهيدي»؟

ج: كلمة سواحيلية معناها "شهادة" لأن بداية الفكرة كانت في انتخابات كينيا عام ٢٠٠٢.

س: ما هي فكرة مشروع "يوشاهيدي"؟

ج: الفكـرة تعتمد على نظام الخرائط الذي تُرفع عليه الشهادات الخاصة بموضوع ما.

س: ما الحالات التي تم تطبيق هذا المشروع فيها من قبل ؟

ج: الحالات التي تم تطبيق هذا المشروع فيها:

١- مراقبة الانتخابات في الهند .

٢- رصد خسائر القصف الإسرائيلي لغزة .

٣- رصد أحداث العنف في باكستان .

٤- الكوارث الطبيعية في هاييتي وتشيلي.

س: ما هي الوسـائل التي عن طريقها يتم تسجيل الشهادات؟

ج : الوسـائل التي عن طريقها يتم تسجيل الشهادات:

١- رسائل الجوال.

٢- البريد الإلكتروني.

٣- (تويتر)

٤- الاتصال المباشر .

س: ما هي وسائل الاتصال بالمشروع ؟

ج: وسائل الاتصال بالمشروع هي:

١ ـ كلمنا على: ٠١٢٤٧٦٤٥٥٣

٢ ـ راسلنا على: Info@u-shahid.org

٣ ـ موقعنا: www.u-shahid.org/blog

٤ ـ (فيس بوك): أنت شاهد U Shaid

٥ ـ (تويتر): http://www.twitter.com/u__shahid

٦ ـ يوتيوب: http://www.youtube.com/user/ushahideg

يقوم فريق من المسـؤولين عن العمل الميداني بالتواصـل مع أكبر قدر ممكن من الناشـطين والمرشـحين، وتدريب أكبر عدد من الراغبين في المشاركة؛ للحصول على أكبر قدر من الشهادات على الموقع. ويقوم فريق من مسـؤولي الخرائط (mappers) بمتابعـة و"فلتـرة" كل التقارير الواردة إلى الموقع، واستبعاد ما ليست له علاقة بالانتخابات، وتقسيم التقارير على الانتهاكات، بحيـث يكون هناك تقرير منفصـل لكل انتهاك مذكور، ويتم رفع كل تقرير على الخريطة.

ثم يقوم فريق من المحققين بمتابعة كل التقارير التي تمـت الموافقة على ظهورهـا؛ للتحقق من صحتها، بحيث يحصل التقرير المؤكد على علامة خضراء تشير إلى أنه قد تم التأكد من صحته من مصادر موثوقـة، وإذا تعذّر التأكد يظل التقرير موجوداً لكن بعلامة تدل على كونه تقريراً لم يتم التحقق منه بعد.[١٩]

يعمل المشـروع على إقامـة دورات تدريبية للطـرق التي تتم من خلالهـا زيادة الوعي على اسـتخدام المواقع الإلكترونية في المراقبة على الانتخابـات، مثل الدورات التـي نظمها مركز دعـم التنمية والتأهيل المؤسسـي بالتعاون مع المعهد المصري الديمقراطي حول كيفية استخدام موقع (أنت شاهد) في مراقبة الانتخابات، يومي

الجمعة ٣ و السبت ٤ حزيران ٢٠١١ بمدينة الإسكندرية، البرنامج ضمن فعاليات مشروع (أنت شاهد) لمراقبة الانتخابات المصرية ٢٠١١ بدعم من منظمة (بيت الحرية) والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ومبادرة الشراكة الشرق أوسطية. البرنامج متاح للشباب الناشطين ومنظمات المجتمع المدني المهتمين بمراقبة الانتخابات المصرية.

جدير بالذكر أن موقع (أنت شاهد) انتقل من مرحلة مراقبة الانتخابات إلى مراقبة مجمل تطورات المجتمع المصري، خاصةً على الصعيد السياسي، معتمداً على طريقة الخرائط (google maps)، وقد استطاع الموقع أن ينجح في رصد مجمل التطورات التي شهدتها ويشهدها الواقع السياسي والانتخابي المصري؛ لذا نجد في الصفحة الرئيسة للموقع وتحت عنوان (خرائط الانتخابات التفاعلية)، خريطة انتخابات ٢٠١٠ متضمنةً مجموعةً كبيرةً من التقارير.

تلقى موقع (يوشاهيد) في يوم الانتخاب ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٠ منذ فتح اللجان وحتى موعد إغلاقها ١٢٥٢ شهادة مدعومة بـ ٢٨٧ مقطع فيديو و١١١ صورة تعكس مجموعةً كبيرةً ومتنوعةً من الانتهاكات، وتتضمّن مجموعةً من الانتهاكات التي بدأت في اليوم السابق ليوم الانتخابات. وكانت الملاحظة الجديرة بالذكر هي ورود تقارير تفيد بحدوث الانتهاكات نفسها بالطريقة نفسها في عدد من الدوائر المختلفة في أنحاء مصر في الوقت نفسه، وهو ما أعطى انطباعاً واضحاً بنظامية تلك الانتهاكات ومنهجيتها. وكانت التقارير مصنفة كالآتي:[٢٠]

١٣٤ حالة عنف تم تسجيلها على الموقع سواء بين أنصار المرشحين وصلت إلى حد إطلاق النار أو من خلال مجهولين أو المرشحين أنفسهم، وحدث ذلك في عدة دوائر انتخابية، وتم تسجيل عدد من الإصابات بالأعيرة النارية، وأفادت التقارير التي وردت إلى الموقع بوقوع ٦ قتلى سواء على يد بلطجية أو على يد أنصار المرشحين، فيما تضاربت الأنباء حول عدد القتلى. وأشارت التقارير إلى وجود واسع ومكثف للبلطجية بالأسلحة البيضاء في شوارع عديدة من الدوائر واعتدائهم على الناخبين، فضلاً عن تكسير بعض المحال وحرقها، وفي دمياط تم إحراق الصناديق الانتخابية اعتراضاً على تزوير الانتخابات. كما أشارت التقارير إلى ١٤٨ حالة تدخل أمني سواء باحتجاز العديد من الناخبين والمراقبين والمندوبين أو حتى باحتجاز بعض المرشحين، وأيضاً بإغلاق بعض اللجان أو محاصرتها أو الانتشار المكثف خارجها، أو حتى داخل بعض اللجان وطرد مندوبي المرشحين، وكان طرد المراقبين ومندوبي المرشحين والاعتداء على بعضهم هو السمة الغالبة لذلك اليوم، حيث أفاد ٥١ تقريراً بحدوث ذلك. وأفاد ٦١ تقريراً بوجود عواقب تحول دون التصويت سواء بسبب الحصار الأمني أو العنف أو (البلطجة) أو إغلاق

اللجـــان في منتصف اليوم أو عدم فتح اللجان حتى وقت متأخر من اليوم.

أشارت التقارير إلى وجود ١١٦ حالة تلاعب بالأصوات سواء عن طريق تسويد البطاقات في العديد من اللجان أو عن طريق تبديل صناديق الاقتراع أو تركها مفتوحة أو عن طريق التصويت الجماعـــي أو وجـــود صناديق غير شـــفافة أو مغلّفة أو تســـجيل بعض الناخبين في أكثر من دائرة، أو تصويت مجموعات كبيرة في لجان لا ينتمون إليها بشكل جماعي، فضلاً عن ظاهرة جديدة، وهي انتشار بطاقات الاقتراع المختومة خـــارج اللجان قبل يـــوم الانتخاب في عدد من المحافظـــات. بالإضافـــة إلى ٥١ حالة شـــراء أصوات والتي وصلت إلى مبالغ كبيرة جداً في بعض اللجان أو إدخال الرشاوى العينية والمالية للمسؤولين عن اللجان.

أفـــاد ٢٦٥ تقريـــراً باســـتمرار الدعايـــة الانتخابيـــة، بمـــا في ذلك الدعايـــة الانتخابية داخـــل اللجان، بل ومن بعـــض القائمين على اللجان والمسؤولين التنفيذيين في بعض الدوائر، ووصلـــت الدعاية إلى وضع أجهزة حاســـوب محمولة للدعاية لمرشحي الحزب الوطني داخل مجمعات اللجان. وصُنف ٣٢٦ تقريراً كأخرى، تضمنت شهادات حول حالات العنف والبلطجة والتحرش بالفتيات والاشـــتباكات بالأســـلحة النارية والأســـلحة البيضـــاء فضلاً عن تقارير باحتجاز مصور قنـــاة (الجزيرة) ونائب المدير التنفيذي لـ(هيومان رايتس ووتش) ومنع بعض الإعلاميين من التغطية على الرغم من حصولهم على تصاريح لذلك.

لقد نجح موقع (أنت شـــاهد) وأثبت فاعليته في الرقابة على الانتخابات، وإن كانت التجربة الأولـــى تعاني من بعـــض القيود فـــإن تتابع الأحداث وما جرى خلال ثورة ٢٥ يناير - جعل للمواقـــع الإلكترونية الأثر الأكبر في تنســـيق الثـــورة وبلورة الأفكار الجماهيرية واســـتدامة العمـــل المعارض لنظام الرئيس مبارك، وأثبتت مواقـــع التواصل الاجتماعي والهواتف الجوالة أنها الأكثـــر قوة وفاعليـــة ومصداقية في نقل تفاعلات الثورة خلال أيام اســـتمرارها، وهذا النجاح بلور أداة جديدة للرقابة الشـــعبية على العمليـــة السياســـية عامـــة والانتخابات على وجه الخصوص؛ لذا كان اســـتمرار العمل بها وتطويرها من أولويـــات المجتمع المصري، لذا تبرز التساؤلات عن فحوى هذه التجربة؟ والآلية التي تحققت من خلالها؟ وما هي أهم الوسائل الإلكترونية المستخدمة في الرقابة؟

لقد امتد نشـــاط موقع (أنت شاهد) كنموذج للرقابة الإلكترونية الشـــعبية، إذ نجح القائمون على المشروع من تطوير المشروع، ليشمل مجمل العمل السياســـي والانتخابي في مصر، وتشير الخرائـــط المعتمدة في المراقبة إلـــى وجود عدة محاور لها:

- خريطة مراقبة انتخابات ٢٠١٠.
- خريطة مراقبة ثورة ٢٥ يناير٢٠١١.
- خريطة مراقبة التعديلات الدستورية ٢٠١١.

– خريطة مراقبة الانتخابات البرلمانية ٢٠١١.

– خريطة مراقبة الحياة السياسية في مصر .

ونجد أنه خلال فترة المراقبة استطاع الموقع - بالتعاون مع كل القوى الشعبية والأفراد والمهتمين والأحزاب وقوى المجتمع المدني والمراقبين الذين تولى المشروع تدريبهم - أن يرصدوا حالات مختلفة تعكس (إيجابية وسلبية) حقيقة حيادية هذا المشروع؛ لوجود الكثير من التقارير التي أبلغت عن إيجابيات بعض جوانب العملية الانتخابية وكان الرصد كالآتي:[٢١]

- مجمل التقارير ١٢٦٢.
- الأمور تسير على ما يرام ١٠٧.
- حملات ٣٧١.
- مسيرة / تظاهرة ٧.
- حملات غير شرعية ٣٣٨.
- تحيز إعلامي ٤.
- حملات أخرى ٣٢.
- انتهاك حقوق سياسة التعبير – التجمع – الصحافة ٢٥.
- العنف ٩٤.
- اعتقالات ٣
- تخويف ١٩.
- جرائم قتل ٢.
- أخرى ١٧.
- أحداث شغب ٥٥.
- تدخل أمني ٨.
- تدخل قوات الجيش ١٠.
- بخصوص التصويت ٤٠٢.
- انتهاك سرية التصويت ٣٦.
- تصويت جماعي ٥٠.
- تدخل في شؤون المراقبين أثناء المراقبة ٢٢.
- تدخل في شؤون الناخب أثناء التصويت تهديد أو رشوة ٤٩.
- تدخل مع ممثل مرشح ١٦.
- قوائم الناخبين مخالفة للقواعد ١٨.
- عدم وجود الأدوات المساعدة في عملية الاقتراع ٦٥.
- أخرى ١٣٣.
- رشوة انتخابية ٤٣.
- تلاعب في الأصوات ٣٣.
- استبعاد صندوق ٦.
- شهادات مباشرة من مواطنين ٤٧.
- مراكز اقتراع ٤٥١.
- دعايات داخل أو حول اللجان ٢٧٠.
- أمن مكثف خارج مراكز الاقتراع ٥.
- انخفاض نسبة الإقبال ٥٥.
- فتح مركز الاقتراع ليس على الوقت ٦٤.
- إغلاق مراكز الاقتراع قبل الوقت ٢٤.
- عوائق تمنع الوصول إلى أماكن الاقتراع ١٦.
- قائمة الانتظار في محطة الاقتراع ١٠.
- ضباط الأمن في مراكز الاقتراع ٦.
- إغلاق مركز الاقتراع ٥.
- اقتحام مركز الاقتراع ٣.
- عدم فتح مركز الاقتراع ١٥.
- محاولة اقتحام مركز الاقتراع ٥.

استنتاجات ختامية

* تشـــير التجارب سابقة الذكر إلى التطور الملحوظ في استخدام تقانة الاتصال وتوظيفها في إشراك المواطن في عمليات الرقابة على عمليات التصويت والانتخابـــات، الأمر الذي يفتح آفاقاً واســـعةً للحد من التلاعب في أصوات الناخبين لصالح الأحزاب الحاكمة.

- مع حداثة التجربة، فإن نتائجها في تغيير وقائع، والكشف عن خروق، وحتى تغيير أنظمـــة، تعطي مؤشـــرات إيجابية على امتلاك أدوات تراكم عمل الرقابة وقدرته.
- كأي تجربة جديـــدة ورائدة، فإن الرقابة الإلكترونية بحاجة إلى مزيد من الممارسة والمراجعة والتعديل للوصول إلى مستوى متقدم من تحقيق الأهداف.
- إشـــراك المواطن فـــي الرقابة جزء مهم وهدف كبير لجعله مواطناً مشـــاركاً في الفعاليات السياسية، كما أن زج الأدوات الســـهلة وما في متنـــاول يد المواطن من تقانة اتصال شائعة يقلل من جهد المواطن ويسهل عليه التواصل.
- المواطن الإيجابي يحقق نظاماً سياسياً تفاعلياً يســـد الكثير من ثغرات تطال السلطة.
- تفعيل خطوة الرقابة الإلكترونية الشعبية يتطلب عدة إجراءات لإنضاج التجربة:
- قيام الجهات الرقابيـــة الانتخابية بعمل ورش تدريب وبأعداد كافية.
- مراعـــاة التوقيت المناســـب للقيام بورش التدريب في وقـــت كاف يضمن الإعداد الجيد للكادر .
- الكادر المتدرب يحقق إنجازاً أعلى ويعطي نتائج أقرب إلى الدقة.
- إشـــراك وكالات الأمم المتحـــدة المعنيـــة والجهات الوطنية المختصة ومؤسســـات المجتمـــع المدني في تطوير البرنامج على أصول وأسس علمية.
- القيام بحملة توعية تستهدف الجماهير قبل وقت مناسب لتهيئة المناخ النفسي للمتلقي وحثه على أن يكون مشاركاً إيجابياً.
- تشـــكيل تحالفات بين منظمات المجتمع المدني ومختلف الفعاليات ذات الاهتمام لتركيز العمل الرقابي كجهات مســـتلمة للشـــكوى على الخروق بما يضمن عدم تشتيت الجهد الرقابي.
- تمكـــين الجهات الرقابية من أدواتها في جمع المعلومات .

الهوامش :

١ انظر نص المادة (٢١)، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٢ المعهد الديمقراطي الوطني: كيف تقوم المنظمات الحكومية المحلية بمراقبة الانتخابات، ترجمة شريف يوسف، واشنطن،١٩٩٧، ص٥.

٣ روبرت نوريس وباتريك ميرلو: مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، المعهد الديمقراطي الوطني للمنظمات المدنية، ترجمة نور الأسعد، بيروت،٢٠٠٢، ص٧.

٤ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، ملف الأهرام الإستراتيجي، الأهرام الرقمي: http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=6765402،ص

٥ روبرت نوريس وباتريك ميرلو : مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، المصدر نفسه، ص٦٠.

٦ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، مصدر سبق ذكره، ص٣.

٧ المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، مصدر سبق ذكره، ص٥.

٨ السيد نعيم «تيارات مبعثرة الرقابة الإلكترونية للانتخابات رصد أم ترصد» موقع مصر : http://www.masress.com/gom/76139

٩ انظر على سبيل المثال روبرت نوريس وباتريك ميرلو: مراقبة الإعلام لتعزيز الانتخابات الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١-٤.

١٠ عادل عبد الصادق «الرقابة الإلكترونية على الانتخابات فرص وحدود الفاعلية»، مصدر سبق ذكره، ص٤.

١١ اعتمدت هذه الدراسة على تحليل التجارب العربية بالاعتماد على مواقع الرقابة الإلكترونية الشعبية والتي تم اعتمادها في التجارب الانتخابية في كل بلد والتي أثبتت أهميتها ودورها الفاعل والمؤثر في الكشف عن الخروق التي شابت العملية الانتخابية، وبالتالي كان منهج تحليل المضمون لهذه المواقع الإلكترونية هو الوسيلة الأكثر علمية للكشف عن العناصر المهمة التي ترتكز إليها هذه المواقع وتحليل الطرق والآليات التي اعتمدتها في مراقبة العملية الانتخابية والوسائل المتاحة أمام الكم الهائل من أفراد المجتمع لممارسة دورهم الرقابي وتحديد الخروق التي يشاهدونها.

١٢ الموقع الإلكتروني لمشروع (نشوف لمراقبة الانتخابات التونسية)، http://www.nchoof.org/ar

١٣ الموقع الإلكتروني للحملة الشعبية للرقابة على الانتخابات في اليمن «تكنولوجيا جديدة تتيح للمواطنين اليمنيين فرصة المشاركة في الرقابة على الانتخابات»، http://ersod.org/?page_id=184

١٤ انظر التقارير الصادرة عن المشروع حول تطورات العملية السياسية والانتخابية اليمنية على الموقع www.ersod.org

١٥ المصدر نفسه، ص٣.

١٦ حول النجاح الذي حققه هذا الموقع وما كان له من صدى إعلامي وعالمي يمكن الرجوع إلى تقرير حول «أنت شاهد: مراقبة إلكترونية شعبية على الانتخابات المصرية»، بي بي سي العربية، www.bbc.co.uk/arabic/middlee-ast/2010/11/101115_egypt_us_election

١٧ المصدر نفسه، ص٣.

١٨ ارجع حول مجمل الأفكار الأساسية للمشروع إلى الموقع الإلكتروني www.u-shahid.com

١٩ أحمد السلامي «الرقابة الإلكترونية التزامنية»، http://ar.mideastyouth.com

٢٠ انظر مجمل التقارير الصادرة عن الموقع وعلى صفحته الرئيسة تحت عنوان (تقارير) /www.u-shahid.com

٢١ خريطة انتخابات ٢٠١١ موقع (أنت شاهد) http://www.u-shahid.com/egyelection/reports

مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما بعدها

(١) تحالف الأقليات، ومنافذ يمكن الدخول منها

د. سمير عوض*

بعد انجـــلاء الغبار عن الانتخابات الأميركية الأخيرة، أظهرت نتائجها فوز المرشح الديمقراطي باراك أوباما بأغلبية الأصوات الشعبية وأصوات المجمع الانتخابي بأغلبية ٣٣٢ صوتاً مقابل ٢٠٦ أصوات، كما حصل على ٦٢،٧١١،٨١٤ صوتاً وبنسبة ٥٠,٦٪ من إجمالي أصوات الناخبين؛ ما يشـــكل فوزاً مؤكداً للرئيس الديمقراطي على الرغم من تمتع المرشـــح الجمهوري ميت رومني بدعم قوي من اللوبي الصهيوني.[١]

دخـــل أوباما البيـــت الأبيض وهو راغب في مواصلة تطبيق شعار «التغيير» ويحمل على عاتقه نتائج أربع ســـنوات عجاف في ســـدة الرئاسة. هذه المرة، يطرح المرشح الديمقراطي نفسه أمام الناخبين «مرشحَ الأمل» و «رئيساً للممكن». ومن هنا أتى اختياره لشعار: «إلى الأمام».[٢]

من الواضح أن الكاريزما والبلاغة اللتين يتمتّع بهما أوباما ـ الذي ولد لأب كيني وأم أميركية في هاواي في العام ١٩٦١ ـ لم تكونا كافيتين للفوز دون التغيّـرات الديمغرافية الكبيرة في أميركا، والتي أدت إلى أن تفقد الأغلبية البيضاء تحكمها بالنتائـــج، وأن يظهر لاعبون آخرون مهمون من بينهم الســـود واللاتينيون والآســـيويون والمرأة والشباب ليشكلوا أغلبيةً جديدةً صوّتت للرئيس أوبامـــا بكثافة، فحصل على الرئاســـة في فوز يستحق الدراسة.

إذ إن اللوبـــي الصهيونـــي عمل بقوة ضد

*أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت.

الرئيس أوباما، وتدخل نتنياهو مباشرةً ضده في الحملة الانتخابية، وعلى الرغم من ذلك لم يستطع منافسه الجمهوري ميت رومني أن يفوز في الانتخابات؛ بسبب إقبال الأقليات على التصويت لأوباما، فقد بلغت نسبة التأييد لأوباما بين أوساط اليهود الأميركيين ما يقارب الـ ٦٠٪ وهذه النسبة أقل من معدل تصويتهم للحزب الديمقراطي بسبع درجات، ربما بسبب الحملة المكثفة من جانب اللوبي الصهيوني. وهنا يمكن أن يعتقد أي مراقب أو مواطن عربي أو فلسطيني أن الصوت العربي هو الذي هزم اللوبي الصهيوني؛ بينما يفيد التحليل السابق أن الأقليات وليس العرب هم من تفوقوا على اللوبي الصهيوني، ولذلك يجدر بالنشطاء العرب أن يعيدوا تكوين تحالفاتهم داخل المجتمع الأميركي بحيث تأخذ في الاعتبار هذا التغير.

الأغلبية الجديدة تعتمد على تحالف الأقليات:

كانت نتيجة التصويت في الانتخابات السابقة تشير إلى تقدم أوباما بالنسبة إلى أصوات الأقليات مثل السود والآسيويين واللاتينيين والمرأة والشباب، والجماعات المؤيدة لحقوق الإجهاض والمثليين، والممثلين في هوليوود، بينما تقدم منافسه رومني بأصوات البيض وخصوصاً البروتستانت وكبار رجال الأعمال والمزارعين. وذكرت مجلة «كلوزير» الفرنسية أن العديد من النجوم الأميركيين قاموا بتشجيع الشباب من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، (يوتيوب) و(تويتر) و(فيس بوك)، على التصويت لصالح أوباما.[٣]

وتمثل الأقليات الآن ٣٧٪ من أصوات الناخبين في الولايات المتحدة، وينتظر أن تتجاوز نسبة الأقليات نسبة البيض في العام ٢٠٤٣ حسب مكتب التعداد السكاني الأميركي.[٤] وجاء نمو الوزن النسبي لصوت الأقليات الانتخابي في الولايات المتحدة بالأساس من ارتفاع نسبة اللاتينيين من ١٥٪ في العام ١٩٨٨ إلى ٢٦٪ في العام ٢٠٠٨، وهي المجموعة السكانية الفرعية التي يصوت نحو ٧٠٪ منها لصالح الحزب الديمقراطي. وتبدو هذه التغيرات المقبلة واضحةً فيما تسعى البلاد إلى مواجهة قضايا مثيرة للجدل من الهجرة وزواج المثليين إلى إصلاح الرعاية الطبية وبرامج التأمينات الاجتماعية بعد الانتخابات الرئاسية التي أجريت في تشرين الثاني.[٥]

وفي الجدول الآتي سنرى كيفية تصويت كل من المجتمعات المذكورة أعلاه:[٦]

أنماط التصويت	المرأة	الشباب	السود	البيض	الصوت اللاتيني	الآسيويون
أوباما	٥٤٪	٦٠٪	٩٣٪	٣٩٪	٧١٪	٧٣٪
رومني	٤٦٪	٣٧٪	٦٪	٥٩٪	٢٧٪	٢٦٪

وتشـــير الأرقام والإحصائيات أعلاه إلى أن تمتّـــع البيض بأغلبية حتـــى عددية في الولايات المتحدة لن يســـتمر طويلاً، وهـــذا أدى إلى أن تقوم الشركات ومراكز التسوق الأميركية بتعديل سياساتها لتتناسب مع زيادة نسبة المشترين من أصول لاتينية. وقد زاد عدد المواليد من الأقليات على عدد المواليد البيض هذا العام ليبلغ نســـبة ٥١٪ مما يشـــير إلى التغيّر الديموغرافي القادم في أميركا.[٧]

العلاقة الفلسطينية مع أميركا

على الرغم من تمنيـــات أوباما بأن يرى دولة فلســـطين دولةً عضواً فـــي الأمم المتحدة خلال العام ٢٠١٣، فإن الموقف الأميركي من عضوية دولة فلســـطين كان سلبياً تماماً، مما يتطلّب من الباحث والمراقب السياســـي الفلسطيني التعمّق في دراسة الموضوع واكتشاف العلاقات المؤيدة مثل هذا التناقض الظاهر في المواقف.

العلاقة الفلســـطينية مع أميـــركا هي علاقة رســـمية بالأســـاس، تمـــرّ عبر بضع عشـــرات من الأشـــخاص وهي مبنية على «الدبلوماســـية التقليدية» مع بعض الاســـتثناءات، ولا يشـــارك المجتمع، ولا المنظمات غير الحكومية ولا الأحزاب ولا مجموعات المصالح بشكل مؤثر ومتواصل في تدعيم هذه العلاقة. هذا على الرغم من بروز بعض المحاولات سواء أكانت عربية عامة أم فلسطينية خاصـــة لتشـــكيل مجموعات ضغـــط تركز على استجابة دوائر اتخاذ القرار للمطالب الفلسطينية والعربية العادلة والمتناسبة مع المصالح الأميركية وبخاصة رؤية الرئيس الأميركي السابق جورج بوش بشأن إنهاء النزاع في المنطقة على أساس حل الدولتين، والذي يتضمن قيام دولة فلسطينية متصلة جغرافيـــاً وقابلة للحياة اقتصادياً. وإلى أن تنجح هذه المحاولات ســـيظل شـــكل العلاقة محكوماً بمحددات الدبلوماســـية التقليدية التي تفتقر للمرونة والديناميكية التي نجدها حاضرةً بقوة في الدبلوماسية العامة.

بينمـــا العلاقة الإســـرائيلية مع أميركا علاقة متشابكة ولها أبعاد سياسية وثقافية وتاريخية، ويمكـــن القول إنها علاقـــة عضوية. هذه العلاقة الخاصة تمر عبر مئات الآلاف وربما الملايين من المواطنين الأميركيين والإسرائيليين، إذ لا يمكن تفسير الدعم الكبير والمستمر الذي تلقاه إسرائيل لدى دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة بقوة اللوبي الصهيوني فحسب.[٨]

قد يكون السبب الرئيس في ذلك هو استخدام إسرائيل وأميركا قنوات الدبلوماسية العامة منذ عدة عقود مما أدى إلى بروز شـــبكات المصالح ومجموعـــات الضغط التي تعمل على التأثير في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية بما يخدم مصالح إسرائيل، دون إهمال الجوانب المتعلقة بالدبلوماسية التقليدية وأجهزتها وشخوصها. فاستخدام الدبلوماسية العامة جعل السياسة الداعمة لإســـرائيل تلقى قبولاً شعبياً واسعاً ينعكس في نتائج الانتخابات على الساحة الأميركية الداخلية.[٩]

إذا نظرنا إلى دوائر التأثير المتعلقة بقضية فلسطين، فسنجد أنّ الدائرة الأوسع والأكبر وهي الدائرة العالمية، هي أقرب إلى الموقف الفلسطيني (كما كان واضحاً في تصويت الأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح طلب الاعتراف بدولة فلسطين)، والدائرة الإقليمية قد تبنّت بشكل واضح المبادرة العربية والتي هي القادرة على تحديد أسس السلام الشامل في المنطقة. إذن تبقى الإشكالية في الدائرة الداخلية للسياسة الفلسطينية، ويبقى الانقسام على الساحة الفلسطينية بين «فتح» و «حماس» هو الذي يعرّض كل هذا البناء للخطر.

إذ إنه لا يمكن إجبار إسرائيل على التحرّك باتجاه تطبيق التزاماتها وتطبيق حل الدولتين كما سلف دون توحيد الموقف الفلسطيني قبل ذلك. وهي مهمة ليست مستحيلةً بشرط الاتفاق على تقاسم الصلاحيات / السلطة بين سلطة رام الله وسلطة غزة أو بين «فتح» و «حماس». وقد بدأت بوادر المصالحة وإنهاء الانقسام بين الطرفين ربما بسبب تراجع الاهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية وغياب الدور الراعي للعملية السلمية.

مواقف الإدارة الأميركية في عهد الرئيس أوباما، خصوصاً في فترة ولايته الثانية تميل باتجاه المشاركة مع الدول الكبرى على الساحة الدولية، ويمكن في هذا الصدد رؤية الموقف الجديد من التقارب مع روسيا لتجديد اتفاقيات الحد من الأسلحة النووية، وإنهاء حالة التحدي الروسي لحلف (الناتو)، بالإضافة إلى العمل مع الصين وهي الدولة العظمى القادمة على الأقل من الناحية الاقتصادية. وفي هذا السياق، فإن الزيارة الأولى التي خطط لها الرئيس أوباما كانت لشرق آسيا، وليس للعالم الإسلامي ولا العربي، مما يشير إلى تربع الاقتصاد على رأس قائمة الأولويات للرئيس وتراجع قضايا مثل الحرب على الإرهاب إلى مراكز متدنية في اهتمامات الرئيس.

النظام العالمي يميل إلى إعادة توزيع القدرات ضمن المستويات المختلفة، سواء على مستوى النظام الدولي أو مستوى الدولة أو حتى الفرد، خصوصاً بعد تجاوزه حرباً دوليةً أو أزمةً عالميةً. كما كانت الحال بعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفييتي، وكذلك أحداث ١١ أيلول وما أعقبها من حرب «المحافظين الجدد» على الإرهاب أو الإسلام. وهكذا تورط العالم أجمع في الحرب اللامسؤولة التي قادتها الولايات المتحدة على المسرح الدولي وبالأخص في أطراف الدول الإسلامية في أفغانستان، العراق، الصومال، اليمن وغيرها.[١٠]

هذه كانت السِمة المميزة للإدارة الجمهورية السابقة التي تميّزت بالإفراط في استخدام القوة العسكرية وأخضعت الدبلوماسية الدولية للاعتبارات القومية الأميركية. إذ شهدت هذه الفترة استخفافاً بالمؤسسات الدولية وبالقانون الدولي وممارسةً للخداع على نطاق عالمي ودون اعتماد الأدلة الكافية، كما شاهدنا في حال الاتهام الأميركي للعراق بتطوير أسلحة الدمار الشامل.[١١]

الهوامش

١ . موقع CNN، http://:edition.com.cnn/2012/election/re-main/sults: 12/12/2012.

٢ . موقع يورو نيوز:

http//:arabic.euronews.com/tag/usa-presidential-elections.13/12/2012 /2012-

٣ . موقع http://:sadaaden.com بتاريخ 13/12/2012.

٤ .جريدة الرأي: http://:www.alrai.com/article/556900.html. 13 كانون الأول 2012.

٥ . موقع العربية نت:

http://:www.alarabiya.net/articles/2012/11/07/248216.html بتاريخ 13/12/2012.

٦ . المواقع الآتية:

http//:www.csmonitor.com/USA/Elections/President/2012/1107/Youth-vote-decides-presidential-election-again.

http://www.guardian.co.uk/world/2012/nov/07/women-vote-obama-victory-election

www.cbc.ca/news/world/story/2012/11/07/us-exit-polls-race-gender.html

http://www.dailymail.co.uk/news/article-2229225/Presidential-election-2012-Record-number-Hispanic-voters-head-polls.html13/12/2013 بتاريخ.

٧ . المرجع نفسه: http://:www.alrai.com/article/556900.html بتاريخ 13/12/2012.

٨ كميل منصور، الولايات المتحدة وإسرائيل، العروة الأوثق، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٨. ص ٣٣٦.

٩ أندرو باسيفيتش: الإمبراطورية الأميركية – حقائق وعواقب الدبلوماسية الأميركية، الدار العربية للعلوم، عين التينة،لبنان، ٢٠٠٤. ص ١١٨–١١٩.

١٠ . إرون سلزر (محرر): المحافظون الجدد، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٥. ص ٣٥.

١١ . تشارلز كيجلى، يوجين ويتكوف: السياسة الخارجية الأميركية ومصادرها الداخلية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٤. ص ١٣ وص ٨٦.

مداخلتان حول الانتخابات الرئاسية الأمريكية وما بعد

(٢) الفلسطينيون والولايات المتحدة: بانتظار غودو

د. لورد حبش*

«إن الانتظار بحد ذاته عبث حقيقي خالص لا تشــوبه شائبة، خاصةً عندما يكون الشيء المنتظر لا وجود له أصلاً أو لا معنى له، بل لا هيئة له».
(الشاعر أديب كمال الدين)

بانتظار غودو: من هو غودو؟

من هو غودو؟. في الحقيقة حتى مؤلف مسرحية غودو بيكيت ١نفسه يقر بأنه لا يعرف من هو غودو، وقد علّق على ذلك قائلاً:

«لا أعــرف من هو غودو. لا أعرف ما إذا كان موجوداً. لا أعــرف إن كان من ينتظرونه يؤمنون بــه أم لا. هؤلاء الذين ينتظرونه..... كل ما أعرفه عرضته في المسرحية، وهو ليس بالكثير لكنه كافٍ بالنسبة إلي. قد لا يكون واضحاً عند البعض. لكنه معقول، ربما تدينون بالتوضيح إلى شــخصيات المسرحية. دعوهم يوضحوا لكم. من دوني».[٢]

ولذا، فــإن لُغزية هذا القــادم الذي لا يجيء أبداً؛ قد أدّت إلى نســف تقاليــد الحوار وتطوّر الحبكة المســرحية وصولاً إلى الذروة. وقد دفعت إلى تطوّر الحوار بشــكل متقطّــع وفيه ارتباك، ولذا فإن المتحاورين في هذه المسرحية لا يقولون شــيئاً مفيداً. قد يرجع ذلك إلى فاجعتهم، والتي

*(أستاذة العلوم السياسية بجامعة بيرزيت).

هي للأسف أكبر من أن يستطيع أن يتم وصفها أو إيجاد حل لها. ولذا فإن شخصيات هذه المسرحية يقضون وقتهم في الحديث عن أي شيء في محاولة منهم لقتل الصمت الذي يلتف من حولهم، «فالصمت مرعب وسط طبيعة جرداء، والانتظار أكثر رعباً».[٣]

باختصار قصة غودو هي قصة انتظار من لا يأتي. والتعويل الفلسطيني على الولايات المتحدة أو انتظار أن يطرأ تغيير على السياسة الأميركية على المدى القصير أو المتوسط أشبه بانتظار غودو. فقد ألمح الرئيس أوباما بشدة في أثناء حديثه عن السياسة الخارجية، الصيف الماضي، إلى أن «انتظروا لما بعد فوزي بفترة رئاسية ثانية».[٤] والسؤال هو: هل على الفلسطينيين أن ينتظروا مثل غيرهم الولاية الثانية ليروا تغيّراً في السياسة الأميركية؟. وهل حقاً أن الولاية الثانية تحرّر الرئيس من الضغوط التي يتعرّض إليها ـ خاصةً أنه لا يحق له الترشح لولاية ثالثة ـ وبالتالي لن يقلق أو يلهث وراء أصوات الناخبين اليهود أو المنظمات اليهودية طلباً للدعم المادي؟. هذا الاعتقاد ينبع مما يتصوّره البعض من أن الرئيس الأميركي في فترة رئاسته الثانية يكون أكثر جرأةً في السياسة الخارجية أو أنه يحاول أن يحقق إنجازاً خارجياً يسجّل له.[٥]

ولأن هذه الأقاويل ليس لها أساس من الصحة، فإن الفلسطينيين يصبحون مثل شخصيات المسرحية ينتظرون قدوم غودو الذي لن يظهر، فيقضون وقتهم في قول أي شيء لكسر حاجز الصمت وقتل الوقت الأكثر رعباً. فالانتظار كما يقول الشاعر والأديب كمال أديب هو «بحد ذاته عبث حقيقي خالص لا تشوبه شائبة، خاصةً عندما يكون الشيء المنتظر لا وجود له أصلاً أو لا معنى له، بل لا هيئة له».[٦]

لذا تبنّت هذه المقالة افتراضاً أساسياً وهو أنه من السذاجة أن يتعلّق الفلسطينيون بآمال التغيّر الذي يمكن أن يحدث على المدى قصير الأجل أو المتوسط، متوقعين أن هناك تغيّراً سيحدث على السياسة الخارجية تجاه الفلسطينيين. وقد بنت هذه المقالة افتراضها على ست حقائق[٧] تقوّض مقولة «الولاية الثانية لأوباما» وهي:

- أولاً ـ أولوية الاقتصاد والأزمة الاقتصادية التي تمرّ بها الولايات المتحدة.
- ثانياً ـ عملية صنع القرار في الولايات المتحدة.
- ثالثاً ـ تأثير اللوبي الصهيوني.
- رابعاً ـ تهميش الفلسطينيين في السياسة الأميركية.
- خامساً ـ القيود التي تفرض على الرئيس في الولاية الثانية.
- سادساً ـ تصرفات الرؤساء الأميركيين السابقين في الولاية الثانية.

أولاً ـ أولوية الاقتصاد

يحتل الاقتصاد أولويةً في الانتخابات الأميركية وفي حياة المواطنين الأميركيين وهذا ليس بجديد. فقد أطلق كلينتون عبارة «إنه الاقتصاد

أيهـا الغبـي» في مواجهة بـوش الأب المخضرم السياسي. فلم يكن المراقبون يتوقعون أن الشعب الأميركي سـيختار كلينتون وسـيفضّله على من قـام بإخراج صدام مـن الكويت وضَمِن لهم ليس فقـط مصادر للنفط وإنما وجوداً دائماً في منطقة الخليج بإرساء قواعد عسكرية. ولكن الصيحة التي أصدرهـا كلينتون كان يعني بها أن الأمر الأجدر بمراعاتـه هو الاقتصاد.[٨] فهو الذي يضمن مكانة الولايات المتحدة عالمياً وتحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وهذه الصيحة نفسها ساعدت أوباما علـى الفوز ثانيةً، بما أن الولايات المتحدة مازالت تعاني من آثار الأزمـة الاقتصادية التي عصفت بهـا وبالعالم؛ لذا اتفقـت أغلبية المحللين على أن الانتخابات الأميركية حدّدها العامل الاقتصادي، ولذا في نهاية المناظرة حول السياسـة الخارجية بين أوباما ورومني أشار كلاهما «دعونا نركّز على بناء الأمة في الداخل».[٩] لذا من المؤكد أن الاهتمام الأول والتركيز الأسـاس كان وسيكون على الأقل في السنوات المقبلة على الاقتصاد بالدرجة الأولى. فاستمرار الأزمة الاقتصادية ـ وإن كانت الولايات المتحدة تسـير بخطى بطيئة للتعافي ـ سـيفرض على أوباما التركيز على الاقتصاد. وسيتطلّب تركّز القرارات على معالجة القضايا الداخلية.

ثانياً ـ عملية صنع القرار في الولايات المتحدة

يسـود اعتقاد في العالـم العربي بأن الرئيس له اليد العليا في صنع السياسـة الخارجية، ولذا ينصب التركيز على الرئيس ويتم تجاهل الكونغرس، وهذا ادعاء عارٍ عن الصحـة.[١٠] فالحقيقة مغايرة لذلك، فعملية صنع السياسـة الخارجية الأميركية تتصـف بالتعقيد والبطء وتداخل قوى متعددة في صنعها.[١١] كما تتسم بخضوعها لعدد من القوى، فالرئيس الأميركي لا يسـتطيع التصرف منفرداً حتى في السياسة الخارجية. ومن أهم المؤسسات التي تشارك الرئيس في صنع السياسة الخارجية (الكونغرس). فالكونغرس يسـتطيع التأثير على الرئيس في صنع السياسـة الخارجية بعدة طرق منهـا محفظة النقود والتصديـق على المعاهدات وتعيينات السـفراء وسلطة إعلان الحرب بموجب قانون الحرب ١٩٧٣.

فلا يستطيع الرئيس الأميركي أن ينفذ سياساته الخارجية دون تخصيص الأموال لها والموافقة على ميزانيتها سوء أكان ذلك في حالة السلم أم الحرب. فمثـلاً قام الكونغرس في العـام ١٩٩٣ بإصدار قانـون يمنع التمويـل اللازم للقـوات الأميركية الموجودة في الصومال بعد ٣١ آذار ١٩٩٤ إلا إذا قام الرئيس بإقناع الكونغرس بضرورة استمرار وجـود هذه القوات. هذا يعني وضع جدول زمني لانسحاب القوات.[١٢] ومثال آخر، القيود المفروضة علـى الدعـم الأميركـي للفلسـطينيين. فقد قام الكونغرس بفرض قيود على الدعم الأميركي الموجه إلى الفلسـطينيين. وهذه القيود يعاود الكونغرس في كل عام التأكيد عليها، وهذه تمنع إعطاء الدعم الأميركي للمنظمة ولهيئة الإذاعة الفلسـطينية أو لأي حكومة تشـارك فيها «حمـاس» أو لأي دولة

فلسطينية مستقبلية إلاّ إذا أكدت التزامها بالعيش بسلام مع إسرائيل وأن تتعهد بمحاربة الإرهاب. كما تمت إضافة بند، مجدداً، يحظر الدعم في حالة الذهاب إلى الأمم المتحدة.[١٣] هذه القيود تمنع الرئيس الأميركي مثلاً في حالة أراد أن يقدم الدعم للسلطة من أن يتجاوز الكونغرس. ولكنه في حالات معينة له أن يطلب منه استثناءً، ولكن هذا منوط بموافقة الكونغرس. والقيود التي وضعها الكونغرس على الدعم الأميركي توضح الدور السلبي الذي يقوم به الكونغرس تجاه القضية الفلسطينية. ولذا يقول المغربي «ليس من المبالغة القول إن الكونغرس الأميركي هو منطقة محتلة إسرائيلياً حقاً».[١٤]

وهذا يعني أن الرئيس ليس مطلق اليدين فيما يتعلّق بالسياسة الخارجية؛ لذا فإن تعليق الآمال على أن انتخاب أوباما للمرة الثانية سيحرره من القيود هو استنتاج خاطئ، فالقرارات في الولايات المتحدة سواء الخارجية أو الداخلية لا تصنع من قبل الرئيس فقط. وقد أوضحت منار شوربجي ذلك بقولها «إن العلاقة بين المؤسسات الثلاث (وتعني بها السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية) هي في واقع الأمر علاقة ندية واستقلال تصاحبها شراكة كاملة في عملية صنع القرار».[١٥] ولا يقف الأمر عند حد السلطات الثلاث بل لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الدور الذي تضطلع به الجماعات الضاغطة في عملية صنع القرار، ولا يحتاج الأمر إلى التوسّع بل يكفي الاستدلال باللوبي الصهيوني الذي هو واحد من أهم قوى الضغط في السياسة الأميركية، ولذا وصفته جريدة (نيويورك تايمز) بأنه «أكثر قوى ومنظمات الضغط السياسي فاعلية في واشنطن».[١٦]

ثالثاً. اللوبي الصهيوني

عند الحديث عن جماعات الضغط يبرز دور اللوبي الصهيوني ليس فقط في الانتخابات بل في عملية صناعة القرار الأميركي. فقد نجح هذا اللوبي في لعب دور فاعل ومحوري في تشكيل القرار الأميركي تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية،[١٧] ولذا تميّزت السياسة الخارجية الأميركية بسمة «أسرلة» هذه السياسية.[١٨] وقد تمكّن اللوبي الصهيوني من تحقيق ذلك من خلال تبنيه عدداً من الأدوات. وربما من أهم هذه الأدوات تأثيره في الانتخابات الأميركية بوسائل ثلاث رئيسة وهي: الصوت اليهودي، والمال، ووسائل الاتصال الجماهيرية.[١٩] لذا مع بداية التنافس بين المرشحين على الانتخابات الأميركية تنافس أوباما ورومني على نيل رضا إسرائيل.[٢٠] وهذا ما دفعهما لذكر إسرائيل في المناظرة ٣٤ مرةً بينما لم يُذكر الفلسطينيون إلاّ مرةً واحدةً.[٢١]

ومن أوائل الأدوات التي يمكن استخدامها الصوت اليهودي الذي له تأثير في الانتخابات الأميركية لعدة أسباب. أولاً، لأن نسبة التصويت اليهودي تصل من ٨٠٪ إلى ٩٠٪ في الوقت الذي لا تتعدى فيه نسبة التصويت في الولايات المتحدة الخمسين في المئة.[٢٢] وهذا الصوت له تأثيره، أيضاً، على الرغم من أن نسبة اليهود

فـــي المجتمع الأميركـــي لا تتعدى ٣٪، حيث يبلغ عددهـــم ســـتة ملايين. وهذا يعـــود إلى وجودهم فـــي الولايات التي لها أصـــوات أكثر في المجمع الانتخابي الذي ينتخب الرئيس. فهم لا يتوزعون في الولايات المختلفة بل يتمركزون أكثر في ولايات مثل كاليفورنيا ونيويورك وبنسلفانيا.[٢٣]

ولكـــن تأثيـــر المـــال اليهودي يكـــون أكثر في الحملـــة الانتخابيـــة. وخاصةً إذا مـــا أخذ بعين الاعتبـــار أن الصوت اليهودي يذهـــب عادةً إلى المرشح الديمقراطي بنسبة تتعدى ٧٠٪. ولذا إذا كان الصوت اليهودي يذهب تقليدياً إلى المرشـــح الديمقراطـــي، فلماذا يهتـــم الجمهوريين في أيام الانتخابـــات بإعلان تأييدهم لإســـرائيل؟. ولماذا قـــام رومني مرشـــح الحزب الجمهوري للرئاســـة بزيارة إســـرائيل وأعلن انتقـــاده لأوباما؛ لأنه لم يدعم إســـرائيل بشكل كافٍ؟. الجواب هو الأموال اليهودية. وربما أحدث الأمثلة على ذلك هو شيلدون ادلســـون الـــذي يعتبر من أباطـــرة الكازينوهات بالولايات المتحدة حيث قام بالتبرع بما يقرب من ١٠٠ مليون دولار لدعم الجهود الرامية لإنجاح ميت رومنى المرشـــح الجمهوري في انتخابات الرئاسة الأميركية القادمة وإســـقاط أوباما.[٢٤] وشـــيلدون اديلســـون بحسب التحليلات يهتم بالدرجة الأولى بمصالح إسرائيل وهو مقرب جداً من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن المال اليهودي هو أكثر فاعليةً من الصوت اليهودي، فالمتبرع لحملة الانتخابـــات هدفه محدد ولا يهمه ســـوى موقف المرشـــح من إســـرائيل، فالأموال يمكن توجيهها بدقة، فكما يقال: «إن المال اليهودي أكثر محافظة من الناخبين اليهـــود». ولكن أصوات الناخبين لا يمكن التحكم بها بشكل آلي وأوتوماتيكي. فالناخب اليهودي الأميركي لا ينصب اهتمامه على إسرائيل فقـــط، بل وعلى قضايا أخـــرى.[٢٥] وهذا ما أثبتته استطلاعات الرأي طوال السنوات الماضية، حيث أشـــارت إلى أن الغالبية العظمى من اليهود تهتم بالقضايا الاقتصادية والحريات سواء أكانت دينية أم اجتماعية، وفقط ٧٪ فقط من اليهود الأميركيين يعتبرون إسرائيل أولويتهم الأولى. وهذا ما يفسّر عدم انخفاض نســـبة تصويت اليهود لأوباما هذا العـــام إلا بواقـــع ثماني نقـــاط كاملة (٧٠٪) عن ٢٠٠٨ (٧٨٪) علـــى الرغم من الانتقاد الشـــديد من قبل نتنياهو واللوبي لسياســـات أوباما تجاه إســـرائيل ودعمهم رومني. وحتى المحللون يرون أن هذا الانخفاض يعـــود إلى تحوّل في توجهات البيض اليهود للتصويت إلى رومني.[٢٦]

التدليـــل علـــى تأثيـــر اللوبـــي الصهيوني في الانتخابات الرئاســـية لا يعني أبـــداً أن الرئيس الأميركـــي تحرّر كليـــةً من تأثيـــر اللوبي بمجرد انتخابـــه؛ لعدة أســـباب. أولاً علـــى الرغم من أن الرئيـــس لـــن يخـــوض الانتخابات ولكـــن حزبه ســـيخوضها في الانتخابات النصفية للكونغرس ـ وقد تمت الإشـــارة إلى أهميـــة هذه الانتخابات بالنسبة للرئيس، وأن للوبي الصهيوني تأثيراً على انتخابات الكونغرس ـ فإن هناك مؤشرات تشير إلى ذلك، فمثلاً من أصل ٣١ مرشحاً أرادت (ناتباك)

وهي أهم لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل إنجاحهم في العام ١٩٨٢ نجح ٢٨. وهناك دلائل تشير إلى العكس، فمثلاً لم ينجح اللوبي من أن يضمن نجاح كلانس لونغ عن ولاية مريلاند على الرغم من الدعم المالي الهائل الذي قدم له. ولكن من الواضح أن اللوبي الصهيوني يلعب على ورقة اختيار حالة واحدة ينجح فيها بإسقاط مرشح لا يدعم إسرائيل لتكون حالة لتعميم تأثيرهم، وبالتالي تكون رادعاً لأي مرشح. ومن الأمثلة على هذه السياسة حالة تشارلز بيريسي في العام ١٩٨٤ وهذا ما أكده توماس داين مدير (إيباك) بقوله «جميع يهود أميركا من الساحل الشرقي إلى الشاطئ الغربي تجمعوا لإزاحة بيريسي. والسياسيون الأميركيون.... فهموا هذه الرسالة».[٢٧] بالإضافة إلى أن الرئيس لن يتخذ سياسات تؤثر على حزبه في السنة الأخيرة من حكمه والتأييد له.

كما يجدر التذكير بأن تأثير اللوبي لا يظهر في الانتخابات بل يظهر في عملية صنع القرار التي صممت لتسمح لجماعات الضغط بالتأثير على صانع القرار، وبخاصة على الكونغرس الذي يعتبر «منطقة محتلة إسرائيلياً حقاً». فاللوبي يمارس تأثيراته المتواصلة على مدار العام عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية من صحافة وإذاعة ولقاءات جامعية متفوقاً على أي لوبي آخر. فاليهود الأميركيون يستثمرون بشكل مكثف في هذه القطاعات،[٢٨] كما أن اللوبي الصهيوني يُبقي خطوط الاتصال مفتوحةً ويعمل على تحسين قنوات اتصالاته مع المسؤولين الأميركيين سواء كانوا في السلطة التشريعية أو التنفيذية وخصوصاً الذين يتبوؤون مراكز حساسة في الدولة.[٢٩]

لا بد من التذكير هنا بأن قوة اللوبي الصهيوني أو كما أسماه كميل منصور «جبروت اللوبي» لا تتعلّق فقط بتأثير اللوبي نفسه بل ترجع إلى عوامل أخرى تقع خارجه وتساهم في تفسير أسباب نجاحه. وهذه العوامل تكمن أولاً في مكانة ومهابة إسرائيل لدى اليهود الأميركيين. فقضية إسرائيل تحفّزهم وتدفعهم إلى التعبئة والتوحد. بالإضافة إلى التنسيق المكثف بين اللوبي والحكومة الإسرائيلية حيث يسير اللوبي على التوجيهات المرسومة من قبل الحكومة الإسرائيلية. إضافةً إلى ذلك عدم خروج الجالية اليهودية عن هذا الإطار خوفاً من إعطاء الحجج لأعداء إسرائيل. أما العامل الثاني فيرجع إلى الثقافة، فاللوبي الصهيوني يؤسس تأييده لإسرائيل تحت إطار تماهٍ أميركي – إسرائيلي متبادل وباسم القيم الأميركية. أما العامل الثالث فيرجع إلى مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى. ويشرح كميل منصور فكرته هذه بقوله «إن نصراً، وإن كان طفيفاً، يحققه اللوبي في معركة داخلية أميركية يتضاعف مرات كثيرة حين يترجم إلى سياسة خارجية، ذلك أنه يصدر عن قوة الولايات المتحدة بتمامها».[٣٠] ولذا على الرغم من أنه يتم الحديث عن أن تأثير اللوبي الصهيوني على انتخابات الرئاسة سينحسر مع ارتفاع نسبة تصويت الأقليات وخاصة أن نسب تصويت الأقليات الأخرى قد ارتفعت،[٣١] ولكن يجب

الأخذ بعين الاعتبار أن جبروت اللوبي الصهيوني لا يرجع إلى عوامل ذاتية بل إلى خارجية أيضاً. وخاصةً أن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة هي علاقة مصالح وثقافة مشتركة، في المقابل علاقة الأميركيين بالعرب والفلسطينيين هي علاقة إنكار وتهميش.

رابعاً . تهميش الفلسطينيين وإنكار حقوقهم في السياسة الأميركية

لفهم طبيعة العلاقة بين الفلسطينيين والولايات المتحدة لا بد من ربطها بدائرة أكبر وهي علاقة الولايات المتحدة بالعرب والمسلمين وحركات التحرر. ولذا لم ينظر إبراهيم أبو لغد إلى العلاقة بين الفلسطينيين والأميركيين على أنها علاقة ثنائية بل أرجعها إلى منظومة أكبر، محللاً أسباب عدم دعم الولايات المتحدة للفلسطينيين مرجعاً إياها إلى أربعة عوامل. أولها انتساب الفلسطينيين إلى الشعب العربي والمسلم، فقد كانت الولايات المتحدة معاديةً باستمرار للعرب والمسلمين. وثانياً انتساب الفلسطينيين إلى دول العالم الثالث. فالولايات المتحدة قامت باتباع سياسة معادية وضارة لمصالح دول العالم الثالث. أما الاعتبار الثالث فيتعلق بالموقف العدائي تجاه حركات التحرر وخاصة التي تتبنّى الوسائل الثورية. فالولايات المتحدة صنفت بعض هذه الحركات مثل المؤتمر الوطني الإفريقي ومنظمة التحرير على أنها حركات إرهابية.[٣٢]

لذا يرجع أبو لغد الدعم المذهل الذي قدمته الولايات المتحدة لإسرائيل لقمع الفلسطينيين إلى:

« أنها لم تكن لمجرد خضوعها للنفوذ اليهودي أو لمجرد أن الفلسطينيين هم فلسطينيون. فجذور عدائها تمتد عميقاً في قيم الثقافة والإثنية والعنصرية، وفي مواقف الولايات المتحدة نحو شعوب العالم الثالث. والمهم كذلك أن جذور العداء تمتد عميقاً في الموقف الأميركي نحو حركات التحرر الوطني الراديكالية.[٣٣]

ويتفق المغربي مع أبو لغد على أن عدم دعم الولايات المتحدة لحقوق الشعب الفلسطيني ليس منبعه فقط اللوبي الصهيوني. ولذا يقول:

«ليس من المبالغة القول إن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه المنطقة وتجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي لن تختلف كثيراً عما هي عليه الآن، فيما لو افترضنا غياب اللوبي الصهيوني عن خريطة السياسة الأميركية تماماً. ولذلك فإن من المرجح أن أميركا لن تكون أكثر كرماً فيما يخص طموحات الشعب الفلسطيني».[٣٤]

لذا خابت توقعات بعض المحللين الذين راهنوا على أن هناك تغيّراً سيحدث على سياسة أوباما تجاه العالم العربي والإسلامي في ولايته الأولى. فعلاقة الولايات المتحدة بالفلسطينيين لم تختلف مع تغيّر وتعاقب الرؤساء الأميركيين منذ قيام إسرائيل ولغاية اليوم. وهذا ما تؤكده سياسة أوباما، حيث أعلن عن الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة تحت اسم «استدامة القيادة الأميركية: أولويات الدفاع للقرن الحادي والعشرين» [٣٥] مؤكداً فيها السياسات السابقة نفسها. فقد صدرت هذه

الوثيقة مع بداية هذا العام ٢٠١٢ مؤكدة عدداً من القضايا والإشكاليات التي تواجه الولايات المتحدة بحسب رؤيتها. ومن أهم القضايا التي ركزت عليها: موضوع الإرهاب ثم منطقة شرق آسيا وبالتحديد المخاطر القادمة من الصين. ثم انتقلت الوثيقة إلى الحديث عن مخاطر التحوّلات وفرصها في العالم العربي ثم أمن الخليج والتهديد الإيراني للمنطقة بامتلاكها أسلحة نووية. وأكدت مسألة التعاون الأميركي الخليجي لمنع إيران من تطوير قدرتها النووية. والأهم بالنسبة إلى الفلسطينيين هو إعادة الوثيقة التأكيد على أهمية أمن إسرائيل، حيث أكدت على «الدفاع عن أمن إسرائيل وعملية سلام شاملة».[٣٦]

يفهم من هذه الوثيقة إذن أن منطقة الشرق الأوسط ليست المنطقة الوحيدة ضمن أولوياتها بل منطقة غرب المحيط الهندي وشرق آسيا. فهذه الوثيقة بحسب التحليلات أبدت تحولاً في الأولويات الجغرافية نحو آسيا ومنطقة المحيط الهادئ مع الاحتفاظ بالتركيز على منطقة الشرق الأوسط.[٣٧] من خلال كل ما سبق يتضح كما يقول حسن نافعة أن أوباما سيهتم بقضايا منطقة الشرق الأوسط عندما تؤثّر على الداخل الأميركي أو على التوازنات الدولية. فعلى أجندة أوباما العديد من قضايا عديدة سواء في الداخل الأميركي أو على الصعيد الدولي.[٣٨] وحتى الاهتمام بمنطقة الشرق الأوسط ليس منصباً على القضية الفلسطينية، فهناك أخطار أخرى تحدّدها الوثيقة وتسترعي اهتمامها بالدرجة نفسها أو ربما حتى أكثر من القضية الفلسطينية مثل إيران والتحولات في المنطقة العربية. فالمنطقة العربية تشهد تغيّرات لم تكن الولايات المتحدة تتوقعها في السابق. كما أن الخطر الإيراني ومحاولة بروزه إقليمياً كقوة يقلق صناع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك أن الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي لا يعني إيلاء اهتمام لمطالب الفلسطينيين، فلم يتم تجاهل مطالبهم فقط بل لم يتم ذكرهم في الوثيقة بتاتاً. بل ذكرت إسرائيل حيث أشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة ستدافع عن أمن إسرائيل والسلام الشامل. ولم يتم تحديد ماذا يعني السلام الشامل، ولكن على الأقل يفهم من الوثيقة أن السلام مرتبط بأمن إسرائيل ولا علاقة له بمطالب الفلسطينيين ولا بأي موضوع آخر.

ولذا فإن المراهنة على تغيّر السياسة الأميركية تجاه إسرائيل بسبب توتر العلاقات بين نتنياهو وأوباما هي تحليل خاطئ، لأنها تنظر إلى العلاقات الإسرائيلية الأميركية من زاوية واحدة وضيقة وهي العلاقات الشخصية. ولكن في الواقع تقوم العلاقات بين الطرفين على أساس موروث ثقافي ورؤية سلبية للطرف الفلسطيني بالإضافة إلى تأثيرات اللوبي الصهيوني على السياسة الأميركية. وهذا ما يؤكده المحلل الإسرائيلي رون بن شاي بقوله:

هذا الحلف بين الشعبين (يقصد الولايات المتحدة وإسرائيل) مرشح لأن يصبح أقوى مع

مرور الأيام كما أنه لا يتأثر بالمحبة أو الكراهية بين القادة والحكومات، على الأقل طالما بقينا ديمقراطيةً حقيقيــةً في نظر الغرب. ولذلك يجب ألا نبالغ في الخلافات الشخصية بين نتنياهو وأوباما بسبب ما يعتبر تدخلاً فجاً من جانب نتنياهو لصالح رومني في الانتخابات». [٣٩]

من خلال ما ســبق يتضــح أن أوباما يتحرك فــي علاقاته مع الفلســطينيين من خلال الموروث الثقافي والتاريخي الذي يكن عداءً للفلســطينيين لارتباطاتهــم بحــركات التحرر والعالــم العربي والمســلم. إذن أوباما هنا ليــس حراً وإنما هناك قيود مفروضة عليه.

القيود التي تفرض على الرئيس في الولاية الثانية

يُعتقد أن القيود تفرض على الرئيس في ولايته الأولــى بينما في الثانية هو يعيــش متحرراً من أي قيود. ولكــن هذا غير صحيح، فالفترة الثانية لا تخلــو من وجود اعتبــارات وقيود على الرئيس الأميركــي يجــب أخذهــا بعين الاعتبــار. وهنا تؤكد منار شــوربجي أنه فــي الولاية الثانية «كل عام مــن أعوامها تحكمه اعتبــارات تختلف عن الأعــوام الثلاثة الأخرى». وترى أن الرئيس يكون لــه المجال في التحرك فــي العام الأول فقط، ذلك إثــر فوزه في الانتخابات الرئاســية على خصمه وتراكم الخبرات لديه، في مقابل خســارة الحزب الآخر وتخبطه. بينما في العام الثاني تبدأ القيود بالبروز مع قرب انتخابــات الكونغرس التي تؤثّر بقوة على الرئيس. ففي الثاني من تشــرين الثاني كل عامين يدلــي الناخبون الأميركيون بأصواتهم فــي انتخابات التجديد للكونغرس الأميركي أو ما يطلق عليها «الانتخابات النصفية». فالإشكالية هنا أن الانتخابات هذه والتي يجري فيها انتخاب ثلث أعضاء الشــيوخ وانتخاب مجلس النواب بأكمله تؤثــر علــى الرئيس. فالرئيــس يصبح في وضع صعب إذا خسر حزبه انتخابات الكونغرس. وهذا حصل مــع ريغان ومع كلينتون ومــع أوباما في ولايته الأولى.[٤٠]

وترجمة ذلك على أرض الواقع يعني أن الرئيس الأميركي ســيواجه صعوبةً فــي تنفيذ برامجه. وخاصةً في ظل استعمال الكونغرس صلاحياته لعرقلــة برامــج الرئيــس. وهــذه الصلاحيات تتمثّــل في المصادقة علــى الميزانية والمعاهدات والتعيينات. إضافة إلى إقرار قوانين قد تتعارض مع توجهات الرئيس.

وربمــا أفضل الأمثلة التي يمكن أن تقدم على تأثير نتائج هذه الانتخابات على الرئيس، ما حدث أثناء ولاية كلينتون الثانية عندما صدر قانون نقل السفارة الأميركية إلى القدس. فكلينتون لم يعترض على القانون. والسؤال هل كان بإمكانه الاعتراض على قانون؟. دستورياً يستطيع، فالرئيس بإمكانه أن يعتــرض على القانون. ولكــن في هذه الحالة يمكن للكونغرس تجاوز هذا الاعتراض من خلال الموافقة على مشــروع القانون بأغلبية الثلثين في كل من مجلسيه؛[٤١] لذا لم يكن بإمكان كلينتون أن

يعتــرض على القانون حتى لــو أراد ذلك، وهناك شك في أنه كان يريد ذلك وخاصة أن برنامج حزبه الذي أوصله إلى البيت الأبيض تضمن التعهد بنقل السفارة الأميركية إلى القدس. ولكن حتى لو أراد ذلك فلم يكن بإمكانه ذلك فعلياً لأن حزبه خسر في الانتخابات النصفية وبالتالي كان يواجه الكونغرس بأغلبية جمهوريــة. وبالتالي كان الكونغرس يملك أغلبيــة الثلثين لإلغاء (فيتو) الرئيس. وكلينتون لم يكن ليجازف بهيبته.[٤٢]

أما العــام الرابع فهو العــام الذي يمكن أن يســمى المرحلة الانتقالية، وهو العام الذي تُجرى فيه الانتخابات الرئاسية الجديدة. وهذه الانتخابات التي يفرض أن يخوضها حزب الرئيس تتطلب منه ألا يقوم بسياسات تعرض حزبه للخسارة أو تؤثر عليه سلباً، لذا في هذا العام فإن الرئيس «يتحسس طريقه لئلا يســيء لمرشــح حزبه».[٤٣] هذه القيود المفروضة على أوباما وغيرها تعرض لها الرؤساء الســابقون، فمنهم من نجح ومنهم من ســقط في لعنة الولاية الثانية.

الرؤساء الأميركيون السابقون في الولاية الثانية

يصطــدم الباحــث عنــد الرجوع إلــى تاريخ الرؤســاء الأميركيين في الولايــة الثانية بعدد من الوقائع التي قد تجعل القراء يشكون في أن الولاية الثانية للرئيس أوباما قد تقود إلى تغيير كبير في سياســاته الخارجية. وســيتم إلقاء الضوء على قضيتين رئيستين واجهتا الرؤساء السابقين. أولاً يحاول أي رئيس أميركي في الولاية الثانية تجنّب ما يطلق عليه المؤرخون والمعلقون السياسيون «لعنة الولاية الثانية». هذه اللعنة التي تعرض لها رؤساء أميركيون بدءاً بجورج واشــنطن الذي حاصرت الحشــود الأميركية الغاضبــة منزله في فيلادلفيا لإدانته بســبب الاتفاقية التي قــام بتوقيعها مع بريطانيا. فقد كان الأميركيون يتوقون إلى وقوف واشنطن مع فرنســا. إضافة إلى الفضائح التي لاحقت الرؤســاء مثل فضيحة الرئيس نيكســون والتي تسمى فضيحة (ووتر غيت) والتي قام خلالها بالتجســس على الحزب الآخــر. وقد اضطر إلى التنحي في بداية فترة رئاســته الثانية تحت وطأة تهديد الكونغرس بإدانته. وفضيحة رونالد ريغان وتسمى فضيحة (إيران غيت). وهي الصفقة التي تم بموجبها الاتفاق علــى تزويد إيران بصواريخ مقابــل الإفراج عن الرهائن الأميركيين في لبنان. وأخيراً فضيحة كلينتون مع مونيكا لوينسكي والتي كانت قريبةً من أن تؤدي إلى عزله.[٤٤]

أما ثانياً فهناك تصرفات الرؤســاء الأميركيين في الولاية الثانية تجاه القيام بدبلوماســية نشطة علــى مســتوى الصراع العربي – الإســرائيلي والانحياز للفلســطينيين والعرب. ولكن من خلال المراجعة الســريعة لما قام به الرؤساء الأميركيون تثبت عدم صحة هذه الأسطورة.

وعلى عكس ما هو دارج ومعروف، فإن الرؤساء الأميركيين كانوا يعملون على إنتاج سياسة أكثر حزمــاً في الولايــة الأولى وليــس الثانية. وتاريخ الرؤســاء الأميركيين يشهد على ذلك. وهذه بعض

الأمثلة التي تعزز هذا التوجه، فبعد قرار عبد الناصر تأميم قناة السويس، ورداً عليه قامت إسرائيل بالتحالف مع فرنسا وبريطانيا في العام ١٩٥٦ لشن هجوم عسكري على مصر. في أثناء هذا الغزو كانت الولايات المتحدة في خضم معركة الانتخابات الرئاسية بين دوايت أيزنهاور والذي كان الرئيس آنذاك ومرشحاً فيها لولاية ثانية وبين أدلاي ستيفنسون مرشح الحزب الديمقراطي. ومع ذلك لم يتردد في إعلان موقفه ضد الحرب بل ذهب أبعد من ذلك بإجبار إسرائيل على الانسحاب من سيناء.[٤٥] وأيضاً في العام ١٩٧٥ قام الرئيس الأميركي الثامن والثلاثون جيرالد فورد والذي لم يكن قد أنهى سنته الأولى كرئيس للولايات المتحدة باتباع سياسة حازمة تجاه إسرائيل من أجل الوصول إلى اتفاق فك اشتباك ثانٍ بين مصر وإسرائيل في سيناء. أما كارتر فقد حاول من جانبه دفع عملية السلام منطلقاً من فرضية أساسية تستند إلى أن فرص تحقيق نجاح في العملية السلمية ستضعف كلما انتظر أكثر.[٤٦]

أما السياسات النشطة التي قام بها الرؤساء الأميركيون في الولاية الثانية فلا يمكن اعتبارها حازمةً أو أنها قامت بفرض أي نوع من الضغوط على إسرائيل بل على العكس فرضت على الفلسطينيين. فبدءاً بكلينتون حيث مارسَ في العام ٢٠٠٠ ضغوطاً قويةً على الرئيس ياسر عرفات ليوقع على اتفاقية هي بالأحرى وثيقة استسلام. وقد فعل ذلك في ولايته الثانية وكان بقي له أقل من أشهر في البيت الأبيض. ولم يكتفِ بذلك بل أدلى بتصريحات مادحاً باراك معتبراً أنه قدم تنازلات مؤلمة بعد فشله في إجبار الفلسطينيين وملقياً باللوم على الرئيس.[٤٧] أما الرئيس نيكسون والذي تم خلال ولايته الثانية التوصل إلى اتفاقين بين العرب وإسرائيل لفك الاشتباك، فكان يهدف بهذه الدبلوماسية الفاعلة من قبل الولايات المتحدة إلى التغطية على فضيحة (ووتر غيت) التي أضعفته، وإظهار أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية لا تزال فاعلة.

إن لعنة الولاية الثانية لا تعني أن كل رئيس سيكون معرضاً لها أو أنه لن يقوم بدبلوماسية نشطة، ولكنها تعني على الأقل أن سياساته ستكون أكثر حذراً. ولكن المشكلة تبدو أكبر إذا ما تم أخذ ما قاله ستيفن هيس وهو خبير بمعهد بروكينغز على محمل الجد عندما قال «إن الرؤساء يحاولون دفع أفضل أفكارهم عندما يتولون منصبهم أول الأمر، وغالباً ما يتخلون عنها، من دون مجموعة جديدة من الأفكار للولاية الثانية».[٤٨] فإذا ما طبق ذلك على أوباما بمعنى أنه قد قدّم أفضل ما لديه في الولاية الأولى، فهذا معناه أن على الفلسطينيين ليس فقط ألا يتوقعوا منه أي شيء، بل عليهم توقع التجاهل الكامل لقضيتهم؛ ولذا فإن تصويت الولايات المتحدة بالرفض على قرار انضمام فلسطين إلى الولايات المتحدة ما هو إلا أول الغيث. فكما يقال:

أول الغيث قَطَرْ..

حين لاح البرق في العينين قلت:

أول الغيث قطر..

وخبا البرق ولم يأت المطر..!!

الخاتمة

هذه الأدلة التاريخية التي تم ذكرها هي التي تؤكد مقولة وهم وأســطورة الولاية الثانية. وهذا ما دفع حسن نافعة إلى القول:

«إن الوقــت قد حان كــي يعيد العالم العربي النظــر في مقولة ثبت تاريخياً عدم صحتها، ولم يكــن تجذرها في الذهن العربي على هذا النحو سوى تعبير عن مرض أصاب العقل العربي وبني على وهم كبير، ومن ثم آن أوان اســتئصالهما معاً، ونهائياً».[٤٩]

في النهاية هل ســيختار الفلسطينيون نهاية تشبه مسرحية غودو والتي أسدل الستار عليها بعد المشهد الآتي:

فلاديمير: حسناً، هل نمضي ؟

استراجون: نعم، هيا بنا نمضِ .

لا يتحركان

ويبقيان متسمرين في مكانهما بانتظار غودو بانتظار وهم الولاية الثانية،

أم ســيختارون المضي قدمــاً والبحث عن الوحدة الوطنية والحلول غير الوهمية، بدلاً من البحث عن غودو.

الهوامش

١ «مسرحية غودو: قليلة هي عدد الشخصيات في مسرحية «في انتظار غودو». شخصيتان رئيستان تنتظران غودو تحت شجرة مدة نهارين كاملين، تشكل حوادث كلّ منهما أحد فصلي المسرحية، استرجون (جوجو) وفلاديمير (ديدي). يدور بين هاتين الشخصيتين كلام كثير يغيب عنه الترابط، فهما فقط تقطعان الوقت معاً. إليهما، هناك بوزو ولاكي. بوزو يمسك طرف حبل، ربط طرفه الآخر برقبة لاكي الذي يبدو أنه يرفض انعتاقه من علاقة تبعيته لبوزو. هما إظهار لجدلية السيّد والعبد الهيغلية، مع كون السيّد هنا يمثل السلطة الغاشمة. شخص آخر يمرّ سريعاً في كل فصل، هو «الصبي» الذي يرسله غودو لإخبار استرجون وفلاديمير بأنه لن يأتي (في الواقع هما صبيان مختلفان). لا تفصح المسرحية عن هوية غودو بوضوح ولا عن سبب انتظاره، ومن هنا دارت تأويلات كثيرة حول معنى رمزيته. كلّ ما نعرفه عنه أنه «لا يعمل شيئاً»، وأن له لحية بيضاء على الأرجح، وأن فلاديمير واسترجون لم يطلبا منه شيئاً محدداً، فقط «نوع من الرجاء»، وأن دورهما هو «دور المتوسل» من غودو كونهما تخليا عن حقوقهما، وأنه يعاقبهما إذا تخليا عنه، وأنهما يفوزان بالخلاص إذا جاء

»http//:www.fobyaa.com?/p135=

٢ Waiting for Godot: Shmoop Literature Guide. Shamoop University. 2010.p 110

٣ أديب كمال الدين. في انتظار غودو: الدراما التي شُفِتْ والشعر الذي أُطلِقَ حيّاً.

http://www.adeebk.com/makalat%20beklam%20alshaer/waiting.htm

تاريخ الاطلاع : (١٠-١٢-٢٠١٢)

٤ ديفيد إغناتيوس. اختبارات السياسة الخارجية التي تواجه أوباما.

http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=703870&issueno=12403

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

٥ منار الشوربجي . ٢٠١٢ . نحن وفترة أوباما الثانية. المصري اليوم. الأربعاء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=361368&IssueID=2692

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

٦ أديب كمال الدين. في انتظار غودو: الدراما التي شُفِتْ والشعر الذي أُطلِقَ حيّاً.

http://www.adeebk.com/makalat%20beklam%20alshaer/waiting.htm

تاريخ الاطلاع : (١٠-١٢-٢٠١٢)

٧ كل واحدة من هذه الحقائق يحتاج نقاشها إلى كتاب وليس فقط إلى مقالة، ولذا هذه المقالة ليس هدفها النقاش المستفيض لكل واحدة من هذه الحقائق وإنما عرض هذه الحقائق بشكل مختصر وربطها مع الحقائق الأخرى في محاولة لدعم فرضية وهمية وأسطورة الولاية الثانية.

٨ حازم البلاوي. «إنه الاقتصاد.. يا غبى». جريدة الشروق العدد ١١٠٠ الأحد ٥ من شباط ٢٠١٢. ص ١٤

http://www.shorouknews.com/pdf

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

٩ الانشغالات المحلية في صلب اهتمامات الأميركيين

http://arabic.euronews.com/2012/11/02/us-economy-grim-for-many-but-not-all

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

١٠ منار الشوربجي . ٢٠٠٢. المداخل الرئيسة لتحليل آليات عمل النظام الأميركي في الإمبراطورية الأميركية: الجزء الثالث. القاهرة: دار الشروق. ص١٨٦–١٨٧

١١ محمد عبد العزيز ربيع.١٩٩٠. صنع السياسة الأميركية والعرب. عمان : دار الكرمل. ص ١٣.

١٢ منار الشوربجي. ٢٠٠٢. مرجع سبق ذكره ص١٨٧–١٨٨

١٣ Jim Zanotti. 2012. U.S. Foreign Aid to the Palestinians.p8-10

http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RS22967.pdf

١٤ فؤاد المغربي. ٢٠٠٢.سياسة الولايات المتحدة الخارجية والقضية الفلسطينية. جامعة بيرزيت. ص ١٧.

١٥ منار الشوربجي. ٢٠٠٢. مرجع سبق ذكره ص١٨٦.

١٦ محمد عبد العزيز ربيع.١٩٩٠. مرجع سبق ذكره. ص ٩٧.

١٧ حسن بكر.١٩٩٢. اللوبي الصهيوني والانتخابات الأميركية. مجلة السياسة الدولية العدد كانون الثاني١٩٩٢ :٨٦–٩٥. ص ٨٦

١٨ فؤاد المغربي. ٢٠٠٢.مرجع سبق ذكره. ص ٥٨.

١٩ حسن بكر.١٩٩٢. مرجع سبق ذكره. ص ٩١ –٩٢

٢٠ رضوان السيد أوباما والشرق الأوسط مستقبلاً.

http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=69104

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٢١ النهج الأميركي تجاه إسرائيل لن يتغير سواء فاز رومني أو أوباما. جريدة الحياة. ٢–١١–٢٠١٢ العدد ١٦ ٠ ٤. ص ١٩.

http://www.alhayat-j.com/pdf/2012/11/2/page19.pdf

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٢٢ حسن بكر.١٩٩٢. مرجع سبق ذكره. ٩١

٢٣ جمال القريوتي. ١٩٩١. اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة: تفسير النجاحات.مجلة صامد الاقتصادي. العدد ١١٧: ٢٣١–٢٥٥. ص ٢٤٥

٢٤ منار الشوربجي. ٢٠١٢. لماذا فشل نتنياهو في الإطاحة بأوباما؟. المصري اليوم. ١٣–١١–٢٠١٢

http://www.almasryalyoum.com/node/1239216

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٢٥ ا جمال القريوتي. ١٩٩١. مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٦–٢٤٧

٢٦ منار الشوربجي. ٢٠١٢. لماذا فشل نتنياهو في الإطاحة بأوباما؟. المصري اليوم. ١٣–١١–٢٠١٢

http://www.almasryalyoum.com/node/1239216

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٢٧ كميل منصور. ١٩٩٨. الولايات المتحدة وإسرائيل : العروة الأوثق. ترجمة نصير مروة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية. الطبعة الثانية. ص ٣٠٨–٣٠٩.

٢٨ حسن بكر.١٩٩٢. مرجع سبق ذكره. ص ٩٣

٢٩ جمال القريوتي. ١٩٩١. مرجع سبق ذكره. ص ٢٤٦–٢٤٨

٣٠ كميل منصور. ١٩٩٨. مرجع سبق ذكره. ص ٣١٧–٣٢٠.

٣١ منار الشوربجي. ٢٠١٢. لماذا فشل نتنياهو في الإطاحة بأوباما؟. المصري اليوم. ١٣–١١–٢٠١٢

http://www.almasryalyoum.com/node/1239216

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٣٢ إبراهيم أبو لغد. ١٩٩٦. سياسة أميركا تجاه فلسطين. في فلسطين والسياسة الأميركية : من ويلسون إلى كلينتون. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية: ٣٢٥–٣٣٧. ص ٣٣٣–٣٣٥

٣٣ إبراهيم أبو لغد. ١٩٩٦. مرجع سبق ذكره. ص ٣٣٥.

٣٤ ا فؤاد المغربي. ٢٠٠٢.مرجع سبق ذكره. ص ١١–١٢.

٣٥ Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defenses.2011. p1-3

http://www.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

٣٦ Sustaining U.S. Global Leadership: Priorities for 21st Century Defenses.2011.p1-3

http://www.defense.gov/news/Defense_Strategic_Guidance.pdf

٣٧ Catherine Dale and Pat Towell. 2012.Assessing DOD's New Strategic. Congressional Research Service. p1

http://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R42146.pdf

http://harvardnsj.org/2012/01/the-defense-strategic-guidance-whats-new-what-is-the-focus-is-it-realistic/

٣٨ حسن نافعة . أوباما ووهم الولاية الثانية. المصري اليوم. ١٠–١١–٢٠١٢.

http://www.almasryalyoum.com/node/1231871

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٣٩ رون بن شاي.٢٠١١. من الأجدى لإسرائيل أن يفوز أوباما. جريدة الرياض . ٦–١١–٢٠١١.

http://www.alriyadh.com/2012/11/06/article781911.html

٤٠ منار الشوربجي . ٢٠١٢ . نحن وفترة أوباما الثانية. المصري اليوم. الأربعاء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=361368&IssueID=2692

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٤١ لاري إلويتز.نظام الحكم فى الولايات المتحدة الأميركية . ١٩٩٦. ترجمة جابر سعيد عوض. القاهرة : الجمعية المصرية لنشر المعرفة و الثقافة العالمية. ص ١٦٩.

٤٢ منار الشوربجي . ٢٠٠٢. مرجع سبق ذكره. ص١٨٦–١٨٧

٤٣ منار الشوربجي . ٢٠١٢ . نحن وفترة أوباما الثانية. المصري اليوم. الأربعاء ٢١ تشرين الثاني ٢٠١٢.

http://today.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=361368&IssueID=2692

تاريخ الاطلاع : (١٥–١٢–٢٠١٢)

٤٤ Adam Clymer.2012. Triumphant Obama Faces New Foe in ‘Second-Term Curse’. New York Times. November 7، 2012.

http://www.nytimes.com/2012/11/08/us/politics/triumphant-obama-faces-new-foe-in-second-term-curse.html?_r=0

Last accessed (10-12-2012)

٤٥ حسن نافعة . أوباما ووهم الولاية الثانية. المصري اليوم . ١٠-١١-٢٠١٢.

http://www.almasryalyoum.com/node/1231871

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

٤٦ Aaron David Miller. 2012.The Second-Term Illusion Or، why Barack won’t be beating up on Bibi next year. foreign policy . APRIL 11، 2012

http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/04/11/the_second_term_illusion

Last accessed (10-12-2012)

٤٧ حسن نافعة . أوباما ووهم الولاية الثانية. المصري اليوم . ١٠-١١-٢٠١٢.

http://www.almasryalyoum.com/node/1231871

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

48 Adam Clymer.2012. Triumphant Obama Faces New Foe in ‘Second-Term Curse’. New York Times. November 7، 2012.

http://www.nytimes.com/2012/11/08/us/politics/triumphant-obama-faces-new-foe-in-second-term-curse.html?_r=0

Last accessed (10-12-2012)

٤٩ حسن نافعة . أوباما ووهم الولاية الثانية. المصري اليوم . ١٠-١١-٢٠١٢.

http://www.almasryalyoum.com/node/1231871

تاريخ الاطلاع : (١٥-١٢-٢٠١٢)

من أوراق العمر

قراءة: مهند عبد الحميد

المؤلف: غازي الخليلي

الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع - رام الله

الطبعة الأولى ٢٠١٠

تتكرر الأخطاء الفلسطينية، أو يُعاد إنتاجها حقبةً تلو أخرى، فتضيع الإنجازات المهمة وتتبخّر المآثر الكثيرة، في ظل حالة من فوضى المعايير الموضوعية. هل يعود ذلك إلى غياب أو ضعف النقد والتقييم والمراجعة التي تمكّن الحركة السياسية من استخلاص الدروس والارتقاء بمواقفها وطرائق عملها؟ في المحصلة الأخيرة تتكوّن المشكلة وتتضخّم وتصبح شائكةً وصعبة الحل.

الكاتب والقيادي السياسي اليساري غازي الخليلي يُقدِّم في كتابه (من أوراق العمر) نقاشاً مهماً لتجربة سياسية يحاول فيها تسليط الأضواء على طريقة التفكير وصناعة المواقف وأساليب العمل. يستخدم الكاتب سلاح النقد الذي كان يمتلكه في تلك الآونة، لكنه لم يمد نقده المهم على استقامته، ولم يتجاوز وعي تلك المرحلة إلا في حدود ضيقة. لقد شخص الكاتب تلك التجربة فاتحاً المجال أمام كمٍّ من التساؤلات، وذلك عندما كشف عن جذر الأزمة الراهنة، بالعودة إلى تلك التجربة القومية المتحوّلة بعسر إلى اليسار. كان الانتقال من فكر وهوية قومية إلى فكر وهوية يسارية نقيضة، يغص بالآلام والتخبّط والانقسام.

رسالة الكاتب من وراء هذا العمل- الجزء الأول - يلخصها في الإهداء الموجه إلى الفئة المستهدفة (إلى جيل حمل القضية ولم يكمل المشوار بعد).

وهو يرغب هنا في نقاش التجربة مع الجيل الذي فجّر الثورة لكنه لم يكمل المشوار، ولأنه كذلك فمن المنطقي أن يستنجد بالأجيال الجديدة لتحمل الراية وتواصل المسير دون أن يقول ذلك. لقاء التوقيع على هذا الكتاب في «مكتبة الشروق» في مدينة رام الله الذي كان حشداً من الكبار، عدا قلة محدودة جداً من الأجيال الشابة. كشف غياب الجيل الجديد في الحفل عن مأزق التجربة التي أحدثت قطعاً وقطيعةً مع الأجيال الجديدة والمجدّدة. غياب الجيل الجديد في هذا اللقاء هو امتداد منطقي لغيابهم عن المؤسسات الرسمية والخطاب الرسمي ولغة الحوار والسجال. هنا المشكلة إذن، في الجانب النظري الذي يفترض أن مقياس نجاح قوى التغيير يرتبط بالقدرة على تجديد البنية التنظيمية بشكل مطّرد من خلال فتح الأبواب أمام استقطاب الأجيال الجديدة. الاستقطاب والتجديد شيء مختلف عن استخدام الأجيال الجديدة في نشاط موسمي أو في معارك انتخابية. وفي الجانب التطبيقي تبدو النخبة في مرات كثيرة وكأنها «جنرالات بلا جيوش». السؤال الذي يطرح نفسه: ما مدى تفاعل الشباب والشابات - الجيل الجديد - مع التجربة السابقة من خلال هذه الشهادة المهمة وغيرها من الشهادات؟ التفاعل وثيق الصلة باستلام الراية والمهمات وتسليمها في سياق تعاقب الأجيال. عدم المبادرة إلى التسليم من قبل الجيل القديم وعدم المبادرة إلى الاستلام من الجيل الجديد هو عنوان المأزق. ذلك المأزق الذي يحيل الجيل الجديد

إلى بداية صفرية بلا خبرات متراكمة يمكن البناء فوقها وبلا مناعة من الأخطاء والحماقات.

يسرد غازي الخليلي في مذكراته بعنوان (من أوراق العمر) الجزء الأول من سيرته الذاتية، بدءاً بسنوات الطفولة وحتى العام ١٩٧١ الذي اعتقل فيه، وهي مرحلة تشـكّل الشخصية ونهل التعليم والمعرفة والتألق والغنى والصعود. وبحسب السرد يمكن الدخول في عرض ونقاش عنوانين رئيسين، الأول: النشأة والطفولة والعلاقة بالمكان. والثاني التجربة السياسية.

طفولة شقية ومعذبة

«في صبـاح أحد الأيام، وكنـت في الصف الثالث الابتدائـي، ذهبت بصحبة أخي علي إلى الفـرن الذي يملكه أبي لنؤدي مهماتنا كما جرت العـادة كل يوم. طلب أبي منا أن نحمل غرضين لإيصالهما إلى الـدكان. فاختلفنا على حملهما وتشـاجرنا أمـام أبي الذي استشـاط غضباً، فصـرخ بنا والغضب يملأ وجهـه، ثم في لحظة تناول من يدي محفظة كتبي المدرسية وهي عبارة عن كيس من القماش يحوي كتبي ودفاتري وألقى بها في بيت النار، فاحترقت في الحال، شـعرت كأن قلبي يحترق معها. صرخت وبكيت كثيراً وأنا أردد بصوت عال: ليش بتحرق كتبي بِدَّك تطلعني من المدرسة، أنا ما بدي أطلع، لن أترك المدرسة. كانت الكلمات تنطلق مني بعفوية مصحوبة ببكاء شـديد، لم أدر ما أفعل غير الصـراخ والبكاء، ووالدي لا شـيء يحركه وكأنه قد وجدها فرصةً ليلحقني بأخوي حسـن وسعيد اللذين أخرجهما من المدرسة للعمل في الفرن».

طفل يثور بشـجاعة وقوة على سـلطة الأب التي أحرقت حلمه في الخروج إلى عالم آخر غير الفرن والعمل الشـاق داخله. يقول غازي: «كنت أقضـي الكثير من الوقت فـي الفرن، أنقب عن بعض حبات من اللوز بين قشـور اللوز التي كان يتم استخدامها كوقود للفرن إلى جانب الحطب، لكـن والدي لم يتركني أقضـي وقتي في البحث عـن حبـات اللوز بل كان يحـرص على تعليمي كيف يتم صنع الكعكة الصغيرة». يواصل غازي وصـف الحيـاة المعذبة التي عاشـها وهو طفل فيدخل في تفاصيل مثيرة. «في سنة أولى وثانية مدرسة أعود إلى العمل في الفرن مع إخوتي بعد انتهاء الدوام المدرسـي وأبقى إلى ساعة متأخرة في الفرن، وفي أيـام الجمع والإجازات أصحو باكراً وأعمل بدوام كامل في الفرن». ويستطرد: العمل في الفرن لا يوفّر لي وقتاً للعب مع الأولاد الآخرين في الحارة.. ألعاب البيل والغميضة وكرة القدم بطابة شرايط». ولكن غازي الطفل لم يعدم الوسـائل للإفلات من قبضة العمل: «كنت أتحين أي فرصة لمغادرة الفرن أو التحجج بأي شـيء للهرب من جو الفرن الداخلي الخانق والحار ولا سيما في أيام الصيف .. لأجد متعة في الجلوس عند مدخل الفرن حيث فروش الكعك والقرشـلة. وأحياناً كنت أدعي المرض أو التعب للذهاب إلى البيت واللعب مع الأولاد في الحارة». هذا النمط مـن الحياة يقول غازي: عزز في نفسـي كرهي

للعمل في الفرن، وولّد لدي حب المدرسة والمضي في التعليم حتى نهاياته من أجل الخلاص. حقيبة الكتب كانت رمزاً لذلك الحلم، فعندما أحرقها الأب شعر غازي بأن حلمه في الخلاص احترق معها، ولهذا لم يستسلم وبدأ يقاوم المصير البائس الذي جسّده أخواه من قبل عندما أُخرجا من المدرسة.

استعان غازي أولاً بأمه التي ضمته إلى صدرها وهي تردد: لا تزعل حبيبي، راح نشتري لك كتب غيرها وراح ترجع للمدرسة، إنت شاطر وبعرف إنك بتحب المدرسة. ولم يكتف التلميذ المنكوب بذلك بل ذهب إلى مدير المدرسة «أديب كمال» مستنجداً به،» قال له: أبي أحرق كتبي، بده يخرجني من المدرسة أرجوك لا تخليه، أنا بحب المدرسة».

ونجحت ثورة غازي في عودته الظافرة إلى المدرسة، المدرسة التي أحبها وتفوّق فيها طمعاً في حياة أفضل. لكن تفوّقه لم يعفه من مواصلة عمله في الفرن وخارجه. بل توسع في العمل: «كنت أقوم بحمل شكوك الكعك على جحش خشبي وأدور في الحارات لبيعها وأبيع معها كعك بعجوة.. وأوزع الخبز مستخدماً الدراجة. وعملت أيضاً بائع «أسكيمو» طوال سنوات الدراسة ما عدا السنة الأخيرة. وكادت مغامرته في تسلّق الحافلة (الباص) تودي بحياته، كنت أذهب إلى المدرسة وأعود ماشياً ـ المسافة ما بين بيتنا والمدرسة تزيد على ٦ كيلو مترات ذهاباً ومثلها إياباً ـ وأحيانا كنت «أتعربش على طمبون الباص الخلفي الذي ينقل الطلاب إلى المدارس البعيدة، ذات يوم قذفني تحرك الباص السريع إلى الأرض فأصبت بارتجاج وأغمي علي لبعض الوقت، وعندما صحوت كنت فاقداً بصري، أوصلني أخي علي إلى المدرسة وقام التلاميذ بصب الماء على رأسي، فتحسّن وضعي وبدأت أسترد نظري تدريجياً، لكنني لم أخبر أمي بعد أن أعادني مدرسي إلى البيت».

قسوة الحياة في العمل والبيت رافقتها قسوة في المدرسة التي أحبها غازي ورأى فيها ملاذاً آمناً. عندما تأخرت مع تلاميذ آخرين في الوصول إلى المدرسة، «دون سؤال أخذ المعلم يهوي بعصاته ذات الرأس المدبب على يد كل تلميذ من المتأخرين. الضرب في المدرسة أسلوب تربوي مسلّم به من هيئة التدريس والأهل والتلاميذ والطلبة على حد سواء، وكان يشتهر المعلم ويتميز عن غيره بنوع العصا التي يستخدمها. «فهذا المعلم مميز بعصاته القصيرة السميكة من سعف النخيل يضرب بها مرة واحدة ولا يحتاج إلى أخرى، والمدير كان مميزاً بعصا من الخيزران رأسها مدبب، هؤلاء كانوا محط احترام وتقدير كل الطلاب».

القسوة والمعاناة ليستا كل شيء في حياة أطفال الزمن القديم، فثمة متسع لدفق إنساني يكسر حدة القسوة، شق آخر من المعادلة يجعل الحياة تمضي من غير انكسار أو انهيار. يجعل الأطفال يعودون لطفولتهم بعض الوقت. «مع الوالدة كنا نذهب أنا وإخوتي الصغار إلى حمام السوق الشعبي. الحمامات لم تكن فقط مكاناً للاستحمام وإنما للعديد من المناسبات

والنشاطات الاجتماعية، كاختيار العرايس للأبناء أو لزف العرســان أو للاحتفــال بطهور «ختان» الصبيان. الحمامات هي المكان الأنســب لإبراز محاسن ومفاتن البنات في عمر الزواج والاحتفاء رقصاً وغناءً. وهي المكان الذي يحلو فيه ســماع قصص الحب والأســرار والأغاني المترافقة مع تناول المأكولات وتدخين النرجيلة وتناول السحلب ومشــروب القرفة والجــوز (الاينر). الذهاب إلى الحمام هو طقس احتفالي ترفيهي بالنسبة للنساء وللأطفال حتى ســن السادســة. عندما قاربت السادســة من عمري لم أعد أجرؤ على الذهاب إلى الحمام مع أمي؛ ذلك أن عيون النســوة شبه العاريات كانت بالمرصاد وهي تعلن الاحتجاج.

الجلســة حــول المنقل في الشــتاء مع جدتنا أم فــارس التي كانــت تقص علينــا الكثير من القصــص والحكايات ـ الشــاطر حســن ونص نصيص والغولة ـ وغيرها. كانت البهجة تســود عندما تصنع الكنافة فوق المنقل. أو عندما ينطلق صوت أبي بالغنــاء لعبد الوهاب أو بالدندنة في لحظــات التجلي والانفراج. الذهــاب إلى زاوية الصوفيين المخصصة لأتبــاع الطريقة الصوفية الرفاعية. «كنت أشــارك فــي حلقات الذكر التي تبــدأ بقرع الطبول والصنوج ثم يأخذ الدراويش بالتمايل بأجسامهم يميناً ويساراً وهم يصرخون «اللــه حي». الذهاب للســينما كلما وفرت بعض القروش من مصروفي اليومي وهو تعريفة، وتطوّر في المرحلة الإعدادية ليصبح قرشــاً، أذهب مرة في الشــهر وفي أيام العيــد أذهب يومياً، كانت تســتهويني الأفلام العاطفية والغنائية مثل أفلام عبد الحليم حافظ، وكنت أحب مشاهدة الراقصتين تحية كاريوكا وسامية جمال. ولا يخلو الأمر من غراميــات وحب بريء. والاحتفــال بالتخرّج من المدرسة الابتدائية بسيارات مزينة بالورود يعلو كل منها كرســي يسمى (كرســي الختمة) يثبّت على سقف السيارة يجلس عليه الطالب المتخرج المنتمي لأهل مقتدرين اقتصادياً.

كما رأينا شــقاء ومعانــاة الأطفال من جهة، وترويحــاً وإشــباعاً روحياً من جهــة أخرى مع رجحــان كفة الشــقاء. لكــن وجــود القليل من الإشــباع الروحي والترويح جعل الحياة ممكنة. الأب وســلطته الذكورية القاسية جداً من ناحية، والأب الحنون والمحب من ناحية أخرى، مع رجحان كفة القسوة على الحنان، غير أن وجود القليل من الحنان جعل العيش ممكناً. المدرس وغلظته وقمعه وعصــاه المدببة من جهــة، والاهتمام بالتحصيل العلمي في الجهة الأخرى مع رجحان كفة الغلظة، لكــن الاهتمام بالتحصيل العلمــي.. جعل تفوق البعض ممكناً. إن الاختلال بين السلب والإيجاب لمصلحة الســلب ظاهرةٌ غير طبيعية وغير صحية وغير اضطراريــة. على العكس من ذلك كان من نتيجة طغيان السلب حرق مرحلة الطفولة وتجاوز الأطفــال طفولَتهم بتحوّلهم إلى كبار قبل الأوان، وباضطلاعهم بمســؤوليات الكبار واستخدامهم طريقة تفكيــر الكبار وخطابهــم ولغتهم. أطفال يفقــدون طفولتهــم ظاهــرة غير صحيــة تلحق بالأطفال ولاحقاً بالمجتمع أضراراً جسيمةً منظورةً

وغير منظورة. السلطة الذكورية تستبد بالنساء والأطفال وتحرمهم من أبسط حقوقهم الإنسانية بالإضافة إلى حقوق المواطنة فتخلق تشوهات في بنية المجتمع. وممارسة العنف والإرهاب من قبل هيئات التدريس يضعضع رسالة التعليم بما هي احترام التعبير عن الذات وبناء الشخصية المتحررة التي تغلّب العقل والتفكير والتساؤل على التلقين، والإقناع والاقتناع على الفرض والخوف والطاعة العمياء. ثلاث حلقات مفصلية تعايش السارد فيها مع الأمر الواقع من غير نقد أو اعتراض مباشر أو تحذير من المخاطر. هل كان العرض التفصيلي للمعاناة كافياً لخلق رأي عام مضاد لمسبّبيها؟ قد يصح هذا على نخب ونقاد في حقول التربية وعلم الاجتماع وعلم النفس. لكن السواد الأعظم من الناس لا يزال ينتمي إلى تلك الثقافة التي تستبيح الأطفال والنساء والتلاميذ. ما كان ينبغي تركها كما هي في الواقع من غير تدخل بعد مرور الوقت وبعد الحصاد المر لتلك السياسات الرجعية.

التثقيف الذاتي

نشأت ثقافة غازي بالمبادرة والاجتهاد والاعتماد على الذات، ولم ينتظر التنظيم كعامل مهم في نقل الوعي والأفكار، كما كان متبعاً. ويوضح هذه المسألة بالقول: شغفت بالقراءة، في البداية قراءة بعض الكتب عن التنجيم والأبراج. قرأت كتاب تفسير الأحلام لابن سيرين وكتاب فك الطلاسم والرموز عن الكنوز. ثم قرأت سير: (أبو زيد الهلالي، والزير سالم، وسيف ابن ذي يزن، وعنترة)، كنت أستعيرها من «الوراق» مقابل تعريفة عن كل كتاب. وكنت أقرأ الصحف المعلقة على الحائط بانتظام: (فلسطين، الدفاع، الصريح) التي كان صاحب مكتبة القطب يقوم بتعليق صفحاتها الرئيسة على حائط المكتبة الخارجي كي يقرأها من يشاء. آثر التركيز على الجد والاجتهاد والدراسة جرياً وراء التفوق، فقد كان يراهن على أن يكون من الطلبة العشرة الأوائل في المملكة، لكنه حصل على المرتبة الثانية عشرة في قائمة الطلبة المتفوقين. واهتم بتنمية مطالعاته الخارجية في الوقت نفسه. تأثر برواية (الأم) لمكسيم غوركي، فجذبته الأفكار الشيوعية، لكن مواقف الحزب الشيوعي الأردني من إسرائيل ومن عبد الناصر والوحدة العربية صدته. وقرأ (البؤساء)، و(قصة مدينتين)، وقرأ روايات لنجيب محفوظ وطه حسين وغيرهما. كان غازي أول مشترك في مكتبة بلدية نابلس عام ١٩٦٠ ولا يزال يحتفظ ببطاقة المكتبة التي تحمل الرقم ١ حتى اليوم. قرأ (مذكرات تشرشل) واستهوته الفلسفة الوجودية، وقرأ (الجنس الآخر) لسيمون ديبوفوار، وفكّر منذ ذلك الوقت بالكتابة عن المرأة الفلسطينية وحقق رغبته في العام ١٩٧٧. ساهمت القراءة في تكون ميول أدبية لديه، لكنه انجرف نحو السياسة. توّجت جهود الخليلي في مبادرته المتواصلة إلى التثقيف الذاتي بانضمامه وهو في السنة الأولى في جامعة دمشق إلى عضوية اللجنة الفكرية للحركة التي تضم الكبار أمثال محسن إبراهيم وحكم دروزة، وباقترابه من الحلقة الأولى-

الحكيم ووديع حداد ـ وكان قد افتقد طوال الفترة السابقة لناظم فكري ومرجعية فكرية؛ ما جعل تطوره الثقافي فردياً مرتجلاً وغير منهجي، كغيره من الحالات الفردية التي تمكّنت من تطوير ذاتها.

نشأ الوعي الوطني لدى الكاتب من خلال الأحداث والتطورات والتحديات الكبيرة. استوقفه مشهد الجنود الإنجليز وهم يجوبون شوارع نابلس ببناطيلهم القصيرة وبنادقهم الطويلة، كان الجنود يطاردوننا ونحن نصرخ في وجوههم: «ياعزيز يا عزيز داهية تأخذ الانجليز». مشاركة في تظاهرات مؤيدة للحاج أمين الحسيني في مدينة نابلس. تستوقفه صورة الأب الذي يحمل البندقية ويلتحق بالثوار ثم يعود وآثار الدم على ثيابه. مشهد اللاجئين وهم يتدفقون إلى المدينة يلتجئون إلى المدارس والجوامع. الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الحدودية في الضفة الغربية من جهة. مشاريع التآمر كمشروع جونستون لتوطين اللاجئين. وظهور الأحلاف العسكرية للسيطرة على المنطقة. والعدوان الثلاثي عام ٥٦ على مصر. هذه الأحداث كانت تشعل مدينة نابلس وتحفّزها على الاحتجاج والرفض شأنها شأن المدن الفلسطينية. إن سنوات الغليان في خمسينيات القرن العشرين ساهمت في تشكل اتجاهات الخليلي الوحدوية والناصرية.

الفكر القومي كما جسّدته حركة القوميين

وضع الخليلي اهتماماته الخاصة جانباً، وهو الشخص المتفوق دراسياً، وانخرط في السياسة، يعود ذلك إلى المناخ السياسي السائد في منطقة غليان كونها بؤرةً للصراع، إضافة إلى كبح طموحه عندما حصل على منحة حكومية لدراسة التاريخ، وليس الطب أو الهندسة كما كان يرغب. التوجه للحركة قومية لم يتأسس على فكر قومي وإنما تأسس على مواقف وشعارات التقت مع الرغبة في حسم الصراع لمصلحة الأمة. الجناح الفلسطيني في التجربة القومية كان أقل اهتماماً بالفكر والأضعف في إنتاجه. إن أي تدقيق في رموز الفكر القومي أمثال قسطنطين زريق، ساطع الحصري، ميشيل عفلق، زكي الارسوزي، عبد الرحمن الكواكبي هؤلاء وغيرهم كان من بينهم الفلسطيني محمد عزة دروزة. والملاحظ أن القيادة الفلسطينية القومية المؤسِسَة خلت تقريباً وباستثناءات محدودة ـ دروزة وغسان كنفاني ـ من المثقفين المنتجين للفكر. والأكثر لفتاً للانتباه أن الفكر القومي وترويجه كان ضعيفاً في الساحة الفلسطينية. وعلى الرغم من طرح قراءة كتب قسطنطين زريق وساطع الحصري ومناقشتها في الاجتماعات الحزبية فإن ذلك لم ينعكس على وعي الكوادر والأعضاء وعلى الدعاية الجماهيرية. وبفعل ذلك لم تنم ظاهرة الشغف بالقراءة والكتابة. خلافاً لذلك طغت السياسة واحتلت المشهد بكامله تقريباً.

«كنت أعتبر نفسي ناصرياً معجباً ومتأثراً بشخصية الرئيس جمال عبد الناصر ومواقفه. تعرفت إلى زملاء لهم صلة بحركة القوميين العرب، تعرفت إلى الفكر والتوجهات. وجدت أنني قريب

منهم وأشـــاركهم توجهاتهـــم وبخاصة تميّز ما تطرحه الحركة حول القضية الفلســـطينية. كان شعار الحركة: «ثأر، وحدة، تحرر». انتقدت شعار «ثـــأر» منذ البداية لأنني رأيت فيه تعبيراً قبلياً لا ينســـجم مع حركة سياسية جماهيرية. وقد تغير الشعار في العام ٦٢ بـ «استرداد فلسطين» لكنه بقي ساري المفعول عبر منظمة شبه عسكرية تابعة للحركة اسمها (شباب الثأر) وسمعت أنا شخصياً الشعار يتردد في تظاهرات ٦٩».

بقي فكر حركة القوميين العرب / ساحة فلسطين متخبّطاً ومتخلفاً عن الواقع. فقد قدمت الحركة في برنامجها هـــدف الوحدة العربية أولاً يليه تحرير فلسطين واستبعدت الاشتراكية من شعاراتها على الرغم من أن الناصرية قدمت شـــعارات وأهدافاً متكاملةً «حرية اشتراكية وحدة» وقدم حزب البعث الشعارات معكوسة «وحدة حرية اشتراكية» حركة القوميين اســـتبعدت شعار الاشـــتراكية وتبنّت إستراتيجية إنجاز مهام النضال القومي وتعليق مهام النضال الاشـــتراكي الاجتماعي. كان هذا يعني استبعاد النضال في القضايا الاجتماعية. لكن حركـــة القوميين أجرت مراجعةً بعد فشـــل تجربـــة الوحدة بين مصر وســـورية فـــي العام ١٩٦١ وأصدرت كتاباً بعنوان (في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي) كتبه محسن إبراهيم، القيـــادي اللبناني في الحركـــة. تراجعت حركة القوميـــين عن تأجيل القضيـــة الاجتماعية ولأول مرة جـــرى الحديث عن الصراع الطبقي والملكية الخاصـــة، بالترافق مع الانجراف نحو الناصرية والتماهي معها فـــي مواقفها وبخاصة الامتناع عـــن بدء الكفاح المســـلح كي لا يتم توريط مصر في معركة هي غير مســـتعدة لها. انفردت حركة القوميين العرب في هذا الموقف من دون فصائل فلســـطينية عديدة في مقدمتها حركة فتح بادرت إلى تنفيذ عمليات فدائية ضد إسرائيل. وخسرت حركة القوميين العرب بهذا الامتناع المترافق مع ضعف الاســـتقلال عن النظـــام الناصري مزايا المبادرة التاريخية في الاتجاه الصحيح؛ ما أدى إلى ضعف نفوذ القوميين الجماهيري.

غياب الديمقراطية

القضيـــة اللافتة فـــي فكر الحركـــة هي أن التغيير يتم عبر الانقلاب العسكري على الطريقة الناصرية. هذا ما يكشـــف عنه شعار استعادة الوحدة والسعي إلى تطبيقه بالانقلاب العسكري، يقول الخليلي: في أواسط شباط من العام ١٩٦٣ كلفني الحكيم جورج حبش إيصالَ رسالة شفوية للرفيق وديع حداد في بيروت أبلغه فيها أن انقلاباً ناصرياً تدبره حركة القوميين العرب ســـيقع في ســـورية بمسؤولية العميد ممدوح حبال». واكب ذلك تصدي القوميـــين العنيف للانفصاليين في جامعة دمشـــق. التغيير بالانقـــلاب والتصدي العنيف للانفصاليين يطرح مسألة الديمقراطية عنـــد القوميـــين. يقول الخليلـــي: لا توجد حياة ديمقراطية داخلية، لا انتخابات داخلية، المهمات تتم بقرارات من الهيئة العليا، ومن غير المسموح وجود تيارات وأجنحة فـــي التنظيم. مبدأ «نفّذ

ثــم ناقش وانتقد» يلخّص غيــاب الديمقراطية، ولا يغيّــر من غيابهــا وجود بنــد النقد والنقد الذاتي. ذلك أن الأعضاء لا يشاركون في صنع السياسة ولا في اتخاذ المواقف وهم أشبه بجيش من المتطوعين المســتعدين لتنفيذ الأوامر المنزلة عليهم من أعلى. غياب الديمقراطية لدى الحركة تعزّز، أيضاً، من خلال تماهي الحركة مع النظام الناصري غير الديمقراطي.

المخاض والتحول إلى تنظيم ماركسي

لم تكــن الهيئــة القيادية الأولــى في حركة القوميين العرب متجانســةً ثقافيــاً وفكرياً، فقد توافرت داخلها شــخصيات منفتحة على الفكر التحرري العالمي وعلى الماركســية، لكنها ضمت شــخصيات محافظة متمســكة بالفكر القومي. نشب الخلاف بين الاتجاهين في المؤتمر القومي في العام ١٩٦٣. خلاف كان طرفه الأول محسن إبراهيــم ونايــف حواتمة ومحمد كشــلي، وفي الجهــة الأخرى الحكيم والقيادة المؤسســة. أقر المؤتمر الاتجاه اليساري لكنه قوبل برفض بعض الأقاليم وقام الحكيم بعد الاطلاع عليه بتجميده. وفي العام ٦٩ عقدت الكوادر اليســارية في عدد من منظمات الحركة في الأقاليم اجتماعاً باسم اللجنــة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب قررت فيه التحول إلى منظمات إقليمية ماركسية لينينية يعمل كل منها تحت اســم جديد مستقل وأن تكــون العلاقــة بينها علاقة بــين تنظيمات مستقلة وليس على أساس علاقات فروع لحزب واحد. عملياً كان قرار المجتمعين بمثابة تصفية لحركة القوميين العرب. صدر عن الاجتماع بيان ١٠ شــباط ١٩٦٩ والذي على أرضيته انشقت مجموعة الكوادر اليسارية في الفرع الفلسطيني وأسســت الجبهة الديمقراطية. وبالمثل تأسست منظمة العمل الشيوعي اللبنانية.

بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ اقتنعت أكثرية من داخــل حركة القوميين وفي صفوف أنصارها أن الفكر القومي فشــل وهــزم، وكان الحل والبديل تبني الماركســية والتحوّل إلى تنظيم ماركســي. يقول الخليلي: سادت فوضى فكرية اختلط فيها القومي مع الماركسي مع الفوضوي مع الشيوعي القديم والشــيوعي الجديد. كانت الســاحة تعج بالأفكار الفوضوية والطفولية، ومن تروتسكية إلى ماوية وجيفارية أفكار متناقضة حملها القادمون والمنشقون عن الأحزاب الشيوعية إلى تنظيمات اليســار المقاوم الفلســطيني؛ وبفعل ذلك تعامل الكثيرون بوعي مسطح ومشوش وتجريبي.

القيــادات والكــوادر التــي أسســت الجبهة الديمقراطية انطلقت من قناعة مفادها أنه لا يمكن تحويــل تنظيم برجوازي كحركــة القوميين العرب والجبهة الشــعبية بكليتهما إلى تنظيم ماركسي. لهذا وجدوا أن الانشــقاق عن الحركة والجبهة هو الحل. مقابل ذلك اعتمدت الجبهة الشــعبية نظرية التحول إلى تنظيم ماركســي. كان للحكيم جورج حبش دور حاســم في انتهاج طريق التحوّل وفي ضبط معدلات وأشكال التطبيق بما يتفق مع موازين القوى الداخلية في الجبهة الشعبية. يرى الخليلي أن

الحكيـــم اعتمد توجهاً أحادي الجانب مغلفاً بطبقة رقيقة من ماركســـية ماويـــة. فقد تأثر بفكر (ماو) وحاول الحذو حذوه في من هم أصدقاؤنا ومن هم أعداؤنا. اعتمدت قيادة الجبهة على تثقيف أحادي الجانب بفكر ماركسي خليط، لقيادات وبنى تنظيمية لا تتقبّل هذا الفكر إلا بالمعنى الشـــكلي المنفصل عن الممارسة السياسية والاجتماعية والثقافية. يقول الخليلي: كنا نرى ـ يقصد المجموعة اليسارية داخل الجبهة الشعبية ـ في التحول منظومةً متكاملةً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً تعمل على مستوى التشكيلات القيادية للجبهة وبنائهـــا التنظيمي وتطوير بنيتها الفكرية. وعلى مستوى اشـــتقاق السياسات إزاء الأحداث وتطوراتها. إن طريقة التحول التي تعتمد الانتقائية والشـــكلانية لن تحقـــق أهدافها بجهد تثقيفي غير منهجي، وفي أحسن الأحوال ستؤدي إلى نشـــوء حـــالات وبؤر تعيش حالـــة من التوتر والازدواجية بين الفكر والممارسة.

أصاب الخليلي في نقـــده نظرية التحول عندما ربط التحول بالتطور الفكري والتطور السياســـي. فمـــا قيمة تبني التنظيم نظريةً علميةً ومنهجاً علمياً (الماركســـية) والتي تعني التحليل الملموس للواقع الملموس. ويرتكب أخطاء سياسيةً من الوزن الثقيل. كرفض الجبهة الشعبية المشـــاركة بعضوية كاملة فـــي المجلس الوطني بعد إعادة تشـــكيله في العام ١٩٦٩. ورفض الجبهة المشـــاركة في قيادة الكفاح المسلح، وسياســـة خطف الطائرات بدعوى إقناع العالم بعدالة القضية الفلسطينية (!) لكنها ألحقت أضراراً كبيرة بالنضال الوطني. وموقف تخوين عبد الناصر بعد قبوله التكتيكي بمشروع (روجرز) في العـــام ١٩٧٠. ومفهوم الجبهة الوطنية والتحالفات الداخليـــة في إطار حركة تحرر وطني، وأشـــكال النضال التي تعاظم مكاسب الشعب والتعامل مع التكتيك السياســـي بصورة عامة، كل هذا لا يوحي أن التطور الفكري للجبهة الشعبية بعد التحول إلى تنظيم ماركسي آتى أكله. على العكس من ذلك فإن السياســـات المتبعة لا دخل لها في فهم التناقضات داخل الثورة والشعب وفي صفوف الأعداء.

نظرية التحـــول تحتاج إلى نقد إضافي؛ لأن النقد الـــذي رافقها وعبّر عنه الخليلي من خلال التجربة لا يجيب عن الكثير من الأسئلة. فالفكر الثوري الديمقراطي الجديد المفتوح على التطور يحتـــاج إلـــى بنية تنظيمية جديدة تســـاهم في إنتاجه وحمله ونشره وســـط الطبقات الشعبية التي لها مصلحة في مشـــروع التحويل الثوري. لـــم يكن صائباً فصل الفكر عن البنية، أو إنتاج الفكر عند تجديـــد البنية. في تجربة التحول تم النظر للفكر باعتباره الأطروحات الماركســـية – اللينينية وليس الفكر الفلســـطيني الذي يصيغ الإستراتيجية والتكتيك ويطرح الشعارات والمهام بالاســـتناد إلى المنهج الماركسي ودراسة الواقع الفلســـطيني. في تجربة التحول لـــم ينتج فكر جديد وبقيت البنية التنظيمية على حالها، وبقيت عمليـــة التحول مفتوحة، تبدأ ولا تنتهي في فترة زمنية محددة. وتستعصي القيادة التاريخية على التحـــول. فتضيع الهوية بين الماضي والحاضر، وتتعـــدد المعايير فيصبح الموضـــوع برمته لغزاً

شائكاً. كان من الخطأ مطالبة قيادات تاريخية متفانيــة في النضال بالتحول من الفكر القومي إلى الفكر الماركسي. إلا إذا بادرت إلى التحول مــن تلقاء ذاتها وفي هذه الحالة عليها أن تفتح الأبــواب أمــام تغيير البنيــة ولا تفرض صيغة إلزامية على الأجيــال الجديدة للأخذ بطريقتها المدمرة في التحول. القضية المركزية في التحول التــي تم إغفالها هــي الديمقراطيــة. احتكار القيادة التاريخية للمؤسســة ـ القيادة، الأمانة العامــة، المكتب السياســي، اللجنــة المركزية ـ كان يعني ضبط الحــراك الداخلي على مقاس المفاهيم التقليدية والمحافظة التي تتبناها القيادة التاريخية. غياب الديمقراطية كان يضع الكادر اليساري الجديد أمام خيارين كلاهما مر. فإما الالتزام برتم التحول البطيء المحافظ ضيق الأفق المفتــوح بلا نهاية. وإما مغادرة التنظيم الفردي أو الجماعي كما حدث بالفعل. فقد كانت الجبهة الشــعبية وبمســتوى أقل الجبهة الديمقراطية ممراً عبره آلاف اليساريين ومشروع اليساريين إلــى خارج التنظيمــين. كان يمكن التعامل مع تراجع حركة القوميين العرب عن فكرها القومي والانفتاح على الفكر الماركســي بطريقة أخرى لو توفــر الشــرط الديمقراطي بما هــو ثقافة ديمقراطيــة. فقد كان لقيــادات تاريخية بوزن جورج حبش ونايف حواتمة ومحســن إبراهيم وعمــوم النخبة القيادية القوميــة دور كبير في فتح الأبواب أمام تطور الفكر السياسي الثوري وأمام تطــور البنية التنظيميــة بمعايير تعاقب الأجيال من غيــر احتكار الــدور بالمواصفات القديمــة ذاتها. كان يمكــن تحقيق ذلك باتباع الديمقراطية قــولاً وعملاً. كان يكفي أن يتحول القادة إلى ديمقراطيين فقط.

لــم يكن من باب الصدفــة افتقاد تنظيمات اليسار إلى عقيدة اجتماعية، والافتقاد يعود إلى المنشأ القومي الذي لم يتعرف إلى الديمقراطية أبداً. ثمة علاقة بين غياب الديمقراطية وسقوط العقيدة الاجتماعية (مش سهواً). كان حضور المرأة فــي كتاب (من أوراق العمر) هامشــياً جداً. فــلا وجود للمرأة في الهيئــات القيادية لحركة القوميين باســتثناء التنظيم النســائي فــي مدينة حمص كما يقول الخليلي الذي لفت الأنظــار إلى الرفيقة المحامية بدرية الشــاعر. وجود نســاء وكادرات في الجبهة الشعبية وفي الجبهــة الديمقراطية لاحقاً ظل ضعيفاً ورمزياً في اللجنة المركزية وغائباً عن المكاتب السياسية في تلك المرحلة.

أعجبني نقد الكاتب لسياســة خطف الطائرات التي نقدت سابقاً ثم تم التراجع عن النقد ولا يزال بعض القيادات في الجبهة الشعبية يتغنى بها. في الختام كانت ســيرة غنية ومهمة. أظن أن المشكلة تكمن في الفئة المســتهدفة، وهي الجيل الذي حمل القضية. فإذا افترضنا أن الفئة المستهدفة للقيادي صاحب التجربة الغنية هي للأجيال التي ســتحمل القضية وتكمل المشوار لاختلف العرض والنقد. آمل أن يكون الجزء الثاني موجهاً للذين سيحملون الراية ويكملون المشوار حتى نهاياته الظافرة.

سر المعبد .. الأسرار الخفية لجماعة «الإخوان المسلمين»

قراءة: سياسات

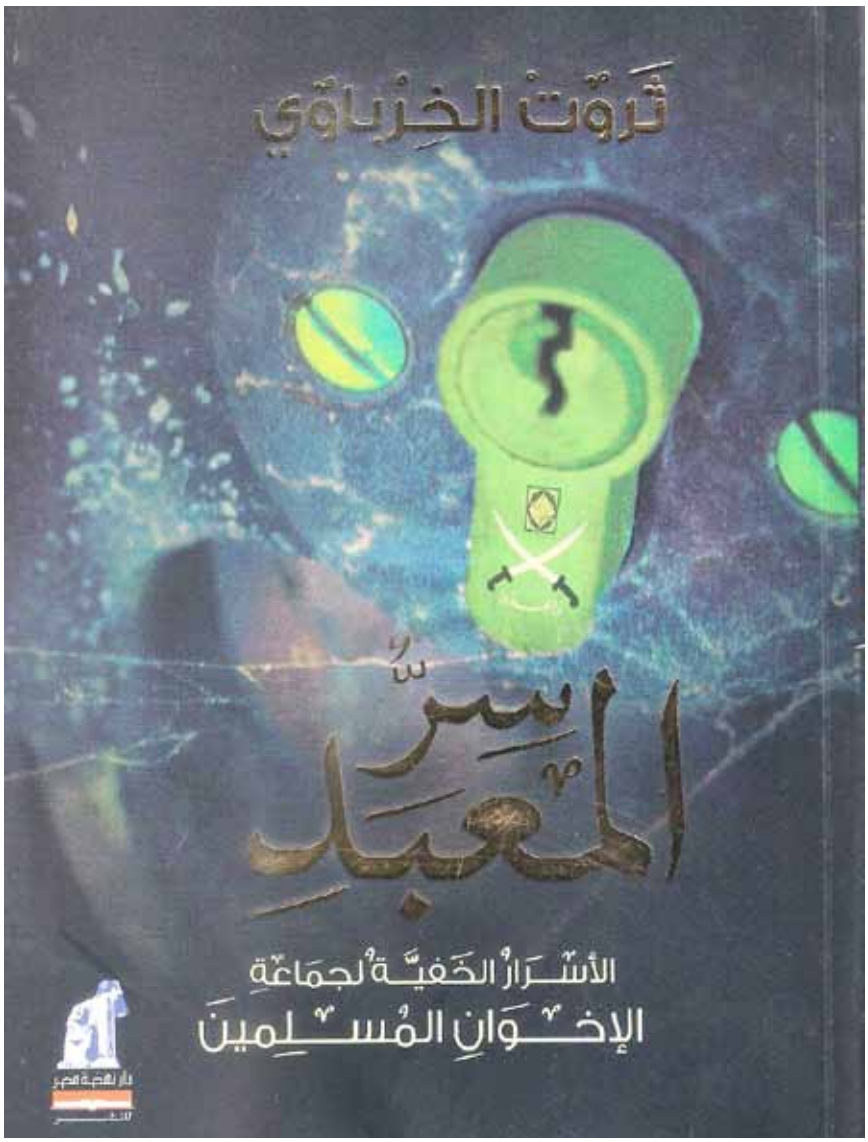

الكاتب: ثروت الخرباوي

الناشر: دار نهضة - مصر

عدد الصفحات ٣٦٠

يُعتبر كتاب ثروت الخربــاوي، الصادر هذا العــام، الكتابَ الأكثر إثــارةً للجدل في مصر، حيــث طُبعت منه ســبع طبعــات متتالية، وثار حوله نقاشٌ كبيرٌ ومســاجلاتٌ عديــدةٌ؛ نظراً لما يحتويه من أفكار ومواقف ومراجعات نقدية لفكر «جماعة الإخوان» وممارساتها. وليس مثار هذا الجــدل والاهتمام هو ما جعل قيادة «الإخوان» تهاجمه، وخصومهم يمتدحونه، كون كاتبه أحد أبرز قادة ««الإخوان»» في السابق، ومحاميهم أمام محاكم الدولة» خلال نظام مبارك، بل لكونه يحتوي على تفكيك عميق لفكر «الإخوان» يستند ليــس إلى قراءات في وثائــق أو مراجعات في كتــب أو تحليل لتصريحات بل إلى خبرة ودراية وتجربة داخلية من قلب صنع القرار الإخواني. وعليه فإن الخرباوي يقدم قراءةً معلوماتيةً، لكنها تشكّل مساهمةً جادةً في قراءة حالة مصر اليوم. فالكتــاب يصدر في الوقت الذي يدور فيه جدلٌ حــول حكم «الإخوان» بعــد فوز الرئيس محمد مرسي بانتخابات الإعادة في الصيف الماضي، ومجموعــة القرارات التي اتخذها، خاصةً فيما يتعلّق باللجنة الدســتورية، وبعد ذلك الاستفتاء على الدستور.

الكتــاب رحلةٌ داخــل «الإخوان»، تُشــاهد قيادات «الإخوان» في كل ســطر فيه، تسمعهم كما يتكلّمون في الدوائر المغلقة، وتنصت إليهم وهم يهمسون همساً فيما بينهم. رواية من داخل «الإخوان» فيها أبطال «الإخوان» الذين نعرفهم اليوم وعلى رأسهم الدكتور محمد بديع، المرشد العام للإخوان، حيث نراه في فصول مختلفة قبل أن يكون مرشداً، وهو ناشط نقابي، وعضو في مكتب الإرشاد، وهو متهم خلف قضبان السجن، كما نرى الدكتور محمد مرسي، الرئيس المصري الحالي، أيضاً، ناشــطاً يناقش ويجادل، ونرى آخرين، حتى المرشد السابق مأمون الهضيبي. كل هؤلاء يتفاعلون في ديناميكية ســردية عالية يقدمهــا الكاتب، وهو يحــاول الغوص أكثر في عالــم «الإخوان». هو لا يريــد أن يغوص لحبه فــي ذلك، بل لأنه يريــد أن يقدم للقارئ فرصة الغــوص المجاني في قلب «الإخوان» في عالمهم المتشــابك المعقــد. لذلك فهو يســتحضر هذه الشخصيات ليس بما سمع عنها، بل بما سمع منها، ويسرد أحداثاً جرت بينه وبينها، وجدالات دارت بينه وبينهــا، ووقائع كان طرفاً فيها. كل ذلك يتم وضعه ضمن تسلسل واسترجاعات في الذاكرة يعود خلالها الكاتب إلى مواقف وأحداث ليكتشــف مــن خلالها فهماً جديــداً لصيرورة تجربته مع «الإخوان».

يقول الخرباوي «تحكي أســطورتي أنه ذات يــوم منذ زمن بعيد تســربت روحــي، فدخلت جماعــة «الإخــوان»، وذات زمن آخر تســربت روحــي فخرجت مــن تنظيم «الإخــوان»، وبين الزمن والزمن كانت لي أيامٌ أبحث فيها عن الكنز

الأسطوري، وكلما ظننت أنني اقتربت منه، وجدته قد ابتعد عني بمقدار ما اقتربت منه». (ص. ١٥) لكنّ الكاتب وكما يقترح كتابه لم يجد ضالته في «الإخوان»، فقد وجد أن وجودها داخل أسوار الكتابة يقيده، لكن الأهم من ذلك أن هذا الوجود لم يعد يتوافق مع الصورة المبهرة التي كونها عن الجماعة في طفولته وفي بداية التحاقه بتنظيم «الإخوان المسلمين». لذا نبعت الحاجة للكتابة؛ لأن هذه الأفكار وهذا الاكتشاف لا يجوز أن يظل حبيس النفس وحبيس الأدراج. وهو حين يجيب عن السؤال المباشر والمفترض لماذا الكتابة، يستعين بنزار قباني وأورهان باموك وآخرين ليشرح لنا كيف تشكّل الكتابة بوحاً ضرورياً إلى جانب فوائدها العلمية الأخرى. وكما يقتبس الخرباوي يقول نزار قباني «كي أفجر الأشياء؛ فالكتابة انفجار كي ينتصر الضوء على العتمة، فالكتابة انتصار، حتى أنقذ العالم من «أضراس هولاكو» ومن حكم «الميليشيات» ومن جنون قائد العصابة، حتى أنقذ الكلمة من محاكم التفتيش»، ويقول الأديب التركي أورهان باموك: «أكتب لأني لا أستطيع أن أتحمّل الحقيقة وحدي، ولأنني عزمت على مقاومة هذه الحقيقة». (ص١٠٣) حين خرج من «الإخوان» بعد المواجهة مع المرشد، يصف شعوره قائلاً: «شعرت بخفة في الروح وسعادة في قلبي كأني أجرب الحرية لأول مرة، دخلت مسجداً وسجدت شكراً لله، خلال صلاتي شعرت بمذاق روحاني غريب لم أشعر به من قبل، ما أروع عبادة الأحرار.

في البداية، يسرد الكاتب لقاءه الأخير أو لقاء المواجهة مع المرشد المستشار مأمون الهضيبي بعد أن توسط عبد المنعم أبو الفتوح ليجلس معه لتخفيف النقد بحقه من قبل قيادة «الإخوان». يقول الكاتب: «صدمني الرجل بكلماته الجافة الخشنة، أهكذا يكون الدعاة!!» كان هذا اللقاء قصة الخاتمة في علاقة الكاتب مع الجماعة. وحين هم بالوقوف أشار إليه الهضيبي بالجلوس وهو يقول «اقعد... اقعد... هل تظن أن دخول الحمام كما الخروج منه». وبلغة تشبه لغة رئيس مجلس الإدارة قال له «أنت أخطأت بحق الجماعة يا ثروت، ويبدو أنك لم تعرف ما قاله حسن البنا. قال نحن جماعة انتظمنا في صف واحد فإذا خرج منا واحد، لن يقول الناس خرج واحد ولكن سيقولون صف أعوج. ويسترسل الهضيبي: «نحن تحالفنا مع من يستطيع أن يقربنا من دوائر صنع القرار.. نحن تحالفنا في الأطباء مع حمدي السيد ومع حسب الله الكفراوي في المهندسين لهذا السبب.. وأي شخص قريب من دوائر السلطة العليا سنتحالف معه ولن نقبل أن يخرج واحد منا على هذا القانون.. هذا هو دستور الجماعة .. دستور الجماعة». (ص ٢١) مثل هذه المواقف والأحداث والأحاديث هو ما يقود إلى تفكيك الكاتب للمعبد الإخواني ليكشف لنا عن كنهه وعن أسراره الخفية. ما قاله الهضيبي كما يتبين من صفحات الكتاب هو الناظم لعقل «الإخوان» حين يتعلق الأمر بعلاقتهم مع الولايات المتحدة والقوى الأجنبية فترة الثورة وما تلاها من أحداث.

والكاتب كما يقترح في الفصل المعنون «إيكاروس» يعود ببداية اكتشافاته إلى كتاب قرأه مبكراً للشيخ العلامة محمد الغزالي والذي وصف فيه المرشد الثاني للجماعة حسن الهضيبي بأنه كان ماسونياً. وهذا الاكتشاف الذي ينفيه عقله وقلبه في حينه، يعود للظهور حين يعقد المقارنة من حيث البناء بين «الإخوان» والماسونية، حيث إن «التنظيم الماسوني يشبه من؛ حيث البناء التنظيمي «الإخوان»، حتى درجات الانتماء للجماعة وجدتها واحدة في التنظيمين». وكما يقترح عنوان الفصل الثاني عشر، فإن ثمة «ماسيو إخواكية» تقود فكر الجماعة وممارستها (ص. ٢٢٩).

ووجهة نظر الكاتب هي أن الفكرة الجميلة التي حملها حسن البنا تم تشويهها والإساءة إليها والإبداع في استغلالها لمصالحهم وسيطرتهم على الجماعة. وعبر سلسلة طويلة من الذكريات يستعيد الكاتب أحداثاً مرّت بها الجماعة ليكتشف بعد إعادة تذكرها أنها كانت تشير إلى الكارثة التي كان عليه أن يكتشفها متأخراً. ففي قصة حبس محمد بديع ومجموعة من النشطاء عام ١٩٩٥ والتي يسردها بتفاصيل دقيقة يكشف الكاتب عن أن قيادة الجماعة مخترقة من قبل قوى الأمن. فهناك المرشد السري كما يعنون الكاتب الفصل الثالث، وهو ليس مرشد الجماعة بل مرشد شغلته قوى الأمن داخل قيادة الجماعة. لقد بدأ الأمر بكتابة الرجل مقالة في «صوت الأمة» شكلت بداية النقد الذاتي النابع من الحرص على المصلحة، لكن المقال جوبه بانتقادات لاذعة من قيادة «الإخوان» يسرد الكاتب تفاصيلها في الصفحات ٧٠-٨٠. ثمة اكتشافات بريئة هي في مجملها تقود إلى الوعي الجديد. مثلاً حين يشير في مقالاته إلى مداخلة في مناظرة مأمون الهضيبي في معرض الكتاب عام ١٩٩٢ حين قال: «نحن نتعبد لله بأعمال النظام الخاص للإخوان المسلمين قبل الثورة» فأنكر الهضيبي أنه قال ذلك وحتى حين حاول الكاتب التحقق من أشرطة تسجيل المهرجان لم يجد العبارة. الخلاصة أن «الإخوان» يتغلغلون في كل شيء في الدولة. وبعد أن وجد الشريط واستمع إليه يكشف لنا كيف يبرر الهضيبي الاغتيالات التي قام بها النظام الخاص قبل الثورة وشرعن لها من خلال الإحالة إلى الاغتيالات التي كان ينفذها الحزب الشيوعي اليوناني. فقد وجد المرشد ضالته بالاستشهاد بصحة اغتيالات كان يقوم بها حزب شيوعي. (ص٨٨) وفي الخلاصة، فإن عبودية التنظيمات الحديدة هي أشد وأنكى من عبودية «كونتاكنتي» إنها عبودية الأجساد والأرواح والأنفس، هي أشبه ما تكون بقصة «فاوست» الذي كان يبحث عن حجر الفلاسفة فباع برغبته روحه للشيطان». (ص١٦)

لم تعد الجماعة تُعبّر عن فكر حسن البنا، بل هي تتبنّى مقولات سيد قطب التكفيرية والتحريضية؛ لأنها تخدم مصالح القائمين على مكتب الإرشاد. وفي الجدل المثير الذي يسرده الكاتب بين محمد مرسي عضو الإرشاد وقتها

وبين الشيخ القرضاوي حول ذلك يكشف كيف يتم تسفيه القرضاوي ويتم تبني أفكار سيد قطب، حتى وإن وردت فيها بعض الاجتهادات الكبيرة. (ص٢٢٩). ما يقترحه الخرباوي أن الجماعة تحوّلت إلى معبد لا ينتظم لقوانين تأسيسية بل إلى قبضة حكامه. ويذهب للقول في توصيف مثير للجدل إن أخطر من حطّ رحاله في مصر قبيل وفاة عمر التلمساني هم «محمد مرسي، خيرت الشاطر، محمود عزت، محمد بديع». وهم يشكلون الآن أعمدة الحكم الجديد في مصر من الرئيس المنتخب إلى المرشد الموجه إلى رجالات الدولة الأكثر نفوذاً مثل خيرت الشاطر.

ويشغل التنظيم الخاص حيزاً من المعبد، فهو أحد أهم أسراره. لا يمكن لأي كتاب عن «الإخوان» أن يقفز عن حقبة التنظيم الخاص وعن دوره في تطور الجماعة ولجوئها للعنف. التنظيم الخاص عاد للظهور في الجماعة، وهو من ينفذ سياسة الجماعة يقتل ويغتال ويفجر. يقول: «كنا نظن أن أيام النظام الخاص ولّت ولن تعود، سنتذكر ندم حسن البنا على إنشاء النظام الخاص؛ ذلك النظام الذي ما زال معظم «الإخوان» يجهلون وجوده، نعم توقف بضع سنوات، لكن بعد وفاة عمر التلمساني بدأت جيوش النظام الخاص تعود».: ويناجي مؤسس «الإخوان» البنا قائلاً «لو حسن البنا عاش لقال تباً للنظام الخاص ليتك لم تنشئه... يا بنا قتلوا وفجروا واغتالوا كله باسم الإسلام، حتى أنهم قتلوا أحد أفراد الجماعة سيد فايز وابنته».

كما يناقش الكاتب فكرة التمكين في وعي الجماعة وممارستها، فهم يتسللون في أجهزة الدولة ويزرعون رجالهم في كل مكان، ويتوددون للجميع، ويستقطبون من يقدرون عليه. مثلاً يكشف الكاتب كيف تسلل «الإخوان المسلمون» إلى المؤسسة القضائية، وكيف جندوا عدداً من القضاة ووكلاء النيابة. والسبب الحقيقي وراء انشقاق بعض القضاة عن وحدة صف القضاة. واشتراكهم في التغطية على الاستفتاء الذي طرحه الرئيس محمد مرسي يوم ١٥ كانون الأول. وبعبارة بسيطة، فإن هذا يعد شيئاً بديهياً فهو ليس انشقاقاً في الرأي داخل المؤسسة القضائية بل انشقاق القضاة التابعين للإخوان المسلمين ضد القضاة الذين يدافعون عن استقلال المؤسسة القضائية.

يصلح الاقتباس الطويل التالي لأن يضع القارئ في صورة اختراق «الإخوان» لأجهزة الدولة ويصلح لأن يكون خاتمة هذه المراجعة السريعة:

«كان عجبي وقتها كبيراً أن أجد أحد رؤساء نيابة أمن الدولة الكبار متعاطفاً مع «الإخوان» إلى حد أن يبدي لنا خيبة أمله لأنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً حيال قرار حبس «الإخوان» احتياطياً على ذمة التحقيق، وفيما بعد زال عجبي عندما كنا وبعض «الإخوان» في رحلة صيفية إلى الإسكندرية، وفي نادي الأطباء بمنطقة «سابا باشا» تقابلنا مع الحاج جمعة أمين، عضو مكتب الإرشاد، والذي يطلق عليه في «الإخوان»

(الحارس الأمين على الأصول العشرين). وجرّنا الحديث عن القضايا العسكرية التي بدأ النظام يواجه «الإخوان» بها إلى الحديث عن تحقيقات نيابة أمن الدولة التي تجريها مع «الإخوان» وقرارات الحبس «سابقة التجهيز» حينها قال أحد الإخوة للحاج جمعة: هؤلاء هم طواغيت هذا الزمان. فقال له الحاج جمعة بصوت تعمد أن يكون خافتاً وكأنه يدلي بسر خطير: ليسوا جميعاً، فالله قد هدى البعض .

قال أخ من إخوان الإسكندرية اسمه المهندس «علي» كان يعمل موظفاً في إحدى النقابات: هل أسلم بعضهم؟... قال، وصوته يزداد خفوتاً: عندكم عبد المنعم الحلواني رئيس نيابة أمن الدولة، لقد عقدت معه صداقة قوية واستضفته في بيتي أياماً عندما جاء إلى الإسكندرية هذا الصيف، وشرحت له الأصوات العشرين للإمام الشهيد حسن البنا، وقد اقتنع تماماً بدعوة «الإخوان»، وقد أوصلته إلى بعض الإخوة ليتابعوا معه. وأيضاً إخواننا في القضاء «بيشتغلوا دلوقت على مستشار اسمه الخضيري» وأخونا المستشار مصطفى الشقيري ربنا يكرمه هل تعرفونه؟

سألت الحاج جمعة: ولكن ليس بالقضاء فقط نستطيع أن نصل للتمكين. فرد الحاج جمعة بثقة: نحن ننشئ يا أخي مدارس نربي فيها الجيل الجديد. فقلت له: ولكن هذا أيضاً لا يكفي.

فرد بثقة: بلاش طمع، اعتبر أنني لم أقل لك إننا وصلنا بالفعل إلى الجيش.

فهتفت وأنا أقول له بدهشة: هل لنا نشاط في الجيش؟

فرد قائلاً: أنا لم أقل شيئاً، افهمها كما تريد».

الكاتب رجل عاش في قلب «الإخوان» وكما يقول في مطلع كتابة «مرت سنوات وأنا في قلب «الإخوان»، رأيت فيها أفكاراً ترتفع وأفكاراً تتهاوى، شخصيات حملت الجماعة، وشخصيات حملتها الجماعة» إنه رجل من داخل المعبد يتحدث عن أسرار المعبد. من هنا كان النقاش والجدل والنقد القاسي الذي وجه إلى الكتاب من قبل «الإخوان»، فهو سر من أسرار المعبد وشى بباقي الأسرار.

إنها شهادة مثيرة للجدل حول التنظيم الذي أنشئ في مطلع القرن العشرين وبات يحكم مصر قبل أقل من تسعة عقود من تأسيسه. فـ «الإخوان» يقيمون مفاوضات مبكرة مع الأميركيين حيث يكشف الكاتب عن حوار دار بينه وبين أحد أعضاء مكتب الإرشاد يتحفظ عن ذكر اسمه قال له إن المفاوضات مع الأميركيين يجريها خيرت الشاطر وعصام العريان وأشخاص آخرين وأن الأميركيين يشيرون للشاطر في مكاتباتهم بكلمة (Big) أي الكبير وبالحرف الأول «بي». (ص١٣٦)

الكتاب مليء بالاستعارات الأدبية والإحالات المعرفية التي تكشف عن ثقافة عميقة وقراءات واسعة لابد أن تكون هي من قاد كاتبها إلا الضوء الذي لمع في داخله بعد أن عاش سنوات في أسر التنظيم. في الكتاب تجد إحالة لأسطورة

إيكاروس اليونانية الذي حاول أن يطير بجناحين من شمع، وأخرى لفيلم «وداعاً شاوشنك» لستيفن كينج، وثالثة للامارتين، وناظم حكمت، وفيلم جوليان مور «المنسي» ولروايات وأشعار وفلاسفة وأساطير.

يضم الكتاب جملة من الوثائق منها وثيقة تعرض صلة «الجماعة» بالولايات المتحدة، والتنسيق الحاصل بين الطرفين. ويشير إلى خطاب مرسل من شخصيات سياسية أميركية إلى أحد أبرز قياديي «الجماعة»، ونائب المرشد العام، المهندس خيرت الشاطر، وكان ذلك في العام ٢٠٠٥، ويتحدث الخطاب عن ترتيبات كانت تُجرى في الكواليس بين جهات أميركية نافذة، وقيادات في جماعة «الإخوان المسلمين» التي كانت تسعى للوصول إلى الحكم في مصر.

الخرباوي قيادي بارز سابق في جماعة «الإخوان المسلمين»، ولد في محافظة الشرقية عام ١٩٥٧، بدأ حياته السياسية عضواً في حزب الوفد، ثم نقل نشاطه السياسي بانضمامه لجماعة «الإخوان المسلمين». يعمل محامياً وأحد أعضاء نقابة المحامين. ثم اختلف مع «الإخوان» عقب حبس مختار نوح، الإخواني البارز، في قضية النقابات المهنية التي حوكم عدد من «الإخوان» بمقتضاها أمام المحكمة العسكرية عام ٢٠٠٠ . أصدر الخرباوي كتابه الأول «قلب الإخوان»» والذي يكشف فيه أسرار خروجه من جماعة «الإخوان المسلمين» في عام ٢٠٠٢ وأسلوب اتخاذ القرار فيها .

اسم الإصدار: قضايا إسرائيلية

العدد: ٤٧

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار» - رام الله

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ١٢٨

يضم العدد ٤٧ من «قضايا إسرائيلية» محوراً خاصاً بالسياسات الاقتصادية في إسرائيل والأيديولوجيا النيو ليبرالية، وكيفية انعكاسها على شتى مناحي الحياة، بدءاً بتسريع عمليات الخصخصة التي ترمي إلى توطيد أركان القطاع الخاص وتقويته والنهوض به على حساب القطاع العام، مروراً بجهاز التربية والتعليم، وقطاعي الضرائب والأراضي، وانتهاء بنظام الرعاية الصحية.

كما تتناول مقالات المحور، تأثير السياسات الاقتصادية في صنع القرار السياسي الإسرائيلي، ودور وسائل الإعلام الإسرائيلية على وجه العموم، والاقتصادية على وجه الخصوص، في الترويج للفكر الاقتصادي النيو ليبرالي.

وفي العدد دراسة خاصة أنجزتها مديرة التحرير، د. هنيدة غانم، تتناول الأولى بالرصد والتحليل سياسات الاستعمار الاستيطانية التي انتهجتها إسرائيل من أجل تهويد القدس الشرقية بعد العام ١٩٦٧، من خلال التركيز، بشكل خاص، على العلاقة المتشابكة بين سياسات الاستيطان الإحلالية والتهويدية وبين سياسات تشكيل الفلسطينيين في القدس وإنتاجهم كسكان «مارقين» يتموقعون دائماً «على حافة الجنحة»، ويشكل وجودهم مصدراً للخطر المستمر على النظام العام.

ويضم العدد دراسةً ثانيةً تتناول المخطط الرئيس لدولة إسرائيل، الذي يُعرف، أيضاً، باسم «خطة شارون» (نسبة إلى المهندس آرييه شارون)، ودوره في إنشاء جهاز «بناء الأمة» الصهيونية. ويفصّل هذا المخطط خطة العمل المؤسسية الأكثر شمولاً وملموسيةً في تاريخ الحركة الصهيونية ودولة إسرائيل، والتي كان لها ليس فقط التأثير الأكبر على «صورة البلاد»، وإنما أيضاً كان لها دور مهم في بناء وتكريس الأساطير القومية عن الاستيطان في المناطق الحدودية، وإحياء القفار، والروح الجماعية الاستيطانية والسياسية، وأسطورة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وما شابه.

وفضلاً عن زوايا القراءات، والمقابلة الخاصة، والمكتبة، يحوي العدد قراءةً استعراضيةً في

«تقرير لجنة إدموند ليفي» التي دعت إلى شـرعنة جميع البؤر الاسـتيطانية العشوائية في الأراضي الفلسـطينية المحتلـة، وعدم التعامـل مع الضفة الغربيـة على أنها منطقـة محتلة، وترجمة خاصة لنص الرسالة التي بعث بها دافيد بن غوريون إلى ابنه عاموس وكشف فيها عن الأهداف الحقيقية من وراء تأييد الحركة الصهيونية توصيات لجنة «بيل» الخاصة بتقسيم فلسطين.

الكتـاب: المشـروع النـووي الإيرانـي الرؤية الإسـرائيلية لأبعاده وأشـكال مواجهته

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

إعداد: رندة حيدر

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٩٠ صفحة

يضم الكتاب مجموعـةً من الأوراق لباحثين إسرائيليين تسـتقرئ التعاطي الإسرائيلي مع المسـألة النووية الإيرانية، والامتدادات الدولية والمرجعيات الداخلية للمسألة.

تتركز عناوين الكتاب العريضة على مضامين الردع النـووي، والإسـتراتيجية الدولية لوقف البرنامج الإيراني، والفرص الإسرائيلية لمواجهة التهديـد، والأدوات الإيرانيـة لتحـدي التدخل الدولـي، والعقبات الواقعيـة لتنفيذ التهديدات بضرب إيران.

يكتب المحرر أحمد خليفة في تقديمه للكتاب: «يحوم فوق المنطقة شبح يقلق دولها، ويشغل أصحاب القرار في عواصم الدول الكبرى المعنية بالشـرق الأوسـط، وهو يظهـر أحياناً ويغيب أخـرى، لكنه لا يختفي تماماً، ونعني به التهديد الإسرائيلي بشـن هجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

هل تسـعى إيران فعلاً إلى امتلاك سـلاح نووي، أو على الأقل القدرة النووية الإيرانية؟ وإذا كانت تسـعى إلى امتلاكها، فما هي التداعيات على أوضاع المنطقة وأمنها وسياسـتها؟ وعلى أمن قوات الولايات المتحدة المنتشرة في المنطقة ونفوذها في الشرق الأوسط؟ وعلى أمن إسرائيل ونفوذها؟ وعلى أمن النفط وسـلامة تدفقه إلى العالم؟ وأخيراً وليس آخراً، هل تنوي إسـرائيل مهاجمة إيـران؟ وهل هي إن فعلت تسـتطيع إيقاف مشروع إيران النووي؟

هذه الأسـئلة تجيب عنها الأوراق المتضمنة

فـــي هذا الكراس، من خلال دراســـات باحثين إســـرائيليين متخصصين فـــي الموضوع، ومن خلال وجهات نظر ومواقف إســـرائيلية مدرجة في التقويم».

الكتـاب: الأدب الفلسـطيني المقـاوم تحت الاحتلال ١٩٤٨-١٩٦٨

الكاتب: غسان كنفاني

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت

الطبعة الثالثة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٢٠٢ صفحة

طبعة ثالثة من كتاب الأدب الفلسطيني المقاوم تحـــت الاحتـــلال ١٩٤٨–١٩٦٨، تعيد إحياء دراسة غسان كنفاني، والتي صدرت لأول مرة العام ١٩٦٨، وعرّفت القارئ العربي للمرة الأولى بمجموعة من أهم الأسماء الثقافية التي حملت المشروع الثقافي الفلسطيني بعيداً فيما بعد.

الدراسة تقدم مسحاً يرصد بدقة وكفاءة واقع الأدب الفلســـطيني المقاوم في حينه، وتغوص عميقاً في تشخيص هوية هذا الأدب ومكوناته ورموزه وأدواته، وفيها نرى مختارات شـــعرية وروائية ومســـرحية مبكرة لأســـماء، مثل: حنا أبو حنا، محمود درويش، سميح القاسم، راشد حسين، إميل حبيبي، توفيق زياد، توفيق فياض.

يكتب كنفاني في مقدمة دراســـته: إن أدب المقاومة الفلسطيني الراهن، مثله مثل المقاومة المسلحة يشكل حلقةً جديدةً في سلسلة تاريخية لم تنقطع عملياً خلال النصف الثاني من القرن الماضي من حياة الشعب الفلسطيني.

ولكـــن ما يميز الأدب المقاوم في فلســـطين المحتلـــة منـــذ ١٩٤٨–١٩٦٨، هـــو الظروف القاسية البالغة الشراسة التي تحداها وعاشها، وكان الأتون الذي خبز فيه إنتاجه الفني يوماً وراء يوم.

الكتاب: رؤية للسلام العالمي

المؤلف: رجب طيب أردوغان

الناشر: دار الشروق ـ القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣٥٨

تنشر «الشروق» ترجمةً لكتاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان المعنون «رؤية للسلام العالمي» والذي يحمل رؤيته وتصوّره للسلام في العالم. أردوغان وعلى غرار وزير خارجيته أحمد داود أوغلو في مؤلفه «العمق الإستراتيجي» يحاول أن يموضع التصوّر التركي للعلاقات الدولية ضمن فهمٍ خلصٍّ يعزّز من مكانة تركيا كقوة دولية صاعدة. يرد في مقدمة الكتاب الآتي:

ـ يُعد عنوان هذا الكتاب «رؤية للسلام العالمي» جواباً وردّاً عالمياً ضد القمع والعنف والإرهاب والحرب والجرائم اللاإنسانية التي أحالت عالمنا بِركةً من الدماء، وطوّقت منطقتنا بسياج من الآلام والدموع والاضطرابات.

ـ إذا ما تذكّرنا أن البشرية قد أنفقت على التسلّح في عام واحد أكثر من ترليون دولار؛ لأدركنا إلى أي مدى بلغ حجم الكارثة التي تنتظرنا.

ـ إن حوادث القتل والحروب والصدامات التي شهدها التاريخ أو نشهدها اليوم لم تكن نتاج دوافع سياسية واقتصادية فحسب. فقد خلّفت الحروب الدينية على مدار التاريخ الملايين من القتلى والمظلومين، بل وخلّفت الحروب المذهبية في كل دين من الأديان، أيضاً، الكثير من الآلام والمَآسي والأحداث الدامية.

ـ أعلم جيّداً أنه كما القتل حرام لدى السنّة، فإنه حرام بالدرجة ذاتها لدى الشيعة أيضاً. وأعلم جيّداً، أيضاً، أنه كما القتل محرَّم في الإسلام، فهو محرّم، أيضاً، في المسيحية واليهودية.

ـ أعلم، أيضاً، أنه كما حرّم القرآن الكريم القتل بأسلوب قاطع حازم، فقد حرَّمت التوراة والإنجيل، أيضاً، القتل وإزهاق الأرواح بأسلوب قاطع حازم.

ـ إنني لأعلم جيداً أن القتل والظلم، ولا سيما إزهاق أرواح الأطفال الأبرياء في مذهبي الذي أنتمي إليه، أعمال لا إنسانية، وهي كذلك أعمال لا إنسانية في مذهب أولئك الذين يقترفون تلك المظالم، وفي مذهب من يدعمهم... .

ـ كما أن قراءة المذاهب الإسلامية من خلال أحداث التاريخ المؤلمة أمر خاطئ، فإن قراءة العلاقات بين الأديان من خلال أحداث التاريخ المؤسفة أمر خاطئ أيضاً.

الكتاب: التغير الآمن

الكاتب: عمار علي حسن

الناشر: دار الشروق - القاهرة

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٤١٠

تحـــدث هـــذا الكتاب عن مفهـــوم المقاومة بمعناه الواسع، فليست المقاومة مرهونةً فقط بالعنـــف والرصاص والدم، ولا محصورةً في خوض المعارك وممارسة القتال.

فإذا كانت مقاومة المستعمر والمحتل والمغتصب هي الأبرز والأعلى صوتاً، فإن هناك جبهات أخرى تدور عليها المواجهـــة لا تقل أهميةً عن التصدي للمستعمر، وصيانة استقلال الوطن وحريته.

وأولى هذه الجبهات، مقاومة الحاكم الجائر لرده عن الظلم والطغيـــان، ودفعه إلى إقامة العدل الذي هو أساس الملك.

وتأخذ هذه المقاومة أشـــكالاً متعددةً عبر التاريخ، منها ما لجأ إلى أقصى درجات العنف والدم كالثورتين الفرنسية والبلشفية، ومنها ما كان مقاومةً سلبيةً نجحت في تحقيق الغرض منهـــا من دون أي عنف مثـــل حركة المقاومة التي قادها الزعيم الهندي الخالد غاندي ضد الاحتلال الإنجليزي لبلاده.

والجبهـــة الثانيـــة للمقاومة، هـــي مقاومة الأفكار المتخلّفة والتقاليد البالية، وهذه الجبهة هي الأكثر تأثيراً على مدى التاريخ الإنساني؛ فعطاء المفكريـــن والعلماء والمبدعين لا يحدث تغييـــراً فورياً، ولكـــن يكون تأثيـــره متتالياً ومتراكمـــاً على مدى زمـــن طويل على حركة المجتمع نحو التقدم الأخلاقي والاجتماعي.

أما الجبهة الثالثة، فهي مقاومة أو مجاهدة النفس التي هي أمّارة بالسوء، والحرص على ألا تفقـــد النفس نخوتها فتســـقط في التبلّد واللامبالاة، والعمـــل على بناء النفس الواثقة الثابتـــة الوفية الصابرة، مما يجعل صاحبها ســـويّاً وإيجابياً بما يمكّنه من أن يؤدي دوره باقتدار على جبهات المقاومة الأخرى.

الكتاب: زخرفة عربية من نوع آخر: الإثنية السورية - اللبنانية في البرازيل النيوليبرالية

الكاتب: جون توفيق كرم

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ٣١٨

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «زخرفة عربية من نوع آخر: الإثنية السورية – اللبنانية في البرازيل النيوليبرالية»، للدكتور جون توفيق كرم.

يركّز هذا الكتاب على الاعتراف المتنامي بالبرازيليين من أصل سوري – لبناني في مرحلة «التحول النيوليبرالي»؛ ذلك أن المبادرات النيوليبرالية منذ سبعينيات القرن الماضي إلى يومنا هذا (مثل تحرير السوق، وخفض حجم القطاع العام، وتنويع المستهلكين) وثّقت أواصر البرازيل بالنظام العالمي. وعند هذا المفترق، فرض السوريون – اللبنانيون من أبناء الجيلين الثاني والثالث أنفسهم بهويتهم الإثنية كشركاء في التصدير، وكسياسيين أخلاقيين، وهواة فنون متنوعة، وشخصيات تصوغ وتعكس الدولة القومية البرازيلية في أواخر القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين.

ويمثّل المشروع الإثني العربي، كما يرى المؤلِّف، جزءاً متشابكاً من التجربة النيوليبرالية البرازيلية؛ ففي الاقتصاد المفتوح طرح المنحدرون من أصل سوري – لبناني أنفسهم كمروّجين عرب للصادرات البرازيلية في أسواق الخليج العربي، وهو ما جعل الإثنية العربية تمتلك قوةً لم يسبق لها مثيل في المرحلة التي سبقت حقبة الانفتاح الاقتصادي وشفافية الدولة وتنوع المستهلكين. وهذا التركيز على التكوين المبتكر للعروبة في البرازيل هو ما أسمّاه المؤلّف «زخرفة عربية من نوع آخر».

ويتساءل المؤلِّف، في إطار تجاوز تواريخ الإثنيات وبناء الدولة في حقبة الاستعمار وما بعدها: كيف أُعيد تنظيم العلاقات الهرمية بين الإثنية والدولة في النظام العالمي اليوم؟ وهو في سياق إجابته، يزعم أن الإثنية لم تعد الإطار الوحيد للدولة فحسب، بل إنها اكتست مميزات بطرائق تعكس الاتجاهات السياسية – الاقتصادية الواسعة وتصوغها. لقد استكشف هذا

التحول بتعقّب طرائق تهميش الإثنية أساساً في الأزمنة الأولى، وكيف حازت اعترافاً واسعاً في أواخر القرن العشرين ومستهل القرن الحادي والعشرين.

الكتاب: التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة.. من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا

الكاتب: جمال منصر

الناشر: مركز الجزيرة للدراسات + الدار العربية للعلوم

تاريخ النشر: ٢٠١٢

عدد الصفحات: ١٣٥

ضمن سلسلة أوراق الجزيرة أصدر مركز الجزيرة للدراسات كتاباً بعنوان «التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة.. من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا» لمؤلفه: جمال منصر، وهو الرقم ٢٩ من هذه السلسلة.

تساؤلات أساسية انطلق منه الباحث جمال منصر وهو يناقش ظاهرة التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة: أي موقف على المجتمع الدولي أن يتخذه والجميع يشاهد انتهاكات حقوق الإنسان في أكثر من دولة خصوصاً إذا كانت هذه المنتهكة لا هي بالقادرة أو الراغبة في حماية شعوبها؟ هل يمكن أن يكون هناك اتفاق على طبيعة الحقوق المنتهكة، وبالتالي هل يمكن إيجاد طريقة ناجعة لمواجهة هذه التجاوزات؟ وهل يمكن الاعتماد على عمليات التدخل لعسكري لحماية حقوق الإنسان دولياً؟

يبين المؤلف أشكال التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة ويعدد أطرافه في قراءة تستقصي وتستنطق فترات مختلفة من تاريخ العلاقات الدولية. ومن بين نماذج التدخل العسكري الإنساني ما يسميه المؤلف: النموذج الامتناعي وهناك النموذج الإغاثي والنموذج القائم على إعادة البناء... .

وقد وضع المؤلف نصب عينيه نموذجين من نماذج عمليات التدخل العسكري الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة فكانا ميدان دراسته وهما:

ـ ما حدث في منطقة البلقان وخصوصاً في كوسوفو، في شهر آذار ١٩٩٩، من تدخل حلف شمال الأطلسي في عملية عرفت حينها باسم «قوة التحالف».

ـ وهناك ما حدث في ليبيا، في الشهر نفسه لكن في العام ٢٠١١، باسم «فجر الأوديسا» هذه المرة.

يعتمد المؤلف منهجاً تحليلياً وهو يدرس هاتين الحالتين، مبيناً أوجه التشابه وأوجه الاختلاف، ومستعيناً بمقاربة علمية دقيقة.

ويخلص المؤلف إلى توصيات لعل من أبرزها:

ـ ضرورة تطوير مفهوم السيادة بالنسبة للدولة.

ـ ضرورة جعل مفهوم السيادة تعبيراً عن سيادة الدولة لا عن سيادة الحكومة.

ـ ضرورة الانطلاق من منطلق أن الشعب هو الذي يملك السيادة لكونه – عرفاً وقانوناً – مصدر السلطات وأساس وجود الدولة.